الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي محند أولحاج
-البويرة-
كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université Akli Mohand Oulhadj - Bouira -
Tasdawit Akli Muḥend Ulḥağ - Tubirett -
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

جامعة البويرة

قسم: العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي .

الموضوع:

أثر الصدمات النفطية على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر.

– دراسة تحليلية قياسية للفترة 1990/ 2020–

من إعداد الطالب:

– بالقط فيصل

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

– وعيل ميلود

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة	المؤسسة الأصلية
أ. د. راسول حميد	أستاذ	رئيسا	جامعة البويرة
أ. د. وعيل ميلود	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة البويرة
أ. د. مولاي بوعلام	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة البويرة
أ. د. العمري علي	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة البويرة
د. ضو نصر	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة الوادي
د. ميلي حميدي	أستاذ محاضر قسم "أ"	ممتحنا	جامعة الجزائر 3
د. ضيف أحمد	أستاذ محاضر قسم "أ"	مشرفا مساعدا	جامعة البويرة

السنة الجامعية: 2022/2021.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الشكر لله العلي الكبير أولا وآخر على نعمه العظيمة وآلائه الجسيمة

وعلى توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع ونسأل الله عز وجل أن

يجعله نافع لنا ولغيرنا

وعرفانا منا بالجميل لا يسعنا إلا أن نتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي

الدكتور وعيل ميلود

المشرف على هذا العمل الذي لم يبخل علينا بنصائحه وإرشاداته القيمة

كما أشكر زميلي في الدراسة عماري حسين الذي كان من أعز

الأصدقاء المقربين.

الإهداء

أهدي ثمرة هذا العمل إلى أبي الصبور وادعوا له بالرحمة والمغفرة

وأمي الحنونة وادعوا لها بالشفاء والعافية.

كما أهدي هذا العمل إلى زوجتي رفيقة دربي ومعينتي على الحياة.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أثر صدمات أسعار النفط على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2020/1990، وهذا باستخدام المنهج الوصفي والأدوات الكمية الحديثة التي تدخل ضمن أسلوب الاقتصاد القياسي، وأظهرت نتائج التقدير إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين سعر النفط وسعر صرف الدينار، وكذلك بين سعر النفط والميزان التجاري وإن حدث انحراف على التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه، كما بينت الدراسة القياسية إلى عدم وجود توازن في الأجل الطويل بين سعر النفط والاحتياطات الأجنبية، كذلك توصلت الدراسة إلى أن هناك ارتباطا وثيقا بين المتغيرات المختارة وسعر النفط كون هذا الأخير هو المحرك للاقتصاد الوطني وموجهه نحو الاستقرار أو الاختلال، وقد أوصت الدارسة إلى ضرورة وضع سياسات اقتصادية كفيلة بخلق بيئة مناسبة تساعد في تنويع مصادر الدخل عن طريق تشجيع وتحفيز الصادرات خارج القطاع النفطي، كما يجب تنشيط المحددات الحقيقية لسعر الصرف والتخلص من سياسة التأثير الإداري في تحديده، وأخيرا يجب إعادة النظر في إدارة الاحتياطات من العملة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط – سعر الصرف – الاحتياطات الأجنبية – الميزان التجاري.

Abstract:

This study aimed at highlighting the impact of oil price shocks on the balance of some external economic variables in Algeria from 1990 to 2020, using the descriptive approach and modern quantitative tools that are included within the econometric method. The results of the estimation showed that there is a long-term equilibrium relationship between the oil price and the dinar exchange rate, as well as between the oil price and the trade balance, and in case of a balance deviation in the short term, it is corrected. Also, the standard study showed that there is no long-term balance between the price of oil and foreign reserves. The study also found that there is a close relationship between the selected variables and the oil price for that the latter is the engine of the national economy directing it towards stability or imbalance. The study recommended the need to develop economic policies that would create an appropriate environment that diversifies income sources through encouraging and stimulating exports outside the oil sector. The real determinants of the exchange rate should be activated and the policy of getting rid of the administrative impact on its selection, and finally the management of foreign currency reserves must be reconsidered.

Keywords: Oil Prices - Exchange Rate - Foreign Reserves - Trade Balance.

فهرس المحتويات:

الفهرس	الصفحة
شكر وتقدير	/
الإهداء	/
الملخص	/
فهرس المحتويات	/
فهرس الأشكال	/
فهرس الجداول	/
فهرس الملاحق	/
مقدمة عامة	أ-ح
الفصل الأول: مدخل عام لاقتصاديات النفط	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: أدبيات حول النفط وسياسة تسعيره	**03**
المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط	03
1- ماهية النفط	03
2- أهمية النفط	04
3- مميزات مادة النفط	04
الطلب الثاني: مفهوم ونظام تسعير النفط الخام	05
1- مفهوم السعر النفطي	06
2- تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية	06
3- نظام تسعير النفط	08
المطلب الثالث: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.	11
1- الطلب على النفط	11
2- العرض النفطي	16
3- العوامل النقدية والمالية	20
المبحث الثاني: تطور النظام العالمي لسوق النفط والفاعلون فيه	**23**

المطلب الأول: الأسواق النفطية؛ المفهوم والأنماط	23
1- مفهوم السوق النفطية	23
2- مميزات سوق النفط	24
3- أنماط أسواق النفط	25
4- التعاملات البينية والأسواق الرمادية	28
المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية	29
1- الأطراف الفاعلة من جانب العرض (المنتجين)	29
2- الأطراف الفاعلة من جانب الطلب (المستهلكين)	33
المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية والسياسية للنفط	35
1- دور النفط في الاستثمار الأجنبي	35
2- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي	35
3- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل	36
4- أهمية النفط في التجارة العالمية	36
5- الثروة النفطية والسياسة	36
6- أهمية الثروة النفطية في المجال العسكري	36
المبحث الثالث: الصدمات النفطية؛ المفهوم، التطور التاريخي، الآثار الاقتصادية:	**38**
المطلب الأول: مفهوم الصدمة وأشكالها	38
1- تعريف الصدمة النفطية	38
2- أشكال الصدمات النفطية	39
المطلب الثاني: آثار التقلبات النفطية على الدول المنتجة	40
1- الآثار الإيجابية في حالة الارتفاع	40
2- الآثار السلبية في حالة الارتفاع	41
3- الآثار الإيجابية في حالة انخفاض الأسعار	42
4- الآثار السلبية في حالة تراجع الأسعار	42
المطلب الثالث: التسلسل التاريخي لصدمات أسعار النفط الخام	43
1- حالة سوق النفط قبل الصدمة الأولى	43
2- الصدمة الأولى سنة 1973	44

3- الأزمة النفطية سنة 1979 وما بعدها	48
4- الصدمة النفطية الثانية سنة 1986	50
5- التقلبات النفطية لسنة 1998	52
6- تطور خارطة أسعار النفط من بداية الألفية إلى ما قبل الأزمة المالية لسنة 2008	53
7- أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وأثرها على أسعار النفط	54
8- تطور خارطة أسعار النفط من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011	55
9- تطور أسعار النفط من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020	56
خلاصة الفصل الأول	59
الفصل الثاني: المداخل النظرية لمتغيرات التوازن الاقتصادي الخارجي.	
تمهيد	61
المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف (الإطار النظري)	62
المطلب الأول: مدخل عام لسعر الصرف وسوقه	62
1-مفاهيم حول سعر الصرف	62
2- وظائف سعر الصرف	63
3- مفهوم سوق الصرف	64
4- وظائف سوق الصرف	64
5- المتعاملون في سوق الصرف	65
6- سوق الصرف الموازي	66
المطلب الثاني: معايير تصنيف سعر الصرف	67
1- معيار نظام سعر الصرف	67
2- معيار طريقة تسعير سعر الصرف	71
3- معيار عدد أسعار الصرف	72
4- معيار البعد الزمني للمعاملات	72
5- المعيار النظري لسعر الصرف	73
المطلب الثالث: سياسات أسعار الصرف أهدافها وأدواتها	75
1- أهداف سياسة سعر الصرف	76
2- سياسة فرض الرقابة على الصرف الأجنبي	77

3- محددات سعر الصرف	79
المبحث الثاني: الإطار النظري للاحتياطات الأجنبية	**83**
المطلب الأول: مفهوم الاحتياطات الأجنبية ومكوناتها	83
1- مفهوم الاحتياطات الدولية	83
2- مكونات الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة	85
3- أهم العملات الصعبة القيادية ومعايير تصنيفها	87
4- منابع العملة الأجنبية	89
المطلب الثاني: الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية وإدارتها:	90
1- وظائف الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية	90
2- دوافع الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية	92
3- القدرة الإستعابية	93
4- مؤشرات المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية لمواجهة مخاطر المستقبل	95
5- إدارة الاحتياطات الأجنبية	97
المطلب الثالث: محددات الطلب على الاحتياطات الأجنبية	101
1- الصادرات	101
2- الواردات	102
3- حجم الاستثمارات الخارجية والاجنبية	102
4- قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي	102
المبحث الثالث: الإطار النظري للميزان التجاري وميزان المدفوعات	103
المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري وما يرتبط	103
1- مفهوم التجارة الخارجية	103
2- أهمية التجارة الخارجية	105
3- مفهوم ميزان المدفوعات	105
4- تركيبة وأقسام ميزان المدفوعات	106
5- مفهوم الميزان التجاري	108
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري	109
1- تغير في سعر الصرف	109

2- التضخم	110
3- معدل الناتج المحلي	110
4- تغير مستوى الدخل	110
المطلب الثالث:الآليات المعالجة لتذبذب رصيد الميزان التجاري	110
1- السياسة المحلية في معالجة ميزان المدفوعات	111
2- سياسة سعر الصرف ضد اختلال ميزان المدفوعات	112
خلاصة الفصل الثاني	114
الفصل الثالث: قياس أثر صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات التوازن الخارجي للجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.	
تمهيد	116
المبحث الأول: واقع قطاع النفط في الجزائر.	117
المطلب الأول: تاريخ النفط الجزائري من الاستكشاف إلى اليوم	117
1- ولادة النفط الجزائري	117
2- النفط بعد الاستقلال	118
3- الصناعة النفطية بعد تأميم المحروقات	120
4- النفط بعد صدور أول قانون للمحروقات	121
5- قانون المحروقات 05-07	122
6- قانون جديد للمحروقات	123
المطلب الثاني: إمكانيات قطاع النفط في الجزائر	124
1- الاحتياطات النفطية في الجزائر	124
2- إنتاج النفط في الجزائر للفترة (1990-2019)	125
3- تطور حجم صادرات النفط الجزائري للفترة (1990-2019)	126
4- تطور العائدات النفطية في الجزائر للفترة (1990-2019)	127
المبحث الثاني : تحليل تطور بعض المتغيرات الخارجية للاقتصاد الجزائري	130
المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري	130
1- مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر	130
2- تطور سعر صرف الدينار الجزائري من سنة 1990 إلى 2020	136

المطلب الثاني: واقع الاحتياطات الأجنبية في الجزائر.	140
1- تطور تراكم الاحتياطات الأجنبية في الجزائر	141
2- آليات إدارة الاحتياطات الأجنبية في الجزائر	143
3- مؤشرات المستوى الامثل للإحتياطيات الدولية في الجزائر	145
المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري	148
1- تحليل حركة أرصدة الميزان التجاري الجزائري	149
2- مؤشر الانفتاح في الاقتصاد الجزائري	152
المبحث الثالث: تحليل قياسي لأثر صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر:	156
المطلب الأول: مدخل إلى القياس الاقتصادي	157
1- تعريف القياس الاقتصادي	157
2- أهداف القياس الاقتصادي	157
3- مراحل الدراسة القياسية	158
المطلب الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات وتقديم نماذج الدراسة القياسية	159
1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة	159
2- توصيف النموذج	161
المطلب الثالث: تقدير النماذج و الاختبارات الاحصائية لها.	166
1- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية	167
2- أسلوب التكامل المشترك	180
3- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الأول $\mathrm{L}EX_{\mathrm{t}} = C_0 + C_1\mathrm{LOP}_{\mathrm{t}} + \mu_t$	183
4- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الثاني $\mathrm{L}RI_{\mathrm{t}} = C_0 + C_1\mathrm{LOP}_{\mathrm{t}} + \mu_t$	190
5- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الثالث $\mathrm{L}BC_{\mathrm{t}} = C_0 + C_1\mathrm{LOP}_{\mathrm{t}} + \mu_t$	199
خلاصة الفصل الثالث	205
خاتمة عامة	208
قائمة المراجع	217
الملاحق	227

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	مقارنة بين تطور النمو الاقتصاد ونسبة تطور الطلب على النفط العالميين.	13
02	أسعار النفط وتقلباتها وأهم الأحداث الجيوسياسية خلال الفترة (1950-2019).	58
03	أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري.	113
04	تطور حجم إنتاج والصادرات النفطية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2020.	126
05	تطور العائدات النفطية في الجزائر، بالمقارنة مع أسعار النفط للفترة الممتدة من 2000 إلى 2020.	129
06	تطور سعر الصرف بالمقارنة مع تطور سعر النفط من سنة 1990 إلى 2020.	140
07	تطور الاحتياطات الأجنبية بالمقارنة مع تطور سعر النفط من سنة 1990 إلى 2020	143
08	تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع تطور سعر النفط من سنة 1990 إلى 2020.	149
09	تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.	152
10	شكل العلاقة الدالية بين سعر النفط وسعر الصرف للفترة من 1990 إلى 2020.	164
11	تطور سلسلة لوغاريتم متغير سعر النفط عبر الزمن، الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.	169
12	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول.	189
13	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الأول.	190
14	الاستجابة للاحتياطيات الأجنبية لحدوث صدمة نفطية بمقدار انحراف معياري واحد.	197
15	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث.	203
16	نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثالث.	204

فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ملخص معايير قياس الاحتياطات المثلى للاقتصاد.	97
02	نسبة تغطية الواردات والديوان قصيرة الأجل من الاحتياطات الأجنبية. (و: مليار دولار)	147
03	حجم الديوان قصيرة الأجل والعرض النقدي الموسع M2 من الاحتياطات الأجنبية.	148
04	مؤشر الإنفتاح الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2019	155
05	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	160
06	توصيف نماذج الدراسة	166
07	شكل correlogram لسلسلة لوغاريتم سعر النفط الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.	170
08	عدد فترات الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة.	172
09	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة لوغاريتم سعر النفط LOP.	174
10	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة لوغاريتم سعر الصرفLEX .	175
11	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية.	177
12	نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة رصيد الميزان التجاري.	179
13	ملخص خصائص سلاسل الدراسة من الناحية الإستقرارية.	180
14	نتائج تقدير نموذج الأول باستخدام منهجية ARDL.	183
15	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الأول.	184
16	نتائج اختبار تجانس تباين بواقي النموذج الأول.	185
17	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test).	186
18	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومرونات القصيرة والطويلة الأجل للنموذج الأول.	188
19	نظام المعادلات للنموذج الثاني والمقدرة بطريقة المربعات الصغرى.	192
20	نتائج تشخيص المعلمات لنظام المعادلات.	193
21	نتائج اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي في نموذج VAR .	195
22	نتائج اختبار تجانس البواقي.	195
23	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.	196
24	نتائج تحليل مكونات تباين الاحتياطات الأجنبية.	198
25	نتائج تقدير النموذج الثالث بمنهجية ARDL.	199
26	نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثالث.	200
27	نتائج اختبار تجانس تباين البواقي للنموذج الثالث.	200
28	نتائج اختبار الحدود (bounds test) للنموذج الثالث.	201
29	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ومرونات القصيرة والطويلة الأجل للنموذج الثالث.	203

فهرس الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	سلة نفط الإشارة لمنظمة أوبك وخام إشارة تكساس الوسيط وبرنت	227
02	العائدات النفطية لأعضاء منظمة أوبك خلال الفترة من 1972 -1975 الوحدة: مليون دولار	228
03	تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط في بعض الدول (بالدولار).	228
04	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.	229
05	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.	230
06	تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020	231
07	شكل العلاقة الدالية بين سعر النفط والاحتياطيات الأجنبية للفترة (2020/1990).	232
08	شكل العلاقة الدالية بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري (2020/1990).	232
09	تطور سلسلة لوغاريتم متغير سعر الصرف عبر الزمن، الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.	232
10	تطور سلسلة لوغاريتم متغير الاحتياطيات الأجنبية عبر الزمن، الأصلية، الفرق الأول والثاني.	233
11	تطور سلسلة لوغاريتم متغير الميزان التجاري عبر الزمن، الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.	233
12	نتائج اختبار تحديد درجات التأخير في النماذج الثلاثة:	234
13	شكل correlogram للسلسلة الأصلية لوغاريتم متغير سعر الصرف.	235
14	شكل correlogram لسلسلة لوغاريتم متغير الاحتياطيات الأجنبية.	236
15	شكل correlogram لسلسلة لوغاريتم متغير الميزان التجاري.	236
16	نتائج اختبار Dichey and Fuller لسلسلة لوغاريتم سعر النفط.	237
17	نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة الفرق الأول لوغاريتم سعر النفط.	238
18	نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة لوغاريتم سعر الصرف.	239
19	نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة لوغاريتم الاحتياطيات الأجنبية.	240
20	نتائج اختبار Dichey and Fuller على الفرق الأول لوغاريتم الاحتياطيات الأجنبية.	241
21	نتائج اختبار Dichey and Fuller على الفرق الثاني لوغاريتم الاحتياطيات الأجنبية.	242
22	نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة لوغاريتم رصيد الميزان التجاري.	243
23	نتائج اختبار Dichey and Fuller على الفرق الأول لوغاريتم رصيد الميزان التجاري	244
24	نتائج النموذج الأول باستخدام منهجية VAR.	245
25	نتائج اختبار الحدود (Bounds test) للنموذج الأول.	245
26	نتائج اختبار الحدود (Bounds test) للنموذج الثالث.	245
27	خطوات اختبار جذر الوحدة لـ Dichey and Fuller Augment:	246
28	خطوات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL	247

المقدمة

1- مقدمة

إن الحديث عن النفط وتقلباته وأثاره على الاقتصاد الكلي ليس أمرا جديدا فكثيرا من الدراسات والبحوث تناولت هذا الموضوع الذي يشغل حيزا واسعا في تفكير الاقتصاديين والسياسيين، ولقد برز النفط كمصدر أول للطاقة بعد الحرب العالمية الثانية مزحزحا الفحم، لما يتميز به من مزايا ذاتية وقدرة تشغيلية عالية وفعالية كبيرة وانخفاض تكلفة إنتاجه ومخاطره بالمقارنة بالمصادر الأخرى، فالإنسان منذ أن وجد هذه المادة لم يستطع الاستغناء عنها ولن يتخلى عنها في منظور الزمن المتوسط على الأقل، خاصة بعد تراجع مردود المصادر التقليدية، وفي ظل فشل محاولات التخلي عنه والتوجه إلى الطاقة النووية أو المصادر الخضراء بسبب ارتفاع تكلفتها وعدم مرونتها، هذه الأهمية جعلت النفط يدخل بقوة في دواليب السياسة والصراعات العالمية واقتصاديات الدول، فهو المحرك الأول للنمو الاقتصادي والمصدر الرئيسي لدخل للعديد من دول العالم، والمؤثر المباشر وغير المباشر على جملة من المتغيرات الاقتصادية، وما زاد الأمر حدة هو تركيز الإنتاج والاحتياطات النفطية في مناطق محدودة من العالم، مع قرب نضوبه على وجه الأرض حسب بعض نظريات تكوينه، فزادت حدة الصراعات الجيوسياسية للسيطرة عليه بكل الطرق المتوفرة، مما أحدث تقلبات وصدمات عنيفة في أسعاره.

وتعد الصدمات الاقتصادية إحدى السمات الأساسية التي يتميز بها الاقتصاد الدولي الحديث، ولاشك في أن تقلبات أسعار النفط أبرزها، التي تعتبر من أهم المتغيرات التي تؤخذ في الحسبان عند رسم وتنفيذ السياسات الاقتصادية أو تفسير بعض المؤشرات والظواهر التي تمر بها اقتصادات الدول، على غرار المتغيرات التي تعرف بالمتغيرات الاقتصادية الخارجية لارتباطها بظروف ووقائع خارجية، كسعر الصرف والاحتياطات الأجنبية والميزان التجاري،

فالاحتياطات الأجنبية هي أهم مؤشر لقياس ملائمة الاقتصاد الوطني، وصمام أمان تلجأ إليه الحكومات لتعزيز دورها الدفاعي لحماية الاقتصاد من الأزمات والصدمات غير المتوقعة وفي تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية وتحقيق التوازن الخارجي على مستوى ميزان المدفوعات ومن ثم على رصيد الميزان التجاري، كما تساهم الاحتياطات بشكل كبير في استقرار سعر الصرف ومعالجة الاختلالات في ظل نظام سعر الصرف المعوم المدار الذي تتبناه الكثير من الدول النامية، ويعتبر سعر الصرف هو الآخر من المتغيرات الاقتصادية الهامة فهو مقياس للمبادلات التجارية والمالية مع العالم الخارجي، ومعيارا لنجاح الحكومات في إدارة

الاقتصاد الكلي، لذلك تولي السلطات النقدية اهتمام كبيرا له خاصة في ظل شح الموارد المالية الأجنبية لأن تقلباته تنعكس على التبادلات التجارية ومن ثم على وضعية الميزان التجاري، هذا الأخير هو كذلك لا يقل أهمية عن المتغيرين السابقين فهو المرآة العاكسة لقوة ووضعية الاقتصاد عالميًا ومؤشر لدرجة تنافسيته.

إن التقلبات النفطية المتكررة أعطت انعكاسات سلبية على الاقتصاد العالمي عامة والجزائري خاصة، مما جعل الاقتصاد الوطني عرضة لمواطن الخطر المتعلقة بصدمات والدورات الحادة التي تمر بها أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما تعتبر الجزائر العضو الفعال في منظمة أوبك من أهم الدول المنتجة والمصدرة للنفط، فمنذ الاستقلال أصبح النفط هو الرئة الحيوية التي يتنفس منها الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد على عائدات تصدير المواد الطبيعية والجباية البترولية في توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل البرامج التنموية، في ظل غياب وضعف المصادر الداخلية كعوائد المؤسسات الحكومية والضرائب والرسوم المتنوعة، وفي غياب التنويع اللازم في الاقتصاد وهذا لغلبة الاهتمام بالقطاع النفطي على حساب باقي القطاعات، هذا التوجه الأحادي وضع الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة تحت رحمة مشاكل عويصة مست جل المتغيرات وتوازناتها الاقتصادية، فتراجعت معدلات النمو الاقتصادي وارتفع حجم عجز الميزانية العامة وتفاقم حجم عجز الميزان التجاري وتقلصت الموجودات الصافية من العملة الأجنبية فانعكس ذلك على مستوى سعر الصرف ومعدلات التضخم والبطالة، وفي وقت تشهد المداخيل النفطية تراجع رهيب، وما زاد الأمر سوء هو القرارات الخاطئة التي أتبعتها الحكومات المتعاقبة كقرار الإصدار النقدي وبرامج الإنعاش الاقتصادي ودعم إنشاء مشاريع للشباب البطال التي أثبتت فشلها وعدم نجاعتها، ناهيك عن الفساد المالي والإداري، هذا الوضع أدخل البلاد في مرحلة حرجة كادت تدفعها إلى اللجوء إلى المؤسسات المالية العالمية من أجل الاستدانة لمعالجة الاختلالات في حال استمرار تراجع أسعار النفط.

ولقد واكب النمو السريع للأنشطة الاقتصادية تطور كبير في الأساليب الكمية التي تهتم باختبار النظريات والسياسات الاقتصادية، فأصبح هناك علم مستقل بذاته يهتم بقياس العلاقة بين المتغيرات من خلال أساليب رياضية وإحصائية في ظل تصورات النظرية الاقتصادية، ومن خلال الاستنباطات والاستنتاجات العلمية يمكن لأصحاب القرار اتخاذ الإجراءات الملائمة، ومن بين المناهج القياسية التي ظهرت في هذه الألفية منهجية التكامل المشترك التي تدرس العلاقة التوازنية بين السلاسل الزمنية في الأجل القصير والطويل والمسماة بمنهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والمعروفة اختصار بـ ARDL التي سيتم الاعتماد

عليها إذا تحققت شروطها، وإذا لم تتحقق نستخدم منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR في دراسة تأثير صدمات أسعار النفط على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية للجزائري المتمثلة في سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية وأخيرا الميزان التجاري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.

2- إشكالية الدراسة:

وبغية الإلمام بحيثيات الموضوع واستنادا إلى ما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية على النحو التالي:

ما هو تأثير صدمات أسعار النفط على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020 ؟

هذه الإشكالية الرئيسية تتفرع عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية يمكن صياغتها على النحو التالي:

① ما هي مختلف التطورات والصدمات التي شهدتها أسعار النفط الخام وانعكاساتها على الدول المنتجة؟

② ما هي أهم النظريات والأفكار الاقتصادية التي اهتمت بدراسة المتغيرات الاقتصادية الخارجية المختارة؟

③ ما هو واقع وتطورات المتغيرات المختارة في الاقتصاد الجزائري؟

④ هل يوجد علاقة توازنية في الأجل الطويل بين أسعار النفط سلة أوبك وبعض متغيرات التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر خلال فترة الدراسة؟ وما هو حجم الأثر واتجاهه؟

3- فرضيات الدراسة:

وللإجابة على الأسئلة المطروحة يمكن وضع جملة من الفرضيات التي ستكون منطلقا للدراسة وهي كالآتي:

① مرت أسعار النفط بصدمات عنيفة وتقلبات حادة خلفت آثار متفاوتة على الدول المصدرة والمستهلكة على حد سواء وهذا نتيجة تضارب قوى السوق وعوامل أخرى بعيدة عن قوانين الاقتصاد.

② تلعب العوائد النفطية دورا بارزا في بناء هيكل الاقتصاد الجزائري مما أضفت عليه سمة الاقتصاد الريعي وبالتالي أي تذبذب في أسعار النفط سينجر عنه إختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية.

③ هناك علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات المختارة وأسعار النفط أي أنها تتوازن في الأجل الطويل وإن حدث اختلال في الأمد القصير.

④ ترتبط المتغيرات الخارجية المختارة في الجزائر بأسعار النفط وتتأثر به تأثيرا متفاوتا في القيمة والاتجاه، فأسعار النفط لديها علاقة عكسية مع سعر الصرف وطردية مع الاحتياطات الأجنبية والميزان التجاري.

4- أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة في كونها تسلط الضوء على موضوع في غاية الأهمية، من خلال البحث في صدمات أسعار النفط، تلك السلعة الإستراتجية التي أصبحت تتصدر الدراسات الاقتصادية لما لها من أثر على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على حد سواء ، فالسياسة الاقتصادية والتنموية في الجزائر تبني توقعاتها المستقبلية بدرجة كبيرة على أسعار النفط، وبالتالي تظهر ضرورة دراسة مدى تأثير تقلباتها المتكررة على المتغيرات الكلية الخارجية في الجزائر، هذه الأخيرة هي الوقود المشغل للتنمية الداخلية للبلاد، والمتمثلة في كل من سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية بالإضافة إلى الميزان التجاري، ويعد هذا البحث مساهمة جديدة للدراسات السابقة ولبنة تستند عليها الدراسات المستقبلية في سبيل الوقوف على مكامن الخلل في الاقتصاد الجزائري، ووضع اقتراحات واقعية وحلول ممكنة لعل أصحاب القرار يأخذونها بعين الاعتبار.

5- أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تشخيص وتحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإلمام بمادة النفط من الناحية الاقتصادية وجميع النظريات المفسرة له، بالإضافة إلى تحليل مراحل تطورات أسعار النفط والعوامل المؤثرة في كل مرة ومدى انعكاس تلك الصدمات على الاقتصاد الوطني.
- الوقوف على الجانب النظري للمتغيرات الخارجي المختارة المتمثلة في سعر صرف الدينار الجزائري وحجم الاحتياطات الأجنبية وأخيرا رصيد الميزان التجاري.
- دراسة واقع الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الاقتصادية الكلية الخارجية.
- التطرق إلى موضوع المتغيرات الخارجي وأسعار النفط الذي لم ينل فيه الجانب التحليلي والقياسي القدر الكافي من طرف الباحثين، وذلك بتحليل البيانات والإحصائيات باستخدام الأساليب القياسية الحديثة، للحصول على مؤشرات رقمية تفسر درجة وقوة الترابط وطبيعة حركة المتغيرات.

6- حدود الدراسة:

إن أي دراسة تعتمد في طياتها على جانبين مكاني وزماني، ويعتبر نطاق الدراسة محددا بدارسة أثر أسعار النفط لسلة أوبك على توازن بعض متغيرات الاقتصادية الخارجية للجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020، أي لمدة 31 سنة، مع الإشارة إلى أن العودة إلى السنوات السابقة من هذه الفترة هو وضع لبعض القضايا في سياقها التاريخي، كما أنه تم الاكتفاء بتحليل بعض المؤشرات للسنوات الأخيرة فقط لعدم توفر البيانات للسنوات التي قبلها.

7- المنهج والأدوات المستعملة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن الإشكالية والتساؤلات المطروحة نستخدم المنهج الوصفي، بهدف الإ حاطة بالجانب النظري للمتغيرات وتحليل تحركاتها وتطوراتها، وفي الجانب التطبيقي تم استعمال بعض أدوات التحليل القياسي والكمي لتحديد وقياس اثر أسعار النفط على متغيرات الدراسة وهذا باستخدام برمجية Eviews.

8- الدراسات السابقة:

تعد هذه الدراسة مساهمة بسيطة في سبيل إثراء البحث العلمي، فهي حلقة مكملة لسلسلة من البحوث السابقة ولبنة تستند عليها دراسات جديدة في المستقبل ، وفي حدود ما توفر لدينا من مراجع حول موضوع البحث، وهناك مجموعة من الدراسات والبحوث التي تناولت المتغيرات الاقتصادية للتوازن الخارجي، وهي تختلف من حيث طبيعة وعدد المتغيرات المدروسة، والمدة الزمنية والمنطقة محل البحث، وكذا من خلال النتائج المتوصل إليها واتجاه العلاقة بينهم، ولعل من أبرزها ما يلي:

① - دراسة موري سمية (سنة 2015):

حيث قام الباحث بدراسة تغيرات سعر النفط وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000:M1-2010:M1)، باستخدام مقاربة تحليلية وقياسية، وخلصت إلى أن أساسيات الطلب والعرض هي العوامل التقليدية التي تحكم آلية السعر في السوق النفطية لكن تبقى عوامل أخرى ذات أهمية ويجب إدخالها في

الحسبان كالصراعات الجيوسياسية والمضاربة، كما تبين أن هناك أثرا بشكل غير مباشر لتقلبات سعر النفط في سعر الصرف من خلال آليات السياسة المالية والنقدية واحتياطي الصرف.

②– دراسة صاولي مراد و بومعراف الياس (سنة 2018):

تناولت هذه الدراسة إلى اختبار علاقة التكامل المشترك بين أسعار النفط وسعر الصرف في الجزائر خلال الفترة 1975–2015 ، بهدف قياس أثر تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري من خلال تقديم نموذج قياسي يترجم واقع المؤشرات المذكورة، وخلصت في الأخير إلى ضرورة إعطاء السبل الكفيلة لتفعيل الصادرات غير النفطية والاهتمام أكثر بالقطاعات البديلة وخلق مستقبل اقتصادي بعيد عن قطاع المحروقات.

③– دراسة رمضاني مروى، دردوري رابح وعوادي مصطفى، سنة 2019:

جاءت هذه الدراسة تحت عنوان انعكاسات تقلب أسعار النفط على الاحتياطي من الصرف الأجنبي في الجزائر، وهدفت هذه الدراسة إلى توضيح مدى انعكاس تقلبات أسعار النفط على الاحتياطات وهذا باستخدام نموذج ARDL، للفترة ما بين 1980-2018، وكانت النتيجة المتوصل إليها بأن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بينهما بالإضافة للقصيرة الأجل.

④– دراسة غريبي أحمد وزكي أحسن (سنة 2016):

وهي عبارة عن مقال بعنوان " آليات دعم الاحتياطات الدولية الجزائرية في ظل تراجع أسعار المحروقات خلال الفترة 2008– 2015"، وهدفت الدراسة إلى وضع مجموعة من الآليات للحفاظ على المستوى المقبول من الاحتياطات الأجنبية في ظل تراجع أسعار البترول، وقد خلصت إلى أن الجزائر مازالت غير قادرة على وضع إستراتجية ذات فعالية في مختلف القطاعات لتجنب انخفاض مخزوناتها من الاحتياطات وتوصي إلى ضرورة وضع مسكنات ألم تظهر في اتخاذ إجراءات على المستوى التجاري والمالي للدولة قصد التقليل قدر الإمكان من الأثر المباشر لانخفاض أسعار النفط.

⑤– دراسة سعاد بن مسعود و الحدي نجوية (سنة 2020):

وهي عبارة عن مقال تحت عنوان " أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1986– 2016" تطرقت هذه الدراسة إلى أبرز العلاقة بين المتغيرين من خلال استخدام أدوات الاقتصاد القياسي وخلصت إلى وجود تأثير مباشر لتغيرات أسعار النفط على التوازن في الميزان التجاري في الجزائر سواء على المدى المتوسط والطويل، ويعزى ذلك إلى تركيبة بنية الصادرات الجزائرية وهذا ما يضفي ميزة الضعف على وضعية الميزان.

⑥– دراسة عبير زاوي، (سنة 2018):

تناول الباحث أثر انهيار أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر من سنة 2010 إلى سنة 2016، وهذا بهدف معرفة طبيعة ونوع العلاقة بينهما باستخدام المنهج التحليلي، وأظهرت النتائج إلى وجود علاقة مباشرة بين رصيد الميزان التجاري وسعر النفط، حيث بتقلب هذا الأخير تؤثر بشكل سلبي على رصيد الميزان التجاري والعكس في حالة الارتفاع.

9- هيكل الدراسة:

لغرض التحقق من الفرضيات السابقة والإجابة على التساؤلات المطروحة، ولمعالجة الموضوع بشكل دقيق وبأسلوب علمي منظم، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثةفصول؛

الفصل الأول: والذي كان بعنوان " مدخل عام لاقتصاديات النفط "، حيث بحثنا في البداية عن موضوع النفط من الناحية الاقتصادية والتطور التاريخي لسياسة تسعيره في الأسواق العالمية، أما المبحث الثاني فتطرقنا إلى أهم الأسواق والترتيبات التعاقدية التسويقية والفاعلون في هذه الأسواق من جانب العرض والطلب، وأخير وقفنا على مفهوم الصدمات وبحثنا على أهم السلبيات والإيجابيات لتقلبات الأسعار على الدول المنتجة التي تعتبر الجزائر من بينهم، وفي المبحث الأخير سردنا بالتفصيل تطور الصدمات والأزمات النفطية التي شهدها الاقتصاد العالمي وأسباب وقوعها وآثارها على الاقتصاد الدولي.

الفصل الثاني: والذي جاء تحت عنوان " المداخل النظرية لتغيرات التوازن الاقتصاد ي الخارجي " والذي خصصناه كمدخل نظري للمتغيرات المختارة، حيث احتوى المبحث الأول على بعض المفاهيم الخاصة بسعر الصرف وسوقه وكذلك أهم معايير تصنيفه، لينتهي في الأخير بأهم سياسات سعر الصرف التي يمكن

للسلطة النقدية أن تطبقها كما تعرفنا على مضمون أهدافها وأدواتها، أما المبحث الثاني فهو كذلك احتوى على أهم المفاهيم المتعلقة بالاحتياطات الأجنبية ووظائفها ودوافع الاحتفاظ بها، وأحسن السبل لإدارتها والمحافظة عليها من التآكل غير الواعي، كذلك تناولنا أهم محددات الطلب على الاحتياطات الأجنبية، وبخصوص المبحث الثالث الذي كان تحت عنوان الإطار النظري للميزان التجاري تطرقنا فيه إلى مفاهيم عامة حول الميزان ثم عرجنا إلى العوامل الاقتصادية المؤثرة عليه في النهاية ذكرنا بالتفصيل كيفية عمل كل من سياسة سعر الصرف والسياسة المحلية النقدية والمالية في معالجة اختلالات ميزان المدفوعات ومنه رصيد الميزان التجاري الذي يعتبر أكبر حساباته.

الفصل الثالث: والذي حمل عنوان " قياس أثر صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات التوازن الخارجي للجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020" الذي يعتبر الجانب التطبيقي للأطروحة، ويهدف إلى اكتشاف حجم واتجاه هذا الأثر وهذا باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية والأساليب القياسية أبرزها منهجية التكامل المشترك خاصة منهجية ARDL، وهذا بعدما نتناول في المبحث الأول واقع قطاع النفط في الجزائر حيث وقفنا على تاريخ النفط من الاستكشاف إلى اليوم وإمكانيات هذا القطاع، كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى تحليل تطور المتغيرات المختارة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وأخيرا قمنا بقياس أثر الصدمات النفطية على المتغيرات الخارجية عن طريق تقدير النماذج القياسية، وهذا بعدما أجرينا الاختبارات القبلية المتمثلة في الاستقرارية والتكامل المشترك ثم الاختبارات البعدية المتمثلة في معرفة مدى خلو النموذج من المشاكل القياسية.

الفصل الأول:

مدخـل عـــام

لاقتصاديات النفـــط

تمهيد:

إن علم الاقتصاديات النفطية من العلوم الحديثة والمعاصرة بحداثة مادة النفط التي فرضت وجودها على كامل الأصعدة، فهي سلعة دولية إستراتجية لكل دول العالم مهما كان مستوى تقدمها، حيث أصبحت اليوم تشكل أضخم وأوسع المبادلات التجارية العالمية، ومجال لنشاط شركات عملاقة، والصناعات النفطية هي أضخم الصناعات التي تتداول أسهمها في أكبر البورصات العالمية، ناهيك على أنها الدخل الوحيد للعملة الأجنبية لكثير من الدول، هذه المكانة العالية لمادة النفط جعلته تتميز عن باقي السلع الرئيسية الأخرى، من حيث طرق تسعيره وأشكال أسواقه وكذلك القوى الفاعلة والمؤثرة في هذه الأسواق، هذا التحول هو نتيجة تفاعل قوى معاكسة أدت إلى صدمات عنيفة على أسعار النفط مما أثر على الجانب الاقتصادي والاجتماعي في العديد من دول العالم بنسب مختلفة.

ومن أجل الوقوف على الجوانب المتعددة لسلعة النفط من حيث تسعيرها وأسواقها وأثارها المتنوعة عبر الزمن، قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، تطرقنا في المبحث الأول إلى أدبيات حول النفط والتطور التاريخي لسياسة تسعيره في الأسواق العالمية، أما المبحث الثاني فناقشنا أهم الأسواق والترتيبات التعاقدية التسويقية والفاعلون في هذه الأسواق من جانب الطلب والعرض، وفي المبحث الأخير تناولنا سلبيات وإيجابيات تقلبات الأسعار على الدول المنتجة، ثم وقفنا بالتفصيل على الصدمات النفطية وأسباب وقوعها وآثارها على الاقتصاد العالمي.

المبحث الأول:

أدبيات حول النفط وسياسة تسعيره.

إن الحديث عن الطاقة مرتبط أصلا بمدى تطور الإنسان وشغفه الدؤوب في البحث عن الوسائل التي تحقق له الرفاهية،ويعتبر النفط من مصادر الطاقة التي حققت للإنسان الحديث بعض ما يسبوا إليه، وتأسيسا لما سبق سنحاول في هذا المبحث التعرف أكثر على هذه السلعة الإستراتجية من حيث ماهيتها وأهميتها وطرق ومحددات تسعيرها.

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول النفط:

1- ماهية النفط:

كلمة نفط (Petroleum)، تشير إلى الزيت الخام (Crude Oil) والغاز الطبيعي (Natural Gas) فالنفط يوجد في صورة سائلة أو غازية، ويعتمد ذلك على عدد الذرات (Atoms) الموجودة في الجزئي(Molecule)، ويتكون النفط في صورته السائلة أو الغازية من خليط من المواد الهيدروكربونية (Hydrocarbons) والتي تتكون من ذرات من الهيدروجين والكربون الموجود في بعض التكوينات الصخرية الموجودة تحت سطح الأرض، ومن جهة أخرى، فإن كلمة (Petroleum) هي كلمة لاتينية الأصل وتتكون من كلمتين الأولى (Petro) وتعني الصخر، والثانية (Leum) وتعني الزيت، ولهذا يسمى الزيت الخام " بزيت الصخر" أو بالبترول، وهذا هو التعريف الضيق لكلمة نفط بينما حقيقة الأمر أن كلمة نفط تعني كلا من الزيت والغاز الطبيعي[1]. – سمي بزيت الصخر لتمييزه عن الزيوت النباتية والحيوانية- .

[1] عبد المالك إسماعيل حجر، **محاسبة النفط**، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2008، ص ص 31-32.

2- أهمية النفط:

عرفت البشرية ثورات للطاقة أولها كان اكتشاف النار، الاستفادة من الطاقة الزراعية كغذاء، صهر المعادن، اختراع البارود، طاقة البخار وأخيرا اكتشاف النفط الذي يعتبر أهم مصادر الطاقة التي أكتشفها الإنسان وهو سلعة تتمحور حولها كل السياسات والأزمات والصراعات، ومرادف للسيادة الوطنية، وصناعة النفط أهم الصناعات التي ولدت صناعات أخرى ساهمت في خلق حضارة جديدة، وهو أعظم متغير في التجارة الدولية ومصدر هام للنقد الأجنبي، إذا فالنفط هو سلعة إستراتجية بامتياز.

3- مميزات مادة النفط

تتفرد مادة النفط بعدة مميزات ذاتية وخصائص طبيعية وصناعية عن باقي مصادر الطاقة الأخرى، هذه الخصائص جعلتها السلعة المرغوبة والمطلوبة في كل الصناعات والنشاطات المختلفة وتتسارع الدول للحصول عليها والاستفادة منها بالقدر الكبير. ومن أهم خصائص النفط نجد ما يلي:

3-1- الطبيعة الإستنفاذية للنفط: إن استخراج النفط يعني بالضرورة نضوب مكامنه ويحتاج الكشف عن مكامن جديدة إلى جهود كبيرة قد تصل إلى اكتشاف جديد أو لا تؤدي إلى نتيجة، وهذا يعني أن تعويض البرميل الذي يستخرج اليوم يتطلب صرف مبالغ كبيرة تتعاظم مع الزمن بسبب المخاطرة الرأسمالية الكبيرة التي تميز صناعة النفط عموما كلما قلت إمكانية العثور على نفط جديد، وتزداد تلك المخاطرة مع مرور الأيام فكلما زاد استنفاذ النفط من باطن قلت إمكانية العثور على نفط جديد[1].

3-2- المرونة الحركية للنفط: يتميز النفط عن مصادر الطاقة الأخرى بأنه سهل الحركة والنقل والتخزين، فقد يستخرج النفط من حقل في إفريقيا ويذهب عن طريق الناقلات العملاقة إلى الصين وعن طريق الأنابيب إلى أوروبا، فهو ينتج في مناطق محدودة جدا غير أننا نجده في أية بقعة من العالم، ويتم تخزينه بكل سهولة وبأقل التكاليف، هذه المرونة نابعة من الخصائص الذاتية له والتي انعكست عليه أيضا في [2]:

- قابلية وإمكانية نقل السلعة البترولية بكل وسائل النقل المعروفة والمتاحة البرية والبحرية بأنواعها أو حتى عن طريق الجو بوسائل النقل الجوية.

---

[1] سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا**، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2007، ص 138.

[2] محمد احمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 63.

• سهولة وسرعة نقل البترول وبصورة اقتصادية مما يساعد على ذلك أن السلعة البترولية مادة سائلة.

• عمليات التحميل والتفريغ للسلعة البترولية تتم بصورة ميكانيكية وأوتوماتكية سريعة في وقتها وكبيرة أو عالية في إنتاجيتها ومنخفضة في تكاليفها.

• تخزين السلعة البترولية يتم ولفترات حتى ثلاثة أشهر وفي مخازن أو مستودعات طبيعية في باطن الأرض أو اصطناعية على سطح الأرض ومن دون أن تحدث تغيرات طبيعية أو كيماوية مؤثرة على نوعية البترول.

• إن السهولة والسرعة في حركة نقل البترول تحافظ على انتظام واستمرارية عرض السلعة البترولية لتلبية الطلب الحاصل عليها.

3-3- الاستعمال الواسع وغير المحدود: يستخدم النفط في العديد من المجالات فالزيت الخام والغاز يوفر 60% من احتياجات العالم من الطاقة، وبقية الاحتياجات البالغة 40% يتم توفيرها من الفحم والطاقة النووية وغيرها من المصادر الأخرى ، ونجد أن حوالي 65% من الزيت الخام والغاز يستخدم كوقود لوسائل النقل المختلفة والباقي 35% يستخدم في التدفئة المنازل وتوليد الكهرباء، ومادة خامة للصناعات البتروكيماوية وذلك في المجال الزراعي والصناعي والطبي والهندسي[1].

3-4- مورد مالي مهم للمنتجين والمستهلكين: إن الجانب المالي للبترول يتمثل فيما يتحصل عليه من إيرادات مالية بترولية بصورها وأنواعها المختلفة سواء كانت بصورة مباشرة أو غير مباشرة كأرباح أو ضرائب وسواء كان ذلك للدول النفطية المنتجة والمصدرة أو للبلدان المستوردة والمستهلكة للبترول[2].

الطلب الثاني: مفهوم ونظام تسعير النفط الخام.

إن المتتبع لسياسات تسعير النفط منذ اكتشافه إلى اليوم يلاحظ بأنه أخذ عدة أشكال، ففي البداية كانت الشركات الكبرى هي من تحدد طرق التسعير تبعا لمصالحها الخاصة دون مراعاة صاحب الأرض ولا المستهلك، لكن اليوم نجد قوى متعددة تساهم في رسم أنماط سعر النفط كل حسب أهدافه المرجوة.

---

[1] عبد المالك إسماعيل حجر، **مرجع سابق**، ، ص 25.

[2] محمد احمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع الثقافية، ليبيا، 2003 ، ص 68.

1- مفهوم السعر النفطي:

يعرف السعر اقتصاديا على أنه تعبير عن قيمة شيء مادي (سلعة) أو معنوي (خدمة) بوحدة نقدية محددة في فترة زمنية معينة، لهذا فإن السعر يكون معادلا للقيمة كما أنه قد يكون غير ذلك، حيث نجد أن العلاقة بين قيمة الشيء وسعره هي علاقة غير ثابتة، إذ أنها تتغير تبعا لتفاعل وتداخل عدة عوامل اقتصادية، سياسية واجتماع[1].

أما سعر النفط، فيعرف بأنه قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية في زمان ومكان معينين ومعلومين، وأن العلاقة بين سعر النفط وقيمته ليست متساوية ومتعادلة وثابتة، بل هي في كثير من الأحيان كانت علاقة غير متكافئة، إذ كان سعر النفط الخام ولفترات سابقة وطويلة أقل من قيمته، وهو الآخر ارتبط وتأثر بفعل العوامل التي ارتبطت وأحاطت بطبيعة السلعة وكيفية استغلالها واستهلاكها[2].

وعليه يمكن وضع تعريف شامل لسعر النفط بأنه مؤشر نقدي مكافئ لوحدة واحدة من النفط في زمن ومكان معين ونوع معلوم، وفي الغالب يقاس النفط بالبرميل ويُسعر بعملة الدولار الأمريكي.

2- تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية:

يستخرج من النفط أنواع مختلفة من المنتجات والمشتقات النفطية، وبما أن نوع النفط الخام له تأثير على إنتاجية المصافي فإن سعر النفط يختلف من نوع لآخر، فالنفط الخام الخفيف عادة ما يتضمن علاوة بالمقارنة مع النفط الخام الثقيل، هذه الخصومات والعلاوات يتم إنقاصها من السعر المرجعي (Reference Price) حسب صيغة التسعير التالية[3]: $P_x = P_R \pm D$.

P_x: هو سعر النفط الخام؛

---

[1] شباب سهام، **تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018، ص 89.

[2] جلابة علي، بن عمارة منصور، " **رؤية تحليلية في أسباب انهيار أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري**"، الملتقى الدولي الأول حول أزمة النفط وسياسات الإصلاح والتنويع الاقتصادي، جامعة باجي مختار، عنابة، يومي 14-15 أكتوبر 2017، ص 05.

[3] Fattouh Bassam, Anatomy of the crude oil pricing system, The oxford institute for energy studies, January, 2011, p p 20-21.

P_R: هو سعر النفط المرجعي؛

D: هي قيمة الفارق بين سعر النفط الخام وسعر النفط المرجعي.

يشكل نظام المعادلات السعرية أساس نظام تسعير النفط الحالي، ويعتبر عامل التعديل (الفروقات) العنصر الأساسي في المعادلة السعرية الذي تحدده المنتجة عادة، على أساس شهري ويختلف من نفط لآخر ومن سوق لأخرى، إلا أن الدولة المنتجة لا تسيطر على سعر النفط النهائي المطلق لنفوطها والذي يعتبر ذات طبيعة عائمة، كونه يعتمد على سعر نفط الإشارة المستخدم في المعادلة السعرية والذي يحدد عادة في السوق[1]، وتشمل الفروقات عادة على المكونات التالية:

2-1- الفروقات النوعية: يعتمد مقياس معهد النفط الأمريكي (American Petroleum Institute-API)، لتصنيف النفوط حسب كثافتها النوعية، ويعتبر النفط الخام الخفيف ذو كثافة واطئة مما يجعله أسهل للنقل والتصفية، النفط الخفيف من الناحية الكيمياوية أقرب إلى العديد من المنتجات النهائية المرغبة مثل الغازولين (البنزين) ووقود الديزل (الغاز أويل) وبذلك يحتاج عادة إلى معالجات وتكاليف وتقنية أقل فيكون سعره أعلى من الثقيل[2].

2-2- الفروقات الجغرافية: يتم أخذ المواقع الجغرافية بعين الاعتبار عند تحديد فروقات الأسعار، وتأخذ صيغ التسعير في اعتبارها كلفة الشحن النسبية بين الوجهات عند حساب الفروقات الجغرافية عن طريق حساب الفرق بين تكاليف نقل النفط المرجعي من نقطة الأصل إلى النقطة المرسل إليها، وتكلفة نقل النفط الخام من الدولة المصدرة إلى الوجهة المرسل إليها[3].

2-3- الفروقات التجارية: وتتأثر بعوامل متعددة ومتنوعة منها سياسة الدولة المنتجة، حجم الإنتاج والتصدير ومدى موثقتيه، مواقع مصافي التكرير والتوقعات المستقلة بالنسبة للنفط المصدر.

---

[1] رجب علي، **تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، الكويت، 2012، ص55.

[2] **المرجع نفسه**، ص 18.

[3] Fattouh Bassam, Anatomy of the crude oil pricing system, Op-Cit, p 23.

ولكي تكتمل صورة المعادلة يجب أخذ بعض العناصر الأخرى المكملة والتي تثبت في العقد وتؤثر في قيمة المعادلة، ومن أهمها ما يلي[1]:

♦ نقطة البيع، أي البيع على أساس ميناء التحميل أو التسليم أو ميناء التفريغ والذي يدل على طبيعة مسؤولية كل طرف من أطراف العقد؛

♦ آلية توقيت لاحتساب قيمة المعادلة، وهي تختلف من دولة مصدرة إلى أخرى وحسب الوجهة، وبسبب احتمال تبدل ظروف السوق خلال رحلة الناقلات من ميناء التحميل إلى ميناء التفريغ، وبخاصة بالنسبة للوجهات البعيدة التي قد تصل، مثلا إلى 40-50 يوم من موانئ الخليج العربي إلى السوق الأمريكية، وبهدف تقليل مخاطر تغيير السعر بالنسبة للمستوردين، فإن جعل فترة الاحتساب أقرب إلى تاريخ التفريغ يعني تقليل عنصر المخاطرة بالنسبة للمشتري؛

♦ عناصر أخرى، قد تشتمل المعادلة السعرية لنفط معين على عنصر فرق كثافة API يتيح تعويض البائع أو المشتري في حالة اختلاف الكثافة الفعلية لشحنة معينة عن الكثافة المتفق عليها في العقد، ويطبق ذلك عادة بالنسبة للنفوط التي تتسم بعدم استقرار في نوعيتها، كما قد تشمل المعادلة السعرية على عنصر فرق أجور النقل لتعويض البائع أو المشتري في حالة اختلاف أجور النقل الفعلية للشحنة عن الأجور المتفق عليها في العقد.

ومما سبق ذكره، يمكن القول أن نظام المعادلات السعرية سمح بتحديد السعر لمختلف أنواع النفوط، بغض النظر عن نوعيتها أو منطقة تصديرها واستيرادها أو مختلف الفروقات التجارية هذا بالاعتماد على نفط إشارة معينة يتم تداوله في بورصات النفط.

3- نظام تسعير النفط:

حسب النظرية الاقتصادية هناك سعرين لكل سلعة سعر العرض وآخر للطلب وبتفاعل تلك القوى يتولد سعرا توازنيا، لكن هذا لم ينطبق على النفط نظرا لوجود العديد من أنواع وبمواصفات مختلفة وفي أماكن

[1] رجب علي، **مرجع سابق**، ص ص 40- 41.

متفرقة، بالإضافة إلى وجود قوى غير اقتصادية تتحكم في السوق، وبذلك تباينت أشكال ونظم تسعير النفط. وفي ما يلي سرد لأهم نظم تسعير النفط في السوق.

3-1- السعر المعلن: ويتحدد في خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل من نقطة الأساس إلى مكان التسليم، أي أن على المستورد دفع سعر الزيت في خليج المكسيك بالإضافة إلى تكاليف النقل من خليج المكسيك فوب إلى ميناء المستورد بغض النظر عن الجهة أو الميناء المصدر لذلك سواء كان قريبا أو بعيدا عن خليج المكسيك.[1]

وعليه يمكن القول بأن أسعار المعلنة ما هي في الواقع إلا أسعارا نظرية لا تعادل في حقيقتها قيمة النفط كمورد ناضب وحيوي، بل أن الشركات فرضتها لكي يتم احتساب الريع والضريبة على الأرباح بموجبها[2]. ومن مميزات هذا السعر أنه[3]:

- لم يكن لدول النفط الجديدة وعلى رأسها أقطار الخليج العربي أي دور يذكر في تحديد السعر المعلن، وذلك حتى عام 1970؛
- لم يكن هذا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب، وإنما كان سعر يفرضه الكارتل النفطي العالمي؛
- أُستخدام السعر المعلن كأساس لاحتساب الإتاوات والضرائب على الأرباح التي كانت تمثل الجزء الأكبر من إيرادات الدول المنتجة.

3-2- السعر المتحقق (الفعلي): هو عبارة عن السعر المعلن مطروحا منه الحسيمات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري، وذلك لترغيب المشتري أو لتلافي المشاكل الناجمة عن بعض القيود[4].

ولقد ظهر هذا النوع من النفط منذ فترة أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، نتيجة لوجود أطراف أجنبية نفطية مستقلة عن الشركات الاحتكارية، ولوجود أنماط استثمارية نفطية جديدة، نمط المشاركة أو بما

---

[1] عبد المالك إسماعيل حجر، **مرجع سابق**، ص 517.

[2] مانع سعيد العقيبة، **أوبك والصناعة البترولية**، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، لبنان، 1974، ص 146.

[3] محمد أزهر السماك، **اقتصاديات النفط**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 224.

[4] نبيل جعفر عبد الرضا، **اقتصاد النفط**، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2011، ص 86.

يعرف بالاتفاقيات المشتركة النفطية، وقد عبّر هذا السعر فعليا عن قيمة السلعة النفطية في السوق الدولية منذ ذلك التاريخ[1].

3-3- سعر الإشارة: نظرا لوجود العديد من أنواع الزيت الخام وبمواصفات مختلفة، فقد وجد كل من البائع والمشتري أنه من السهل الاعتماد على عدد محدود من تلك الأنواع لتظل بمثابة مقاييس للسعر، تعرف بالخام المرجعي أو خام الإشارة، ويتم الاستناد إليها في تحديد أسعار أنواع النفوط الأخرى بصورة مطلقة أو نسبية إلى بعضها البعض، بحيث يتم تسعير الأنواع الأخرى من النفط إما بإضافة أو خصم معامل معين حسب جودة النفط وذلك من أو إلى سعر خام الإشارة.

أي أن، سعر زيت خام معين = سعر نفط الإشارة (سعر خام القياس) بالدولار للبرميل الواحد + أو – فورقات النوعية والخاصة بدرجة الكثافة والمحتوى الكبريتي + أو – فروقات الموقع الجغرافي [2].

وقد ظهر خام الإشارة كمقياس يتم الاستناد إليه لأول مرة في منتصف سنة 1980، فقبل ذلك كان النفط العربي الخفيف نفطا مرجعيا لمنظمة أوبك وتسعر نفوط الدول الأعضاء بموجبه بعد أخذ الفروق النوعية والجغرافية، وفي سنة 1986 انهار ذلك النظام وأصبح للمنظمة سلة مرجعية من المتوسط المرجح للخامات أعضائها زائد خام المكسيك، وقد تم تحديثها مؤخرا في 01 جانفي 2017 لتضمن الخامات المذكورة في الملحق رقم 01، أما على المستوى الدولي فيوجد حاليا نوعين رئيسيين لخام الإشارة التي يتم الاستناد إليها في تحديد أسعار النفط العالمي، نفط خام غرب تكساس الوسيط وهو نفط مرجعي لبورصة نيويورك، ومزيج برنت هو خام إشارة لبورصة لندن.

3-4- السعر الفوري: ويعني ثمن البرميل النفطي معبرا عنه بوحدة نقدية واحدة في الأسواق الحرة والمفتوحة للنفط، وبدأ السعر الفوري ينشط بعدما أخذت السوق الفورية تمثل نسبة مهمة في تجارة النفط الخام الدولية[3]. ويتميز السعر الفوري بعدم الاستقرار، لارتباطه بمدى الاختلال بين العرض والطلب البترولي.

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع الثقافية، ليبيا، 2003، ص263.

[2] عبد المالك إسماعيل حجر، **مرجع سابق**، ص516.

[3] نبيل جعفر رضا، **مرجع سابق**، ص 85.

3-5- سعر الكلفة الضريبية: يمثل هذا السعر الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركة النفطية من أجل الحصول على البرميل الخام من النفط المنتج بموجب الاتفاقيات (الامتيازات) التي عقدتها مع الحكومات المنتجة للنفط، وفي نفس الوقت يعتبر هذا السعر القاعدة التي ترتكز عليها الأسعار المتحققة في السوق النفطية، إذ أن بيع النفط الخام بأقل من هذا السعر يعني "الخسارة" بطبيعة الحال، ويساوي سعر الكلفة الضريبية كلفة الإنتاج مضافاإليها عائد الحكومة حيث أن هذا الأخير يساوي الريع مضاف إليه الضريبة[1].

المطلب الثالث: محددات أسعار النفط والعوامل المؤثرة فيها.

لقد كان النمو الهائل لحجم الإنتاج والاستهلاك الكبير للنفط أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية، والاضطرابات المتكررة في السوق، الشغل الشاغل للكثير من المنظرين والباحثين عن الأسباب التي تتحكم في السوق النفطي ومن ثم أسعارها، ويمكن أن نميز بين ثلاثة عوامل رئيسية وهي على النحو التالي:

1- الطلب على النفط:

يتميز الطلب على النفط في الأجل القصير بأنه غير مرن ويصعب إحلال بديل له، وهذا لعدة اعتبارات، فالمادة النفطية لها مميزات ذاتية كسهولة نقلها ودرجة احتراقها العالية بالمقارنة مع مصادر الطاقة المنافسة، كذلك نجد في الوقت الحالي جل الآلات المتحركة والثابتة تستعمل في المواد المستخلصة من النفط، ومن المستحيل استبدالها في الوقت الراهن، هذه المميزات وأخرى جعلت الطلب على النفط ينمو سنة بعد سنة.

1-1- تعريف الطلب على النفط: الطلب هو عبارة عن الحاجة الإنسانية للفرد أو المجموع، المنصبة نحو الحصول على سلعة معينة وبسعر معلوم وخلال فترة زمنية محدودة[2].

أما الطلب البترولي يقصد به مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة البترولية كخام أو منتجات بترولية عند سعر معين وفي فترة زمنية محدودة، بهدف إشباع وسد وتلبية تلك

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق**، ص 193.

[2] وحيد مهدي عامر، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، الدار الجامعة، مصر، 2003، ص11.

الحاجات الإنسانية، سواء كانت لأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارة، أو الكيروسين (النفط الأبيض)... الخ[1].

وعرفت الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، الطلب النفطي على أنه يتكون من التزامات الموزعين من مصانع التكرير ومن كميات خاصة أو النفط غير المكرر الموضوع للتوزيع مباشر[2].

إذا فالطلب النفطي بصفة عامة هو مقدار حاجة العالم من النفط سواء كان نفط خام أو أحد مشتقاته، وهذا خلال فترة زمنية محددة، وفق أسعار معلومة بهدف الاستهلاك المباشر أو إعادة التكرير.

1-2- العوامل المؤثرة على الطلب على النفط: إن حجم الطلب على أي سلعة يتحدد وفق مجموعة من المحددات والمتغيرات الاقتصادية، والطلب على النفط هو كذلك تتحكم فيه مجموعة من العوامل نذكر منها:

1-2-1- معدل النمو الاقتصادي: لقد تعددت وتنوعت تعاريف النمو الاقتصادي ويمكن أن تصب مجملها في تعريف فليب بيرو" هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة أو فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الإنتاج الصافي الحقيقي"[3]، ويعتبر النمو الاقتصادي العالمي له علاقة طردية قوية متبادلة بالطلب العالمي على النفط ومشتقاته، وهو أحد العوامل المؤثرة فيه، فكلما تغيرت معدلات النمو الاقتصادي سوف يتأثر الطلب على النفط والعكس بالعكس، وذلك راجع إلى اعتماد أغلب القطاعات الاقتصادية بنسبة كبيرة على النفط، والشكل رقم 01 يوضح درجة الترابط بينهما.

والعلاقة بين النمو الاقتصادي العالمي والطلب النفطي تكونت منذ سنة 1973، والتي كانت في حدود الواحد أي أن 1 % من النمو الاقتصادي يتطلب واحد بالمائة 1 % من الزيادة في الاستهلاك النفطي[4]. وفي السنوات الأخيرة انخفضت هذه النسبة لتصل إلى حدود 0.7 % وهذا بسبب سياسات ترشيد استهلاك الطاقة وزيادة الكفاءة الاستهلاكية بالإضافة إلى استخدام الطاقة الخضراء والنووية في الكثير

---

[1] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق**، ص 147.

[2] Oel Maurle, prix de pétrole, PAO-paris, France,2001 , p16.

[3] محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، **النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص39.

[4] جمعة رضوان، **تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص 48.

من الدول المتقدمة، ووفق سيناريو هيئة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA) سيصل الاستهلاك على النفط في سنة 2022 في حدود 103 مليون برميل في اليوم بزيادة 10 مليون برميل بالنسبة لسنة 2020.

الشكل رقم 01: مقارنة بين تطور النمو الاقتصاد ونسبة تطور الطلب على النفط العالميين.

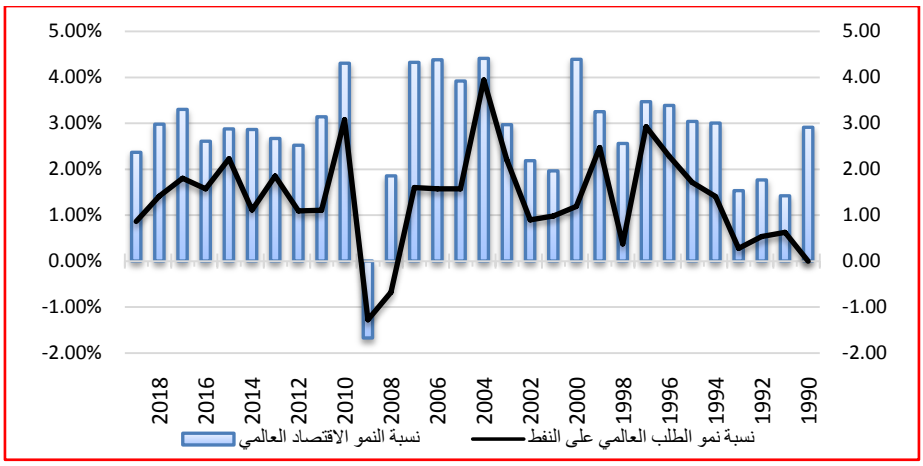

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات البنك الدولي ومنظمة الاقطار المصدرة للنفط، المتاحة على موقعهما.

1-2-2- سعر النفط الخام ومشتقاته: يمثل السعر عنصرا أساسيا ومهما في تحديد الكميات المطلوبة لأي سلعة، وهذا ما توضحه النظرية الاقتصادية والتي تؤكد وجود علاقة عكسية بين الطلب على السلعة وسعرها من - خلال المرونة السعرية - فارتفاع الأسعار سيؤدي إلى انخفاض الطلب والعكس صحيح، وهذا ما يمكن إسقاطه على الطلب النفطي كون النفط يعد كسلعة اقتصادية مهمة، إذا ارتفعت أسعار النفط الخام سيتسبب في انخفاض الطلب عليه، وستلجأ إلى احتياطياتها الإستراتجية[1].

كما يمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عديم المرونة في الأجل القصير وعالي المرونة في الأجل الطويل، حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل، ويؤكد ذلك أحداث 1973 عندما ارتفعت الأسعار ولم تستطع الدول الصناعية من تقليص استهلاكها بنسبة مهمة، واحتاجت إلى عدة سنوات لكي تتكيف اقتصادها بصفة نسبية للاعتماد على الطاقة البديلة[2].

---

[1] ضياء مجيد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004، ص 36.

[2] شباب سهام، **مرجع سابق**، ص ص 94-95.

1-2-3- أسعار السلع البديلة للنفط: تؤثر السلع البديلة أو المنافسة إيجابا أو سلبا على الطلب العالمي للنفط، إيجابا في حالة تعذر منافستها لسعر النفط وبالتالي عدم إنقاصها للطب النفطي، أو سلبا في حالة تمكن السلع البديلة وبأسعارها المنافسة من حلول محل السلعة النفطية مما يؤدي إلى تخفيض وتراجع الطلب على النفط[1]. هذه السلع إما أن تكون مصادر للطاقة التقليدية الناضبة، والمتمثلة في الفحم والغاز الطبيعي، أو مصادر الطاقة المتجددة وغير الناضبة والمتمثلة في الطاقة الشمسية والرياح وطاقة السدود المائية والطاقة النووية.

إلا أن الإشكالية التي اعترضت الدول المتقدمة صناعيا منعتها من الاستفادة من تلك المصادر البديلة والمتمثلة أساسا في:

♦ مدى قدرة أسعار مصادر الطاقة البديلة على منافسة أسعار النفط ومشتقاته وخاصة أسعار كل من الفحم والطاقة النووية؛

♦ حجم الاستثمارات اللازمة لتطوير تلك المصادر مقارنة بحجم الاستثمارات الممكن توظيفها لنفس الغرض بالنسبة النفط؛

♦ الآثار المترتبة عن تشغيل محطات الطاقة النووية أو غيرها من المصادر الأخرى البديلة، وانعكاسات ذلك على البشرية وعلى البيئة بشكل عام.

1-2-4- عوامل جيوسياسية: يتأثر الإمداد العالمي للنفط بالنزاعات والحروب والتغيرات السياسية وإضرابات العمال في المؤسسات الاقتصادية، فالحروب والنزعات مثلا، تحفز الدول المتقدمة على الصناعة الحربية، أما الدول الأخرى فيتوقف بها الإنتاج النفطي، ومن أمثلة الاضطرابات التي وقعت في القرن الحالي نجد ما يلي:

• غزو العراق لدولة الكويت من أجل البترودولار مما أدى إلى فرض الحضر الاقتصادي على العراق فحال دون تصدير منتجاتها النفطية.

---

[1] عماد الدين محمد المزيني، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية**، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 1، مصر 2013، ص 333.

• أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ودورها في التأثير على النمو الاقتصادي العالمي ومن ثم على أسعار النفط.

• غزو الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها للعراق وسقوط نظام صدام حسين سنة 2003، تحت ذريعة امتلاكه للأسلحة النووية.

• توتر الأوضاع السياسية والأمنية في الشرق الأوسط وعدم استقراره.

• شعور السوق النفطية العالمية بأن ممرات النفط غير أمنة، وذلك بسبب الحرب الأمريكية على الإرهاب من أفغانستان إلى العراق واليمن ونيجيريا هذه الأخيرة أكبر مصدر للنفط في أفريقيا.

• توتر العلاقات بين الغرب وإيران بسبب برنامج طهران النووي وإعادة فرض الولايات المتحدة مزيدا من العقوبات على إيران ثاني أكبر دولة مصدرة للنفط بعد السعودية.

• الاضظرابات الجيوسياسية والمشاكل الداخلية في بعض الدول العربية المنتجة للنفط والخوف من العمليات التخريبية في مناطق إنتاج النفط.

• عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والصراع على السلطة في فنزويلا أكبر مصدر وأكبر خزان عالمي له.

• العقوبات المتكررة من طرف الغرب على روسيا وخاصة بعد ضم منطقة القرم المتنازع عليها مع أوكرانيا.

1-2-5- الظروف المناخية والطبيعية: يؤثر التغير المناخي على الطلب العالمي للطاقة، ففي فصل الشتاء يزداد الطلب على مشتقات النفط وخاصة إذا صاحبه موجة برد شديدة، كما وقع في سنة 2002 في القارة الأوروبية، أما في فصل الصيف فينخفض الطلب العالمي على النفط، كذلك للكوارث الطبيعية كالأعاصير والحرائق وغيرها تأثير ملموس على الطلب، وهذا ما وقع مع إعصار إيفان في خليج المكسيك في 2004، وكاترين في 2005 مما أوقف الملاحة البحرية والجوية فتأثر الإنتاج وإمدادات النفط مما أثر على الطلب والعرض العالميين على حد سواء .

1-2-6- نمو عدد السكان: يعتبر عامل النمو السكاني أحد العوامل المؤثرة في الطلب البترولي، حيث كلما كان عدد السكان كبير ومتزايد إلا ونما وتوسع الطلب، وهذا بافتراض أن نسبة النمو السكاني أقل من نسبة النمو الاقتصادي بحيث لا يتأثر متوسط دخل الفرد.

وبالرغم من أن العامل السكاني عامل مهم، غير أن تأثيره على الطلب العالمي للنفط يكون نسبيا، فسكان منظمة OCED مثلا يشكلون 18 % من سكان العالم بقيمة 1.4 مليار نسمة حسب البنك الدولي، لكن بلغ حجم الاستهلاك للنفط 46.4% من الاستهلاك العالمي في سنة 2019.

1-2-7- متوسط دخل الفرد: يؤثر مستوى الدخل الفردي على الطلب المحلي والعالمي على الطاقة خاصة النفط ومشتقاته من خلال مرونة الطلب الداخلية حيث العلاقة بين الطلب والدخل علاقة طردية، واستهلاك الفرد للطاقة يعتبر مؤشرا لقياس مستوى المعيشة والتقدم.

1-2-8- القوانين واللوائح التنظيمية: وهي عبارة عن وسائل إجرائية تستخدمها الدول في ترشيد استخدام الطاقة، وبالتالي تؤدي إلى تقنين الاستهلاك ومن ثم تقليل الطلب على مصادرة الطاقة[1]. كذلك الضرائب على المنتجات النفطية تلعب دورا مهما في حجم الطلب على النفط وخاصة في الإتحاد الأوروبي والتي تصل نسبة الضرائب على مصادر الطاقة إلى 70% مع ذلك يَرفض تخفيضها للمحافظة على استقرار السوق.

2- العرض النفطي:

إن المتتبع لسوق النفط يجد أنه على مدى عقود طويلة من الزمن، اتسم بالإفراط في العرض وهذا راجع إلى السياسات الإنتاجية التي تتبعها الدول المنتجة، ومن المعلوم أن غالبتها دول ريعية تعتمد على مصدر وحيد للعملة الأجنبية، هذه الزيادة في العرض جعلت من سعر البرميل أقل من مستواه الحقيقي كمادة أولية تتميز بالنضوب.

2-1- تعريف العرض النفطي: العرض هو مجموعة الكميات المختلفة من سلعة ما، التي يرغب ويقدر المنتج على عرضها للبيع عند سعر محدد وفي فترة زمنية معينة[2].

---

[1] شباب سهام، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] عمر صخري، **مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص12.

و يتمثل مفهوم عرض البترول في الكميات التي ترغب وتقدر الدول المنتجة للبترول في تقديمها في السوق البترولية وفق الأسعار السائدة في وقت ومكان معين، وذلك وفق ظروف هذه الدول السياسية والاجتماعية والاقتصادية[1].

2-2- العوامل المؤثرة في العرض النفطي: يتأثر العرض النفطي بعوامل مختلفة تتباين في أهميتها وقوة تأثيرها ونوع التأثير من الإيجابي إلى السلبي:

2-2-1- الطلب على النفط: يعتبر الطلب من المحددات الرئيسية المؤثرة في العرض، فالطلب هو من يخلق العرض والعلاقة بينهما هي علاقة طردية، فإذا اختلف أحدهما على الأخر يتغير سعر التوازن إما بالزيادة أو بالنقصان، فإذا زاد الطلب على العرض تتجه الأسعار إلى الزيادة، في هذه الحالة تسعى الدول المصدرة للنفط لعرض كميات إضافية منه للحصول على عوائد إضافية، وإن حدث العكس تنخفض الأسعار فيزيد الطلب، وتحاول الدول المستهلكة من مضاعفة مخزونها الاستراتيجي في حالة تدني الأسعار لمواجهة الزيادة المستقبلية، فيبدأ الطلب بالتحسن إلى أن يتساوى مع العرض بعد ذلك تبدأ الأسعار بالارتفاع.

2-2-2- الاحتياطات النفطية: ويقصد بالاحتياطات النفطية، حجم البترول القابل للإنتاج من مصادر بترولية مخزنة بباطن الأرض، ويقدر هذا الاحتياطي في وقت معين اعتمادا على أسس علمية ومعايير اقتصادية بأنه ذو ربحية تجارية... يتغير تقدير احتياط البترول تبعا لعدة عوامل يتم اعتماد تقديرات الاحتياطي على حجم ونوعية البيانات والمعلومات المتاحة في وقت معين والخاصة بنوع الخام المنتج والصخور الحاوية له، ويمكن أن تتغير تلك المعلومات من وقت لآخر استنادا إلى نتائج الدراسات والبحوث المتنوعة ذات العلاقة بالدراسات النفطية[2].

---

[1] إمام محمد سعد،، **البترودولار والاستثمار الأجنبي- دراسة تحليلية**، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014، ص 34.

[2] بيوار خنسي، **البترول أهميته مخاطره تحدياته**، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل كردستان، العراق، 2006، ص 46.

وهناك فرق جوهري بين الاحتياطات والموارد النفطية فالمقصود بهذا الأخير كل كميات البترول والغاز المخزنة في باطن الأرض، سواء المكتشفة منها أو غير المكتشفة، وأما المقصود بالاحتياطات هو فقط ذلك القسم من الموارد الذي يمكن استرجاعه بالوسائل التقنية والشروط الاقتصادية المتاحة وقت التقدير[1].

2-2-3- سياسة الإنتاج: لكل دولة سياسة وبرنامج خاص بها لإنتاج النفط، وهي مجموعة من الإجراءات والقرارات في كيفية استغلال الثروة النفطية الناضبة، وهذا مراعاة لمتطلبات الاستهلاك المحلي أو التصدير، أو الاحتفاظ بالنفط في المكامن كاحتياطات للأجيال القادمة، فالسياسات الإنتاجية هي قرارات داخلية في حدود إمكانيات المادية والتقنية للدولة، وقد يكون تأثيرها كبير وملموس إذا كانت الدولة من الفاعلين الكبار في سوق النفط، مثل قرارات السعودية وروسيا المنتجين الكبار في خفض الإنتاج أو الزيادة للتأثير على العرض ومن ثم على الأسعار.

كما أن قرارات المنظمات والمجتمع الدولي هي المؤثرة في العرض النفطي، وهذا كما وقع سنة 1973 حيث قامت بعض الدول العربية بحضر تصدير النفط مما أثر على العرض العالمي، وكذلك قرارات أوبك بتقنين الإنتاج بهدف إطالة فترة استغلال النفط، ناهيك عن قرارات توزيع الحصص بين الأعضاء، ومؤخرا قرارات الدول الكبرى بحضر بيع النفط الإيراني وقبله العراقي مما ساهم في تذبذب العرض النفطي وإن كان تم تغطيته بزيادة الإنتاج من بعض المنتجين الكبار كالسعودية.

2-2-4- سعر النفط: نظريا توجد علاقة طردية بين الكميات المعروضة وسعر تلك السلعة، فإذا ارتفعت أسعار النفط فوق سعر التوازن في هذه الحالة يحفز ويشجع الدول المنتجة على زيادة إنتاجها في حدود إمكانياتها القصوى، أما إذا وقع العكس فإن الإنتاج سوف يتقلص، خاصة إذا تدنت الأسعار إلى مستويات لا تتناسب مع تكلفة استخراجه.

هذه العلاقة قد لا يكون لها مفعول على المدى القصير، وذلك لأنه إذا زاد سعر النفط سيكون من الصعب زيادة الإنتاج ومنه العرض على المدى القصير، أما أثر السعر على المدى الطويل يكون واضح وملموس.

---

[1] Institut Français Du Pétrole, Recherche et production du pétrole et du gaz: réserves, Couts et contrats, paris technip, France 2002, pp 94-95.

2-2-5- المستوى التكنولوجي والتقني المستعمل: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن البترولية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي، كذلك إن التطور في التقنيات المستعملة في الصناعة النفطية مكنت من تخفيض تكاليف الإنتاج، النقل والتكرير، مما أحدث وفرة في المعروض النفطي.

2-2-6- المنافسة بين المنتجين للنفط: واقعيا المنافسة موجودة بين دول أوبك ودول غير الأعضاء في المنظمة، وكل طرف يحاول الظفر بأكبر حصة من السوق مما يؤثر على الكميات المعروضة، وبالرجوع إلى الثمانينات فإن الدول غير الأعضاء في أوبك قامت بإغراق السوق بكميات هائلة من البترول، نتيجة عمليات البحث والتنقيب الواسعة التي مكنتها من رفع مستوى إنتاجها، وعلى هذا الأساس فإن مستوى الأسعار انخفض وكان المتضرر الوحيد دول أوبك نتيجة تطبيقها إستراتجية نظام الحصص، كما يمكن للمنافسة أن تكون بين أعضاء الأوبك في ما بينهم وإن كان لا يحدث إلا نادرا.

2-2-7- أسعار السلع البديلة: إن السلع البديلة المتمثلة في الفحم والطاقة النووية والطاقات النظيفة، هي منافس قوي للطاقة النفطية، لكن بعضها ليس لها تأثير في العرض النفطي على المدى القصير بسب ارتفاع تكاليفها واحتكارها على الدول المتقدمة تكنولوجيا فقط، وكذلك صعوبة واستحالة استعمال الطاقة البديلة في بعض الصناعات ووسائل النقل، أما على المدى الطويل قد يكون لها تأثير، خاصة في حالة الارتفاعات المتواصلة لأسعار النفط ونضوب هذه المادة في المستقبل.

2-2-8- المخزونات النفطية: هو حجم النفط الموجود بصورة فعلية والمستخرج من باطن الأرض ليخزن في إحدى صورة التخزين، حيث تلجا الدول وشركات النفط إلى تخزين كميات من النفط في صورته الخام وفي صورة منتجاته المكررة[1].

وبدأ الاهتمام بالمخزون النفطي بعد أزمة السويس في 1956 التي أثرت على الإمدادات النفطية العالمية ناهيك عن زيادة الحاجة الصناعية للنفط الذي أصبح في يد الدول المنتجة من خلال تأميمه واستعماله للضغط على المستهلكين، هذه المخزونات تغطي احتياجات البلاد لفترة زمنية معينة بين 30 إلى 90 يوما،

[1] الطاهر الزيتوني، **الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، الكويت، صيف 2012، ص 16.

وهذا في حالة تعرض الإمدادات النفطية للانقطاع لأي سبب من الأسباب، وينقسم المخزون إلى ثلاثة أنواع[1]:

① **المخزون الاستراتيجي**: وهو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف متعلقة بتأمين وحماية الدول من التقلبات التي تحدث في الإمدادات النفطية بالإضافة إلى محاولة التأثير من جانب الدول المستهلكة على ظروف عرض وطلب النفط لخفض أسعاره.

② **المخزون التجاري**: وهو الكميات المخزونة لتحقيق أهداف تجارية متمثلة في الحصول على مستويات أعلى من الأرباح.

③ **المخزون النفطي العائم**: وهو كميات النفط المخزونة في الناقلات المتحركة أو الساكنة (كالناقلات التي انتهى عمرها التشغيلي وأصبحت أملة للتجريد).

2-2-9- النزاعات والصراعات السياسية: تأثير الحروب والأحدث السياسية الداخلية والخارجية في العرض البترولي العالمي كبير وواضح، فخلال حرب أكتوبر 1973 أقدمت الدول العربية على وقف تصدير النفط للدول المساندة للكيان الإسرائيلي مما أثر على العرض العالمي وأحدث أزمة طاقة داخل الولايات المتحدة وقفزت الأسعار 3.5 إلى 33 دولار للبرميل، واليوم أصبح سلعة تحاك من ورائها أغلب الصراعات والنزاعات والتموقع الجيوسياسي.

3- العوامل النقدية والمالية:

لقد شهدت أسواق النفط ابتداء من السبعينات تحول كبير وذلك بعدما أجبرت الولايات المتحدة بعض المنتجين الكبار ببيع النفط بعملة الدولار دون سواه بالتزامن مع التخلي عن نظام بريتون وودز سنة 1975، وكذلك دخول العقود الآجلة والمضاربين في سوق النفط في منتصف الثمانينات، وزيادة حجم الأسواق المستقبلية مع تنامي المشتقات المالي في أواخر التسعينات، فأصبحت أسعار النفط تتحكم فيها محددات أخرى غير المذكورة سابقا.

[1] أمينة مخلفي، محاضرات حول الاقتصاد البترولي بعنوان "**اقتصاد النفط**"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013، ص 49.

3-1- المضاربة: المقصود بها هو انتهاز الفرصة لتحقيق عوائد من توظيف الأموال، مثل الاستثمار في شراء الأسهم والسندات وأوراق مالية أخرى بمجرد انخفاض أسعارها، بعد ذلك يتم بيعها حال ارتفاع الأسعار، ويتحصل المضارب على عوائد تتمثل في الفرق بين قيمة الشراء والبيع، وتاريخيا كانت تقريبا كل عقود النفط تتم في صورة عقود ثابتة، وبظهور العقود الآجلة والابتكارات الحديثة في أسواق المشتقات المالية حفز الاستثمار في أسواق النفط الآجلة، أو ما يسمى في البورصات بالمضاربة على البراميل ورقية، هذا الاستثمار والمضاربة يكون للأسباب التالية[1]:

- يعتبر الاستثمار في أصول النفط أداة فاعلة للتحوط ضد التضخم الناجم عن ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي؛
- تعتبر الأسواق الآجلة للنفط بيئة جيدة لتحقيق عوائد مجزية في ظل التدهور في الاقتصاد العالمي وانخفاض العوائد وارتفاع مخاطر الاستثمار في الأصول الأخرى؛
- يعتبر الاستثمار في العقود الآجلة للنفط أداة جيدة لتفعيل آلية تنويع المحافظ الاستثمارية للحد من المخاطرة، حيث من المعلوم أن السلع تاريخيا في علاقة ارتباط سالب مع الأسهم والسندات.

وهناك عدة طرق يمكن من خلالها أن تؤثر المضاربات بشكل غير مباشر على أسعار النفط، سواء عن طريق شراء المضاربين للنفط الخام من الأسواق الفورية وتخزينه أو عن طريق شراء أعداد كبيرة من العقود الآجلة ما يدفع بشكل غير مباشر المتدخلين الآخرين في السوق الفوري لتخزين النفط، وقد يدفع هذا القرار أيضا المنتجين أنفسهم إلى كبح إنتاج النفط للاستفادة من ارتفاع الأسعار.

3-2- سعر صرف الدولار[2]: إن العلاقة السببية بين سعر الصرف الدولار وسعر البترول علاقة معقدة ومركبة، والآراء حول هذه المسألة متضاربة أيضا، حيث توجد حجج نظرية تدعم رأيا يرى أصحابه أن سعر

---

[1] زيتوني الطاهر، **التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، الكويت، صيف 2012، ص 43.

[2] بلقاسم سرايري، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2019/2018، ص 102.

صرف الدولار هو الذي يؤثر في سعر النفط، كما توجد حجج نظرية أخرى تؤيد رأيا مخالفا يرى أصحابه أن سعر النفط هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار.

يرى أصحاب الأطروحة الأولى، أي أطروحة سعر الصرف الدولار هو الذي يؤثر على سعر النفط أنه في ظل نظام صرف معوم –حيث يتغير سعر صرف عملة معينة باستمرار– فإن انخفاض سعر صرف هذه العملة – الدولار في هذه الحالة– في مقابل العملات الأخرى سينعكس إيجابا على الدول المستوردة للنفط– دول الاتحاد الأوروبي مثلا – لان ذلك يعني لها انخفاضا للسعر الحقيقي لبرميل النفط، وهو ما يشجعها على زيادة الطلب على هذه السلعة لكن في المقابل وعلى اعتبار الدولار هو عملة تسعير النفط، فأن أي انخفاض في قيمة الدولار أي في قوته الشرائية، ستؤدي بالضرورة إلى انخفاض الدخول الحقيقية للدول المصدرة للنفط، وبالنتيجة إلى تراجع قدرة هذه الدول على الاستثمار في مجال الاستكشاف والإنتاج وهو ما يؤثر على وفرة العرض على المدى المتوسط والطويل.

ويرى أصحاب الأطروحة الثانية والتي مفادها أن سعر النفط هو الذي يؤثر في سعر صرف الدولار، أن كل ارتفاع في سعر البترول سيدفع نحو ارتفاع سعر الصرف الدولار، على اعتبار ذلك نتيجة طبيعية لزيادة الطلب على هذه العملة التي تتم بها الصفقات، حيث يصبح المشتري في حاجة إلى وحدات نقدية إضافية لشراء برميل النفط الذي كان يشتريه من قبل بسعر أقل.

المبحث الثاني:

تطور النظام العالمي لسوق النفط والفاعلون فيه

لقد تطورت الأسواق العالمية للنفط بتطور النظام المالي العالمي فأصبح هناك أسواق آجلة على غرار الفورية، وتحظى بمتابعة مستمرة ولحظية من طرف المستهلكين والمنتجين وحتى المضاربين الذين يتعاملون بما يسمى بالبترول الورقي وهدفهم المضاربة لا غير، كما استحوذ على السوق فاعلون ومؤثرون كبار سواء كانوا دول أو منظمات دولية ،كل واحد يحاول أن يتحكم في السوق حسب آلياته المتاحة.

المطلب الأول: الأسواق النفطية؛ المفهوم والأنماط:

يعتبر النفط السلعة الأكثر تداولا في التجارة العالمية متجاوزا الغذاء وسلع أساسية أخرى، وتتحدد أسعاره في الغالب بتفاعل قوى السوق العرض والطلب، غير أن سوق النفط يختلف عن الأسواق الأخرى لكونه يحوي سلعة إستراتجية تقوم عليها كل النشاطات الاقتصادية، فهو سوق وهمي لا تعرض فيه السلع ولا يلتقى البائع والشاري في الغالب، وهناك أسواق محددة حول العالم بيباع فيها النفط الخام، أما المشتقات النفطية المتنوعة فنجدها في كل مكان من المعمورة،

1- مفهوم السوق النفطية:

لقد تعددت واختلفت مفاهيم السوق في النظريات الاقتصادية، لكن كلها اتفقت على أن للسوق طرفان فاعلان وهم البائع والشاري وسلعة أو خدمة محل التبادل، وسعر الذي هو القيمة التقريبية لتلك السلعة أو الخدمة. " وقد عُرف السوق في كتاب الاقتصاد، بأنه آلية عمل يتفاعل من خلالها البائعون والمشترون لتقرير سعر وكمية السلعة أو الخدمة " [1].

أما السوق النفطية فهو سوق مخصص لبيع سلع أساسية متمثلة في النفط وقد عُرف على أنه " المكان الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية خاصة الخام منها بين الأطراف المتبادلة" [2].

---

[1] بول ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، **الاقتصاد**، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 50.

[2] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق**، ص 142.

أما السلع الأساسية فهي سلع ذات قيمة، وذات نوعية موحدة تنتج بكميات كبيرة من قبل منتجين مختلفين، ويذكر بأن 80 نوع من البضائع تباع عبر التجارة العالمية حصة 30 % من ذلك عبر التبادل التجاري العالمي، والتي منها المعادن (الثمينة والنادرة) والبضائع اللينة (القهوة، السكر، الكاكاو والقمح) إضافة لمصادر الطاقة (الغاز، المواد الخام، منتجات النفط)[1].

ومن خلال هذه التعاريف يمكن استنتاج تعريف شامل للسوق النفطية، على أنه آلية يتفاعل من خلالها طرفي السوق، البائع والمشتري في مكان محدد جغرافيا أو وهميا، لتحديد سعر وكمية السلعة الأساسية المتبادلة والمتمثلة في النفط ومشتقاته.

2- مميزات سوق النفط:

وتتميز سوق النفط بخصائص معينة، ناتجة عن تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية:

✓ أنها سوق دولية أو عالمية إذ أن جميع دول العالم تتبادل السلعة النفطية سواء طالبة أو عارضة لها، في الشكل الخام أو في شكل منتجات نفطية بصورة عامة.

✓ أنها سوق غير محددة فهي مجموعة أسواق متباينة ومختلفة في مستوى تطورها وتركيبها الاقتصادي، والقوى الفاعلة فيها، فسوق لبلدان صناعيا وأخرى لدول النامية، وسوق آجلة وأخرى فوري.

✓ أنها سوق ذات طابع شبه احتكاري في فعاليتها الرئيسية أي خضوعها لعدد قليل من الأطراف، النفطية وخاصة للكبار منهم في التأثير على النشاط أو المعاملات سواء في جانب العرض أو الطلب [2].

✓ سوق التكتلات (الكارتل، والمنظمات والهيئات) تدل حركة الشركات العالمية في السوق النفطية على الاتفاقيات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، إلى غاية وصول سلعة النفط ومشتقاته إلى الأسواق، وقد ظهر أول تكتلات في الكارتل النفطي في فترة الثلاثينات، ثم تليها الهيئات والمنظمات الدولية

---

[1] منى حسن، **أثر تقلبات النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية**، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية، جامعة دمشق، سوريا، 2014/2013، ص 24.

[2] نبيل جعفر عبد الرضا، **مرجع سابق**، ص ص 76-77.

كمنظمة (OPEC) الدول المصدرة للنفط، (AOPEC) الدول العربية المصدرة للنفط، والوكالة الدولية للطاقة (IEA)[1].

✓ هي سوق يتم التعامل فيها بعملة وحيدة وهي الدولار الأمريكي، وهذا منذ تعويمه سنة 1973، ولهذا فسعر صرف الدولار هو مؤثر قوي على العوائد النفطية للدول المصدرة.

✓ تتميز الأسواق بطابع متقلب يفوق تقلبها تقلب الأسواق المالية ومعظم السلع الأساسية الأخرى.

3- أنماط أسواق النفط:

لقد سُوق النفط بأساليب تعاقدية مختلفة، من عقود طويلة المدة مع المستهلك، إلى البيع مباشرة نقدا وبتسليم فوري، بالإضافة إلى العقود الآجلة، ويمكن أن نميز بين نوعين من الأسواق:

3-1- الأسواق النفطية الفورية: وهي السوق التي يتم فيها بيع وشراء كميات معينة من النفط على المدى القصير، كما تعني الصفقات المحققة على المدى القصير في السوق منتج ما بالتراضي[2]، وتسمى كذلك بالأسواق الحرة أو الآنية، وكان بداية ظهورها بظهور الصناعة النفط في العالم ولكنها تطورت بخطى سريعة منذ عقد السبعينات والثمانينات، هذه الأسواق يتم فيها بيع وشراء النفط واستلام المبلغ في نفس الوقت، من خلال عملية التفاوض بين العارضين والمستهلكين بناءا على أسعار يتم الحصول عليها من خلال الاتصالات المباشرة أو عن طريق بيانات النشرات والمجلات المتخصصة، وتستعمل أوبك الصفقات الفورية لبيع جزء من إنتاجها لكن الجزء الأكبر يباع على أساس الأجل الطويل وفقا لسعر مرتبط بمستوى الأسعار الفورية.

3-1-1- خصائص الأسواق الفورية: تتميز الأسواق الفورية بخصائص تميزها على باقي الأسواق وهي على النحو التالي[3]:

- حجم التبادل فيها كبير جدا؛

---

[1] علة مراد، **دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية، قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة 2000-2014**، مجلة رؤى إستراتجية، العدد 13، جامعة عاشور بالجلفة، الجزائر، 2017، ص ص97- 98.

[2] **المرجع نفسه**، ص98.

[3] بولعواد نوال، **الريع البترولي وتأثره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة** 1973-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2018/2017، ص95.

• الدور المعتبر الذي يلعبه الوسطاء فيه، حيث يقوم الوسطاء "السماسرة" بتقريب المستهلك من المنتج والعكس، من أجل إبرام عملية التبادل، وفي هذا الإطار فإن السوق الفورية هي سوق مضاربة بامتياز، حيث أن عملية البيع والشراء لشحنة واحدة تتم عدة مرات حتى تصل إلى المستهلك النهائي؛

• يسود الغموض وانعدام الشفافية والوضوح حول الأسعار والكميات المتبادلة من المنتج البترولي، بسبب غياب الآليات الرقابية لكون عملية التبادل تتم مباشرة ما بين الأطراف.

3-1-2- أهم الأسواق الفورية: يتم تسويق النفط الخام ومشتقاته في العديد من الأسواق حول العالم، وأهمها وأنشطها حسب شكل النفط المباع هي[1]:

⬅ **الأسواق الفورية للنفط الخام:** نجد هذه الأسواق في كل من لندن، نيويورك في الولايات المتحدة وسوق سنغافورة في أسيا، بالإضافة إلى العديد من الموانئ التي توصف على أنها أسواق فورية مباشرة.

⬅ **الأسواق الفورية للمشتقات النفطية:** أهمها الأسواق الموجود في شمال شرق أوروبا وبالتحديد في منطقة (ARA) وهي سوق أمستردام روتردام وهانوفر، وفي البحر المتوسط سوق جينوا وليفيرا بإيطاليا، وكذلك سوق الخليج العربي، وسوق سنغافورة بشرق أسيا، بالإضافة إلى سوق خليج المكسيك بجزر الكاريبي، وفي الولايات المتحدة سوق نيويورك.

وتعتبر الأسعار الفورية مؤشرا جيدا لأوضاع سوق النفط العالمي، حيث تستخدم كأساس لتخطيط الأسعار الرسمية للنفط وكمؤشر لتخطيط صناعة النفط والصناعة البتروكيماويات، كما أنها تستخدم في الأوقات التي تشتد فيها حدة تجارة النفط كمؤشر للأسعار الآجلة[2].

3-2- الأسواق النفطية الآجلة: الأسواق الآجلة هي أسواق موازية للأسواق الفورية، وهي عبارة عن أسواق مالية (بورصات) حيث أن التعاملات في السوق الآجلة للنفط يتم من خلال ما يصطلح عليه بالبرميل النفطي الورقي، بدلا من برميل النفط الحقيقي، بما معناه أن عملية بيع وشراء النفط الخام والمنتجات النفطية تتم عن

---

[1] بوراوان الحاج، **السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004، ص ص 71-72.

[2] حيدوشي عاشور، **أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015/2014، ص ص، 44-45.

طريق التزامات، حيث يتم التعامل بالعقود الآجلة وبالتالي لا يتم تبادل شحنات وإنما عقود ذات طابع السندات المالية[1].

وتختلف هذه السوق عن نظيرتها الفورية، بأن النفط المتعاقد عليه ينتج ويُسوق ويسلم للمشتري عند تاريخ محدد قصير وطويل الأجل-عادة 21 يوما-، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم، إذا فهي سوق للمضاربين حيث تمكنهم من الحصول على أرباح عن طريق تداول عقود النفط دون القيام بعمليات الشحن، التخزين والتسليم، ولقد ساهمت هذه الأسواق في ضمان الإمدادات النفطية وتقليل مخاوف وقلق المستهلكين والمنتجين على حد سواء والتحوط ضد تقلبات الأسعار.

3-2-1- مميزات الأسواق الآجلة: من أهم ما تتميز به الأسواق الآجلة ما يلي[2]:

✓ تقلل من حدة المخاطرة وتساعد المنتجين والشركات البترولية على التخطيط للكميات المنتجة أو الكميات التي سيتم نقلها أو تكريرها في المستقبل.

✓ تتيح الفرصة للمضاربة وتحقيق الأرباح في آن واحد.

✓ تقديم تسهيلات معتبرة للمستثمرين فيها، حيث يدفعون أقل بكثير مما يدفعه المستثمرون في سوق الأوراق المالية.

✓ تعتبر حركات الأسعار في الأسواق الآجلة مؤشرا هاما لتوقعات الأسعار، حيث تحظى هذه التحركات بمراقبة ومتابعة من قبل المعنيين بظروف السوق.

✓ اعتبار تحركات أسعار العقود في الأسواق الآجلة أساس لسلوك الأطراف المختلفة في الأسواق الفورية، حيث يقل عدد المشترين في هذه الأسواق إذا ما انخفضت الأسعار في الأسواق الآجلة توقعا لانخفاض أكبر، ويقل عدد البائعين في الأسواق الفورية عند ارتفاع الأسعار في الأسواق الآجلة أملا في ارتفاعات أكبر.

---

[1] بوراوان الحاج، **مرجع سابق**، ص 96.

[2] خليل دعاس، **مستقبل السوق النفطية وآفاق الطاقات المتجددة، أطروحة** دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013، ص57.

3-2-2- أشكال الأسواق الآجلة: ويوجد شكلان من هذا النوع من الأسواق وهي:[1]

- **السوق النفطية المادية الآجلة:** تتم المعاملات في هذه الأسواق باتفاق بين البائع والمشتري على سعر معين، مع تسليم أجله شهر للنفط الخام، فقواعد السوق ترغم المشتري على تحديد الحجم، والبائع على تحديد تاريخ توفر الشحنة في أجل 15 يوما، وقد تصل كمية العقد الواحد إلى1000 برميل.

- **السوق النفطية المالية الآجلة:** هذه الأسواق عبارة عن بورصات، فالمعاملات فيها لا تتم فقط على بضاعة عينية، ولكن أيضا بواسطة أوراق مالية عن طريق شراء وبيع النفط الخام والمنتجات النفطية بواسطة التزامات.

ومن أهم الأسواق الآجلة نجد سوق نيويورك للتبادل التجاري (NYMEX)، سوق سنغافورة للتبادل النقدي العالمي (SIMEX)، وسوق المبادلات البترولية العالمية بإنجلترا (IPE) *.

4- التعاملات البينية والأسواق الرمادية:

وهذه التعاملات تكون مباشرة بين المستهلك والمنتج وعادة ما تجري بعيدا عن الوسطاء وتحصل بين دولتين متجاورتين، وتقرر الأسعار بالتفاوض بين الحكومات، وقد تكون هذه التعاملات خارج النظام الدولي، كما تفعل دولة إيران في تسويق منتوجاتها النفطية في السوق الرمادية التي تختلف عن السوق العادية في كونها تتم عن طريق مقايضة النفط بسلعة أخرى أو بعملات غير الدولار الأمريكي، كما تختلف عن السوق السوداء أيضا التي تتم عبرها البيع بأساليب غير شرعية كالتهريب أو تبيض الأموال أو التعامل بسلع محرمة دوليا. وتلجأ بعض الدول والشركات للسوق الرمادية عندما يكون هناك حظر أو تشديد على سلعها في الأسواق الطبيعية بسبب قرارات دولية، ورغم أن هذه الأسواق تتميز بانخفاض في الأسعار بالمقارنة مع الأسعار المتداولة عالميا تبقى سوق لها تأثير على الساحة الدولية والاقتصادية.

---

[1] شباب سهام، **مرجع سابق**، ص ص 82- 83.

* (NYMEX, New York Mercantile Exchange), (IPE, International Petroleum Exchange), (SIMEX, Singapore International Monetary Exchange).

المطلب الثاني: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية:

ل لنفط عدة أطراف فاعلة فيه، كل طرف يحاول أن يؤثر في الأسعار، سواء من جانب الطلب أو العرض.

1- الأطراف الفاعلة من جانب العرض (المنتجين):

ويتمثل في الدول والشركات المنتجة للنفط بكميات معتبرة منزوية في منظمات عالمية، خصوصا منظمة أوبك.

1-1- شركات النفط العالمية: شهدت السوق النفطية سيطرة عدد محدود من الشركات، وهذا منذ بداية اكتشافه واستغلاله، سواء كانت شركات متعددة الجنسيات، أو شركات وطنية تنشط داخل أو خارج حدود البلاد وهي:

1-1-1- الشقيقات السبع: ولقد سيطرت هذه الشركات على سوق النفط لأزيد من خمسة عقود كاملة، وذلك من خلال احتكارها لكل مراحل الإنتاج، وتحديد الأسعار وفق ما يخدم مصالحها، وغالبا ما تكون هذه الشركات متكاملة رأسيا، بمعنى أن نشاطها يمتد ليغطي جميع المراحل من البئر إلى الاستهلاك النهائي.

فبين 1928 و1934 أبرمت شركات (Standard Jersey, Shell, Bp) اتفاقيات بقصد تأكيد سيطرتها على صناعة النفط والحد من المنافسة بينها، وهو ما عرف بـ (الكارتل Cartel) العالمي القديم، وخلال عقدي الثلاثينات والأربعينات ازداد عدد أعضاء الكارتل بظهور النمط السباعي للسيطرة على النفط الشرق الأوسط، مكونا مما عرف اصطلاحا بالشقيقات السبع - 5 أمريكية وواحدة بريطانية وأخرى بريطانية هولندية- وهي:(Standard Jersey, Shell, Bp, Texaco, Mobil, California, Gulf)[1].

وسيطرت هذه الشركات على الصناعة النفطية، حيث حققت على سبيل المثال شركة شل (Shell) في سنة 2019 نمو في الإنتاج ليصل إلى أكثر من 3.8 مليون برميل في اليوم، وهي تعتبر أكبر شركة لشحن

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية – النفط السوري أنموذج**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010، ص 70.

الغاز الطبيعي المسال في العالم، كذلك شركة شفرون (chevron) فقد ضخت أكثر من ثلاثة ملايين برميل في اليوم على مدار سنة 2019[1].

وهناك شركات عالمية كبرى أخرى مثل الشركة الفرنسية للنفط (CFP)، وكذلك شركة فيليبس بتروليوم، وشركة أوكسيدنتال، وهذه الشركات لها تأثير في سوق النفط مثل الشقيقات السبع.

1-1-2- الشركات النفطية الوطنية: بعد الحرب العالمية الثانية، حدث تغيرات في صناعة النفط، فبعدما كانت الشركات الكبرى تسيطر على مكامن النفط، قامت بعض الدول بتأميم مصادر ثرواتها، فتم إنشاء شركات وطنية لتسير مواردها النفطية، وهي عبارة عن شركات تملكها وتسيطر عليها الدولة، بدرجات متفاوتة من التكامل الرأسي في المجالين المالي والتشغيلي.

وكانت أول تلك الشركات، شركة النفط الوطنية الإيرانية التي تأسست عام 1951، ثم توالت بعد ذلك العديد من الدول في إنشاء مثل هذه الشركات، وأبرزها في العصر الحديث من الناحية الرأسمالية والقدرة الإنتاجية شركة أرامكو السعودية، وشركة بيترو الصينية، وفي الجزائر نجد شركة سوناطراك التي تأسست في 31 ديسمبر 1963، وكان من مهامها استعادة السيطرة على الثروة البترولية بصفة تدريجية وبعد ذلك التأميم الكامل للثروة الوطنية من المستدمر الفرنسي.

1-2- المنظمات الدولية: لقد أفرز النظام العالمي الجديد بروز تكتلات بأشكال وصيغ متعددة تبعا لدوافع وأهداف إقامتها، فمنها ذات طابع سياسي اجتماعي كمنظمة الأمم المتحدة، وأخرى ذات طابع سياسي اقتصادي واجتماعي كالإتحاد الأوربي، كما توجد تكتلات ذات صبغة اقتصادية بحت كمنظمة التجارة العالمية، وفي مجال النفط نجد العديد من المنظمات الدولية تختلف في أهدافها حسب طبيعة أعضائها، منتجين أو مستهلكين، ويمكن إبراز هذه المنظمات على النحو التالي:

1-2-1- منظمة الأقطار المصدرة للنفط (OPEC): وقد تأسست في 14 سبتمبر 1960 بمبادرة من الدول الخمسة الأساسية المنتجة للنفط وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت وفنزويلا، وتسعى المنظمة من

---

[1] مقال بعنوان "**أفضل وأسوأ شركات النفط الكبرى لعام 2019**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني ww.aljezeera.net، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2020/07/19.

خلال تأسيسها إلى توحيد السياسة البترولية للدول الأعضاء، وحماية مصالحها من خلال السعي لتحقيق الاستقرار في أسعار النفط العالمية، وخلق تكتل لمواجهة الشركات النفطية الكبرى آنذاك، التي خفضت الأسعار عام 1959 دون استشارة الحكومات المنتجة للنفط متجاهلة بذلك مصالح هذه البلدان.

وتبين إحصائيات سنة 2019[1] أن إنتاج دول الأوبك مجتمعة وصل إلى حوالي 37.4 % من الإنتاج العالمي ويتوقع بعض المحللين أن يزداد ليصل إلى 50 % بحلول سنة 2030، وتستحوذ دول المنظمة على 70.1 % من الاحتياطات العالمية المؤكدة من النفط الخام مما يجعلها قوة فاعلة في السوق النفطية، وقد تتحول هذه القوة إلى أثر سلبي على العرض العالمي لأن أغلب دول المنظمة تتميز بالاضطرابات السياسية والإيديولوجية.

ولمنظمة أوبك أهداف رئيسية معلنة نذكر منها[2]:

① توحيد السياسات البترولية للدول الأعضاء وتقرير أفضل السبل لحماية مصالحها منفردة ومجتمعة؛

② العمل على أن يكون الأسعار في المستقبل بالتشاور بين الشركات وحكومات الدول الأعضاء؛

③ العمل على وضع نظام لتأمين استقرار الأسعار بوسائل فيما بينها تنظيم الإنتاج، مع مراعاة مصالح الدول المنتجة والمستهلكة، ومراعاة ضرورة تأمين دخل مستمر للبلاد المنتجة وإمداد منظم واقتصادي للدول المستهلكة وعائد عادل للمستثمرين؛

ومن المعلوم أن منظمة أوبك لا تبرم عقود البيع والشراء، فهي ليست مؤسسة تجارية، ومع ذلك فأهدافها وسياستها ومقرراتها تؤثر مباشرة على أسعار النفط، لأن قراراتها ملزمة لأعضائها الذين هم الممولون الرئيسيون للنفط في العالم.

1-2-2- منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (OAPEC): وقد تأسست في أعقاب مؤتمر القمة العربية سنة 1968 في الخرطوم بإيعاز من ثلاث دول عربية منتجة للنفط وهي الكويت، السعودية وليبيا، وفي

---

[1] بالنسب للإحصائيات النفطية لهذا الفصل تم الاعتماد على تقارير شركة البترول البريطانية (BP)، Statistical Review of World Energy ، العدد 69 لسنة 2020، نقلا عن الموقع الإلكتروني. www.bp.com، تاريخ الإطلاع 2020/11/13.

[2] صديقي محمد خنيفي، **تسويق البترول**، الطبعة 9، المكتب العربي الحديث، عين شمس، مصر، 2003، ص391.

سنة 1970 أنظمت كل من الإمارات، البحرين، قطر والجزائر، وبعد سنتين لحقت كل من العراق وسوريا، ثم مصر سنة 1973، وهذا بعد تعديل شروط الانضمام للمنظمة حيث تم التخلي على أن يكون النفط مصدر رئيسي للدولة والاكتفاء بأن يكون مصدر لدخلها القومي، وأخر المنظمين دولة تونس سنة 1982.

وتمثلت الأهداف الرئيسية لـ (OAPEC) ما يلي[1]:

① اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتنسيق السياسات الاقتصادية البترولية لأعضائها؛

③ مساعدة الأعضاء على تبادل المعلومات والخبرات وإتاحة فرص التدريب والعمل لمواطني الأعضاء في أقطار الأعضاء التي تتوفر فيها إمكانيات؛

⑤ الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع ا أعضاء أو من يرغب منهم بذلك.

1-2-3- أوبك بلس: أو ما يعرف بمجموعة فيينا، وهو اتفاق يضم 23 دولة مصدرة للنفط في مقدمتها روسيا والسعودية، وتحتوي على 13 دولة عضوا في منظمة أوبك، جرى التوصل لهذا الاتفاق في نوفمبر 2016 خلال اجتماع فيينا بهدف خفض إنتاج البترول لتحسين الأسعار، ومنذ ذلك التاريخ أصبح هذا التجمع غير الرسمي مؤثر قوي في السوق من خلال العرض النفطي.

1-2-4- الدول المنتجة خارج الأوبك: بعد انهيار أسعار النفط في 1986 دفع بعض المنتجين خارج أوبك ، إلى التحرك من أجل وضع حد لهذه التقلبات، خاصة أن أعضاء منظمة أوبك لم يتم التفاهم في ما بينهم لخفض الإنتاج، وكان أول اجتماع في مصر وحضره كل من عمان، المكسيك، ماليزيا، أنغولا وكولومبيا، ثم توالت الاجتماعات وانضمت دول أخرى وهي روسيا، الصين، البحرين والنرويج، وفي الغالب يحضر هذه الاجتماعات بعض أعضاء منظمة أوبك لزيادة التشاور وعدم الاختلاف في الرؤيا، وتبرز أهمية هذه الدول كمنتج مؤثر ومتحكم في الإمدادات النفطية إذ أنتجت 62.6 % من الإنتاج العالمي سنة 2019، ويحوي باطنها ما يقارب 29.9 % من الاحتياطات الكلية، فروسيا مثلا ليست عضو في منظمة أوبك لكن قراراتها وسياستها الإنتاجية لها مفعول قوي على الأسعار.

---

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول AOPEC نقلا عن الموقع الإلكتروني، www.oapecorg.org ، تم الإطلاع بتاريخ 2021/02/16.

2- الأطراف الفاعلة من جانب الطلب (المستهلكين):

تمثل في الدول المستهلكة للنفط بكميات معتبرة، بالإضافة إلى المنظمات والهيئات الدولية الفاعلة والمؤثرة في الطلب العالمي على النفط.

2-1- الوكالة الدولية للطاقة (IEA): وهي وكالة مستقلة تابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، تأسست في نوفمبر 1974 كاستجابة للأزمة النفطية نتيجة للمواقف السياسية لبعض الدول العربية اتجاه بعض الدول المستهلكة في السبعينات وما ترتب عنها من تحولات هيكلية في طبيعة السوق النفطية، حيث أصبحت في يد البائعين بعدما كانت في يد الشركات الكبرى المتحيزة مع الدول المستهلكة، ويرتكز عملها في أربعة مجالات رئيسية هي أمن الطاقة، التنمية الاقتصادية، التوعية البيئية، والعلاقات مع الدول غير الأعضاء خاصة المنتجين والمستهلكين الكبار للطاقة.

ويتضح من أن الهدف الرئيسي لإنشاء الوكالة، هو الوقوف في وجه تحركات منظمة أوبك وإضعاف وكبح قدرتها في التأثير على الأسعار، وهنا لابد من بيان أن الدول OECD التي لا تتعدى 30 دولة لكن تستهلك 46.6 % من الاستهلاك العالمي، بالمقابل لا يتجاوز إنتاجها مجتمعة 29.8 % جلها في الولايات المتحدة والبعض منها لا يتجاوز إنتاجها حتى 0.1 % ومنها لا تنتج ولا قطرة واحدة، أما احتياطاتها النفطية فهي الأضعف في العالم، ولهذا كانت هذه الدول دائما تضغط على الطلب من أجل التحكم في الأسعار .

2-2- المستهلكين الكبار الصين والهند: تعتبر كل من الصين والهند الدولتان التي تشهدان نموا اقتصاديا متزايدا باستمرار، مما سمح لهما بالاستحواذ على ثلثي الطلب العالمي للنفط، حيث شهد الاقتصاد الصيني نمو كبير على مدار العقود الثلاثة الماضية وذلك منذ اعتماد إصلاحات السوق في عام 1978، إذ تجاوز معدل النمو 8 % سنويا، ناهيك على أنها أكبر دولة في عدد السكان، كذلك شهدت الصين هجرة كبيرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية مما زاد من استعمال وسائل النقل الحديثة وتشيد البنية التحتية وغيرها من مظاهر التمدن، كل هذه العوامل وأخرى جعلت من الصين الدولة الأولى من حيث استيراد واستهلاك النفط الخام ففي سنة 2019 بلغت نسبة استيراد النفط 16.7 % من الإستيراد العالمي أما الاستهلاك فتجاوز 24 % من الاستهلاك الكلي.

أما الهند فتعتبر الدولة الأكثر سرعة في النمو الاقتصادي بمتوسط بلغ 7%، ويصنف اقتصادها كخامس أقوى اقتصاد في العالم متجاوزا بريطانيا وفرنسا في عام 2019 وذلك حسب تقرير مركز (World Population Review)،كما أنها ثاني أكبر دولة من حيث عدد السكان، وتتمتع الهند بوفرة في مصادر الطاقة إلا أنها لا تكفي لسد احتياجاتها المتزايدة، ولذلك تلجأ إلى الإستيراد من الخارج، حيث استوردت 7.6 % من مجموع ما استورده العالم وتعتبر الهند ثالث مستهلك للنفط بنسبة تصل إلى 5.8 % سنة 2019. هذه الأرقام والإحصائيات تبين مدى تأثير الدولتين في السوق من حيث الاستهلاك والطلب العالمي.

2-3- الولايات المتحدة الأمريكية: تعد الولايات المتحدة الأمريكية أول دولة منتجة للنفط، وهذا بفضل تطورها التكنولوجي في مجال الصناعة النفطية والاكتشافات الجديدة خاصة في النفط الصخري، حيث بلغ إنتاجها سنة 2018 حوالي 15311 برميل في اليوم بنسبة 16.2% من الإنتاج العالمي، تليها السعودية بنسبة 13% ، فضلا عن اعتبارها أكبر مستهلك للنفط الخام في العالم، وهذا راجع إلى الأهمية الكبيرة لمادة النفط في النقل والصناعة الأمريكية الضخمة وتشييد البنية التحتية المتطورة، بالإضافة إلى تدني أسعار المشتقات النفطية مما شجع على الاستهلاك، علاوة على المستوى المعيشي المرتفع نسبيا للمواطن الأمريكي، وقد بلغ استهلاكها للنفط في سنة 2019 ما مقداره 20456 برميل في اليوم؛ أي 16.2% من الاستهلاك العالمي، ورغم أن الولايات المتحدة تنتج حوالي 17.9% من الإنتاج العالمي لكن هي الثانية بعد الصين من حيث الإستيراد العالمي بنسبة 12.8%، ناهيك على النفوذ السياسي والعسكري في مناطق الوحل الأسود حول العالم، وعليه فإن الولايات المتحدة عنصر فعال ومؤثر في كل من الطلب والعرض العالمي على حد سواء .

2-4- بورصات النفط: تأسست أول بورصة للنفط في سنة 1980 بلندن وهذا بعد ظهور تجارة النفط بالمعاملات في التسليم الآجل لأول مرة في نوفمبر 1978، وهي عبارة عن سوق منظما للعقود الآجلة والخيارات تعرض فيها السلع المرتبطة بالطاقة، وفي بداية التسعينات ظهرت العديد من البورصات حول العالم مثل بورصة روتردام، جنوه، سنغافورة، تكساس وبورصة نيويورك، وهذا ناتج عن بروز ابتكارات حديثة في المشتقات المالية التي ساهمت إلى حد بعيد في تشجيع مستثمري المحفظة، ونجد في البورصة كل من المستوردين والمصدرين الذين يتعاملون بالعقود الآجلة كنوع من الضمان والتحوط أمام التأثيرات العكسية لتقلبات أسعار النفط، كما نجد في البورصة المضاربين، الذين يستخدمون هذه العقود للمضاربة التجارية على النفط دون

الحاجة إلى شراء أو بيع السلعة بحد ذاتها وإنما من خلال بيع وشراء البراميل الورقية ويستفيد المستثمرون من فروقات الأسعار التي تتميز بدرجة كبيرة من المخاطرة.

المطلب الثالث: الاهمية الاقتصادية والسياسية للنفط:

إن موضوع علم الاقتصاد النفطي من العلوم الحديثة، حيث نشأ وتطور عقب تطور وبروز مكانة النفط كعامل جديد من عوامل الإنتاج إلى جانب العوامل التقليدية التي تحرك دواليب الاقتصاد وذلك عقب الحرب العالمية الثانية، وازداد الاهتمام بدراسة وتحليل أثار الثروة النفطية على الاقتصاد بصفة خاصة وقطاعات النقل والمواصلات والزراعة والتجارة والصناعة النفطية التي تطورت وتنوعت ناهيك عن أهميته الجيوسياسية والعسكرية، ويعتمد هيكل الصناعة في العصر الحديث بصورة كبيرة على النفط لما تتمتع به هذه المادة من خصائص صناعية وقدرة تشغيلية عالية، فالنفط هو الوقود المحرك لآلات المصانع، وهو مادة أولية للصناعة البتر وكيماوية، ودخوله في صناعة العديد من المواد الصيدلانية، ويستخلص منه منتجات مختلفة كالمنسوجات والجلود الصناعية والبلاستيك والمطاط الصناعي ومواد البناء والدهان والأصباغ ومواد التجميل، وغيرها من مئات المواد الصناعية المتنوعة.

1- دور النفط في الاستثمار الأجنبي:

من المتعارف عليه أن الصناعة النفطية تمر بعدة مراحل من الاستكشاف إلى تهيئة الحقول ثم الإنتاج والنقل والتسويق، وبعد ذلك التكرير وتوزيع المواد المكررة إلى المستهلك النهائي، وجميع هذه العمليات تتطلب رؤوس أموال ضخمة وتقنيات متطورة وهي تجرى في أماكن مختلفة من العالم، بالمقابل فإن مردود الصناعة النفطية كبير جدا وهذا ما شجع الشركات العالمية منذ بداية استكشاف النفط للاستثمار في هذا القطاع المربح، كما أن الدول المنتجة أغلبها نامية أو متخلفة فهي دائما تستنجد بالمستثمرين الأجانب لتطوير هذا القطاع.

2- أهمية الثروة النفطية في القطاع الزراعي:

مواكبة لزيادة عدد السكان وزيادة وتنوع متطلباته من الغذاء هذا بالتزامن مع تطورت الآلة الزراعة من حيث الكفاءة والسرعة والمردود وهذا بفضل النفط ومشتقاته، كما دخل النفط في صناعة العديد من الأسمدة والمبيدات الزراعية التي لا غناء عنهما في الزراعة الحديثة.

3- أهمية الثروة النفطية في قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل العمود الفقري للاقتصاد العالمي ومحرك عجلة التنمية، فهو الذي يربط بين جميع القطاعات الأخرى، فبفضله نستطيع إيصال المواد الأولية للمصانع والإنتاج للمستهلك النهائي عن طريق الطرق والمطارات المعبدة بالمشتقات النفطية، لهذا ارتبط قطاع النقل بعمليات الإنتاج والنمو الاقتصادي العالمي ناهيك عن نقل الأشخاص إلى أي مكان من المعمورة.

4- أهمية النفط في التجارة العالمية:

لقد تصدر النفط ومنتجاته السلعة الأكثر تبادلا في التجارة العالمية وازداد الاهتمام بهذه المادة عقب تحول الصناعة العالمية، من صناعة تعتمد على الفحم كمصدر رئيسي للطاقة إلى الاعتماد على النفط، كذلك يعتبر الجزء الأكبر من إنتاج الدول النامية موجه إلى التصدير والدول الصناعية تستورد نسبة كبيرة من النفط وتعاود تصديره للاستهلاك النهائي بعد تكريره كمواد مصنعة أو نصف مصنعة، ناهيك عن الخدمات الدولية المتعلقة بالصناعة النفطية من النقل والتكرير والتوزيع وغيرها، فالعائدات النفطية هي مورد مهم لميزانيات الدول المصدرة ولا تستطيع التخلي عن هذا المورد في الأجل القصير والمتوسط.

5- الثروة النفطية والسياسة:

مازال النفط كمادة خام يثير الكثير من النقاش في ميدان السياسة أكثر مما يثيره في مجال الاقتصاد، فهو يتأثر بالقرارات السياسية بدرجة أكبر من ميكانيزمات وقوانين السوق الكلاسيكية والعوامل الاقتصادية، فكمية الإنتاج والاستهلاك وكذلك الأسعار تأتي من قرارات الساسة أكثر مما تأتي من تفاعل السوق، وأكبر دليل على ذلك الأزمة بين الدول العربية والغرب في سنة 1973 التي أدت إلى ارتفاع الأسعار لمستويات غير مسبوقة، كذلك النفط بآباره وأسعاره وأمواله وراء المغامرة العراقية بغزو الكويت، والعدوان الإمبريالي الغربي على العراق، واليوم نجد الكثير من الصراعات والاختلافات بين الدول سببها النفط آخرها بين تركيا واليونان.

6- أهمية الثروة النفطية في المجال العسكري:

يقول أوكونور في كتابه إمبراطورية النفط الصادر في موسكو عام 1958 "من يملك النفط سيملك العالم، لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بنزين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بنزين السيارات سيسيطر على البر، بل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن جمعها من النفط

سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة" وهذا القول يعطي دلالة واضحة على أهمية النفط الإستراتجية، فالنفط يعني الحياة أو الموت، الحرب أو السلم ففي السلام لا تدور عجلة الحياة العصرية بل نفط على الصعيد العسكري في اعتباره الطاقة المحركة لآلات المصانع الحربية فحسب بل يتعاظم دوره عسكريا لأن النفط هو الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية، وأحد أهم التجهيزات العسكرية في ميدان القتال، وعامل مهم من عوامل الانتصار في الحروب إن لم يكن هدفا أو سببا لاشتعالها[1].

[1] حافظ برجاس، **الصراع الدولي على النفط العربي**، بيسان للنشر والتوزيع والاعلام، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 98-99.

المبحث الثالث:

الصدمات النفطية؛ المفهوم، التطور التاريخي، الآثار الاقتصادية:

لا تختلف العلاقات التعاقدية في الأسواق النفطية عن مثيلاتها في أسواق السلع الأخرى لأنها تعتمد في المقام الأول على قوى العرض والطلب مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة ، وفي معظم الأوقات يتأرجح بين فترات يسودها انتعاش في الطلب أو قلة في العرض مصحوب بارتفاع كبير في عائدات الدول المصدرة للنفط، وفترات أخرى يغلب عليها الانكماش في الطلب أو زيادة في العرض مصحوب بنقص حاد في العائدات، وفي بعض الأحيان يأخذ التأرجح والاختلال مَنحَى عنيف مشكلا صدمة نفطية Oïl Stock أو ما يسمى بتصحيح الأسعار عند الباحثين العرب.

المطلب الأول: مفهوم الصدمة وأشكالها:

الصدمة هي أحد الأعراض الأساسية الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث عندما تنفجر الأزمة بصورة فجائية وسريعة دون إنذار أو تمهيد.

1- تعريف الصدمة النفطية:

هو حدث داخلي كأن أم خارجي يترك أثره في الاقتصاد الكلي سواء كان سلبيا أم ايجابيا، فتكون الصدمة داخلية إذا كان الحدث داخلي، وتكون خارجية إذا كان الحدث خارجي، لأن للدول المنتجة والدولة المستهلكة أيضا تتعرض للصدمات، لكن الاختلاف هو الآثار الناجمة عنها بالنسبة للدولتين حسب نوع الصدمة التي تتعرض لها هذه الدول وبالأخص صدمات أسعار النفط الخام[1].

[1] الغالبي وعلي، كريم سالم حسين، سحر كريم كاطع، **الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادية في المجالين (الصناعي والزراعي)**، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 2، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 118.

أما صدمة أسعار النفط الخام فهي الاختلالات المفاجئة في توازن السوق النفطية والتي تؤدي إلى ارتفاع أو انخفاض حاد في الأسعار يستمر لفترة زمنية معينة، نتيجة لعوامل تؤثر في العرض أو الطلب أو الاثنين معا[1].

إذا فالصدمة في أسعار النفط هي حدث لم يكن متوقع، سواء بالارتفاع أو الهبوط الشديد في الأسعار الناتجة عن اختلال محددات العرض أو الطلب، هذا الاختلال كافي لحدوث ركود اقتصادي عالمي وانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أقل من المعدلات المتوقعة للدول النفطية وتراجع في العوائد المالية مما يحدث اختلال في توازن الاقتصاد الكلي.

2- أشكال الصدمات النفطية:

قد تأخذ الصدمات النفطية أحدى الشكلين التاليين:

2-1- الصدمة النفطية الايجابية: يقصد بالصدمة الايجابية حصول زيادة مفاجئة في أسعار تصدير النفط، ويختلف الأثر الإجمالي لتلك الصدمة بحسب الوزن النسبي للصادرات النفطية في الدخل القومي، ولهذا النوع من الصدمات دورا بدخول الاقتصاد في مرحلة التوسع (الانتعاش) من الدورة الاقتصادية من خلال التأثير الإيجابي على الاستهلاك الحكومي فزيادة الإنفاق العام لاسيما إذا كانت الدولة تعتمد على القطاع التصدير كمصدر أساسي لتمويل النفقات العام، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية كالإنتاج المحلي والطلب الكلي، فزيادة في الاستهلاك الحكومي ستزيد الطلب الكلي ويؤدي إلى ناتج أعلى فتزداد الدخول ويرتفع مستوى الاستخدام لعناصر الإنتاج، شريطة عدم بلوغ الاقتصاد مستوى التشغيل الكامل[2]. وقد عرف التاريخ ثلاثة طفرات نفطية، أولها كانت في سنة 1973 والثانية سنة 1979، والطفرة الأخيرة كانت من بداية الألفية الثالثة إلى غاية منتصف سنة 2008 حين وصلت أسعار النفط إلى 110

---

(1) Rebeca Jimenez Rodriguez, Oil Price Shocks And Real GDP Growth Empirical Evidence For Some Oecd Countries, Working Paper Series , European central bank, Washington,19 may 2004, No, 362

(2) Daniel Rees, Terms of Trade Shocks and Incomplete information, Research Discussion Paper, 9-2013, Economic Research Department, Rserve Bank of Australia, july 2013, P27

دولار للبرميل، لكن تبقى الصدمة النفطية الأولى هي الأشد وقعا حسب معدلات التضخم وأسعار الصرف في ذلك الوقت وأثارها المدمرة على الدول المستهلكة خاصة الولايات المتحدة.

2-2- الصدمة النفطية السلبية: وهي حصول انخفاض مفاجئ في أسعار صادرات النفط، وأن هذا الهبوط في سعر السوق العالمي للسلع النفطية المصدرة وما ذلك من تأثير على حجم عوائد الصادرات ستؤثر فيما بعد على الخطط الاتفاقية للدولة، فينخفض الإنفاق العام مصحوبا بتقلص الفرص الاستثمارية وانخفاض الطلب الكلي، وينخفض الإنتاج معه مستويات الاستخدام[1]. وتسمى كذلك بالانهيارات أو الأزمات النفطية العكسية كالتي وقعت سنة 1986 والأزمة النفطية في نهاية 2014 وما بعدها.

المطلب الثاني: آثار التقلبات النفطية على الدول المنتجة

يعتبر النفط المحرك الأساسي للأداء الاقتصاد العالمي وشريان الحياة لكثير من القطاعات، لذلك أي تحرك في مؤشر الأسعار صعودا أو نزولا ينجم عنه أثارا إيجابية أو سلبية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية، ويعود ارتفاع الأسعار بالإيجاب على الدول المنتجة أكثر من الدول المستهلكة وإن كان في بعض الأحيان يشكل ارتفاع أو انخفاض الأسعار هاجس للطرفين، وسوف نكتفي بنتائج التقلبات على المنتجين فقط.

1- الآثار الإيجابية في حالة الارتفاع:

ومن أهم النتائج الإيجابية لارتفاع الأسعار ما يلي:

① زيادة الإيرادات النفطية بفعل زيادة الأسعار يؤدي إلى زيادة في الموازنة العامة والذي ينتج عنه زيادة في الإنفاق على الاستثمار الحكومي والبنية التحتية ودعم المؤسسات الاقتصادية مما يعجل من تحسن الناتج المحلي الإجمالي، وبالطبع سوف ينمو الدخل الحقيقي وتتحسن مستوى المعيشة لفئات واسعة من المجتمع.

② العوائد النفطية تعزز الاحتياطات الأجنبية لدى البنوك المركزية وهو تراكم الأصول الأجنبية، وهذا ما يحسن في الوضعية المالية للدولة، وبها يمكن معالجة إختلالات ميزان المدفوعات، كما يمكن أن يتدخل البنك المركزي في سوق الصرف بائعا أو شاريا للعملة الأجنبية من أجل المحافظة على سعر العملة الوطنية .

---

[1] اسراء سعيد صالح، اسراء عبد فرحان، **قياس وتحليل تأثير الصدمات على السياسة في العراق**، مجلة كلية الكوت الجامعية، المجلد 2، العدد 1، جامعة واسط، العراق، 2018، ص 60.

③ استخدام الفوائض المالية لسداد الديون سواء كانت داخلية أو خارجية مما يخلص الدولة من أعباء زائدة قد تضر بالاقتصاد خاصة خدمة الدين وأثاره السلبية في المستقبل.

④ استخدام العائدات النفطية لتمويل خدمات أساسية للحكومات ومن أهمها: دعم أسعار المشتقات النفطية والسلع الغذائية الأساسية، زيادة ميزانية الدعم والتضامن الاجتماعي، الأنفاق على قطاعات التعليم والصحة وغيرها من الخدمات الاجتماعية الأخرى.

⑤ إنشاء صناديق الاستقرار المالي العامة؛ أي الصناديق السيادية وصناديق الأجيال القادمة، وهو ادخار الفوائض المالية الناتج عن ارتفاع إيرادات بيع المواد الأولية، واستعمالها في وقت نضوب هذه المواد.

⑥ ينعش ارتفاع أسعار النفط حركة الاستثمار في التنقيب والاستخراج والتكرير ليفتح آفاقا واسعة أمام إمكانية اكتشاف حقول جديدة وانضمام دول أخرى إلى نادي الدول المنتجة للنفط وبالتالي زيادة كل من الاحتياطي والطاقة الإنتاجية العالمية نتيجة زيادة الجدوى الاقتصادية لإنتاج العديد من الحقول والدول[1].

2- الآثار السلبية في حالة الارتفاع:

كما إن لانخفاض الأسعار مردود سلبي كذلك قد يكون للارتفاع الحاد أثار سلبية على المنتجين:

① إن زيادة الريع النفطي سوف يُنفق في تغطية خسائر بعض المؤسسات الحكومية، وهذا ما يعطي صورة غير حقيقية عن الاقتصاد الوطني.

② هذا الوضع سوف يشجع على التبذير والإسراف وإنشاء المشاريع والبرامج الوهمية والتي دون جدوى اقتصادية أو حاجة اجتماعية، كما يعطي فرصة لاستفحال الفساد الإداري والمالي.

③ إن ارتفاع أسعار المشتقات النفطية لبعض الدول المستوردة يشجع على تهريب هذه المواد من الدول المنتجة وكذلك تلك التي تدعمها، وحتما سوف يكون لها مردود سلبي على النشاط الاقتصادي والاجتماعي خاصة في المناطق الحدودية، ناهيك عن تهريب العملة وتبيض الأموال، وتخلي فئة عمالية كبيرة على النشاط الرسمي والذهاب إلى الاقتصاد الموازي الأكثر حرية وربحية.

---

[1] قصي عبد الكريم إبراهيم، **مرجع سابق**، ص155.

④ قد تنقل الدول الصناعية ارتفاع أسعار النفط إلى الدول المنتجة، عن طريق زيادة الضرائب فينتقل الأثر عن طريق المضعف إلى السلع والخدمات المتنوعة المصدرة للدول النامية، وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

3- الآثار الإيجابية في حالة انخفاض الأسعار:

قد يكون من الغريب أن يكون لانخفاض أسعار النفط إيجابيات لكن في الواقع قد يحدث ذلك، ويمكن توضيح أكثر على النحو التالي:

① زياد وعي الحكومات إلى المخاطر المحدقة بالاقتصاد، وهذا من شانه الدفع إلى إجراء إصلاحات هيكلية مالية ونقدية، كما يشجع الدولة على ترشيد الإنفاق العام والتوجه إلى سياسة شد الحزام

② الدفع بالدولة إلى تنويع صادراتها والخروج من دائرة تصدير المواد الأولية، من خلال تشجيع وتقديم الدعم المالي واللوجيستي للمصدرين، وإزالة كل القيود الجمركية والإدارية ورفع الرقابة على سعر الصرف.

4- الآثار السلبية في حالة تراجع الأسعار:

تختلف الإمكانيات الاقتصادية وحجم الصادرات النفطية بين الدول المنتجة، لذلك يختلف تأثير انخفاض الأسعار من دولة إلى أخرى، ويمكن إبراز أهمها على النحو التالي:

① أن الأسعار منخفضة للنفط لابد أن تلحق معها أعباء ثقيلة بالاقتصاد، تقلص العائدات الأجنبية، عجز في الموازنة العامة، تدهور موازين المدفوعات، تراجع في معدلات النمو الاقتصادي، مما يؤدي تراجع كوطة التوظيف وارتفاع في تكاليف الإنتاج ومعدلات التضخم وبالنتيجة تدني مستوى معيشة المواطن، كل هذه المشاكل تنبئ بحلول اضطرابات سياسية واجتماعية خطيرة.

② تآكل احتياطات النقد الأجنبية المتراكمة من فوائض حسابات ميزان المدفوعات خاصة الميزان التجاري لسنوات الرخاء، مما يعرض قيمة العملة المحلية للتراجع مقابل العملات الرئيسية خاصة للدول التي تعتمد على سعر الصرف المدار وليس لديها احتياطات أجنبية كافية تمكنها من تطبيق سياسة التعقيم.

③ قيام بعض الدول النفطية وخصوصا التي بها الصناديق السيادية، بالسحب من الأموال المودعة بها، لتغطية جزء من أنفاقها الجاري والاستثماري، وذلك بدلا من الاحتفاظ بهذه المدخرات لتغطية احتياجات الأجيال المقبلة بعد نفاذ الموارد الطبيعية.

④ قد يؤدي تراجع أسعار النفط إلى تشجيع وفسح المجال للقطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي والحد من هيمنة الدولة على بعض القطاعات كالبنوك والنقل الجوي والبحري.

⑤ تراجع مستوى النشاط الاقتصادي خاصة في الصناعات البترولية من الإنتاج والنقل والتكرير، كما يتوقف الاستثمار في البحث والاستكشاف على الحقول الجديدة، وقد تتوجه الدولة إلى إجراء تعديلات في نظام الجباية البترولية لتشجيع المستثمر الأجنبي، كذلك ارتفاع التكلفة النسبية لإنتاج معظم بدائل الطاقة مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات فيها.

⑥ تعرض بعض البنوك في الدول المصدرة إلى بعض الأزمات المتعلقة بالسيولة النقدية، وصعوبة تسديد الأقساط والفوائد المستحقة على الديون الخارجية لبعض الدول المصدرة، مما يجرها إلى إعادة جدولة ديونها.

وجدير بالذكر أن الاقتصاديات الصناعية أصبحت اليوم أقل تأثرا بالارتفاعات الحادة لأسعار النفط، ويعود هذا إلى المرونة التي يتحاوب بها الاقتصاد مع صدمة ارتفاع الأسعار، وهذا نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدول المتقدمة لمواجهة التقلبات كإلزامية وضع مخزون إستراتيجي يعادل 90 يوم من الاستهلاك، ورسم سياسات ترشيد الطاقة والتوجه إلى المصادر المستدامة، ولا نهمل عامل زيادة الكفاءة وقلة استهلاك الطاقة في وسائل النقل والصناعات الحديثة.

المطلب الثالث: التسلسل التاريخي لصدمات أسعار النفط الخام:

عند الحديث عن الصدمات النفطية، يمكن أن نرجع إلى تاريخ إنشاء منظمة الأقطار المصدرة للنفط في الستينات ودخولها كقوة فاعلة في السوق النفطي وبهذا انتهى عصر النفط الرخيص 1و3 دولار للبرميل، كما كان للعوامل الجيوسياسية في منتصف القرن 20 الدور الكبير في حدوث تغيرات عميقة في نظام الأسعار، فقد شهدت الفترة من 1973 إلى 2020 عدة صدمات نفطية أعنفها صدمة 1973 والصدمة العكسية 1986، وسنقوم بتتبعها حسب كل مرحلة تظهر فيها صدمة أو أزمة في السوق العالمي للنفط.

1- حالة سوق النفط قبل الصدمة الأولى:

لقد شهد العالم حربين عالميتين حطمت الأخضر واليابس، وبعدما أخذت الحرب أوزارها أظهرت على حجم ما خلفته من دمار، بنية تحتية مدمرة، اقتصاد عاجز ويعاني من مشاكل جمة، صناعة وزراعة متخلفة، ناهيك عن فقر وفاقة اجتماعية كبيرة، وفي ظل هذه الظروف برزت أهمية النفط والقدرة على تكريره

واستغلاله في جميع مناحي الحياة، حيث ارتفع مستوى الطلب على الذهب الأسود ليتجاوز مصادر الطاقة التقليدية، ولقد كان المتحكم والمسيطر على هذا المصدر الاحفوري الشركات العالمية أو ما أصطلح عليه بالأخوات السبع التي تملكها الدول الصناعية المتقدمة فهي تحتكر الاستكشاف والإنتاج والتكرير والنقل والتوزيع فهي تسيطر على مراحل الإنتاج كلها، مما جعلها تتحكم في الأسعار العالمية التي تميزت بالتدني في ذلك الوقت، وهذا لتأمين تزويد الدول الصناعية بطاقة رخيصة لإعادة بناء ما خربته الحرب، أما الدول صاحبة الأرض ليس لديها حق التدخل في تحديد أسعار بترولها ولها الفتات القليل من الإيرادات، ومن الملاحظ أن منذ بداية القرن 20 لم يتعد سعر البرميل 2 دولار إلى مرتين في سنة 1958 والسنة الموالية، هذا الوضع فرضه غياب المنافسة وتفاعل آليات السوق، "بينما ارتفعت أسعار صادرات الدول الصناعية بنسبة 300 % وبذلك صار سعر البرميل الواحد عام 1970 مقوما بأسعار 1947 لا يزيد على 70سنت للبرميل الواحد كما لا يتجاوز نصيب الدول المصدرة نصف ذلك السعر"[1].

وفي خضم هذه الظروف من سيطرة الدول الصناعية وشركاتها على مصادر الثروة، نشأت منظمة أوبك سنة 1960 من طرف الدول المنتجة للنفط كأداة لتوحيد مواقفها ومصالحها ضد شركات النفط الاحتكارية، وكان أول شيء قامت به المنظمة بعد تأسيسها هو الضغط على شركات النفط العالمية من أجل رفع الأسعار، وإلغاء كل حقوق الامتياز التي منحت لها، وقد تحقق ذلك بعد مفاوضات حادة في مؤتمر طهران سنة 1970، حيث قفزت الأسعار من 1.8 دولار إلى 2.8 للبرميل.

2- الصدمة الأولى سنة 1973:

وتتمثل بالارتفاع الحاد في أسعار النفط وهي من الصدمة النفطية الايجابية للدول المنتجة وسلبية للدول المستهلكة، مؤرخة على بداية مرحلة جديدة من العلاقة بين المنتج والمستهلك بقوى متكافئة الوزن والفاعلية، وتعتبر بداية الثورة الحقيقية في عالم صناعة النفط وتسعيره في السوق الدولية. وبالنظر إلى سلم الأسعار في تلك الفترة ففي سنة 1970 كانت تساوي 1.8 دولار للبرميل، بعد ذلك تقفز إلى 3.29 دولار في بداية سنة 1973، وفي نهاية تلك السنة تسجل أسعار النفط رقم عشريا لأول مرة 11.58 دولار، متجاوزة

---

[1] حسين عبد الله، النفط العربي، مداخلة بعنوان " **انخفاض أسعار النفط وأثاره على اقتصاديات دول الخليج العربي**"، ملتقى بعنوان "من الماضي حتى الحاضر والمستقبل"، من تنظيم المركز العربي للدراسات الإستراتجية في رأس الخيمة، الإمارات ، في 1999/05/26 ، ص2.

بذلك كل التوقعات بزيادة فاقت 251 % مقارنة مع بداية السنة مما شكلت صدمة نفطية لم يشهد لها مثيل لحد الساعة. ومن أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع الأسعار مشكلة صدمة في ما يأتي:

① تنامي وبروز دور منظمة أوبك بعد مرور عقد على تأسيسها وأخذت دورها بصورة مباشرة كمنظمة عالمية قوية لمنتجي النفط، تساهم بنسبة كبيرة من الإنتاج العالمي وتتربع على نسبة ضخمة من الاحتياطات النفطية المؤكدة، ما مكنها من امتلاك القدرة على التأثير على المعروض النفطي وسيطرتها على الانخفاضات الحادة في الأسعار.

② حرب أكتوبر 1973 وسلاح النفط، حيث أقدمت ست دول عربية عقب اجتماع الكويت في 16 جوان 1973، وهي كل من مصر، سوريا، السعودية، الإمارات المتحدة، البحرين والجزائر بقطع إمدادات النفط العربي بصورة كلية عن الدول الحليفة للكيان الإسرائيلي وهي الولايات المتحدة وهولندا – هذه الأخيرة تملك أكبر شركة للبترول المتمثلة في شل– هذا الحضر كان نتيجة موقفها المعادي للقضية العربية، وأستمر هذا الحظر أكثر من ستة أشهر، وتضمن مؤتمر الكويت كذلك زيادة أسعار نفوط أوبك بنسبة 70%، وعلى إثرها زادت الأسعار إلى ثلاثة أضعاف لتصل إلى 17 دولار للبرميل، وهذا التاريخ ما يزال يتذكره الغرب والعرب كذاكرة حية في مخيلتهم، وخاصة المستهلك الأمريكي والطوابير الطويلة في محطات البنزين.

③ تخفيض الدول العربية لإنتاجها بنسبة 25 % مقارنة بإنتاج سبتمبر 1973 وتخفيضه شهريا بنسبة 5 % ابتداء من ديسمبر من نفس السنة في إطار الضغط على الدول الحليفة للكيان الإسرائيلي، من أجل الخروج هذه الأخيرة من الأراضي العربية التي احتلتها، فأدى إلى نقص المعروض النفطي فارتفع سعر البترول.

④ انخفاض قيمة الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى نتيجة قرار الرئيس نيكسون في 15 أوت 1971 وقف قابلية تحويل الدولار إلى الذهب، ومحاولة الدول الأوروبية مواجهة هذا القرار برفع قيمة عملتها اتجاهه، وبالتالي تآكل القوة الشرائية لعائدات الدول المصدرة للنفط التي تحسب على أساس الدولار.

⑤ الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط وبمعدلات عالية ولاسيما الدول الصناعية الكبرى سواء كان من أجل الاستهلاك النهائي أو لتكوين المخزون الاستراتجي خاصة بعد دخول الولايات المتحدة كمستورد رئيسي وزيادة حدة التنافس بينها وبين الشركات الأوربية واليابانية على شراء النفط الخام، حيث بلغ الاستهلاك العالمي

في سنة 1973 ما يفوق 55 مليون ب/ي أي بزيادة بـ 22% في أقل من ثلاثة سنوات إذ كان في سنة 1970 قرابة 47 مليون ب/ ي.

⑥ استفحال ظاهرة التضخم في البلدان الرأسمالية الصناعية وتصدير هذه الظاهرة إلى البلدان النامية وبخاصة إلى الدول المصدرة للنفط في شكل سلع مصنعة استهلاكية وإنتاجية وخدمات وتكنولوجيا، فهذه الظاهرة وإن بدأت منذ فترة الستينات إلا أنها ازدادت حدة في السبعينات فأسعار السلع والخدمات المصدرة من الدول الرأسمالية الصناعية وارتفعت بمقدار 116 % خلال الفترة1960 – 1969 بينما ظلت أسعار البترول الخام محافظة على مستواها طيلة هذه الفترة[1].

⑦ سلسلة التأميمات والاتفاقيات الثنائية بين الدول صاحبة الأرض والشركات العالمية المسيطرة على الحقول ، واستكمالا لمسيرة تحرير الإنسان والأرض وما تحمله من ثروات مهمة، فالجزائر في سنة 1971 أممت ثروتها من المستعمر الفرنسي، والعراق والكويت في سنة 1975 مع شركات النفط الدولية، وقبلهم إيران وليبيا بعد صراع مع الشركات الأمريكية.

⑧ قاعدة مناصفة الأرباح ورغبة الدول النفطية في زيادة أرباحها، فمع قاعدة مناصفة الأرباح – 50 % للدولة صاحبة الأرض و 50 % للشركات المستغلة – عمدت الشركات الاحتكارية على تخفيض الأسعار في المناطق البترولية غير الأمريكية إلى مستويات متدنية وهذا لتخفيف الأعباء التي تلتزم بدفعها إلى الدولة صاحبة الأرض وحصولها على الأرباح في المراحل الصناعية اللاحقة[2].

لقد كان من أهم نتائج هذه الصدمة هو ارتفاع سعر برميل النفط العالمي من 3.29 دولار إلى 11.58 دولار مما خلف هذا الارتفاع مفعول إيجابي على الدول المصدرة وخاصة العربية منها وأثار شبه سلبية على الدول المستهلكة يمكن إبراز هذه الأثر على النحو التالي:

① عرفت مداخيل الدول المنتجة للنفط ارتفاعا كبيرا– والشركات النفطية العالمية على حدا سواء – فقد تضاعفت عائدات أعضاء أوبك وهذا راجع إلى أن الأسعار الجديدة تفوق أسعار تكلفة الإنتاج، هذه

---

[1] محمد احمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط، مرجع سابق**، ص 230.

[2] A.Ayoub, **le modèle OPEC, Economie de l'énergie**, Institut Francais du Petrole, N° 06, Paris, 1994, p 71.

الوضعية أثرت على الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة وأصبحت في وضعية مالية مريحة، فالجزائر مثلا نجد أن المداخيل النفطية زادت بنسبة 1133 % في سنة 1974 بالمقارنة بالسنة التي قبلها. (أنظر الملحق رقم 02).

② إن الأزمة النفطية أعطت لمنظمة أوبك دفعة قوية نحو مواجهة الدول المستهلكة، فكانت قمة الجزائر في مارس من سنة 1975 لتكريس هذا المبدأ ومحطة لتحديد إستراتجية واضحة تعتمد على النفط كقوة في التفاوض على الأسعار، بحيث تخدم المنتج بالدرجة الأولى، كما أوصت القمة بضرورة التعاون وتبادل الخبرات في مجال الصناعة النفطية، بالإضافة إلى تدعيم الحوار بين الشمال والجنوب في إطار المساواة بين الطرفين.

③ انخفاض معدل النمو الاقتصادي العالمي بشكل ملحوظ خاصة في بعض الدول الصناعية المستوردة للنفط، فمثلا سجل نمو المحلي الإجمالي للولايات المتحدة قيمة سالبة بلغت (0.54- %) في سنة 1974 والسنة التي بعدها سجل (0.2- %) أما الاقتصاد العالمي فسجل نمو 1.99 % و0.60 % في سنة 1974 والتي تليها، وبالنظر إلى السنوات التي قبلها نجد أن النمو لم ينخفض على 5 % وهذا ما يؤيد تأثير الصدمات النفطية الشديد على النمو الاقتصادي[1].

④ دفع توقف الإمدادات النفطية إبان حرب أكتوبر، الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى عقد مؤتمر في واشنطن للمناقشة والتفكير مليا في أمن الطاقة وإنشاء وكالة تدافع عن المصالح المشتركة للدول المستهلكة وهذا ما وقع بالفعل وتم إنشاء الوكالة الدولية للطاقة في 15 أكتوبر 1974 كقوة مضادة للأوبك.

⑤ ألزمت الوكالة الدولية للطاقة أعضائها الاحتفاظ باحتياطي نفطي يعادل 90 يوما من الاستيراد لمواجهة أي انقطاع في التزويد بالنفط، كما نصحت باستخدام الفحم الحجري إلى جانب الطاقة النووية كمصدر للطاقة، وشجعت البحث عن مصادر وأماكن غير تقليدية للطاقة.

⑥ استحداث الولايات المتحدة وللمرة الأولى في تاريخها وزارة الطاقة في العام 1977 للإشراف على سياسات الطاقة التي كانت حتى وقت قريب من اختصاص الحكومات الفيدرالية، بالإضافة إلى إنشاء مخزون استراتيجي

[1] البيانات مستخرجة من موقع البنك الدولي

(SPR) بحجم 700 مليون برميل تحسبا لأي توقف للإمدادات في المستقبل ويأتي ذلك ضمن حزمة إجراءات تضمنها برنامج عرف بخطة حرية الطاقة التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي جيرالد فورد سنة 1975[1].

⑦ نهاية سيطرة واحتكار شركات النفط العالمية الأخوات السبعة على النفط، بعدما أممت الدول المنتجة على ثرواتها، وفرضت منظمة أوبك منطقها في تحديد قواعد وأسس التسعير النفطي بما يخدم مصالحها الشخصية.

⑧ بروز التجربة الكويت في إنشاء الصندوق السيادي سنة 1975؛ حيث يتم اقتطاع نسبة 10 % من إجمالي الإيرادات النفطية سنويا تحت بند احتياطي الأجيال المقبلة والتي من المفروض ألا تستخدم قبل عام 2001، ويعود ثلثا الاستثمارات الخارجية إلى صندوق احتياطي الأجيال المقبلة والثلث المتبقي يعود للصندوق الاحتياطي العام[2].

⑨ كانت دول العالم الثالث أكثر تأثرا من الدول الصناعية خاصة غير النفطية حيث ارتفعت فاتورة شرائها للمشتقات النفطية مما احدث مشاكل في ميزان المدفوعات، كما ارتفعت معدلات التضخم والبطالة (ظاهرة التضخم الركودي)، هذا التضخم انتقل إلى الدول المنتجة للنفط مما أثر على القدرة الشرائية لعوائدها المالية.

⑩ ظهور أسلوب جديد لبيع النفط ومشتقاته والمتمثلة في العقود الآجلة سنة 1978 بسبب التقلب الكبير في أسعار النفط الخام، وإن كانت لم تتسع بالشكل الحالي إلا بحلول التسعينات بعد تطور أدوات المشتقات المالية.

3– الأزمة النفطية سنة 1979 وما بعدها:

لم يرتاح العالم من الصدمة النفطية الأولى حتى جاءت الأزمة النفطية الثانية في 1979، وهذا بالرغم من اتخاذ الوكالة الدولية للطاقة مجموعة من التدابير والإجراءات للحد من ارتفاع الأسعار، ولهذه الأزمة سببين أساسيين هما الثورة الإيرانية والحرب العراقية الإيرانية علاوة عن الأسباب الاقتصادية التي صاحبت هذه الأزمة ويمكن إبرازها عن النحو التالي:

---

[1] Maurince Durousset, **Le Marché Du Pétrole**, Ellipses Édition, France, 1999, P 49.

[2] رضا هلال، **لعبة البترودولار**، سينا للنشر، القاهرة، 1992، ص 58.

① الثورة الإيرانية وإنهاء حكم شاه إيران وما تبعها من إضرابات في عموم البلاد، فنتج عنها توقف شبه كلي لإنتاج النفط فانقطعت الإمدادات النفطية الإيرانية عن الأسواق الدولية لبضعة شهور، والتي عدت واحدة من أهم وأكبر الدول المصدرة للنفط بعد السعودية في نهاية عام 1978 مما أدى إلى انخفاض الكميات المعروضة من النفط، فسارعت الدول المستهلكة للحصول على الكميات اللازمة من النفط خوفا من تأثر منطقة الشرق الأوسط بالأحداث التي تجري في إيران، هذه الزيادة في الطلب أدت إلى رفع الأسعار إلى مستويات تجاوزت 29 دولار للبرميل في نهاية سنة 1979.

② أدت الحرب بين العراق وإيران في جويلية 1980 إلى انخفاض إنتاج البترول العراقي بمقدار 2.6 مليون برميل يوميا بعدما كان 3.4 مليون برميل، وإنتاج إيران تدهور إلى النصف من 3.1 مليون برميل إلى 1.4 مليون برميل يوميا؛ مما احدث انخفاض في المعروض العالمي للنفط، ودورة أخرى في ارتفاع أسعار البترول حتى وصلت إلى أكثر من 35 دولار للبرميل.

③ تواصل تدهور سعر صرف الدولار خاصة بعد التعويم الشامل الذي حدث عقب تفكك نظام بريتون وودز في 15 جانفي 1975 وإلغاءه في ما بعد من طرف أعضاء صندوق النقد الدولي، هذا التدهور أدى إلى انخفاض أسعار النفط الحقيقية التي يتم تسعيرها بالدولار فقط منذ سنة 1973، فقررت منظمة الأوبك من خلال اجتماع جنيف ما بين 26 إلى 28 جويلية 1979 الانتقال إلى سلة عملات كوسيلة لتعويض الخسارة الناجمة عن تآكل الدولار، كما أجبرت دول أوبك على رفع أسعارها مع نفس الانخفاض في قيمة الدولار مع تصحيحها شهريا تبعا لتقلب العملات.

ويمكن إبراز أهم ما نتاج عن هذه الأزمة ما يلي:

① تضاعف الريع النفطي للدول المصدرة، لارتفاع الأسعار واستحواذها على حصتي إيران والعراق، فأدى إلى تحقيق مستويات قوية في أصول الاحتياطات الأجنبية، وهذا ما شجع الحكومات على زيادة الموازنات من أجل النهوض بالبنية التحية وإنشاء صناعة قوية متطورة تحضيرا لمرحلة بعد النفط، ولتبعية هذه الصناعة للدول المتقدمة واعتمادها على الريع النفطي، بالإضافة إلى غياب الخبرة والتكنولوجيا لم يحقق هذا التوجه أي قيمة مضافة للاقتصاد.

② انتشار وهيمنة البنوك الأجنبية وفروعها على السوق المصرفية في الأقطار النفطية ما بين 1974-1984 وهذا لتحميل الفوائد إلى الخارج، حيث بلغ عدد هذه البنوك الأجنبية نحو 768 بنكا ومؤسسة مالية، مقابل أقل من 90 مصرفا وبنكا عربيا في المنطقة[1].

③ حفز ارتفاع الأسعار في أوائل الثمانينات التي وصلت إلى 37.9 دولار للبرميل، الشركات النفط الغربية العملاقة على استخراج البترول من حقول مكتشفة حديثا كحقول ألاسكا وبحر الشمال، وتجاوز الإنتاج فيهما 2 مليون ب/ي ناهيك عن نفط كندا والمكسيك، هذه النفوط حلت محل نفط دول أوبك، إلا أن النفط المستخرج من هذه الحقول كان مكلف جدا مقارنة بالنفط المستخرج من حقول الشرق الأوسط.

④ بادرت مجموعة منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية إلى خفض الاستهلاك للضغط على منظمة أوبك، إذ انخفض الاستهلاك داخل منظمة التعاون من 44242 ألف ب/ي في سنة 1979 إلى 41265 ألف برميل في السنة الموالية أي بنسبة انخفاض وصلت إلى 6.73 %، وأستمر هذا الانخفاض إلى غاية سنة 1983.

⑤ معاناة قوية للدول النامية غير النفطية، في مواجهة ارتفاع أسعار النفط ومعالجة العجز المزمن في ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، أما الدول الصناعية استطاعت نقل عبء ارتفاع أسعار النفط إلى الدول النامية واستمرت الدول النامية هي الأكثر عجزا إذ أدى ذلك إلى ظهور مشكلة جديدة وهي المديونية الخارجية[2].

4- الصدمة النفطية الثانية سنة 1986:

هي الصدمة التي سلكت اتجاها معاكسا لاتجاه الصدمات السابقة، إذ اتجهت أسعار النفط الخام إلى الانخفاض ليبلغ أقل من 10 دولار للبرميل، وفي واقع الأمر أن منحنى الأسعار بدأ بالهبوط منذ سنة 1983، فهذه العشرية شهدت أسوءا حرب للأسعار تحمل في طياتها أهداف سياسية وأخرى اقتصادية. ويمكن إبراز أهم الأسباب في وقوع هذه الصدمة على النحو التالي:

---

[1] إبراهيم خليل برعي، **الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي**، مجلة المنار، العدد 14/13 باريس، فرنسا، 1986، ص 81.

[2] الكبيسي محمد صالح وسعيد عفراء هادي، مداخلة بعنوان "**اثر صدمات أسعار النفط الخام على الإنفاق الجاري والاستثمار** 1980-2011"، المؤتمر العلمي الوطني المشترك بين كلية الإدارة والاقتصاد، والمعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، يومي 3 و 4 نيسان، 2013، ص388.

① الغش الممارس بين أعضاء أوبك، حيث خالفت بعض الدول نظام الحصص المحدد لسقف الإنتاج والمقدر بـ 17 مليون برميل يومي، فعلى سبيل المثال أبرمت السعودية صفقات بكميات هائلة تقدر بـ 1.25 مليون برميل في اليوم، وتبعتها نيجيريا بزيادة 200 ألف برميل من حصتها وهكذا تبعتهم دول أخرى.

② ظهور دول منتجة جديدة منافسة لدول أوبك تتمتع بطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج، حيث استطاعت هذه الدول تغطية 15 % من إجمالي الاستهلاك العالمي، إلى جانب تشجيع وكالة الطاقة العالمية الاستكشافات والتنقيب خارج المناطق التقليدية، كل ذلك أدى إلى تراجع نسبة سيطرة دول الأوبك على الصادرات العالمية للنفط ومن ثم على الأسعار.

③ انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة، وهذا عقب ارتفاع أسعار النفط سنة 1979، فمثلا تراجع استهلاك الدول الأوربية من 15764 ألف برميل في اليوم في سنة 1979 إلى 14652 برميل في سنة الموالية، وهكذا واصل تراجع الاستهلاك بين سنة وسنة قرابة مليون برميل، في المقابل ارتفاع استهلاكها من الفحم ففي سنة 1980 تجاوز 20.30 جول* بعدما كان في السنة التي سبقتها 19.91 جول أي بزيادة قارب 2% هذه الزيادة استمرت إلى ما بعد الصدمة العكسية سنة 1986.

إن من نتائج صدمة انخفاض الأسعار على الدول المنتجة والمستهلكة ما يأتي:

① تزامن تدهور الأسعار مع انهيار بورصة نيويورك في 19 أكتوبر 1987 و13 أكتوبر 1989 وتبعتها بقية البورصات العالمية حيث قدر البعض حجم الخسائر الدفترية العربية في أسبوع واحد أثناء أزمة 19 أكتوبر 1987 بنحو 50 مليار دولار بسبب انهيار البورصات وأسعار صرف الدولار[1].

② هذه الأزمة كانت السبب غير المباشر في وقف الحرب الخليجية الأولى بين إيران والعراق، فتراجع العائدات النفطية والأوضاع الاقتصادية المتدهورة دفع بالجارتين إلى وضع السلاح جانبا والجلوس على طاولة الصلح وهكذا انتهت الحرب في أوت 1988 بعدما دامت ثمانية سنوات.

---

* "جول" هي وحدة قياس الطاقة.

[1] فؤاد مرسي، **أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي**، مجلة المنار، العدد 67، باريس، فرنسا، 1990، ص 111.

③ اندلاع شرارة حرب الخليج الثانية نتيجة، خلاف حدودي بين العراق والكويت حول حقل الوسيلة فدخل الجيش العراقي الكويت في أوت 1990، هذا الاجتياح كان سببا لتدخل الغرب بقيادة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وتوجيه ضربات للنظام العراقي.

④ نهاية الحرب الباردة بين الشرق المتمثل في الاتحاد السوفيتي والغرب بزعامة الولايات المتحدة، فانخفاض الأسعار عجل في سقوط وتفكك الإتحاد الشيوعي الذي أبان على ضعفه وتخلفه في الصناعة المدنية والقطاعات الحيوية غير العسكرية، ناهيك عن إثارة النزعة القومية والعرقية في الأقاليم، وهكذا وجدت إدارة غورباتشوف نفسها مجبرة على إنهاء الصراع.

وخلاصة القول ما قاله باحث عن هذه الصدمة " إن تراجع الوفرة النفطية تم التخطيط له بعناية من قبل الدول الصناعية المستهلكة للنفط التي استطاعت أن تفرض شروطها وسياساتها على الدول النفطية وبالتالي فإن العملية تدخل في باب المباريات السياسية أكثر مما تدخل في باب التفاعلات الاقتصادية"[1].

5- التقلبات النفطية لسنة 1998:

لقد شهدت أسعار النفط خلال حقبة التسعينات حالة من اللاستقرار النسبي، فالأوضاع الاقتصادية والسياسية والأمنية وظاهرة العولمة وغيرها من التغيرات أثرت على مادة النفط، كذلك أصبحت السوق تضم عدد من المنتجين والمستهلكين فباتت سوق تنافسية بامتياز، لكن في سنة 1998 سجلت انخفاض ملحوظ ومقلق ناتج عن الأزمة الاقتصادية في جنوب شرق آسيا، إلا أن ذلك لم يكن السبب الرئيسي في تعميق الأزمة بل تضافرت مجموعة من العوامل أهمها:

① في ماي من سنة 1997 بدأت أزمة دول جنوب شرق أسيا بالتفاعل، حيث شهدت دول النمور الأسيوية – كوريا الجنوبية، تايوان، سنغافورة وهونغ كونغ– وصولا إلى الصين واليابان، تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي بعد عدة سنوات من النمو المتميز، و ضعف الموقف المالي لمعظم المؤسسات المالية والمصرفية وتعثر

[1] برهان الدرجاني، **تراجع الوفرة النفطية وتأثيراتها المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية، في عرب بلا نفط**، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1987، ص ص 196-197.

العديد منها مما أدى إلى إفلاسها، وانعكس هذا النقص بشكل مباشر على الطلب العالمي لخام النفط فتراجعت الأسعار لتصل إلى ما دون 10 دولارات.

② شهدت هذه الفترة اعتدال شتوي في كامل أنحاء العالم، وعليه سجل الاستهلاك العالمي للنفط ومشتقاته ركود وفي بعض المناطق انخفاض محسوس.

③ كما ساهمت ارتفاع حصص الإنتاج داخل منظمة أوبك بنسبة 6 % حيث بلغ سنة الأزمة 30 مليون برميل في اليوم بزيادة قرابة 2 مليون عن سنة 1997، وهذه من القرارات الخاطئة للمنظمة في مواجهة الكساد الاقتصادي في آسيا، بالإضافة إلى المبالغة الكبيرة في تقديرات وكالة الطاقة اتجاه العرض العالمي للنفط مما احدث إختلالات في الأسعار.

والجدير بالذكر أن الدول الصناعية المستهلكة مارست سياستها التي دأبت عليها، وهي عدم السماح بانتقال ذلك الانخفاض إلى المستهلك النهائي للمنتجات النفطية حتى لا ينعكس أثره في زيادة استهلاك هذه المنتجات ومن ثم يزداد الطلب عليها، حيث كانت تتعمد دائما سياسة الضرائب على المنتجات النفطية وهذا للتحكم في مستوى الطلب العالمي ومن ثم كبح الأسعار وعدم زيادتها إلى مستويات مقلقة.

6– تطور خارطة أسعار النفط من بداية الألفية إلى ما قبل الأزمة المالية لسنة 2008:

في بداية سنة 2000 سجلت أسعار النفط قيمة 28.5 دولار للبرميل، لتنخفض في السنة الموالية بـ 3 دولارات ثم تعاود الارتفاع وتستمر إلى غاية شهر جويلية من سنة 2008، ومن الملاحظ أن من بداية الألفية تغيرت إستراتجية أوبك نحو استهداف الحصص بدلا من استهداف الأسعار وهذا ما جعل أسعار النفط تقترب من الواقع كمادة آيلة للزوال، ويرجع المختصون والمراقبون تحسن الأسعار في بداية الألفية إلى مجموعة من المتغيرات أبرزها:

① بدأ الضغط على دول الأوبك لزيادة إنتاجها من النفط لسد حاجات الطلب العالمي والمحافظة على استقرار أسعار النفط، مما أدى عام 2000 لزيادة متواصلة في الإنتاج من قبل دول أوبك بسبب ارتفاع الأسعار والمحافظة على استقرار السوق، ... كما تم تبني آلية من قبل أوبك لإبقاء سعر البرميل بما يقارب 25 دولار للبرميل، وذلك بخفض الإنتاج حوالي 500 ألف برميل يوميا في حالة انخفاض الأسعار أقل من 22

دولار للبرميل لمدة عشر أيام عمل متتالية، وزيادة الإنتاج بمقدار 50 ألف ب/ي في حالة ارتفاع الأسعار إلى ما يزيد عن 28 دولار للبرميل لمدة عشرون يوما عمل متواصلة[1].

② حركة السوق المتمثلة في زيادة الطلب على النفط بسبب تحسن النمو الاقتصادي في بعض المناطق خاصة في الدول النامية ولاسيما الأسيوية وهذا بعد التعافي من الأزمة المالية التي ضربتها، فالصين مثلا سجلت نمو اقتصادي بـ 8.49 %، وبالمجمل شهد النمو الاقتصادي العالمي زيادة وصلت إلى 4.38 % في سنة 2000.

③ زيادة حدة المضاربة من طرف أصحاب الصناديق الاستثمارية في الأسواق الآجلة وتحويل العقود الآجلة إلى وسيلة مالية للربح السريع عن طريق المضاربة، أو الاحتفاظ بها كوسيلة آمنة ضد التقلبات الحادة في الأسعار، إذ يستعمل البرميل الورقي كملاذ آمن للمستهلكين والمنتجين على حد سواء مما يؤدي إلى خلق طلب وهمي يساهم في رفع سقف التوقعات بشان الأسعار المستقبلية فيلجا المستهلكين إلى زيادة الطلب.

④ ضربت الولايات المتحدة وأوربا شتاء 2002، موجة من البرد الشديد مما زاد الطلب على النفط، وفي سنة 2005 ضرب إعصار كاترينا مناطق جنوب الولايات المتحدة التي بها أكبر مصانع التكرير وإنتاج النفط في العالم، مما توقفت وحدات الإنتاج عن العمل وقد ساهم هذا التوقف في رفع أسعار النفط إلى 67 دولار للبرميل، ويعتبر أول مرة تتأثر الأسعار بعوامل طبيعية بعيدة عن الظروف الاقتصادية واللعبة السياسية.

7- أزمة الرهن العقاري لسنة 2008 وأثرها على أسعار النفط:

ضرب الاقتصاد العالمي أزمة مالية بدأت من أوت 2007 ولم يظهر آثارها بشكل محسوس إلا في صيف 2008، والسبب المباشر هو انفجار فقاعة سوق الإقراض العقاري الأمريكي التي أحدثتها سياسة الإقراض غير المحدود وأسباب أخرى تتعلق بطبيعة النظام الرأسمالي وإيمانه المطلق بأن الأسواق هي وحدها كفيلة بإعادة التوازن، وكان من تداعياتها تراجع النمو الاقتصادي فأدى إلى تدهور الطلب على النفط الخام وهو ما تسبب في انخفاض الأسعار، حيث شهد خام برنت سنة 2008 انحدار حاد من أعلى مستوى إلى أدنى مستوى في غضون 6 أشهر حيث سجل في شهر أوت 144.22 دولار للبرميل، وفي شهر ديسمبر من نفس

[1] عماد سالم محمد أبو ميري، **العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000– 2014**، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016، ص 19.

السنة نزل إلى ما دون 35.5 دولار، هذا الانخفاض الحاد والمؤقت كان سببه الأول انفجار فقاعة الرهن العقاري إلى جانب أسباب أخرى وهي كالتالي:

① شهدت العديد من الاقتصاديات العالمية حالة من التباطؤ في معدلات النمو بسبب أثار الأزمة الاقتصادية التي حلت بالعالم ككل خاصة والولايات المتحدة وبعض الاقتصاديات الناشئة، ولم تكن السوق النفطية بمنأى عن التطورات الاقتصادية، فتراجعت الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة.

② دخول حقول جديدة لنادي الإنتاج العالمي بسبب زيادة الاستثمار في الصناعة النفطية لتحسن الأسعار في بداية العشرية الأولى من الألفية، وهذا ما أدى إلى زيادة العرض على الطلب العالمي للنفط.

③ التطور المستمر للرمال النفطية في كندا والنفط الصخري في الولايات المتحدة الذي أتاحته تكنولوجيا التكسير الهيدروليكي والحفر الأفقي ، فمن المرجح أن ينقل هذه الدول إلى مصاف كبار منتجي النفط في السنوات المقبلة والحد تقريبا من حاجتها إلى استيراد النفط ، وهذا ما نشاهده اليوم حيث أصبحت الولايات المتحدة المنتج رقم واحد في العالم خاصة بعد تدني تكلفة إنتاج النفط المحصور إلى ما دون 40 دولار، مما ساهم في حدوث تخمة من المعروض العالمي.

④ الضرائب الباهظة التي فرضتها بعض الحكومات الأوربية على المشتقات النفطية مما أدى إلى حدوث اضطرابات واحتجاجات خاصة في أوروبا وبريطانيا، وبعد ذلك انتقلت العدوى إلى عموم المدن الأوربية.

8- تطور خارطة أسعار النفط من سنة 2009 إلى غاية سنة 2011:

لقد استقطب سلوك أسعار النفط خلال هذه الفترة وجهات النظر حول آلية عمل السوق النفطية والعوامل الرئيسية المؤثرة في الأسعار، فقد أرجع البعض هذا التحول إلى قوى السوق الطبيعية من حيث العرض والطلب وحركة المخزون، فبعد الصدمة التي شاهدتها الأسعار عقب أزمة الرهن العقاري بدأت الأسعار بالتحسن لتتجاوز في سنة 2011 كل التوقعات وتقفز إلى أكثر من 109 دولار وتستقر على هذا المستوى لثلاثة سنوات متتالية، ومن بين أسباب التحسن نجد مايلي:

① بداية تراجع إنتاج نفط بحر الشمال ومنطقة ألاسكا وعدم زيادة الإنتاج في مناطق أخرى بما يضاهي زيادة الطلب العالمي بسبب ظاهرة النضوب الطبيعي للحقول، كما أدى التراجع الحاد للنفط في سنة 2008 إلى

الغلق أو التوقف المؤقت لبعض الحقول عن الإنتاج جراء ارتفاع التكاليف بالمقارنة بأسعار البيع، مما قلل المعروض في الأسواق العالمية.

② تزايد الحساسية الشديدة لأسعار النفط تجاه أي أنباء تشير إلى مخاطر انقطاع الإمدادات، الناجمة عن الاضطرابات في المنطقة العربية بداية من سنة 2011، مما زاد الطلب على النفط خاصة من قبل المضاربين.

③ كان لقرارات أوبك بخفض الإنتاج تداعيات إضافية خاصة قرارات اجتماع وهران في سنة 2008 الذي يعتبر من أهم الاجتماعات التي اتفقت عليها الأعضاء لخفض الإنتاج للمحافظة على الأسعار المستهدفة هذه الأخيرة بقيت ملتزمة بنظام الحصص، وأدى خوف بعض الأعضاء وخوفهم من فقدان أسواقهم للخروج عن هذه القرارات بداية من سنة 2014.

9- تطور أسعار النفط من سنة 2014 إلى غاية سنة 2020:

وفي سنة 2014 شهدت الأسعار انخفاض ملحوظ فتنزلت إلى 52.39 دولار ثم إلى 43.73 دولار في سنة 2015 و 2016 على التوالي، بعد ذلك عاودت الارتفاع وبقيت تتذبذب في حدود 60 و 70 دولار إلى غاية سنة 2019، ويمكن تفسير حركة الأسعار نحو الصعود تارة والهبوط تارة أخرى خلال هذه الحقبة بجملة من العوامل المتنوعة والأحداث المتداخلة أبرزها ما يلي:

① أزمة الديون السيادية التي ضربت منطقة الأورو، والتي تعتبر من أكبر تحديات المنطقة منذ تأسيس الاتحاد الأوربي، وقد انطلقت شرارتها باليونان عام 2010 لتشمل دولا أخرى ليصبح العديد منها مهددًا بالإفلاس، والتي شكلت تحدي رئيسي للاقتصاد العالمي، وقد كان لأزمة الديون السيادية في منطقة الأورو تأثيرات بالغة على الاقتصاد العالمي، من خلال تباطؤ معدلات نمو التجارة الدولية، واتخاذ تدابير تقشفية لتجاوز التداعيات السلبية لتلك الأزمة، وتخفيض درجات التصنيف الائتماني لبعض دول المنطقة، وهو ما يعني انخفاض معدلات نمو الطلب على النفط[1].

[1] تقرير الاقتصادي العربي الموحد، **التطورات الاقتصادية الدولية**، الفصل الأول، العدد 01، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الكويت، 2012، ص 32.

② عدم رغبة أوبك في تخفيض المعروض النفطي، وهذا راجع إلى التغير في السلوك الإستراتيجي لبعض الأعضاء، والضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على بعض الأعضاء إضرار بالاقتصاد الإيراني والروسي، فامتنعت السعودية المنتج المرجح عن خفض الإنتاج، في اجتماع فيينا في نوفمبر 2014 مما أدى إلى تهاوي الأسعار إلى ما دون 50، مع العلم أن تكلف إنتاج النفط في هذه الأخيرة هو الأضعف على مستوى العالم فلا يتعدى إنتاج برميل واحد 10 دولارات فقط[*].

③ تراجع الطلب العالمي في نهاية 2014 كان بسبب الانكماش الاقتصادي الذي شهدته الدول ذات الاستهلاك الكبير للنفط كالصين واليابان وأوروبا، حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 3.6 % في سنة 2015 ولم يتجاوز 3.2 % في السنة التي قبلها، ناهيك عن ارتفاع كفاءة استخدام الطاقة، هذا الوضع أحدث تخمة في سوق النفط مما أشعل المنافسة بين المنتجين لبيع منتجاتها إلى حد وضع خصومات.

④ انحسار نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط بعد أن وجد أصحاب صناديق التحوط والصناديق الاستثمارية ضالتهم في الأسواق الآجلة للنفط الخام لجني أرباح كبيرة من خلال بيع وشراء البرميل الورقي ، فالنظرة المتفائلة في النصف الأول من سنة 2008 أدت إلى الإقبال المتزايد لشراء هذه العقود ، ولكن بعد ظهور بوادر الركود الاقتصادي والتوقعات المتشائمة للمضاربين أدى ذلك إلى التسارع للتخلص منها وبالتالي انخفاض الأسعار.

⑤ في نهاية سنة 2015 قام المجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع أسعار الفائدة على الدولار إلى 0,5 % مما ساهم في خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم[1].

⑥ التقلبات في أسعار صرف الدولار مقابل العملات الرئيسية الأخرى، ففي سنة 2016 عرف أعلى مستوى له منذ 14 سنة، فعادة ما يؤدي ارتفاع سعر الدولار إلى زيادة تكلفة النفط ومشتقاته بالعملة المحلية إذا كانت غير مرتبطة بالدولار هذا الوضع أثر بالسلب على الطلب العالمي خاصة في منطقة اليورو واليابان فأدى إلى تخمة في المعروض.

---

[*] أنظر الملحق رقم 03، ص 228.

[1] تقرير الأمين العام السنوي، **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك**، العدد 43، الكويت، 2016، ص 50.

⑦ في سنة 2017 شهدت أسعار النفط تحسن ملحوظ بسبب تعافي الاقتصاد العالمي وكذلك تدخل منظمة أوبك و 11 دولة منتجة خارج المنظمة بقيادة روسيا على تسقيف الإنتاج بهدف تحقيق التوازن في السوق والتخفيف من الفائض النفطي مع الالتزام بهذا القرار إلى غاية نهاية سنة 2018.

تاريخي ا كانت مصالح المنتجين والمستهلكين متباينة للغاية حيث يفضل المنتجين أسعار النفط المرتفعة وفي المقابل يفضل المستهلكين الأسعار المنخفضة، وهذا يتوقف على المرحلة التي تمر بها دورة أسعار النفط وفي الوقت الحاضر هناك إدراك من الطرفين بأن أسعار النفط المنخفضة جدا أو المرتفعة جدا لا تخدم أي منهما، فمن ناحية فإن أسعار النفط المنخفضة تحد من تدفق الاستثمارات التي تتطلبها هذه الصناعة لضمان إمدادات نفطية مستقرة ومن ناحية أخرى يمكن لأسعار النفط المرتفعة والمتقلبة أن تلحق الضرر بأفاق النمو العالمي وخلق عدم التوازن في جميع أنحاء العالم مع عواقب زعزعة مجالات الاستقرار[1].

الشكل رقم 02: أسعار النفط وتقلباتها وأهم الأحداث الجيوسياسية خلال الفترة (1950–2020).

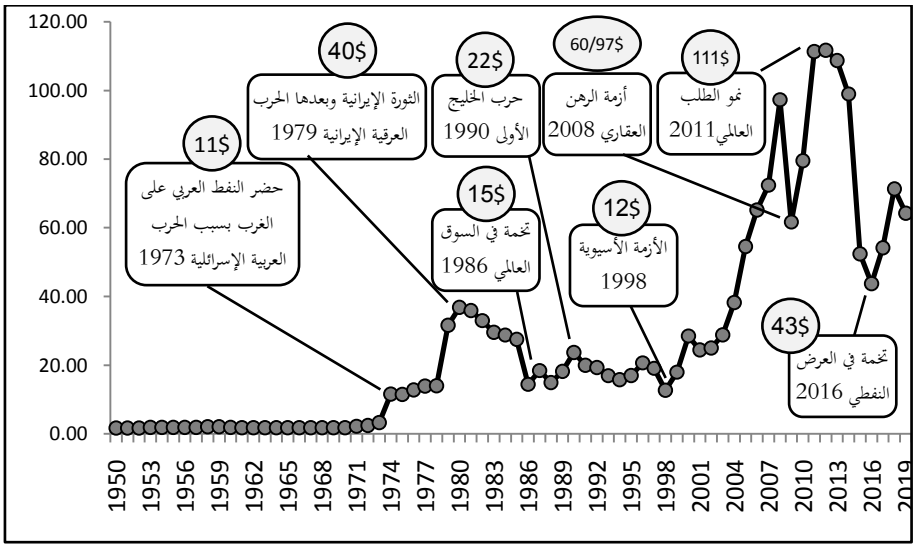

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات أسعار النفط لسلة أوبك، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.oapec.org.

[1] كريستوفر ألسوب وسام فتوح، **تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية**، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المجلد 37، العدد 136، الكويت، شتاء 2011، ص ص 51–52.

خلاصة الفصل الأول:

من خلال هذا الفصل اتضح لنا بأن النفط يعتبر عصب الاقتصاد العالمي لما يتميز به من خصائص ومميزات طبيعية وذاتية تؤهله لينافس نفسه حتى منتصف هذا القرن على أقل تقدير حسب توقعات أغلب المختصين، وقد كان النفط في البداية يباع بسعر معلن مساوي لنفط خليج المكسيك مضافا إليه تكاليف النقل، هذا السعر تحدده الشركات الكبرى التابعة للدول العظمى في ذلك الوقت، وبعد صراع كبير بين هذه الأخيرة وأصحاب الأرض، أصبح للمنتجين دورا بارزا في تحديد الأسعار وسياسة التسعير، ف ظهرت أشكال جديدة لبيع النفط كالعقود الفورية والآجلة، كما استحدث سعر الإشارة في السبعينات الذي تعتمد عليه منظمة أوبك اليوم هذه الأخيرة التي تعتبر من المنظمات الدولية التي لها مفعول قوي وطرف فعال في سوق النفط من جهة العرض إلى جانب منتجين كبار، أما الدول الأكثر استهلاكا والمنظمات التابعة لها تؤثر هي الأخرى على جانب الطلب.

هذا التضاد بين القطبين أحدث صدمات وتقلبات في أسعار النفط، فالصراعات الجيوسياسية التي أصبحت اليوم العامل الرئيسي في حركة سوق النفط، بالإضافة للتقلبات المناخية والمضاربة، وتغير سعر صرف الدولار الأمريكي، فكانت أول صدمة إيجابية سنة 1973 ثم تلتها الصدمة العكسية في سنة 1986، وفي الألفية شهد النفط انحدار شديد ثم ارتفاع حاد في الأسعار خلال صيف 2008 نتيجة أزمة الرهن العقاري، وآخرها وصول الأسعار إلى أدنى مستوى لها سنة 2016 إذ بلغت 43 دولار للبرميل بسبب تضارب قوى السوق والاختلالات في المعروض من الوحل الأسود، وفي سنة 2020 بقيت الأسعار تتذبذب في حدود 40 و 50 دولار وهذا نتيجة للإغلاق العام بسبب تفشي جائحة كورونا والذعر الذي مس بورصة البرميل الورقي لوجود ضبابيه ومصير مجهول على الطلب العالمي، وخلاصة القول أن سوق النفط تتميز بالحساسية الشديدة لمختلف الأحداث الصغيرة والكبيرة، فمثل ما حدث في قناة السويس سنة 2021 حيث نجم عن تعطل باخرة وإغلاق القناة ارتفاع ملحوظ في الأسعار خوفا من انقطاع الإمدادات النفطية، مثل هذه الحوادث قد تترك آثار تختلف نتائجها على الاقتصاد العالمي خاصة اقتصاديات الدول المصدرة للنفط التي تعتمد على إيراداته في معالجة اختلال التوازنات الاقتصادية الخارجية، وهذا ما سنتطرق إليه في الفصل التالي الذي جعلناه كمدخل عام للمفاهيم والأسس النظرية للمتغيرات الخارجية التي اخترناها في بحثنا هذا.

الفصل الثاني:

المداخل النظرية لمتغيرات التوازن الاقتصادي

تمهيد:

تتشكل متغيرات التوازن الخارجي من مجموعة من المؤشرات التي تكون لها علاقة بالظروف الخارجية سواء كانت اقتصادية خالصة أو بقرارات سياسية، ومن أهم هذه المتغيرات نجد كل من الميزان التجاري، سعر الصرف، الاحتياطيات الأجنبية، الاستثمار الأجنبي وحجم الديون الخارجية وخدماتها، إلى غير ذلك، وفي أطروحتنا هذه تم الاعتماد على الثلاثة الأوائل فقط لأن تقلبات أسعار النفط تؤثر فيها بصورة واضحة، بالإضافة إلى وجود حركة وتقلبات في قيمها ولها مدلول اقتصادي، على عكس باقي المتغيرات فنادرا ما تتغير كالاستثمارات الخارجية، أو ليس لها وجود في الاقتصاد الجزائري كاستثمار المحفظة.

فسعر الصرف هو من المتغيرات شديدة الحساسية نظرا لوجود العديد من المحددات التي تؤثر فيه سواء داخلية أو خارجية، فهو يعكس الوضع الاقتصادي لأية دولة حيث أن استقراره يدل على مدى السلامة الاقتصادية والسياسيات المالية والنقدية المتبعة وقدرتها على الاستجابة للصدمات، لاسيما التي تتعلق بالظروف الخارجية كتقلبات أسعار النفط، وهذا بهدف الوصول إلى التوازنات الاقتصادية الكلية والوصول إلى تراكم كافي من احتياطات الصرف الأجنبي، هذا الأخير هو كذلك من المتغيرات التي لها علاقة بالأوضاع الخارجية خاصة حركة العملات القيادية العالمية على غرار الدولار، ومدى قدرة الدولة على جلبه من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات وتسجيل فائض في رصيد الميزان التجاري، الذي هو من أكبر مكونات ميزان المدفوعات فهو مؤشر على تنافسية الصادرات ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لتلبية حاجيات السكان ومدى تغطيتها بالواردات، وهناك عدة سياسات نظرية يمكن أن تعالج تذبذبات رصيد الميزان التجاري والعودة به إلى الاستقرار.

وقصد الإلمام بما تقدم ذكره تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: مدخل عام لسعر الصرف (الإطار النظري).

المبحث الثاني: الإطار النظري للاحتياطات الأجنبية.

المبحث الثالث: الإطار النظري للميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المبحث الأول:

مدخل عام لسعر الصرف (الإطار النظري)

من المتعارف علية أن كل المعاملات الداخلية تتم تسويتها بنفس عملة الدولة، ولكن للأسف لا توجد عملة دولية موحدة فلكل دولة عملة خاصة بها تصدرها السلطة النقدية، ومن أجل ذلك تضطر الدول للتعامل مع العملات الأجنبية كسلعة لها سعر مقابل للعملة المحلية يسمى بسعر الصرف، الذي يحظى بمفاهيم ونظريات اقتصادية توضح معناه وتشرح تغيراته وتبين أهميته، فهو مقياس ومعيار للكثير من المؤشرات الاقتصادية.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب، سوف نخصص المبحث الأول كمدخل عام لسعر الصرف وسوقه، وفي المطلب الثاني نتناول معايير تصنيف سعر الصرف ، وختاما سوف نبحث في سياسات أسعار الصرف من حيث أهدافها وأدواتها.

المطلب الأول: مدخل عام لسعر الصرف وسوقه:

وفيما يأتي من عناصر سنحاول التعرف على هذا المؤشر من الجانب الأدبي إضافة إلى أثره على باقي المؤشرات الاقتصادية، وكيف تتحدد العلاقة بين عملة دولة ما وعملات الدول الأخرى.

1- مفاهيم حول سعر الصرف:

يوجد عدة تعاريف لسعر الصرف إلا أن جميعها لا تخرج أو تتجاهل المفهوم التالي؛ فهو يدل على "عدد وحدات من العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية "[1].

ويقصد بمصطلح الصرف استبدال نقود دولة ما بنقود دولة أخرى، ويتم التعبير عنها في السوق المحلية في نشرات البنوك ووسائل الإعلام، بالإعلان عن أسعار الشراء والبيع وفق النظام المباشر مثلا: 180 دينار

[1] عبد المنعم السيد علي وهيل عجمي الجنابي، **العلاقات النقدية الدولية**، وزارة التعليم العالي والبحث العلمين جامعة المستنصرية، العراق، 1992، ص 74.

جزائري = 1 دولار أمريكي، وفي السوق العالمية هناك اتفاق عالمي على أن يتم التعبير على أسعار الصرف الفورية لنهاية يوم عمل سابق؛ أي سعر الإقفال.

وحين يتراجع سعر الصرف الأجنبي لعملة دولة ما مقارنة بعملة دولة أخرى نقول أنها تعرضت إلى هبوط قيمة العملة (Depreciation)، في حين تكون العملة الأخرى قد تعرضت إلى ارتفاع قيمة العملة (Appreciation)، وحين ينخفض سعر الصرف الأجنبي الرسمي لدولة ما (بالنسبة للذهب أو عملات أخرى) نقول إن العملة خضعت إلى خفض قيمة العملة (Devaluation) أما الارتفاع في سعر الأجنبي الرسمي فيدعي رفع قيمة العملة (Revaluation)[1].

2- وظائف سعر الصرف:

يعمل سعر الصرف على ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وإظهار العلاقة بين أسعار السلع والخدمات المحلية والعالمية، فهو عنصر مهم جدا لتعدد وظائفه التي يمكن إيجازها فيما يلي[2]:

2-1- وظيفة قياسية: حيث يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية لسلعة معينة مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف لهؤلاء حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2-2- وظيفة تطويرية: أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة، من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ويمكن أن يؤدي من جهة أخرى إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة، أو استبدالها بالاستيراد حيث تكون أسعار هذه السلع المستوردة أقل من الأسعار المحلية، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

2-3- وظيفة توزيعية: يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي، وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل العالمي والثروات الوطنية بين الدول العالم.

---

[1] بول أ .ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، **مرجع سابق**، ص 697.

[2] عرفان تقي الدين الحسني، **التمويل الدولي**، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2004، ص 149-150.

3- مفهوم سوق الصرف:

هو السوق الذي تتم فيها مبادلة عملات مختلف الدول وفيه تحدد أسعار الصرف الأجنبي وتتم مبادلة العملات الأجنبية، في جميع البنوك والمؤسسات المتخصصة في هذا النوع من الأعمال وتقوم أسواق منظمة من كل من نيويورك وطوكيو ولندن وزيوريخ بمبادلة ما قيمته مئات ملايين الدولارات من العملة يوميا[1]. ولسوق الصرف خصائص معينة يتميز بها عن غيرهمن الأسواق أهمها أنه سوق عالمي؛ والسلعة موضوع التبادل غير موجودة؛ كذلك ليس له مكان جغرافي محدد، وهو أكبر الأسواق في العالم حيث يتجاوز حجم عملياته اليومية أكثر من ألف مليار دولار.

4- وظائف سوق الصرف:

وتتمثل الوظائف الرئيسية لسوق صرف العملة الأجنبية على ما يلي[2]:

4-1- تسوية المدفوعات الدولية: وهي أهم وظيفة للسوق، إذ يتم عن طريق هذا السوق تسوية الحسابات الدولية المترتبة على المبادلات التجارية (سلع وخدمات) إضافة إلى التحويلات الرأسمالية بمختلف صورها كالقروض والاستثمارات، كذلك يحتاج السياح إلى العملات الأجنبية عند التنقل بين البلدان المختلفة.

4-2- التحكيم (الموازنة): والمقصود بها شراء عملة محددة في السوق معين عندما ينخفض سعر الصرف لهذه العملة وبيعها في مكان آخر يكون سعر صرفها أعلى بهدف الربح والموازنة (توحيد سعر العملة في السوقين).

4-3- التغطية (التحوط) (Hedging): والمقصود تجنب الخسائر في سعر الصرف للمتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي دون أن يتضمن هذه العملية تسليم أو تحويل ثمن العملة المحلية أو الصرف الأجنبي، وإنما هو اتفاق على بيع وشراء الصرف الأجنبي عن طريق البنوك التجارية، ولكن سوف يسلم المبلغ مستقبلا على أساس ثمن يتفق عليه في الحال بهدف حماية المتعاملين أنفسهم من تقلبات سعر الصرف.

---

[1] بول أ .ساموبلسون، ويليام د. نوردهاوس، **مرجع سابق**، ص 690.

[2] دريد كمال آل شبيب، **المالية الدولية**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 32.

4-4- المضاربة (Speculation): المضاربة هي عكس التغطية، فعلى حين أن المغطى يسعى إلى تغطية مخاطر صرف أجنبي فإن المضارب يقبل وحتى يسعى إلى تعريض نفسه لمخاطر صرف أجنبي، أو لمركز مكشوف بعملة أجنبية، على أمل أن يحقق ربحا فإذا توقع المضارب بصدق التغيرات المستقلة في أسعار الصرف العاجل، فإنه يحقق ربح وخلاف ذلك فإنه يتحمل خسارة وكما في حالة التغطية، المضاربة يمكن أن تحدث في سوق الصرف العاجل أو الأجل– عادة في السوق الأجل- إننا نبدأ بفحص المضاربة في السوق العاجل[1].

5- المتعاملون في سوق الصرف:

يعتبر سوق الصرف القوة الكاملة خلف عرض وطلب العملات، ويتألف في أغلب البلدان من مجموعة من مؤسسات خاصة أو عامة، ناهيك عن الأشخاص الطبيعيين الذين يحتاجون إلى العملة الأجنبية من أجل المعاملات الاقتصادية الخارجية، إذا يمكن أن نجد أربع أطراف في السوق وهم[2]:

5-1- المستخدمين التقليديين: (المستوردين، المصدريين، السياح، المستثمرين الذين يستبدلون العملة المحلية بالعملات الأجنبية ليدفعوا عن معاملاتهم الدولية) فضلا عن المضاربين (أفراد، مديري استثمار، مدريين ماليين للشركات) الذين يتاجرون في العملات في سعرها النسبي هؤلاء هم الطالبون والعارضون المباشرون للعملات الأجنبية، عادة هؤلاء لا يقومون مباشرة بيع وشراء العملات الأجنبية ذاتها، بالأحرى إنهم يعملون عن طريق تقديم أوامر شراء / بيع إلى البنوك التجارية.

5-2- البنوك التجارية: التي تشتري وتبيع عملات أجنبية للمستخدمين التقليديين والمضاربين، أي أنها تعمل كبيوت مقاصة بين كاسبي ومستخدمي الصرف الأجنبي، البنوك التجارية تقوم بتنفيذ أوامر الشراء/ البيع من عملائها وتشتري/ تبيع عملات لحسابها الخاص لكي تعدل من تركيب أصولها وخصومها في عملات مختلفة، البنوك تتعامل إما مباشرة مع بنوك أخرى، أو الأكثر اعتيادا عن طريق سماسرة الصرف الأجنبي.

5-3- سماسرة الصرف: يعتبر سماسرة الصرف وسطاء نشطين يقومون بتجميع أوامر الشراء أو البيع للعملات الصعبة لصالح عدة بنوك أو متعاملين آخرين، ويقومون بضمان الاتصال بين البنوك وإعطاء

---

[1] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل**، الدار الجامعية الإسكندارية، مصر، 2002 ، ص 299.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص 276-277.

كمعلومات عن التسعيرة المعمول بها في بيع والشراء بدون الكشف عن أسماء المؤسسات البائعة أو المشترية لهذه العملات[1].

6- سوق الصرف الموازي:

وهو سوق الذي يتم فيه تفاوض العملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطات، ويتميز بسعر غير مفروض يتحدد بحرية[2].

6-1- أسباب ظهور سوق الصرف الموازي: يمكن إجمال أسباب ظهور السوق السوداء إلى عدم السماح بتحويل العملة بحرية، ندرة العملة، ناهيك عن الرقابة الشديدة على الصرف من طرف الدولة بالمقابل يوجد طلب كبير على العملة الأجنبية، كما يمكن إرجاع زيادة نشاطها إلى تفشي العمليات غير القانونية كتبييض الأموال والمتاجرة في الممنوعات والتهريب.

6-2- محددات سعر الصرف في السوق السوداء: ويتحدد حسب العرض والطلب كالآتي[3]:

6-2-1- محددات العرض: تدخل العملة إلى سوق السوداء من عدة مصادر منها تحويلات المغتربين؛ العمال الأجانب؛ رصيد السياح الأجانب؛ عمليات تزييف فواتير التجارية؛ عمليات التهريب خاصة رؤوس الأموال.

6-2-2- محددات الطلب: ينشط الطلب على العملة في سوق السوداء من أجل تمويل العمليات الخارجية غير قانونية كالاستيراد والتهريب؛ سياحة المقيمين إلى الخارج؛ عمليات تمويل تجارة المخدرات والممنوعات الدولية؛ كما يطلب العملة الأجنبية من أجل تهريبها إلى الخارج.

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 109.

[2] Kiuel Mugil & Parallel S , Exchange Rates In Developing Countries, the world bank research observer, 10(1), 1995, P 22.

[3] حياة مراكشي، مليابي حكيم، **إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية**، مجلة الإستراتجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2019، ص 169.

المطلب الثاني: معايير تصنيف سعر الصرف:

من المعلوم أن كل معاملة دولية اقتصادية تقترن بتبادل للعملات عن طريق سعر الصرف، الذي يمكن التمييز بين أشكاله وتصنيفاته وفقا لأهم المعايير التالية:

1- معيار نظام سعر الصرف:

من حيث المبدأ يتحدد سعر الصرف الأجنبي للعملة الوطنية من خلال قوى العرض والطلب وذلك عندما لا تتدخل السلطات النقدية في تحديده، ووفق هذا المعيار يمكن التفرقة بين سعر الصرف الحر سعر الصرف الثابت وسعر نظام المرونة المقيدة لأسعار الصرف.

1-1- تحديد سعر الصرف الثابت: وفقا لهذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر الصرف الرسمي على أساس الظروف الاقتصادية للقطاع الخارجي، وحجم احتياطيات الدولة من العملات الأجنبية[1]. وقد تقوم السلطة النقدية بتغيير سعر الصرف الثابت من مستوى معين إلى مستوى أعلى، وتتم هذه العملية في حالتين التاليتين[2]:

♦ عندما تعاني الدولة من عجز في ميزان المدفوعات تقوم برفع سعر الصرف الثابت إلى مستوى جديد ثم تثبيت هذا السعر، مع وضع مدى معين لهذا السعر بترك لقوى السوق للتأثير فيه.

♦ عندما يكون هناك فائض في ميزان المدفوعات تقوم الدولة بتخفيض سعر الصرف إلى مستوى جديد ويوضع له مدى يترك لقوى السوق للتأثير فيه.

وقد تَدافع الدولة على سعر الصرف الثابت الذي اختارته ضد ضغوطات العرض والطلب على العملة الأجنبية، وهذا باستخدام أربع طرق ووسائل تقنية أو واحدة منهم، وإما الاستسلام والتخلي عن نظام ثبات سعر الصرف كليا، وهذه الوسائل هي[3]:

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمد أحمد الأفندي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي**، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء، اليمن، 2013، ص 317.

[3] كامل بكري، **مرجع سابق**، ص ص 326-327.

① الحكومة تستطيع أن تتدخل في سوق الصرف الأجنبي، تشتري أو تبيع عملة أجنبية في مقابل العملة المحلية للمحافظة أو التأثير على سعر الصرف الفعلي في السوق.

② تستطيع الحكومة أن تفرض شكل ما من الرقابة الصرف للمحافظة أو التأثير على سعر الصرف عن طريق تقييد الطلب أو العرض في سوق (التدخل ذات الصلة الوثيقة سيستخدم القيود التجارية مثل الرسوم الجمركية أو الحصص المحاولة إنجاز هذه النتيجة).

③ تستطيع الحكومة أن تغير أسعار الفائدة المحلية للتأثير على تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل، وبالتالي تحافظ أو تؤثر على سعر الصرف عن طريق نقل مركز العرض – الطلب في السوق.

④ تستطيع الحكومة أن تعدل المركز الماكرو اقتصادي كله للبلد، لجعله يتمشى مع سعر الصرف الثابت المختار، التعديلات الماكرو اقتصادية مثل التغيرات في السياسة المالية أو النقدية، يمكن أن تغير مركز العرض – الطلب في السوق الصرف الأجنبي، على سبيل المثال، عن طريق تعديل القدرات التصديرية، الطلب على الواردات، تدفقات رؤوس الأموال الدولية.

⑤ البلد يستطيع أن يعدل سعره الثابت (يخفض أو يرفع قيمة عملته) أو أن يتحول إلى سعر صرف معوم (وفي تلك الحالة العملة ستنخفض أو ترتفع في القيمة مباشرة في الحال).

1-2- نظام سعر الصرف الحر (التعويم النظيف) : في هذه الحالة تترك السلطات النقدية سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لقانون العرض والطلب، لكنها تقوم بإنشاء ما يعرف بأموال موازية الصرف، وهذا بتخصيص أرصدة من الاحتياطات النقدية والذهب تسمح للسلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق البيع والشراء حسب الحالة، وهذا لحماية سعر صرف عملتها من التغيرات العارضة أو المؤقتة أو التي تسببها عمليات المضاربة[1]. ويسمى كذلك بالسعر المعوم أو ما يعرف باسم نظام العملات الورقية المستقلة، وقد اعتراف به رسميا في سنة 1976 في اتفاقية جاميكا، وإن كان هذا النظام أقل قبولا من طرف الدول النامية.

[1] محمد راتول، **الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 4 العدد 1، 2006، ص ص 240-241.

وقد أفرز التطور العالمي لنظم الصرف الأجنبي في بداية السبعينات عن ظهور ثلاثة أنواع من سياسات التعويم وفقا لمعيار التدخل الحكومي في السوق وهي[1]:

1-2-1- التعويم الكامل أو النظيف: وهنا يترك تحديد أسعار الصرف بشكل كامل لقوى السوق الحرة، فلا تتدخل السلطات النقدية سواء بالبيع أو الشراء بغية التأثير على الأسعار القائمة واتجاهات السوق في مثل هذه الحالة، يعد سعر الصرف لعملة ما معبرا صورة جيدة عن مركز هذه العملة وحالة الاقتصاد القومي لدولة العملة.

1-2-2- سياسة التعويم المدار: حيث تتدخل السلطات النقدية في أسواق الصرف وبما يكفل عدم انحراف التعاملات إلى مستويات غير مرغوبة، بمعنى أنه يتم تحديد حد أقصى وآخر أدنى لا يسمح لأسعار الصرف بتعديهما، وتشبه هذه السياسة إلى حد بعيد نظام تقلبات أسعار الصرف في إطار اتفاقية صندوق النقد الدولي، لكن المدى بين الحدين في سياسة التعويم المدار أكبر من مدى التقلب في نظام صندوق النقد الدولي.

1-2-3- التعويم الإداري أو التدخل الحكومي المكثف: هنا نجد أن أسعار الصرف المحددة إداريا بدرجة كبيرة لا تعكس القوة الحقيقية للعملة ومستوى اقتصاديا.

ومن الجدير بالذكر أن من مزايا سعر الصرف الحر التكيف التلقائي نحو الاختلالات في أسعار الصرف والناتجة عن الاختلالات في ميزان المدفوعات، كذلك عدم حاجة الدولة للاحتفاظ بأرصدة من العملة الأجنبية للمحافظة على سعر صرف توازني للعملة الوطنية، إلا أنه يؤخذ على نظام سعر الصرف الحر التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف والتي قد تحصل خلال فترة قصيرة جدا مما يعرض المصدرين والمستوردين لمخاطر هذه التقلبات[2].

1-3- تحديد سعر الصرف نظام المرونة المقيدة: وفق هذه النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، مع السماح لها بالتذبذب انخفاضا أو ارتفاعا بحدود معينة لا تتجاوز 2.54% في

---

[1] محمد كمال الحمزاوي، **سوق الصرف الأجنبي** ، الناشر منشأة المعارف، مصر، 2004، ص 132.

[2] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **التمويل الدولي**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص46.

كلا الاتجاهين، وبالتالي فإن هذا النظام لأسعار الصرف يأخذ مزايا النظامين السابقين فهو نظام لأسعار الصرف يتوسط نظام سعر الصرف الحر وسعر صرف الثابت، فهو لا يمتاز بالجمود كما في نظام أسعار صرف الثابتة وأيضا لا يسمح لسعر الصرف بالتذبذب بشكل كبير مما يؤدي إلى عدم استقرار حجم التجارة الوطنية[1].

1-4- المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف: لكل نظام من أنظمة الصرف مزايا وعيوب وتختلف في مدى قوة كل نظام في حماية الاقتصاد عن الصدمات الداخلية أو الخارجية، وفي المجمل يعتمد نظام الصرف الأفضل على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد، ومن أهم معايير اختيار نظام عن أخر ما يلي[2]:

- الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي مستوى الأسعار والاستهلاك الحقيقي في وجه الصدمات الانتقالية.

- أهم نتيجة للدراسات النظرية هي عدم أمثلية النظامين إذا طبقا بشكلهما التام؛ أي سعر صرف كامل المرونة أو سعر صرف ثابت تماما، حيث يوجد مستوى وسطي للمرونة الذي يحقق ذلك الاستقرار المنشود في وجه الصدمات العشوائية .

- إن طبيعة الصدمة التي يتعرض لهما الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في اختيار نظام الصرف المناسب، حيث أن المدافعين عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية، وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

- ثم أيضا التمييز بين الصدمات الحقيقية والصدمات ذات الطبيعة النقدية، حيث أن الأخيرة تستلزم نظام صرف ثابت لتثبيت الدخل لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيرا داخليا ويتم امتصاص الصدمات في تقلب مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات

---

[1] **المرجع نفسه**، ص 47.

[2] بلقاسم العباس، **سياسات أسعار الصرف**، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003، ص 17.

حقيقية فإن سعر الصرف لابد أن يتعادل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية، وكذلك في حالة تثبيت الإنتاج في وجه صدمة مؤقتة، فإن سعر الصرف يحبذ أن يكون ثابتا إذا كانت الصدمة نقدية محلية ويعدل سعر الصرف إذا كانت الصدمة خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية.

• إن الخصائص الهيكلية للاقتصاد مثل مدى انفتاح التجارة الخارجية، ودرجة حرية انتقال رؤوس الأموال، وعدم مرونة سوق العمل، تعتبر عوامل مؤثرة في عزل الاقتصاد عن التقلبات بواسطة أسعار الصرف، حيث أنه كلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف إضافة إلى أنه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج، وبالمقابل فإن انفتاح الاقتصاد يسمح بتعديل سعر الصرف بتثبيت الإنتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية وخارجية وبالتالي فإن درجة الانفتاح لا تحدد بشكل كلي طبيعة نظام الصرف السائد.

• يمثل تلاقي الصدمات الاقتصادية وتحقيق استقرار الإنتاج والأسعار وميزان المدفوعات، في كثير من الحالات أهدافا متناقضة للسياسات الاقتصادية خاصة عدم كفاية احتياطي الصرف الأجنبي، ففي حدود ما يسمح به هذا الاحتياطي فإن سعر الصرف يمكن أن يستعمل لتحقيق هدف استقرار ميزان المدفوعات بدل استقرار الإنتاج، كذلك إذا كان التضخم يشكل مسألة هامة فإن سياسة أسعار الصرف يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار في الأسعار.

2- معيار طريقة تسعير سعر الصرف:

هناك أسلوبان لتسعير العملات، التسعير المباشر وغير المباشر أو ما يسمى بالتسمية السعرية.

2-1- سعر الصرف المباشر: في هذه الطريقة تعتبر العملة الأجنبية بمثابة سلعة يتحدد سعرها بالعملة المحلية، فمثلا في الجزائر نجد سعر صرف الدولار يمثل عدد الوحدات من الدينار الجزائري التي يلزم للحصول على دولار واحد، وهو السعر المنشور في نشرات البنوك والصحف الوطنية والعالمية.

2-2- سعر الصرف غير المباشر: والذي يتمثل في عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من النقد المحلي، وتعد المملكة المتحدة في مقدمة من يأخذ بالنظام غير المباشرة، كذلك

تأخذ به بورصة نيويورك فيما يعرف بمعدلات الدولار الأوروبية، وعموما فإنه في أي تحويل يتم بين طرفين يطبق إحداهما المفهوم المباشر بينما يطبق الآخر المفهوم غير المباشر [1]. وقد أصبح الأورو يسعر بهذه الطريقة منذ الإعلان عن انطلاقة في جانفي 1999، بينما كانت أغلبية العملات الأوربية من قبل تسعر بالطريقة المباشرة.

3- معيار عدد أسعار الصرف:

قد يكون لعملة دولة ما سعر صرف واحد وقد تأخذ بنظام تعدد أسعار الصرف؛ بمعنى أن يكون للوحدة من النقد الأجنبي عدد من الأسعار بالنسبة لعملة الارتباط ألا وهي العملة المحلية حيث يخصص كل سعر لتسوية نوعية معينة من المعاملات كما هو الحال عندما تأخذ الدولة بـ[2]:

- سعر صرف تفضيلي لصادرات معينة ترغب الدولة في تنشيطها.
- سعر صرف تفضيلي للواردات من السلع الإستراتيجية والغذائية.
- سعر صرف سياحي يطبق على النشاطات السياحية داخل الدولة بغية تنشيطها.
- تقرير سعر صرف حسابي يطبق على المعاملات التجارية التي تتم بين دولتين.

4- معيار البعد الزمني للمعاملات:

و وفقا لهذا المعيار يمكن تقسيم سعر الصرف الأجنبي حسب زمن المعاملات في سوق الصرف إلى قسمين أساسيين:

4-1- عمليات الصرف الفورية (الآنية): تعرف بأنها عقود شراء وبيع العملات الأجنبية التي يتم تبادلها بين طرفين، حيث يتم الاستلام والتسليم خلال يومي عمل، ويتم التعامل على سعر يتفق عليه اليوم وهو اليوم الذي اعتمد فيه سعر الصرف للعملتين المتبادلتين[3].

---

[1] كوننكس ريموند، ترجمة حليم وهبة، **التعامل في الصرف الأجنبي**، عربية للطباعة والنشر، السعودية، 1991، ص ص 11-12.

[2] محمد كمال الحمزاوي، **مرجع سابق**، ص 23.

[3] إسماعيل إبراهيم الطراد، **إدارة العملات الأجنبية**، مكتبة الروزنا، عمان، الأردن، 2003، ص 117.

4-2- عمليات الصرف الآجلة: تتم على أساس سعر يتفق عليه الآن بحيث يتم التسليم في وقت محدد له في المستقبل، عندما يبرم المصدر عقد صرف أجل في عمليات التجارة الدولية، سوف يعرف مقدما على وجه التحديد قيمة ما سيحصل عليه في تاريخ السداد بصرف النظر عن تقلبات سعر الصرف، وبالتالي لن يتأثر ربحه المحدد في الصفقة، ويتمتع المستورد بنفس هذه الميزة أيضا[1].

5- المعيار النظري لسعر الصرف:

نقصد بالمعيار النظري لسعر الصرف؛ هو استعمالها كمؤشر لتحليل البيانات وواقع الاقتصاد من أجل استنتاج نظريات واتخاذ قرارات، فلا وجود لهذا النوع من السعر في المعاملات اليومية.

5-1- سعر الصرف الاسمي: هو السعر الذي يعكس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار في الدولتين، ويدلنا سعر الصرف الاسمي على القوة الشرائية لعملة وطنية مقابل العملة الأجنبية[2]. رغم ذلك فهو لا يعطي صورة كاملة عن مدى التغير الذي يحدث في القدرة التنافسية الدولية للبلد، فإذا حدث انخفاض في القيمة الاسمية للعملة بمعدل أقل من نسبة ارتفاع مستوى الأسعار قياسا إلى الوضع في دولة أخرى، فإن القدرة التنافسية للدولة المعنية قد تميل إلى الانخفاض بالرغم من حدوث انخفاض في معدل الصرف الاسمي[3]، وهو ما يتطلب تعديل هذا الاختلال عن طريق صياغة معدل الصرف الحقيقي.

5-2- سعر الصرف الحقيقي: يقوم سعر الصرف الحقيقي بتعديل سعر الصرف الاسمي طبقا للتغيرات في مستوى أسعار الدول- معدل التضخم-، وبالتالي فهو يقيس القوة الشرائية للسلع والخدمات المحلية مقابل السلع والخدمات الأجنبية[4]، الأمر الذي يسهل على المتعاملين الاقتصاديين اتخاذ قرارات صحيحة.

---

[1] سمير آيت يحي، **التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014، ص120.

[2] محمد حسن حسني، **اقتصاديات النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010، ص 67.

[3] سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، ترجمة وتحقيق محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، **النقود والتمويل الدولي**، دار المريخ للنشر، مصر، 2007، ص 55.

[4] محمد حسن حسني، **مرجع سابق**، ص 67.

فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج الموارد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات، لأن هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين وإن ارتفعت مداخيلهم الاسمية بنسبة عالية، فلو أخذنا بلدين كالجزائر والولايات المتحدة الأمريكية يمكن التعبير عنه باستخدام الصيغة الرياضية التالية[1]: $TCR = \frac{TCN/P_{dz}}{1\$/P_{USA}} = \frac{TCN*P_{USA}}{P_{dz}}$

حيث:

TCR هو سعر الصرف الحقيقي؛

TCNهوسعر الصرف الاسمي؛

P_{dz} هو مؤشر الأسعار بالجزائر؛

P_{USA} مؤشر الأسعار بالولايات المتحدة؛

$1\$/P_{USA}$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الولايات المتحدة؛

TCN/P_{dz} القوة الشرائية للدولار الأمريكي في الجزائر.

ويمكن القول أن الهبوط في سعر الصرف الحقيقي يعني ارتفاعا في قيمة العملة المحلية وهذا ما يقلل من القدرة التنافسية الدولية، أما في حالة ارتفاعه فيعد انخفاض في قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى تحسن القدرة التنافسية الدولية.

و لقد بدأ استخدام أسعار الصرف الحقيقية بدلا من أسعار الصرف الاسمية على أثر تسارع معدلات التضخم في العالم ولتقلبات أسعار الصرف الاسمية باعتبارها ناجمة في معظمها من تقلبات الأسعار، وقد تم اللجوء إلى أسعار الصرف الحقيقية في التحليل الاقتصادي لمتابعة آثار السياسة الاقتصادية على القدرة

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 104.

التنافسية للاقتصاد المحلي، إذ أن أسعار الصرف الحقيقية لا يقع التعامل بها في الأسواق بل هي نوع من المؤشرات الاقتصادية[1].

5-3- سعر الصرف الفعلي: مؤشر سعر الصرف الحقيقي لا يعتبر مؤشر شامل لقياس القدرة التنافسية، إذ أنه لا يأخذ بعين الاعتبار المبادلات مع كل الشركاء التجاريين، فتطلب عملية قياس تغيرات القدرة التنافسية على المستوى الكلي، مؤشر يشمل كل المبادلات يعرف بسعر الصرف الفعلي الحقيقي، الذي هو عبارة عن مؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي فهو يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات[2]، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز (Laspeyres) للأرقام القياسية.

يمكن تعريفه كذلك على أنه"عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم والإعانات المالية"[3].

5-4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية[4].

المطلب الثالث: سياسات أسعار الصرف أهدافها وأدواتها:

في ظل قاعدة الذهب كان سعر الصرف يتقلب بين حدين لا يمكن تجاوزهما وتتكفل هذه القاعدة بتنظيمه تلقائيا، ومنذ عدول النظام العالمي الجديد على هذا القاعدة أصبح سعر الصرف بحاجة إلى سياسة

---

[1] الغالي عبد المحسن وجليل، خضير ليلى بديوي، **تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة**، العدد 1، المجلد 5، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، 2011، ص 02.

[2] بوالكور نور الدين، **قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2013)**، مجلة حوليات، العدد 13، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2015، ص598.

[3] محمود حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر طبعة 2000، ص 76.

[4] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 106.

حكومية تنظمه ولا تتركه لظروف السوق يتقلب كيف ما يشاء، فهي تحدد نمط سعر الصرف المتبع وشكل التسعير وقيمته اتجاه العملات القيادية،كما أن هذه السياسة تؤثر على كمية الصرف الأجنبي المتداولة في السوق ومن ثم على سعر العملة الأجنبية. وتعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية مستقلة لتميزها بأهداف وأدوات تكاد تكون متباينة عن السياسات الاقتصادية الأخرى.

1- أهداف سياسة سعر الصرف:

لكل دولة أسباب لإتباع أحد سياسات اتجاه سعر الصرف، فقد تريد أن تبقي سعر صرف عملتها منخفضا أي تمنع ارتفاع قيمتها، أو تشجع على انخفاض قيمتها، وهذا ما يفيد أنشطة معينة والتحكم في بعض المؤشرات الاقتصادية والمحافظة على الميزان الخارجي، وتتطلع هذه السياسات إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها[1]:

1-1- مقاومة التضخم: إن تحسن سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض مستوى التضخم، بالإضافة إلى زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات، كما أن انخفاض تكاليف الاستيراد في المدى القصير لها تأثير على مستويات التضخم إضافة إلى تضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى القصير وبالتالي الحصول على عوائد إنتاجية، وهذا يؤدي إلى رفع جودة المنتجات، وهو ما يحسن من تنافسية الاقتصاد، ويطلق على هذه الظاهرة بالحلقة الفاصلة للعملة القوية،

1-2- تخصيص الموارد: لسعر الصرف الحقيقي دور في رفع تنافسية الاقتصاد، وهو ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير، ومنه التقليل من السلع المستوردة بحيث يصبح أنتاجها محليا، وهو ما يعرف بإحلال الواردات، كما ينعكس أثر تغير سعر الصرف الحقيقي على إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى استعمال عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة.

1-3- توزيع الدخل: يلعب سعر الصرف دورا كبيرا في توزيع الدخل بين مختلف الفئات والقطاعات، فعند ارتفاع القدرة التنافسية للقطاعات التقليدية، نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، هو ما يجعله أكثر ربحية،

---

[1] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص ص 123-133.

وبالتالي زيادة عوائد أصحاب الأموال وانخفاض القدرة الشرائية للعمال. أما عند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن ارتفاع سعر الصرف الحقيقي الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور، وفي المقابل انخفاض ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع، الدولة وللتقليل من الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يتم اللجوء إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية.

1-4- تنمية الصناعة المحلية: يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة تخفيض سعر الصرف من أجل تشجيع الصناعات الوطنية، فقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض عام للعملة مما شجع الصادرات، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القوية، كما اعتمدت السلطات النقدية الصينية سياسة التخفيض من قيمة العملة لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وبالمقابل زيادة منافسة صادراتها في لأسواق العالمية وجعلها رخيصة بالمقارنة بالصادرات الأخرى.

2- سياسة فرض الرقابة على الصرف الأجنبي:

ت عتبر الرقابة على الصرف الأجنبي أحد الوسائل والأدوات الهامة لتحقيق التوازن في سوق الصرف، ففي ظل سعر الصرف الثابت لا يتحقق التوازن عن طريق حركات الذهب النقدي ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في حالة سعر الصرف المعوم، ولكن يتحقق التوازن من خلال تدخل الدولة عن طريق البنك المركزي كسلطة رقابية بتنظيم الطلب والعرض من العملات الأجنبية، وتأخذ أغلب الدول النامية بهذا الأسلوب وكذلك الدول ذات التوجه الاشتراكي، ويتميز هذا النظام بما يلي[1]:

- عدم المساح بحرية تحويل العملة الوطنية إلى العملات الأخرى، إلا في ظل القواعد المنظمة التي تضعها الدولة.
- إخضاع حركة تصدير واستيراد الصرف الأجنبي لقواعد معينة.
- ينجر عن هذا النظام وجود في الغالب أكثر من سعر للصرف، وبالتالي أكثر من سوق للصرف الأجنبي.

[1] جميل محمد خالد، **أساسيات الاقتصاد الدولي**، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 185.

وتتعدد الأسباب في فرض الرقابة على الصرف، وفي المجمل فهي تتمحور حول المحافظة على استقرار ميزان المدفوعات، ويمكن توضيح الأسباب على النحو التالي[1]:

2-1- زيادة القيمة الخارجية للعملة: تلجأ بعض الدول إلى الرقابة على الصرف الأجنبي، لكي تحافظ على قيمة مرتفعة لعملتها. حيث تثبت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وتقيم العملة بأعلى من قيمتها لأسباب مختلفة، فقد تكون الدولة في حالة حرب وتحتاج إلى كميات كبيرة من الواردات، أو قد تقوم بتنفيذ برامج للتنمية الاقتصادية وتحاج إلى استيراد المواد الخام والتجهيزات الرأسمالية من الخارج، وأخيرا قد تحتاج الدولة إلى سداد ديونها الخارجية، وعندما تقيم الدول عملتها بأعلى مما يجب، تصبح عملتها أغلى بالنسبة للعملات الأجنبية الأخرى، ولذلك تدفع هذه الدولة مبالغ أقل للدول الأخرى من عملتها مقابل استيراد السلع أو تسديد ديونها الخارجية.

2-2- تخفيض القيمة الخارجية للعملة: تتبع بعض الدول نظام الرقابة على الصرف، للمحافظة على قيمة منخفضة لعملتها. وذلك بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات ورفع المستوى العام للأسعار في هذه الدولة، وقد تنجح هذه السياسة بالنسبة لدولة صغيرة تساهم بنسبة ضئيلة للغاية في التجارة الدولية للعالم، أما تبني هذه السياسة من قبل دولة كبيرة، قد يدفع بالدول الأخرى إلى إتباع سياسة مماثلة ومن ثم قد يضر بالاقتصاد العالمي ضررا بالغا.

2-3- استقرار أسعار الصرف: قد تستخدم الرقابة على الصرف الأجنبي، لتحقيق الاستقرار في أسعار الصرف التي يؤدي تقبلها إلى ضرر الصناعة والتجارة، وذلك بدلا من دخول الحكومة للسوق كبائع أو مشتري للعملة الأجنبية، فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي تتم على أساس سعر الصرف الحر أو إعلان استعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد.

2-4- الحد من هروب رؤوس الأموال للخارج: حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن تتم بدون تصريح أو ترخيص من السلطة التي تقوم بالرقابة على الصرف الأجنبي، وقد تمنع هذه السلطة مثل هذه

---

[1] أحمد مندور، **مقدمة في الاقتصاد الدولي**، الدار الجامعية، مصر، 1990، ص ص 140-141.

التحركات بصورة كلية، أو تحدد كميات معينة ولأغراض محددة، وبهذا الشكل لا تمنع فقط الرقابة على الصرف الأجنبي من هروب رؤوس الأموال للخارج ولكن تحافظ أيضا على العملات الأجنبية النادرة.

2-5- حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية: يمكن عن طريق الرقابة على الصرف الأجنبي، توفير الحماية للصناعات المحلية في مواجهة الصناعات الأجنبية من خلال التحكم في الواردات من السلع التي تنافس مثيلاتها المحلية، كما يمكن أن تقيد من الواردات غير الضرورية مثل السلع الترفيهية أو السلع الضارة، فقد تمنح تراخيص لاستيراد السلع الضرورية فقط وهكذا يمكن استخدام العملات الأجنبية بطريقة مفيدة.

2-6- زيادة دخل الحكومة وتقوية مركزها التناسبي: تكمن الرقابة على الصرف الأجنبي من زيادة دخل الحكومة، من خلال قيام البنك المركزي بالدولة بيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية ويذهب هذا الفرق إلى الحكومة.

2-7- تسديد الدين الخارجي: إن أحد أهداف الرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في الحصول على العملات الأجنبية، والمحافظة عليها بغرض استخدامها في تسديد أقساط الدين الخارجي، والفوائد المستحقة عليه.

3- محددات سعر الصرف:

يعتبر سعر الصرف أحد أهم أدوات السياسة الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية، فهو يتأثر في السوق بمجموعة من العوامل فنية وأخرى اقتصادية، وإن كان السبب المباشر لتغير سعر الصرف يكمن في عدم التوازن بين العرض والطلب، مثله مثل أي سلعة، ويمكن تلخيص هذه العوامل في العناصر الآتية:

3-1- العوامل الاقتصادية المحددة لسعر الصرف: هناك الكثير من العوامل والمؤشرات الاقتصادية التي تحدد وتؤثر في سعر الصرف فيمكن اختصارها في التالي:

3-1-1- ميزان المدفوعات: لقد أكدت نظرية الأرصدة للاقتصادي لـ (J.williamson) على أن التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يعتبر من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف، وذلك لكونه حلقة الوصل

التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي، ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات[1].

3-1-2- محفزات وعوائق التجارة الخارجية: من المعروف أن التعريفة الجمركية وعوائق التجارة الأخرى تقيد من حركة السلع بين الدول ومن ثم تقيد من مقدرة المقيمين في دولة ما على شراء السلع المنتجة في دول أخرى، وبالتالي من طلبهم على العملات الأجنبية... ويمكن تصور الحالة العكسية عند الرغبة والمقدرة لدى المستهلك المحلي على شراء المنتجات الأجنبية[2].

3-1-3- تغير الصادرات والواردات: يتأثر سعر صرف العملة النقدية بالصادرات والواردات، فإذا كانت صادرات دولة ما أكبر من وارداتها فإن ذلك يعني أن الطلب على عملة هذه الدولة من قبل الدول الأخرى سيكون أكبر من طلب هذه الدولة على العملات النقدية الأخرى، والعكس يكون صحيحا، ونتيجة لذلك فإن قيمة عملة الدولة المصدرة والمستوردة تتأثر بالارتفاع والانخفاض من خلال حجم صادراتها قياسا بوارداتها.

3-1-4- المضاربة: تؤدي المضاربة في الأسواق الدولية للعملات إلى التأثير في صرف العملات النقدية وخاصة على المدى القصير، فإذا توقع المضاربون أن قيمة العملة النقدية لدولة ما سترتفع في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى اقتناء هذه العملة ومن ثم يزداد الطلب عليها ويرتفع سعر صرفها، أما إذا توقع المضاربون أن قيمة هذه العملة ستنخفض في المستقبل فإنهم سيلجؤون إلى بيعها ومن ثم ينخفض سعر صرفها مقابل العملات النقدية الأخرى.

3-1-5- اثر التضخم[3]: مع ثبات العوامل الأخرى فإن زيادة معدل التضخم في الاقتصاد بنسبة أعلى من معدل التضخم في العالم الخارجي، يعني أن السلع والخدمات المنتجة محليا ستصبح غالية الثمن مقارنة بالسلع والخدمات المتشابهة المنتجة في العالم الخارجي، مما يؤدي التدهور الموقف التنافسي للمنتجات الوطنية، وينتج

---

[1] رمزي زكي، **التاريخ النقدي للتخلف**، سلسلة عالم المعرفة، العدد 118، الكويت، 1987، ص 07.

[2] محمد كمال الحمزاوي، **مرجع سابق**، ص34.

[3] محمد إبراهيم عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، دار التعليم الجامعي، الإسكندارية، مصر، 2015، ص ص 245 – 246.

عن ذلك انخفاض الصادرات إلى العالم الخارجي وفي الوقت نفسه زيادة الواردات من السلع والخدمات المشابهة، فزيادة معدل التضخم يؤدي إلى التأثير على الطلب وعرض العملة الأجنبية من جانبين:

- زيادة الطلب على الواردات الأجنبية لغرض تمويل الواردات من السلع والخدمات الأجنبية والأقل ثمنا؛
- انخفاض عرض العملات الأجنبية لعدم قدرة المنتجات المحلية على المنافسة في السوق العالمية وبالتالي انخفاض الصادرات منها؛

إن هذين الأثرين يؤديان إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة الوطنية أي زيادة سعر الصرف.

3-2- العوامل الفنية وغير الاقتصادية المحددة لسعر الصرف: من العوامل الأخرى التي تحدد سعر الصرف نجد ما يلي:

3-2-1- ظروف السوق: إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقرير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى، فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومات الجيدة[1] .

هذه الاحتمالات والتوقعات لظروف السوق قد تكون موضوعية أو ذاتية، ويقصد بالأولى تلك الاحتمالات التي تستند إلى عوامل يمكن توقعها وقياسها أي متغيرات تفسيرية، أما الثانية فهي احتمالات تستند إلى عوامل متصلة بالخبرة الذاتية للتاجر أو البنك القائم بعملية التوقع فهي احتمالات لا تستند إلى عوامل خارجية يمكن قياسها[2].

3-2-2- العرض النقدي: يرى فيردمان أن المضامين المهمة للسياسة النقدية في علاقاتها بالنمو والاستقرار الاقتصادي، هو ضرورة التناسب بين معدل نمو كمية النقود الكلية ومعدل نمو الإنتاج والسكان للإبقاء على

---

[1] موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، **مرجع سابق**، ص 48.

[2] محمد كمال الحمزاوي، **مرجع سابق**، ص 5.

الأسعار مستقرة[1]. وإن حدث وكانت نسبة زيادة المعروض النقدي أكبر من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع قيمة السلع المحلية مما يؤدي إلى توجه الطلب نحوى السلع الأجنبية وسيزيد بذلك الطلب على النقد الأجنبي، وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية في السوق الأجنبي وبالتالي انخفاض قيمة العملة، وإذا كانت نسبة زيادة المعروض النقدي أقل من نسبة زيادة الإنتاج ونمو السكان سوف يحصل العكس، ستنخفض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار العالمية، وبذلك سيزيد الطلب الخارجي على السلع المحلية مخلفا ورائه زيادة المعروض من العملة الأجنبية وزيادة الطلب على العملة المحلية مؤديا ذلك إلى ارتفاع قيمة العملة[2].

3-2-3- التدخلات الحكومية: وتحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرفها حينما لا يكون ملائم مع سياسته المالية والاقتصادية، فمثلا في نهاية عام 1994 تدخلت الحكومة المكسيكية لوضع حد لتدهور البيزو المكسيكية، وفي هذه الحالة استفادت المكسيك من عقود تبديل العملات (swap) مع الولايات المتحدة الأمريكية وكندا بأخذ (swap) لمدة لا تتجاوز ثمانية أشهر، ونجم عن ذلك زيادة احتياطي المكسيك من العملات الصعبة، الأمر الذي حد من التدهور في سعر صرف البيزو وتأثر الدولار الأمريكي والكندي سلبا في أسعار صرفها[3].

3-2-4- العوامل السياسية والعسكرية: وترتبط هذه العوامل عادة بالإنباء والنشرات الاقتصادية والمالية أو عبر تصريحات المسؤولين، فتؤثر على المتعاملين بأسواق العملات والأسهم الذين غالبا ما يتخذون قراراتهم المالية بناءا على هذه الأخبار، كذلك فإن الأحداث العسكرية أهمية خاصة في التأثير على سعر الصرف في الأقطار التي تجري فيها والتي تؤدي إلى ارتفاع في سعر صرف العملات القيادية وخاصة الدولار الأمريكي مقابل العملات المحلية لمثل هذه الأقطار[4].

---

[1] عبد الحسين، عبد الحسن الغالي، **سعر الصرف وإداراته في ظل الصدمات الاقتصادية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 62.

[2] جمال مساعدية، شريف غياظ، **العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم دراسة بيانية**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2019، ص 21.

[3] عرفان تقي الدين الحسيني، **مرجع سابق**، ص 158.

[4] **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني:

الإطار النظري للاحتياطات الأجنبية.

إن بداية ظهور الاحتياطات الأجنبية على الصعيد الدولي كان بعد انهيار قاعدة الذهب ثم نظام بريتون وودز في بداية السبعينات، الذي تزامن مع ارتفاع أسعار النفط مما زادت العائدات المالية للدول المصدرة له، هذه الأصول الدولية لها دور مهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وفي تمويل إختلالات ميزان المدفوعات والسيطرة على التوازنات المالية الداخلية والخارجية وهذا بالتدخل في أسواق الصرف، إضافة إلى تسديد الديون الخارجية والإلتزمات والإعانات وغيرها، وتختلف مصادر تراكم هذه الأصول بين دولة وأخرى وفقا لمستويات تطور الهيكل الاقتصادي وتنوعه، لكن العبء يكون أكبر على الدول ذات الاقتصاد الريعي.

وسنتطرق في هذا المبحث إلى موضوع الاحتياطات الأجنبية من حيث مفهومها ومكوناتها وهذا في المطلب الأول ثم نعرج على محددات الطلب على الأصول الأجنبية، وفي الأخير نبرز أهمية الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية وكيفية إدارتها.

المطلب الأول: مفهوم الاحتياطات الأجنبية ومكوناتها.

تحتفظ غالبية الدول بالاحتياطات الدولية التي تستعملها عند الضرورة بحيث يكون اللجوء إليها بسهولة وسرعة وبأقل تكلفة ممكنة، في إبرام ذمة المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي بالإضافة إلى تسوية ميزان المدفوعات وتجنب السياسات الاقتصادية غير المرغوبة اقتصاديا واجتماعيا، وهذه الحيازة لا تنحصر في المفهوم الضيق للنقود الأجنبية وإنما تشمل الأوراق المالية بصورتها الموسعة، ويعتبر الحصول عليها بمثابة حيازة ائتمان تجاه البلد المعني أي هي دائن لذلك البلد بقيمة ما بحوزته من وحدات نقدية.

1- مفهوم الاحتياطات الدولية:

يقصد بالاحتياطات الدولية الأصول المالية التي تحتفظ بها وتملكها مؤسسات الدولة، والتي تقع ضمن حساب رأس المال في ميزان المدفوعات. وهناك فرق بين السيولة الدولية والاحتياطات الدولية فالأولى أعم وأوسع فهي تشمل بالإضافة إلى ذلك أصول العملات الأجنبية لدى الحكومة، والسيولة ترتبط بكل الالتزامات والمستحقات لدى الدولة اتجاه الغير ويكون تعريفهما على النحو التالي:

1-1- تعريف الاحتياطات الدولية: توضح الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي المفهوم الذي ترتكز عليه الاحتياطات الدولية. فتشير الاحتياطات الدولية لأي بلد إلى " ... الأصول الخارجية المتاحة تحت تصرف السلطات النقدية والخاضعة لسيطرتها لتلبية احتياجات تمويل ميزان المدفوعات، أو التدخل في أسواق الصرف للتأثير على سعر صرف العملة أو غير ذلك من الأغراض ذات الصلة (كالمحافظة على الثقة في المعاملة المحلية وتشكيل أساس يستند إليه في الاقتراض الخارجي)...."[1].

كما تُعرفت على أنها مجموعة من وسائل الدفع الدولية المقبولة بصورة عامة وغير المشروطة (النقد الذهبي، حقوق السحب الخاصة، مركز الاحتياطي في صندوق النقد الدولي" الشريحة الذهبية"، استخدام ائتمان الصندوق، المستحقات القائمة على غير المقيمين)[2]، وهناك شرطان يمثلان عاملا أساسيا في مفهوم الاحتياطات الدولية، وهما أن تكون الاحتياطات الدولية تحت تصرف السلطات النقدية و خاضعة لسيطرة تلك السلطات، ويعني ذلك أن الأصول التي تفي بهذه المعايير هي وحدها التي يمكن اعتبارها أصولا احتياطية[3].

1-2- تعريف السيولة الدولية: هي تلك الاحتياطات الرسمية لدى البنك المركزي تشمل الذهب، وحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية وكل التسهيلات الائتمانية وقد تتوسع لتشمل جميع وسائل الدفع الدولية التي تحظى بالقبول العام بما فيها الأصول القابلة للتحويل بسرعة إلى سيولة حاضرة قصد استعمالها عند حدوث عجز طارئ أو مؤقت في المدفوعات الدولية[4].

---

[1] صندوق النقد الدولي ، **دليل ميزان المدفوعات**، طبعة 6، واشنطن، 2013، الفقرة 6-64.

[2] عرفان تقي الدين الحسيني، **مرجع سابق**، ص230.

[3] صندوق النقط الدولي، **الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات**، الطبعة العربية، واشنطن، 2013، ص 3.

[4] عبد المجيد قدي، **البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي**، دار القبيس، الجزائر، 2011، ص 74.

2- مكونات الأصول الاحتياطية الرسمية للدولة:

يمكن أن تكون الاحتياطات الأجنبية أحد الأصول التالية[1]:

① الذهب النقدي لدى السلطات النقدية (وزارة الخزانة، البنك المركزي أو صندوق الصرف الأجنبي)، ويجب تمييز الذهب النقدي عن الذهب الذي يمتلكه الأفراد أو الشركات أو الحكومات المنتجة له ويتم التعامل فيه بغرض البيع والشراء، والذهب بالمعنى الأخر - أي الذهب غير النقدي- يعامل على أنه سلعة عادية وتقيد صادرته وورادته في الميزان التجاري مثل أي صادرات وواردات سلعية؛

② رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، التي تحتفظ بها السلطات النقدية والبنوك التجارية التي تقع تحت رقابتها، لدى البنوك الأجنبية؛

③ الأصول الأجنبية قصيرة الأجل (مثل أذونات الخزانة الأجنبية والأوراق التجارية الأجنبية وهي تمثل التزامات على الحكومات الأجنبية والمواطنين الأجانب تجاه الدولة) لدى السلطات النقدية، والتي يمكن التصرف فيها بالبيع بأسعار ثابتة عند الضرورة؛

④ الأصول الوطنية قصيرة الأجل (أذونات خزانة الدولة والأوراق التجارية التي تمثل التزامات على الحكومة والمواطنين المقيمين) التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية؛

⑤ الودائع التي تحتفظ بها السلطات الأجنبية والبنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية. وهذا العنصر والعنصر السابق يمثلان الالتزامات لأجل قصير تجاه الدولة الأجنبية والتغيرات فيها تستخدم أيضا التسوية العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات؛

⑥ مبيعات الأصول الأجنبية طويلة الأجل التي تحتفظ بها السلطات النقدية، أو التي يحتفظ بها المواطنون المقيمون إذا أمكن للسلطات النقدية ضمها إلى حيازتها؛

⑦ موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها وفقا للاتفاقية؛

---

[1] موردخي كريانين، **مرجع سابق**، ص 296.

⑧ أية قروض تنظم خصيصا بالاتفاق بين السلطات النقدية والبلدان الأجنبية لتسوية العجز في ميزان المدفوعات؛

ويوجد احتياطي أقل رسمية منها على سبيل المثال، المقاصة بين شبكة من البنوك المركزية والتي يتولى بمقتضاها البنك المركزي تقديم قروض بعملته المحلية حتى حد معين (18.5مليار دولار) بغرض التدخل في أسواق الصرف الأجنبية.

ويمكن توضيح العنصر السابع، موارد صندوق النقد الدولي المسموح للدولة باستخدامها التي تتمثل في حقوق السحب الخاصة (SDRs, Special drawing rights) هي من مصادر السيولة الدولية، أوجدها الصندوق في منتصف الستينات من القرن العشرين الماضي بسبب نقص السيولة الدولية وعدم استطاعة الدولار الأمريكي مواكبة احتياجات تطورات الاقتصاد الدولي، وتسمى أيضا (الذهب الورقي) وهي وحدات نقدية أو أصول احتياطية حسابية تعطي الدول الحائزة لها الحق في مبادلتها بعملات قيادية قابلة للتحويل[1].

وهو معيار يتم ربط العديد من العملات به، ومؤخرا يتم تقيم الوحدة منه بمتوسط مرجح من أهم أربع عملات وهي اليورو والين الياباني والجنيه الإسترليني بالإضافة إلى الدولار، ويتم تغيره كل 5 سنوات.

وحتى تكون العملة من مكونات الاحتياطات الدولية يجب أن تتوفر فيها أربعة شروط حسب رأي الاقتصادي "إسكامل" وهي على النحو التالي[2]:

① يجب أن تكون هذه العملة ذات مكانة كبيرة في مجال التجارة العالمية بحيث يمكن للدول الأخرى أن تحصل عليها من خلال علاقات التبادل التجاري العادية، كما أن ذلك يعني أن هذه العملة يجب أن تكون لها سوق عالمية يتوفر فيها عرض هذه العملة والطلب عليها؛

② يجب أن تتمتع هذه العملة بقدر من الثبات، أو على الأقل بقدر أكبر من الاستقرار الذي تتميز به عملات الدول الأخرى، أي أن تنفرد بميزة نسبية في المحافظة على قيمتها بالقياس إلى سائر العملات الأخرى؛

---

[1] مايح شبيب الشمري، حسين كريم حمزة، **التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية**، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق، 2015، ص 91،

[2] رمزي زكي، **الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري**، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994، ص ص 74- 75.

③ يجب أن تكون هذه العملة مرتكزة في بلداها الأصلي على نظام نقدي ومصرفي على درجة كبيرة من التقدم والخبرة في مؤسساته وكفاءة عالية في طرق إدارته؛

④ يجب أن تخضع هذه العملة إلى الندرة النسبية، وهو ما يعني أن ميزان مدفوعات البلد الذي تنتمي إليه يجب أن يتصف بصفات هيكلية أساسية حتى لا تحدث هذه الندرة، والمعنى المراد بذلك هو أنه إذا ظهر ميل في هذا الميزان لأن يحقق فائض في الحساب الجاري، فإن هذه الفائض يجب أن يتلاشى من خلال تدفق رأس الأموال إلى الخارج للاستثمار الأجنبي، أما في الفترات التي يحدث فيها عجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، فإن السلطات النقدية في تلك الدولة لا يجب عليها أن تتخذ إجراءات غير عادية انكماشية على النحو الذي يجعل عملتها نادرة في التداول.

3- أهم العملات الصعبة القيادية ومعايير تصنيفها:

بعدما تم إلغاء قاعدة تغطية العملة بما يقابلها من الذهب والتخلي عن اتفاقية بريتون وودز في بداية السبعينات من القرن الماضي، كان لزامنا البحث عن وسيلة أخرى مقبولة دوليا لتسوية المعاملات المالية، وبصورة غير مباشرة قام بهذا الدور ما عرف بالعملات القيادية. وهي العملات التي لا تفرض دولتها أية قيود على تحويلها من دولة إلى أخرى، كما إنها عملات وطنية تعود لدولة أو كيان معين، لكن وحتى تكون قيادية يجب أن يتصف اقتصادها بالخصائص التالية[1]:

✓ الاستقرار النقدي والذي يشمل الثبات النسبي لأسعار السلع والخدمات داخل البلد كونها تلعب دورا كبيرا في تحديد القدرة الشرائية لعملات هذه البلدان بالإضافة إلى ثبات قيمة تعادلها مع العملات القيادية الأخرى؛

✓ ميزان مدفوعات متوازن للدولة ذات العملة القيادية لأن هذا التوازن يؤثر تأثيرا كبيرا على اقتصاد هذه الدولة؛

✓ امتلاك احتياطي من الذهب والعملات القيادية الأخرى؛

[1] دريد كمال آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 20.

✓ ضخامة حجم الإنتاج وارتفاع الإنتاجية لمختلف قطاعات الاقتصاد إضافة إلى تنوع الهيكل الإنتاجي.

وأهم العملات القيادية نجد كل من الدولار الأمريكي، اليورو، الجنيه الإسترليني، الين الياباني وغيرها:

3-1- الجنيه الإسترليني: تعتبر بريطانيا إلى غاية القرن التاسع عشرة المركز المالي الرئيسي في العالم ومنبع السيولة الدولية، وهذا نتيجة حجم تجارتها الدولية وتوسع مستعمراتها، كما كان لقوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية الدور في جعل عملتها العملة القيادية الأولى في العالم، لكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية تخلت عن هذا المنصب لصالح الدولار، حيث تراجعت نسبة الاحتياطات العالمية من الجنيه إلى 4.54% بقيمة 495 مليار دولار حسب بيانات البنك الدولي حتى الربع الأول من عام 2019، لكن يبقي الجنيه الإسترليني عملة لها قبول دولي.

3-2- الدولار الأمريكي: لقد زادت أهمية الدولار بعد قرار رفع الغطاء الذهبي عنه عام 1971 من قبل الرئيس نيكسون، فأصبحت الدولة تطبع ورقة الدولار دون مراعاة الاحتياطات من الذهب، كما يستمد الدولار قوته من قوة الاقتصاد الأمريكي حيث يتجاوز 25% من الناتج العالمي، كما يساهم الاقتصاد الأمريكي بـ 12.5% من الصادرات العالمية و 13.23% من الواردات العالمية وهذا في سنة 2019 حسب إحصائيات البنك الدولي، والدولار الأمريكي يمثل العملة الرسمية للعديد من الدول وهي العملة الأكثر استخداما في المعاملات التجارية الدولية وتشكل أكبر احتياطي نقدي في العالم بقيمة تقارب 6.7 تريليون دولار بنسبة 61.82% من الاحتياطات العالمية حسب إحصائيات الربع الأول من سنة 2019 لصندوق النقد الدولي، وهذا ما أهل الدولار الأمريكي بأن يلعب دورا جوهريا في الاقتصاد العالمي.

3-3- العملة الأوروبية اليورو: بدء التعامل به فعليا بداية عام 2002 ليصبح بديل لعملة 27 دولة أوروبية، وبحكم موقع هذه الدول جغرافيا وعلاقتها التاريخية بباقي العالم، بالإضافة إلى ثقلها الواضح في الاقتصاد العالمي، تقلد اليورو المكانة العالمية ليصبح ثاني عملة قيادية في العالم، فمنطقة اليورو تساهم بحوالي 44% من الصادرات و28.6 من الواردات العالمية، واليورو عملة تشكل الاحتياطات العالمية بـ 20.24% أي بقيمة 2.21 تريليون دولار وهذا حسب تقديرات البنك الدولي.

وهناك عملات أخرى لا تقل أهمية على التي ذكرت مثل الين الياباني واليوان الصيني وفي المنطقة العربية نجد الريال السعودي.

4- منابع العملة الأجنبية:

تتحصل الدول على العملة الأجنبية وبالأخص الدولار الأمريكي الذي يعتبر عملة لها آمان اقتصاد وقبول دولي ويدخل في جميع المعاملات الاقتصادية العالمية، من المصادر التقليدية المتمثلة في العائدات الصادرات المتنوعة، وإما باستخدام أصولها الاحتياطية الدولية الرسمية أو الأصول الحكومية، أو الاقتراض.

حيث معظم الأصول الاحتياطية الرسمية هي في شكل أصول صرف أجنبي، نمطيا مستثمرة في أوراق دين آمنة، عالية السيولة، مدرة للفائدة مثل السندات الحكومية ... يمكن أن تستخدم هذا النوع من الأصول للحصول على دولارات عن طريق بيعها إذا كان الأصل مسمى بالدولار – كذلك – إذا كان الأصل مسمى بعملة رئيسية أخرى (مثل الين أو الجنيهات الإسترلينية)، وإذا كان البلد لدية مركز احتياطي في صندوق النقد الدولي، عندئذ يمكنه أن يحصل على الدولارات من صندوق النقد الدولي عند الطلب، وإذا كان البلد يحوز على حقوق السحب الخاصة (SDRs)، عندئذ يمكنه أن يستخدم هذه الحقوق للسحب الخاصة للحصول على دولارات من السلطات النقدية للولايات المتحدة أومن صندوق النقد الدولي ... أما إذا كان البلد لديه ذهب عندئذ يمكنه أن يبيع ذهب للحصول على دولارات، ولكن السلطات الرسمية اليوم تقريبا لا تستخدم مبيعات ذهب إطلاقا للحصول على عملة أجنبية، بالإضافة إلى استخدام أصوله الاحتياطية الرسمية للحصول على دولارات، السلطات النقدية للبلد يمكنها أن تقترض دولارات إنها قد تكون قادرة على اقتراض دولارات (أو عملات رئيسية أخرى) من السلطات النقدية لبلاد أخرى، بعض البلدان تحتفظ بترتيبات مبادلة مع بعضها البعض لتسهيل هذا النوع من الاقتراض الرسمي، السلطات النقدية أيضا قد تكون قادرة على أن تقترض دولارات من مصادر خاصة- أي غير رسمية، أحيانا هذه الافتراضات تكون مقنعة (متخفية) لإبقائها سرا عن المشاركين الخاصين في سوق الصرف الأجنبي[1].

[1] كامل بكرى، **مرجع سابق**، ص ص 330- 333.

المطلب الثاني: الاحتفاظ بالاحتياطات الدولية وإدارتها:

إن الهدف الأسمى من بناء احتياطي العملة الصعبة هو معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات وضمان التوازن المحاسبي له ناهيك عن ضمان تسديد الالتزامات الخارجية للدولة.

1- وظائف الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية

تكمن أهمية الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية في النقاط التالية [1]:

- دعم الثقة في سياسة إدارة النقد وسعر الصرف، مما يعزز من قدرة السلطات النقدية في التدخل لإدارة العملة الوطنية وهذا العمل يمكن من تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية ففي نظام سعر الصرف المرن، تسمح أصول الاحتياطي الدولي الرسمي للبنك المركزي بشراء العملة المحلية، التي تعد جزءا من مسؤولية (حيث يسلك النقود نفسها على أنها سندات دين) وقد تعاونت البنوك المركزية في جميع أنحاء العالم في بيع وشراء الاحتياطي الأجنبي الرسمي لمحاولة التأثير على أسعار الصرف.

- الحد من التعرض للأزمات الخارجية، من خلال توفير السيولة الكافية بالعملة الأجنبية لامتصاص الصدمات أو تلطيفها خاصة في حالات تقييد القروض.

- تعزيز الثقة لدى الأسواق في قدرة البلد على الإيفاء بالالتزامات والديون الخارجية وتعزيز الاستقرار المالي.

- البرهنة على وجود أصول خارجية مساندة للعملة المحلية لزيادة الثقة بها جراء استخدام الاحتياطات الأجنبية كغطاء مقابل إصدار الأوراق النقدية داخل القطر.

- ركيزة أساسية لمواجهة الكوارث والطوارئ القومية.

- السيطرة على مخاطر السيولة والسوق والائتمان بأسلوب حكيم.

- توليد عائدات معقولة على المدى الطويل والمتوسط للأموال المستثمرة مع أخذ قيود السيولة وقيود المخاطر في الاعتبار.

---

[1] عوض فاضل إسماعيل، **النقود والبنوك**، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1992، ص297.

✖ يعد احتياطي النقد الأجنبي مؤشرا هاما لتحديد التصنيفات الائتمانية للدول.

✖ تمثل الاحتياطات قوة شرائية دولية للبلد الذي يمتلكها وتوفر دعما للقيمة الخارجية للعملة الوطنية في الأوقات التي يظهر فيها عجز في ميزان المدفوعات الخارجية الناتجة عن هبوط مفاجئ في أسعار الصادرات أو ميزان التحويلات كتوقف التحويلات الخارجية أو الحساب المالي.

إلا أن الدول المتقدمة لا تعتني بتكوين احتياطيات من النقد الأجنبي لأربع لاعتبارات وهم[1]:

◆ إن الدولة المتقدمة تتمتع بقوة ومرونة جهازها الإنتاجي، الأمر الذي يتيح لديها القدرة على التكيف مع المستجدات دون الحاجة إلى استخدام أداة التدخل في سوق الصرف الأجنبي.

◆ أن غالبية الدول المتقدمة تتمتع بكون عملتها من العملات الصعبة hard currency، والتي تتباين عن العملات العادية soft currency في أنها تتمتع بالقبول الدولي في المعاملات الاقتصادية الدولية، ومن ثم لا تحتاج إلى التدخل في سوق الصرف الأجنبي عن طريق الاحتياطات النقدية.

◆ أن غالبية أنظمة الدول المتقدمة تعتمد على منهج معدل الصرف المرن، والذي فيه يتحدد معدل صرف العملات الوطنية أمام العملات الأجنبية وفق آليات السوق دون استخدام أدة تدخل في سوق الصرف الأجنبي.

◆ أن الدول المتقدمة تتعامل مع التدخل في معدلات الصرف الأجنبي على أنها نوع من أنواع تشويه المنافسة الدولية سواء في جانب المعاملات التجارية أو المعاملات المالية، الأمر الذي يتنافى مع التحرر الاقتصادي الذي تدعو إليه.

أما بالنسبة للدول النامية فالوضع مغاير ومختلف على الدول المتقدمة، فإنها تعتني بتكوين تراكم احتياطيات أجنبية لاستخدامها في تمويل واردات من العالم الخارجي ومعالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات ناهيك عن التدخل في سوق الصرف الأجنبي من أجل إبقائه على الوضع التوازني.

---

[1] جابر محمد عبد الجواد، **قياس فعلية سياسة تكوين احتياطيات النقد الأجنبي في الأسواق الصاعدة مع التطبيق على مصر**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 2، مصر، 2017 ، ص 605.

2- دوافع الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية:

تسعى دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية إلى الاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية عند مستويات أمنة وملائمة من أجل تحقيق العديد من الوظائف، أهمها تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي للبلاد ودعم القدرة على التعامل مع الصدمات الخارجية، والجدير بالذكر أن الدافع للاحتفاظ بالاحتياطات الأجنبية هو نفسه دافع لتخزين النقود الوطنية لكن هذه الأخيرة يكون استعمالها محليا فقط، ويمكن إيجاز هذه الدوافع على الشكل التالي:

2-1- دافع المعاملات: يعد دافع المعاملات، دافعا رئيسا للطلب على الاحتياطات الدولية، إذ قد تحتاج البنوك المركزية إلى تراكم أرصدة لأغراض المعاملات، مثلا لتغطية المشتريات من السلع والخدمات، أو لخدمة الديون المستقبلية بسبب وجود نقص مؤقت في حصيلة الصادرات، أو عدم الإمكان المؤقت في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية[1]

2-2- دافع الاحتياط (الاحتياط الوقائي): ووفقا للدافع الوقائي، أي التأمين الذاتي ضد الأزمات، فأن البلدان التي تراكمت لديها مخزونات كبيرة قبل الأزمة، من المتوقع أن تتصرف بشكل مختلف عن البلدان ذات المستويات الأدنى من خزين الاحتياطي الدولي، وعلاوة على ذلك، فأن تلك البلدان التي لديها خزين أكبر من الاحتياطي قبل الأزمة، يفترض أن تكون بوضع أفضل من غيرها خلال الأزمة[2]

2-3- دافع المضاربة: أن زيادة تراكم الاحتياطات الدولية لدى البنك المركزي تعد مكلفة، لذا يمكن أن تستثمر هذه الأصول وبذلك تحقق عائدا يسمى بتكلفة الفرصة[3]. كما تستخدم بعض الدول صناديق ثروة سيادية لحيازة وإدارة أصولها الخارجية، إذ عادة ما تستخدم السلطات النقدية احتياطياتها الدولية لتمويل هذه الصناديق، وهذا يشير إلى أن وجود صناديق ثروة سيادية يمكن أن يرتبط بشكل وثيق مع مستوى حيازة

---

(1) Edwin M, Truman And Anna Wong, The Case For An International Reserve Diversification Standard, The Institute For International Economics, Working Paper Series, , European central bank, Washington, Wp 06-É, 2006, P5.

(2) Kathryn M, E, Dominguez, **Foreign Reserve Manangement During The Global Financial Crisis**, NBER, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge; MA 02138, Working Paper Series, , European central bank, Washington 2012 ,P22.

(3) Dani Rodrik, **The Social Cost Of Foreign Exchange Reserves**, International Economic journal Vol, 20, N° 3. 2006. P 254.

الاحتياطي. ومع ذلك فأن إمكانية تحويل الأصول الخارجية إلى صناديق ثروة سيادية، تقدم وسيلة للحد من الحيازة المفرطة والحصرية الاحتياطات الدولية[1].

2-4- دافع التدخل في سوق الصرف الأجنبي: يمكن للسلطات النقدية أن تعمل على التدخل في سوق العملات، إما لضمان عمل السوق بشكل جيد وكفء، أو بسبب ما يسمى بـ (دافع نزعتها التجارية). ويشير هذا الدافع، بأن السلطات النقدية سوف تتدخل لمنع العملة المحلية من الارتفاع إلى مستويات يمكن أن تولد خسائر في القدرة التنافسية لقطاع الصادرات، وإن هذا يتطلب أن تكون كمية الاحتياطات لدى البنك المركزي قدرة على تحمل الدور المحدد الذي تلعبه الأنشطة التي تدخل ضمن مهام السلطة النقدية[2].

3- القدرة الإستعابية:

إن الطفرة المالية التي شهدتها اقتصاديات الدول النامية في السبعينات جراء زيادة أسعار النفط، ادخل مفهوم جديد في الأدبيات الاقتصادية وهو الطاقة الاستيعابية للفوائض المالية والبحث أن أفضل الطرق لاستغلالها وإدارتها بشكل جيد ووضعها في مسار النمو الاقتصادي.

و تُعرف الطاقة الاستيعابية على أنها "قدرة الاقتصاد على امتصاص التدفقات المالية في فترة زمنية مقدرة ومحدودة، ولابد من الاحتفاظ بجزء من الإيرادات لاستعماله في تمويل برامج التنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلة" [3]. هذا التمويل يكون بعد اقتطاع حاجات الاستهلاك المحلي.

ويطرح مشكل القدرة الإستعابية في حالة تسجيل معدلات تنمية ونمو اقتصادي أدنى من المستوى المطلوب، بالمقابل وجود تدفق أصول أجنبية على البلد بشكل كبير، وهذا ما يوحي إلى عدم الاستخدام

---

[1] Joshua Aizenman and Others, **International Reserves Before And After The Global Crisis**, Is There no End To? Hoarding, NBER, Working paper series, N° 20386, 2014, P7.

[2] Por Carolina Osorio, **The Motivation And Methodology For Breaking Foreign Reserves Into Tranches The Central Bank Of Colombia**, Flar- Direccion De Estudios Economicos, Papers And Proceedings- The Motivation And Methodology, 2007, P 334.

[3] حكمت شريف النشاشيبي، **استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، الكويت 1978، ص 102.

الأمثل لهذه الموارد، وترجع العوامل التي تؤدي إلى خفض وتراجع قدرة الاقتصاد على إستعاب الاحتياطات الأجنبية إلى عدة مسببات نذكر منها[1]:

◆ عدم تنويع القطاعات الاقتصادية، والتركيز على المواد الأولية كقطاع رئيسي لموارد الدولة المالية خاصة بالبلدان المنتجة للنفط؛

◆ انخفاض معدل التنمية الاقتصادية بما يتناسب وحجم رؤوس الأموال العربية، مما يترتب عليه تسرب الفوائض المالية للخارج وخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مما ينتج عن مشكلة الطاقة الاستيعابية.

◆ المشاكل السياسية بالمنطقة العربية تعرقل سير معدل التنمية وتؤثر بالتالي على حجم الطاقة الاستيعابية وعدم تنسيق السياسات التي تعمل على اجتذاب رؤوس الأموال خارج المنطقة. وبالإضافة لذلك نتجت أثار ضارة بسبب العامل السياسي نذكر منها:

* عدم إتباع سياسة موحدة تسمح بإقامة صناعات إنتاجية ذات وفرات حجم الإنتاج الكبير.

* ضعف القطاعات التمويلية والأجهزة المالية العربية وقصور الدراسات اللازمة الإدارة والإشراف على المشاريع الإنمائية.

◆ المحيط الاجتماعي والثقافي الذي يدفع بالاستهلاك نحو الإنفاق في مجال السلع الكمالية الاستهلاكية بنسبة مرتفعة، لا تتفق ووضع الادخار والاستثمارات الإنتاجية التي تقتضي توجيه تلك الأموال الإنتاج والتنمية الاقتصادية بالمنطقة، ومن ناحية أخرى تدفق الادخارات والإيداع بالبنوك الأجنبية التي لا تخدم سواء النشاط الخاص، وتوجيه البنوك الأجنبية لتلك الأموال نحو الاستثمارات الأجنبية كتمويل الأبحاث البترولية بمناطق عديدة من العالم وخصوصا بمنطقة بحر الشمال.

◆ بالإضافة إلى الأسباب السابقة، فإن مشكلة الاستعاب تختلف بحسب حالة كل دولة، وباختلاف العوامل التي تؤثر على الهيكل الإنتاجي والمالي للدولة كالأفكار السياسية وعدم استقرار السلطة وعدم القدرة على

[1] أحمد عبد الرحيم، **مدخل الطاقة الإستعابية**، مجلة النفط والتنمية، العدد 26، العراق، مارس 1983، ص 44.

اتخاذ القرارات المالية التي تكفل إستعاب تلك الأموال، مما يدفع معدل النمو الاقتصادي إلى المعدل المطلوب تحقيقه.

4- مؤشرات المستوى الأمثل للاحتياطات الأجنبية لمواجهة مخاطر المستقبل:

ذكرنا سابقا أن الدولة تلجأ إلى تكوين الاحتياطات الدولية حتى تواجه العجز المحتمل في ميزان المدفوعات في المستقبل ويبقيها بمأ عن الصدمات الداخلية والخارجية الطارئة، والسؤال المطروح هنا، ما هو المستوى الأمثل والملائم للاحتياطات الأجنبية الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود، هذا المستوى يتم قياسه بمجموعة من المعايير وهي على النحو التالي[1]:

4-1- معيار تغطية الواردات: "Import coverage" اقترح الاقتصادي "Triffin" هذا المعيار كمؤشر على كفاية الاحتياطات الدولية، ويعتبر هذا المؤشر أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة كفاءة الاحتياطات الأجنبية في أي دولة. ويجب أن يكون لدى الدولة احتياطي أجنبي يغطي وارداتها من 3 إلى 5 شهور على الأقل؛ ونسبة 20 في المائة من الواردات سنويا، بحيث يعتبر هذا خط أحمر.

4-2- قاعدة: "Guidotti – Greenspan" تشير هذه القاعدة إلى أن إجمالي الاحتياطي الأجنبي (العملات الأجنبية والذهب) الذي يمتلكه البنك المركزي للبلد، يجب أن يساوي الدين الخارجي قصير الأجل (الذي يُستحق خلال سنة كحد أقصى). ومنطق ذلك أن يكون لدى الدولة احتياطي أجنبي كاف لمقاومة أي انسحاب لرأس المال الأجنبي قصير الأجل.

4-3- معيار: "Wijnholds-Kapteyn" ناقشت قاعدة Greenspan"- Guidotti" الدين الخارجي فقط على المقيمين لغير المقيمين، أي الاستنزاف الخارجي، وبما أنه في العديد من البلدان الناشئة التي تمر بمرحلة انتقالية؛ يعتبر هروب رأس المال من قبل المقيمين، أي الاستنزاف الداخلي، استنزافا إضافيا للاحتياطات الأجنبية، بمعنى أن السكان يلجئون لتحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية، لذلك يأخذ هذا معيار هذا التأثير في الاعتبار عن طريق ضبط قاعدة "Guidotti-Greenspan" من خلال: أخذ جزء (10 في المائة

---

[1] محمد إبراهيم أبو عليان، مقال بعنوان "**معايير كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاديات الناشئة حالة تركيا**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.desktop.arabi21.com ، تاريخ الإطلاع على المقال 17 مارس 2021.

و20 في المائة) من العرض النقدي الواسع (M3) كمؤشر محتمل لحجم الاستنزاف الداخلي، وبذلك يقيس مخاطر الاستنزاف الداخلي المحتملة في الدولة. أي إن هذا المعيار يساوي إجمالي الاحتياطي الأجنبي إلى الدين قصير الأجل مضافا إليه 10 في المائة (20 في المائة) من"M3" ، لأخذ مخاطر الاستنزاف الداخلي في الحسبان.

4-4- معيار صندوق النقد الدولي المركب الجديد:"(New composite criterion (IMF)" نظرا لأن المعايير السابقة تركز على مصدر واحد من مصادر استنزاف الاحتياطات الدولية؛ طوّر صندوق النقد معيارا مركبا جديدا ليشمل عدة مؤشرات، حيث وضع مقياسا شاملا مرجحا لمخاطر استنزاف الاحتياطي الأجنبي المحتمل عبر قنوات مختلفة. ويعمل هذا المعيار كمتنبئ أفضل لأزمة العملة من المعايير القياسية بالنسبة للأسواق الناشئة.

فالمؤشر كما يلي: الدين الخارجي قصير الأجل 30 في المائة، والصادرات 5 في المائة، والعرض النقدي 10 في المائة، ومتطلبات المحفظة الاستثمارية الأخرى 10 في المائة. ويجب أن تغطي الاحتياطات الدولية لأي بلد من 100 في المائة إلى 150 في المائة من قيمة هذا المعيار المركب.

وهناك مؤشرات أخرى لم يتم التطرق إليها لصعوبة تطبيقها على الاقتصاد الجزائري، ويمكن الرجوع إليها حسب المصدر المذكور في الهامش، والجدول التالي يلخص المعايير المذكورة وشروطها.

الجدول رقم 01: ملخص معايير قياس الاحتياطات المثلى للاقتصاد.

المعيار	الشروط الضروري		الحد الأدنى المطلوب
قاعدة:"Guidotti – Greenspan"	إجمالي الاحتياطي	أكبر من أو يساوي	الدين الخارجي قصير الأجل
معيار تغطية الواردات "Import coverage":	إجمالي الاحتياطي	أكبر من أو يساوي	3-5 شهور كحد أدنى
معيار:"Wijnholds-Kapteyn"	إجمالي الاحتياطي	أكبر من أو يساوي	الدين الخارجي قصير الأجل + 10 % (20 %) من M3
معيار صندوق النقد الدولي المركب الجديد (New composite criterion (IMF)":	إجمالي الاحتياطي	أكبر من أو يساوي	المعيار المركب كما تم توضيحه.

المصدر: محمد إبراهيم أبو عليان، **معايير كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاديات الناشئة : حالة تركيا**، مقال متاح على موقع عربي21، www.desktop.arabi21.com ، تاريخ الإطلاع 17 مارس 2021.

ومن الملاحظ أنه لا توجد قاعدة تحدد سقف وحجم معين للاحتياطات، إذ تحكمه عدة اعتبارات تختلف من دولة إلى أخرى وكلما زاد عدد المعايير التي يستوفيها الاقتصاد فإن ذلك يدل على وجود قدر جيد من الاحتياطات الدولية يمكنها من مواجهة الاحتياجات الدورية وامتصاص الصدمات الخارجية غير المتوقعة، ومع ذلك يجب أن يكون هناك حد أدنى ضروري وحد أقصى لا يمكن تجاوزه حتى لا نضحي بالعائد الاجتماعي.

5- إدارة الاحتياطات الأجنبية:

إن إدارة الاحتياطات عبارة عن عملية تكفل من طرف الدولة لتسيير وتوفير الأصول الأجنبية الرسمية بصفة دائمة بغية تحقيق أهداف محددة مع تجنب المخاطر المصاحبة لها، وتعد إدارة احتياطي الصرف الأجنبي من أكبر التحديات التي تواجه الدول التي تراكمت لديها الأصول الأجنبية جراء الهوامش المالية المحققة من الزيادات المضطربة في أسعار النفط.

5-1- أهمية إدارة الاحتياطات The Importance of reserve managment: إن أهمية إدارة الاحتياطات الدولية (IRM) مشتقة من أهمية الطلب عليها، وتعد هذه الإدارة مرتبطة بعدة مسببات منها[1]:

♦ تأثير (IRM) في سعر الصرف الحقيقي أوقات الأزمات أو الصدمات التجارية، وقدرتها في تخفيف تلك الصدمات ولاسيما الدول التي تمتاز بمحدودية أسواقها المالية.

♦ التقليل من سرعة التكيف عند حدوث عجز الاحتساب الجاري، والقدرة في مواجهة ذلك العجز بسلاسة في ظل الأزمات الطارئة ومحدودية التكامل المالي.

♦ تجنب تكاليف الوساطات المالية عند الحاجة إليها، كذلك إمكانية استخدام هذه الاحتياطات في استثمارات مالية خارجية مصحوبة بعائد .

♦ التأمين الذاتي من عدوى الصدمات الخارجية، لاسيما في حركة انتقال رؤوس الأموال، مضاف إليه تلك التأثير التي تولدها تلك الأزمات في النائح المحل الإجمالي

5-3- المبادئ التوجيهية العامة لإدارة احتياطي الصرف الأجنبي: المقصود بالمبادئ التوجيهية لإدارة الاحتياطات الأجنبية، الأساليب والميكانيزمات التي يمكن أن تطبقها الدولة من أجل ضمان إدارتها بشكل جيد وتحقق من ورائها الاستقرار الاقتصادي وتجنب الصدمات الخارجية، هذه التوجيهات يقترحها خبراء صندوق النقد الدولي وهي على النحو التالي[2]:

• إن احتياطي الصرف الأجنبي يشمل الأصول الأجنبية الرسمية لدى القطاع العام التي تكون متاحة للسلطات بصفة دائمة وخاضعة لسيطرتها، وبالتالي إدارة الاحتياطات تشمل إدارة الأصول التي تتكون منها هذه الاحتياطات كذلك قد يشمل نطاق إدارة الاحتياطات إدارة الخصوم وغيرها من المراكز المكشوفة بالعملة الصعبة واستخدام الأدوات المالية المشتقة.

---

[1] Joshua Aizenman **International Reserves Management And The Current Account**, National Bureau Of Economic Research, N° W 12734, 2006, P 03.

[2] صندوق النقد الدولي، **المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي**، واشنطن، 2001، ص4.

• إجراء تحاليل لمزايا وتكاليف حيازة الاحتياطات بالشكل الذي يسهل عملية إعداد الإستراتيجيات البديلة والخاصة بإدارة الاحتياطات.

• ينبغي أن تكون إستراتيجيات إدارة الاحتياطات متوافقة مع بيئة السياسات المميزة لكل بلد أو إتحاد، فإدارة الاحتياطات في الدول النامية تختلف عن إدارتها في الدول المتقدمة، نظرا لاختلال حجم وهيكل اقتصادياتها، خصوصا في مجال " صادراتها وسلة وارداتها" التي تعد أهم بند في التأثير على مستوى وحجم احتياطي الصرف الأجنبي.

• الأخذ بعين الاعتبار إستراتجيات تسيير الدين الخارجي للحد من الحساسية إزاء التقلبات الخارجية لرصد الديون ووضع الاستثمار الدولي، والأدوات المطروحة في أسواق المال العالمية ومستويات أسعار الفائدة...

• توزيع وتحديد مسؤوليات كل طرف في إدارة الاحتياطات، بما في ذلك الترتيبات التنظيمية بين الحكومة والهيئة المختصة بإدارة الاحتياطات وغيرها من الهيئات، حتى تكون من الأهداف العامة للإدارة واضحة المعالم.

• الإفصاح عن المعلومات ومحاولة إيجاد هيئة الإدارة البيانات المتعلقة باحتياطي الصرف الأجنبي وفق جداول زمنية معلن عنها سلفا، والمتعلقة بحجم الاحتياطات ونسب مكوناتها ومجالات توظيفها، ومن الواضح أن الكثير من البلدان لا زالت تعاني من عيوب خطيرة فيها يخص البيانات المتعلقة باحتياطي الصرف الأجنبي، ولتحسين هذا الوضع لابد من تقديم الدعم على المستوى الوطني للعمل الإحصائي.

• وضع إطار تشريعي وقانوني لإدارة هذه الاحتياطات يحدد بوضوح مسؤوليات وصلاحيات الهيئة القائمة على إدارة هذه الاحتياطات، ففي بعض البلدان تكون مسؤوليتي إدارة الاحتياطات ومسؤولية إدارة الدين الخارجي تحت سلطة واحدة، ويعد هذا أمرا غير لائق مما يؤدي إلى اختلاف الأهداف والسياسات.

• لابد أن تكون الإطارات المسؤولة العاملة في هيئات إدارة الاحتياطات مؤهلة، كما يجب تطوير قدراتها ببرامج التدريب الجيد ويتبعون ممارسات عملية وعملية سليمة.

• يجب أن تكون هناك إطار يحدد ويقدر مخاطر إدارة الاحتياطات، ويسمح بإدارة المخاطر على أساس محددات ومستويات مقبولة نظرا لأن الاستثمار ينطوي عموما على درجة ما من المخاطرة، ولهذا السبب قد تفضل إدارة الاحتياطات الدولية الاستثمار لدى بعض المؤسسات المالية المضمونة لتقليل درجة المخاطر مقابل

أن ترضى بعوائد أقل (مثل وضع الودائع أو شهادات الإيداع لدى أكبر عشرة بنوك في العالم أو لدى بنك التسويات الدولية)

• إدارة سعر الصرف الأجنبي هام جدا في إدارة الاحتياطات التي قد تمنى بخسائر نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملات، تحديد المناطق أو الدول التي نتعامل معها في مجال الواردات، ويستدعي ذلك التنسيق مع جهات أخرى فقد تكون الواردات من منطقة ما والصادرات من مناطق أخرى مما يزج بالسلطات النقدية إلى ضبط أسعار الصرف وأخذها بعين الاعتبار في توليفة العملات الصعبة المكونة للاحتياطيات.

• إذا ما استدعت الضرورة السحب من الاحتياطات لأي سبب من الأسباب (الدورية أو المعارضة) فإن الأمر يتطلب سرعة تعويض هذا السحب وأن ينظر إلى الوصول إلى نطاق الأمان للاحتياطيات كهدف جوهري يتعين تحقيقه، فإذا لم يتوافر هذا الحرص فقد تستنزف احتياطيات البلد الأمر الذي يعرض البلد لمخاطر الضغوط الداخلية والخارجية، والتي قد تجبره على تعديل سياسته الاقتصادية وأهدافه الاجتماعية، أو أن يضطر إلى تطبيق سياسات غير مرغوب فيها من الناحية السياسية والاجتماعية.

• أما من حيث تركيبة عملات الاحتياطي فيجب الحرص على أن تكون متناسبة مع التوزيع الهيكلي لمدفوعات البلد الخارجية وبالذات واردات الدولة، وتوزيع دينها الخارجي فيما بين العملات، وهو الأمر الذي يتطلب تجنب أشكال الاستثمار التي قد تعرض هذه القيمة للتدهور والخسارة.

• وأخيرا، فإن الإدارة الذكية والحذرة للاحتياطيات والتقيد تدار على أساس يومي تتطلب استخدام أحداث التقنيات المالية(الاتصالات السريعة بالأسواق، التدفق الملائم والمستمر للمعلومات، الاختيار السليم لوكلاء الاستثمار، الإدارة العلمية، نظم الحسابات الالكترونية وسرعة ودقة اتخاذ القرار ... الخ) وكل ذلك يرتبط بداهة بتوفر هؤلاء الأفراد المؤهلين علميا، وذوي الدراية الكافية والخبرة العالمية، والذين لهم القدرة على التحليل المالي ومعرفة مؤشرات السوق واتجاهاته، ومن المعلوم أن يخدم هؤلاء أقسام البحوث الاقتصادية بالبنوك المركزية وأن تمدهم بالدراسات والتنبؤات والتحليل المتعلقة باتجاهات الأسواق النقدية العالمية.

المطلب الثالث: محددات الطلب على الاحتياطات الأجنبية:

قد تختلف محددات الطلب على الاحتياطات الدولية بين دولة وأخرى وبين ظرف اقتصادي وأخر، لكن كلها تؤكد على أهمية هذه الأصول فهي المركز الأساسي لبناء واستقرار القيمة الخارجية للعملة الوطنية والدفاع عنها، وزيادة قدرة الدول على مواجهة وتحمل الصدمات التي قد تنشأ في الأسواق المالية الدولية أو داخل النظام المالي المحلي، كما تسعى الدول إلى زيادة تلك الاحتياطات خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية بغية استخدامها في سنوات لاحقة حين تختل فيها شروط التبادل التجاري. ويمكن ذكر العوامل والمحددات على النحو التالي[1]:

1- الصادرات:

إذ أن حصيلة الصادرات هي المصدر الأساسي الذي من خلاله تقوم الدولة بعملية تراكم الاحتياطات وهنا يأتي دور التجارة الخارجية للبلد، ويمكن اعتبار الاحتياطات التي تتراكم من الصادرات هي احتياطيات ادخار، ومن هذا فإن زيادة الصادرات تقضي إلى زيادة الاحتياطات.

كذلك لا بد أن يراعى هنا درجة تقلب الصادرات فقد تزداد احتمالية التعرض لخلل في ميزان المدفوعات وهذا هو حال البلدان النامية التي تتميز صادراتها بالتذبذب عكس الدول المتقدمة التي تكون صادراتها عموما مستقرة ولذلك فهي لا تحتاج إلى الاحتفاظ بجزء كبير من الاحتياطات السائلة للوفاء بالإلتزاماتها.

أما الدول النامية التي تتزايد حاجتها إلى تكوين الاحتياطات وإذا لم تتوفر هذه الموارد (الاحتياطات) فلا خيار لها إلا الضغط على الواردات أو الاقتراض الخارجي أو اللجوء إلى تطبيق السياسات الأصولية لمواجهة العجز الحادث في موازين مدفوعاتها.

---

[1] عبابسة نور الدين بوراس، **أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016، ص ص 11- 14.

2- الواردات:

تؤثر الواردات على حجم الاحتياطات سلبا وهذا التأثير للواردات على الاحتياطات يسمى " احتياطيات المبادلات". وكما هو معلوم توجد علاقة هيكلية بين الواردات ومستوى الدخل الوطني وعادة ما يطلق عليها بمعادل الواردات أو ميل المتوسط للواردات ويعبر عنه رياضيا بـ: $M = m(y)$

حيث: M: حجم الواردات؛ M: معامل الواردات (الميل المتوسط لها)؛ y: الدخل الوطني.

ويعد ارتفاع المتوسط للواردات سمة تميز الدول النامية وهي دليل على التبعية الاقتصادية للخارج، مما يؤدي بدورة إلى زيادة طلب هذه الدول (النامية) على الاحتياطات للوفاء بالتزاماتها اتجاه العالم الخارجي.

3- حجم الاستثمارات الخارجية والأجنبية:

تتأثر الاحتياطات بالحالة التي تكون عليها استثمارات البلد بالخارج وبالحجم الذي يكون عليه الاستثمارات الأجنبية بشقيها المتواجدة في البلد، ذلك أن ما يترتب عن هذه الاستثمارات من تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها يؤثر على ميزان المدفوعات مما يؤثر بدوره على الطلب البلد على احتياطي الصرف الأجنبي.

4- قدرة الدولة على الاقتراض الخارجي:

وقد لا تبالي السلطات النقدية كثيرا بتكوين احتياطيات دولية عند مستويات آمنة إذا كانت تملك القدرة على الاقتراض من العالم الخارجي، والعكس يحدث تماما بحيث ترتفع حاجة السلطات النقدية إلى تكوين احتياطيات دولية عندما لا تملك الدولة هذه القدرة على الاقتراض الخارجي وتتوقف هذه الإمكانيات على ظروف الائتمان الدولي وشروطه وعلى درجة الثقة الائتمانية في الدولة المعينة.

المبحث الثالث:

الإطار النظري للميزان التجاري وميزان المدفوعات.

تقوم الدول بالاتجار بين بعضها البعض لنفس السبب الذي يدفع الأفراد لمبادلة السلع والخدمات ألا وهو الحصول على الرفاهية، ومن الحقائق المسلم بها اليوم أنه لا يمكن لأي دولة أن تعزل نفسها وتحصر اقتصادها وتكتفي بما تنتجه، وفي نفس الوقت تحقق الرفاهية لمجتمعها، فشركاتها ومصانعها وأنشطتها التجارية وتقنيتها ورأس مالها ومستوى معيشتها وغيرها من أمور اقتصادية مرتبطة باقتصاديات الدول الأخرى، وتقيد كل هذه المعاملات في سجل يسمى ميزان المدفوعات الذي يتشكل من مجموع من الحسابات أهمها حساب الميزان التجاري.

ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب، سنتناول في المطلب الأول المفاهيم العامة حول الميزان التجاري وما يرتبط به، وفي المطلب الثاني سوف نبحث في الآ ليات المعالجة لتذبذب رصيد الميزان التجاري ، وفي الأخير نعرج على العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الميزان التجاري وما يرتبط به:

قبل التطرق إلى مفاهيم حول الميزانين التجاري والمدفوعات سوف نعرج أولا على مفاهيم متنوعة حول التجارة الخارجية فلولا التجارة لما كان الميزان التجاري فهو العنصر الفعال في عمليتي الإستراد والتصدير.

1- مفهوم التجارة الخارجية:

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية كلها لا تخرج عن التعريف التالي: " تعرف على أنها أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة، فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة" [1].

[1] محمد أحمد السريتي، **التجارة الخارجية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009، ص 08.

إذا التجارة الخارجية تتضمن الأصناف التالية[1]:

♦ تبادل السلع المادية وتشمل السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية والمواد الأولية والسلع النصف المصنعة والسلع الوسطية.

♦ تبادل الخدمات والتي تتضمن خدمات النقل والتأمين والشحن والخدمات المصرفية والسياحة وغيرها.

♦ تبادل النقود وتشمل حركة رؤوس الأموال لأغراض الاستثمار سواء على المدى القصير أو الطويل كما تشمل القروض الدولية.

♦ تبادل عنصر العمل ويشمل انتقال الأيدي العاملة من بلد إلى آخر بالإضافة إلى الهجرة.

وسوف تقتصر دراستنا على تجارة السلع المتمثلة في الصادرات والواردات، وإهمال تجارة الخدمات التي تبقى محدودة بالمقارنة بمثيلاتها، وهذا يعود لعدة أسباب واعتبارات[2]:

× نستطيع أن ترى تجارة السلع والتي تسمى في بعض الأحيان التجارة المنظورة، حيث تشحن صادرات السلع إلى ميناء في شاحنة منظورة ومن ثم إلى السفينة، إذا تشحن السلع إلى دول أجنبية والعملية تعكس كذلك، هذه الخصائص للتجارة تتجاهل الخدمات الأقل وضوحا...وتسمى في بعض الأحيان التجارة غير المنظورة.

× قياس التجارة الدولية في الخدمات أكثر صعوبة من تجارة السلع، لأن السلع يجب أن تجتاز حدود الدولة وتقيم بقيمة وهذا ليس ضروريا للتجارة الدولية في الخدمات.

× دراسة التجارة الدولية في الخدمات ما زال في مهدها حيث لا يوجد نظرية عامة تشرح أسباب قيامها.

× التجارة الدولية في الخدمات تُكون، وحتى وقت قريب جزءا صغيرا نسبيا من إجمالي التجارة.

والإحصائيات التالية تبين مدى الفرق بين التجارتين من حيث القيمة المالية المتبادلة، حيث شكلت في سنة 2019 الصادرات العالمية للخدمات 6.065.637 مليون دولار والواردات 5.730.627 مليون

[1] موسى سعيد مطر وآخرون، **التجارة الخارجية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 ص 13.

[2] خالد محمد السواعي، **التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 27-28.

دولار، أما صادرات السلع فوصلت إلى 18.932.952مليون دولار واردات العالم من السلع بلغت حوالي 19.263.214 مليون دولار[1].

2- أهمية التجارة الخارجية:

تعتبر التجارة الخارجية من ضروريات الحياة الاقتصادية لكل دولة سواء كانت متقدمة أو نامية، فلا تستطيع أي دولة مهما كانت قوتها الاقتصادية أن تلبي جميع احتياجات المقيمين بها وفي نفس الوقت تغلق حدودها وتستغني على الآخرين، وذلك راجع لتعدد وتنوع الحاجات الإنسانية ، كذلك فالتبادل الدولي هو منفذ لتصدير الفائض من الإنتاج المحلي، إذا فلا يمكن أن تتخلى دولة ما عن التجارة الخارجية ويرجع ذلك إلى عاملين أساسيين[2]:

① عدم استطاعة أي دولة مهما بلغت قوتها الاقتصادية أن تقوم بإنتاج كل السلع التي تحتاجها محليا، بسبب عدم توفر المواد الأولية أو عدم توفر الظروف الطبيعية أو الجغرافية اللازمة والملائمة لإنتاج هذه السلع داخليا.

② اختلاف تكاليف الإنتاج، نفس السلع بين الدول المختلفة فقد تستطيع دولة ما إنتاج سلعة معينة داخليا، إلا أن تكاليف إنتاج هذه السلع تكون مرتفعة بشكل كبير بالمقارنة بتكاليف إنتاج هذه السلع في دول أخرى.

3- مفهوم ميزان المدفوعات:

وككل المصطلحات والمسميات الاقتصادية الأخرى يحضا ميزان المدفوعات بعدة تعاريف لعدة منظرين وباحثين ويمكن إيجازها في التعريفين التاليين:

3-1- تعريف الاقتصاديين: يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز ، الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها في البلدان أجنبي خلال فترة زمنية محددة عادة تكون سنة[3]، فهو سجل لحقوق الدولة وديونها مع العالم الخارجي.

3-2- تعريف صندوق النقد الدولي: ولقد عُرفة على انه ذلك السجل الإحصائي الذي يتم تلخيص فيه العمليات المالية التي تم تحصيلها من شراء وبيع سلعة ما أو خدمة، وعادة ما تكون بين المقيمين ويدعون المدين

---

[1] الإحصائيات مستخرجة من تقارير المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2019، على الموقع الإلكتروني، www.wto.org/statistics تاريخ التحميل 2020/12/08.

[2] إيمان عطية ناصف، **مبادئ الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص 10.

[3] دريد كمال آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 76.

وغير المقيمين ونطلق عليهم الدائن خلال سنة مالية واحدة، حيث يضم حساب السلع والخدمات حساب الدخل الأولى حساب الدخل الثانوي والحساب الرأسمالي والحساب المالي ووفق نظام القيد المزدوج الذي يرتكز عليه ميزان المدفوعات يسجل لكل معاملة قيدان ومجموع القيود الدائنة يساوي مجموع القيود المدينة،ويتم التمييز بين الحسابات المختلفة في الميزان المدفوعات حسب طبيعة الموارد الاقتصادية التي يتم توفيرها والحصول عليها[1].

ومن خلال التعاريف السابقة نلاحظ أن مجملها تصب في التعريف التالي ؛ ميزان المدفوعات هو بيان حسابي وسجل منظم لكل المعاملات الاقتصادية ، التي تجرى بين المقيمين أشخاصا أو مؤسسات في دولة ما والمقيمين في دولة أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

4- تركيبة وأقسام ميزان المدفوعات:

إذا كان تم التوافق حول العمليات التي يجب أن تسجل قيمتها في ميزان المدفوعات، فإن الصعوبة تكمن في كيفية تصنيف تلك العمليات ضمن الميزان المذكور، ولهذا اقترح صندوق النقد الدولي نموذجا مقسما من ثلاث حسابات على النحو التالي:

4-1- الحساب الجاري: ويعتبر الحساب الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في التصدير والإست يراد،كما أنه مقياس للتأثير الاقتصادي الكلي للمعاملات الدولية، ولعل من أهم الأسباب التي جعلت الحساب الجاري أكثر أهمية من الحسابات الأخرى ما يلي[2]:

- بسبب حجمه النسبي بالمقارنة مع الحسابات الأخرى؛
- نظرا لأنه يضم كافة المعاملات التي تنتج أو تستهلك الدخل القومي؛
- نظرا لأنه حتى تحركات رؤوس الأموال الطويلة الأجل (التي تؤدي دورا مستقلا هاما في الاقتصاد الدولي) يمكن أن تتم في النهاية فقط عن طريق تحركات السلع والخدمات الحقيقية.

ويشمل حساب المعاملات الجارية على حساب سلع والخدمات وحساب التحويلات من طرف واحد:

4-2- حساب السلع والخدمات: ويعتبر حساب السلع والخدمات أهم مكونات ميزان المدفوعات، بل غالبا ما يكون أكبر هذه المكونات، فضلا عن أن الصادرات والواردات من السلع والخدمات تمثل الجوهر

---

[1] تقرير صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2015، ص09.

[2] كامل بكرى، **مرجع سابق**، ص 254.

الحقيقي للعلاقات الاقتصادية الدولية وأساس وجود الاقتصاد العالمي، بينما تقتصر وظيفة المعاملات الأخرى على تَسهيل تدفق السلع والخدمات، هذا الحساب يحتوي على كل من الميزانين التاليين[1]:

① الميزان التجاري: ويشمل صادرات وواردات الدولة من السلع المادية التي تعبر حدود الدولة، ويشكل رصيد الميزان التجاري الفرق بينهما، ويسمى أيضا ميزان التجارة المنظورة.

② ميزان الخدمات: تسجل فيه جميع المعاملات الخدمية مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والملاحة والخدمات المالية، والخدمات الحكومية ... إلخ، ويسمى بميزان التجارة الغير منظورة.

4-3- حساب التحويلات من طرف واحد: ويسجل في هذا الحساب التحويلات من جانب واحد سواء كانت في شكل انتقال موارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخارج بدون مقابل، وقد تكون هذه التحويلات عامة (منح حكومية، إعانات، ...) أو خاصة (تحويلات الأفراد، الهيئات الخاصة الدينية والثقافية والخيرية، وتحويلات المهاجرين)[2].

إذا سجل الحساب الجاري رصيد يساوي صفرًا، هذا يعني أن القيمة النقدية لمجمل الصادرات من السلع والخدمات، بالإضافة إلى ما تحصل عليه الدولة من تحويلات من جانب واحد من طرف حكومات أخرى، يعادل القيمة الكلية للواردات والمدفوعات التحويلية من جانب واحد، وتبين هذه الحالة أنه لا توجد التزامات أو حقوق من قبل الأجانب، وبهذا المعنى فإن الحساب الجاري يمثل المعاملات الجارية.

4-4- حساب رأس المال: وهو الحساب الرئيسي الثاني، تدخل في هذا الحساب جميع العمليات التي تمثل تغيرا في مراكز الدائنية والمديونية للدولة؛ لأن معاملات الدولة مع الخارج لا تقتصر على تجارة السلع والخدمات فقط، بل هناك حركات رؤوس الأموال التي تنتقل من بلد إلى آخر [3]. وقد يكون هذا الحساب رصيدا موجبا في حالة زيادة المتحصلات عن المدفوعات الرأسمالية، ورصيدا سالبا في حالة العكس، ويتألف هذا الحساب من عنصرين:

4-5- حساب رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويطلق عليها اسم الحساب النقدي وتشمل كافة التغيرات التي تطرأ على القيمة الأصول والخصوم النقدية، وأن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية،

---

[1] أحمد مندور، **مرجع سابق**، ص 164.

[2] محمود يونس، احمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندارية، مصر، 2002، ص 265.

[3] جميل محمد خالد، **مرجع سابق**، ص 162.

الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتتميز بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول[1].

4-6 وحساب رؤوس الأموال طويلة الأجل: وهي تلك التدفقات الرأسمالية من البلد إلى الخارج أو العكس والتي تطول فترتها عن عام الواحد، وهي تضم الاستثمارات المباشرة والقروض طويلة الأجل وأقساط سدادها[2].

5- مفهوم الميزان التجاري:

تتفرد الكثير من البحوث بدراسة الميزان التجاري عن باقي حسابات ميزان المدفوعات لأهميته الكبيرة فهو من أهم المعايير التي تقاس به علاقة الاقتصاد الوطني بالاقتصاديات العالمية، كذلك يعتبر معيار لقدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الطلب الداخلي ومدى تنافسية المنتوج الوطني خارجيا.

ويمكن تعريف الميزان التجاري بالتعريف الجامع والشامل التالي: "هو بيان الذي يشمل على كافة البنود الدائنة والمدينة لكل الصادرات والواردات من السلع والخدمات فهو يبين في معناه الضيق قيمة الصادرات والواردات المنظورة خلال مدة معينة عادة ما تكون سنة" [3]. إذا فالمكونين الرئيسين للميزان هما الصادرات والواردات من السلع فقط، والفرق بينهما يعطي لنا الرصيد التجاري أو مؤشر رصيد الصادرات.

و لقد وصف ادم سميث الصادرات على أنه ا الوسيلة الناجحة والأكثر فاعلية لتوسيع الأسواق مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي، وبالتالي زيادة معدل تراكم رأس المال ومعدل النمو الاقتصادي للبلد، وهذا يعني أن الصادرات توفر فرصة أكبر من أجل زيادة الكفاءة الإنتاجية، ولهذا قال أصحاب المذهب التجاري على أن التصدير هو مكسب للبلد في حين أن الاستيراد هـ و خسارة فزيادة التصدير سيؤدي إلى زيادة قوة ونفوذ الدولة المصدرة.

5-1- تعريف الصادرات الواردات: المستوردات والصادرات السلعية تعمل على زيادة ترابط الدول في الاقتصاد العالمي، والصادرات هي جزء من إنتاج الدولة المحلي مباعا لمواطني دولة أخرى والمستوردات هي جزء من الاستهلاك المحلي للدولة أو استثمارات منتجين أجانب تم شراؤها منهم[4]. وعليه فالتصدير هو بيع من

---

[1] دريد كمال آل شبيب، **مرجع سابق**، ص 79.

[2] عبد الرحمان يسري احمد، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007، ص 204.

[3] طارق الحاج، **علم الاقتصاد ونظرياته**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1998، ص 182.

[4] خالد محمد السواعي، **مرجع سابق**، ص 24.

الإنتاج الوطني للخارج للحصول على أموال أجنبية، والاستيراد هو شراء من إنتاج دولة أخرى بالأموال المحصلة من التصدير.

5-2- الرصيد التجاري: وهو الفرق بين صادرات الدولة وارداتها، ويعبر هذا الرصيد عن مكانة الدولة في التقسيم الدولي للعمل وبين درجة ارتباطها أو تبعيتها للخارج، وكذا درجة تنافسية صادراتها ، كما يعبر هذا الرصيد أيضا على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ممثلة في الصادرات، ومدى قدرة القاعدة الإنتاجية على الاستجابة لتلبية حاجيات السكان ومدى تغطيتها بالواردات[1].

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري:

يتميز الميزان التجاري بالحساسية الشديدة لأي تغير في بعض المؤشرات الاقتصادية، إما بصورة مباشرة كالتغيرات في الصادرات والواردات، أو بصورة غير مباشرة كالتغير في معدلات التضخم، الدخل الفردي، الناتج الوطني ومستوى سعر الصرف، هذه العوامل تؤثر على الواردات والصادرات ومن ثم على الميزان التجاري، وهي مفصلة على النحو التالي [2]:

1- تغير في سعر الصرف:

تعتبر تغيرات سعر الصرف عاملا هاما في إحداث الاختلالات المعروفة في موازين مدفوعات الدولة المختلفة، وفي هذا الخصوص لابد من التفرقة بين تغيرات أسعار الصرف المرنة أو الحرة من ناحية، والتغيرات الناشئة عن تقويم العملة بأعلى من قيمتها، أو تقويم العملة بأقل من قيمتها. وإذا تناولنا التغيرات في أسعار الصرف في إطار نظام سعر الصرف الحر في شكله الكلاسيكي المعروف، فإن التقلبات التي تحدث لسعر الصرف تؤدي إلى حدوث اختلالات في ميزان المدفوعات، ففي حالة ارتفاع القيمة الخارجية للعملة هذا يؤدي إلى نقص القدرة التنافسية للسلع والخدمات محليا، وتجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين، وعلى العكس من ذلك يؤدي تخفيض سعر الصرف إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات وتجعل أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين.

---

[1] جميلة الجوزي، **أسس الاقتصاد الدولي**، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص ص 83-84.

[2] بسام الحجار، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003، ص 64.

2- التضخم:

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح نسبيا أعلى من الأسعار العالمية، فتنخفض الصادرات وتزداد الواردات نظرا لأن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة بأسعار السلع المنتجة محليا، معنى ذلك أن الموجات التضخمية تؤدي إلى انخفاض قيمة الصادرات وزيادة قيمة الواردات وأن الموجات الانكماشية تساهم في زيادة قيمة الصادرات وانخفاض قيمة الواردات.

3- معدل الناتج المحلي:

يؤدي زيادة الدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الطلب على الواردات والعكس يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات.

4- تغير مستوى الدخل:

إن ارتفاع مستويات الدخل للدول يدفعها إلى رفع نفقاتها من السلع والخدمات الأجنبية، لاسيما الدول التي ترغب في تنمية اقتصادها بتكثيف وارداتها من المواد الأولية والتجهيزات الصناعية، لكن هذا يمكن أن يترتب عنه عجزا في ميزان المدفوعات خلال السنوات التي تعقب ارتفاع دخلها، خصوصا إذا كانت وارداتها مرنة جدا للدخل وأكبر من الزيادة في صادراتها[1].

المطلب الثالث: الآليات المعالجة لتذبذب رصيد الميزان التجاري:

إن أسلوب القيد المزدوج في ميزان المدفوعات والذي يعني أن كل عملية لها قيدان ؛ أي تسجل مرة بالجانب المدين بإشارة موجبة وفي نفس الوقت تسجل بالجانب الدائن بإشارة سالبة يضمن توازن من المنظور المحاسبي، لكن وقد يحدث أن يكون في حالة فائض أو عجز من الجهة الاقتصادية، ويقع هذا الخلل في الغالب في حساب الميزان التجاري باعتباره من أكبر الحسابات، والجدير بالذكر عجز الميزان التجاري يعتبر أمرا واقعا ومحتمل بالنسبة لكل الاقتصاديات العالمية خاصة إذا كان الاقتصاد في طور النمو ويحتاج إلى دعم خارجي ، لكن على العموم يبقى مؤشرا على وجود خطر محتمل ولابد من الإسراع للعودة به للوضع الطبيعي ، وهذا ما يجب أن تفعله الدولة من خلال مجموعة من السياسات والآليات التي تساعد على المحافظة على توازن ميزان المدفوعات ومن ثم تحقيق رصيد موجب في الميزان التجاري.

---

[1] صالح تومي، **علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية- دراسة قياسية لحالة الجزائر** ، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة الوادي، الجزائر، 2013، ص ص 70-71.

1- السياسة المحلية في معالجة ميزان المدفوعات[1]:

ثمة مجموعتان من السياسات المتاحة للحكومة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، وتؤثر من خلالهما على الميزان المدفوعات وهما: السياسات النقدية وتؤثر في الاقتصاد من خلال التحكم في عرض النقود، والسياسات المالية وتؤثر على الاقتصاد من خلال التغيرات في إيرادات الحكومة ونفقاتها، فلو أخذنا في الحسبان أولا حالة حدوث عجز في الحساب الجاري، ففي الجانب النقدي يمكن أن يقوم البنك المركزي برفع سعر الفائدة، مما يرفع تكاليف الاقتراض، ويمكن أن يقوم بزيادة متطلبات الاحتياطي للبنوك التجارية، مما يقلقل من النقود المتاحة للقروض، كما يمكن أن تقوم ببيع السندات الحكومية للبنوك والأفراد، ومن ثم يتم سحب بعض النقود من الاقتصاد، وتؤدي تلك الترتيبات إلى تقليص القدرة للحصول على تلك الأموال لأغراض الإنفاق وجعلها أعلى تكلفة، وعندما ينخفض الإنفاق على السلع والخدمات، فإن كلا من الإنتاج والدخل سوف ينخفضان ويمتد الانخفاض عبر الاقتصاد من خلال المضاعف. وفي نفس الوقت، فإن السياسة النقدية الانكماشية تخفض من معدلات التضخم وتحدث تغيرات في كل من الأسعار والدخل مما ينخفض العجز في السلع والخدمات. أما على الجانب المالي، فيمكن للخزانة –وزارة المالية عندنا– أن تقوم برفع معدلات الضرائب أو تخفيض الإنفاق الحكومي أو كليهما، ومن ثم سحب قوة شرائية من العامة، مما يؤدي إلى تخفيض النشاط الاقتصادي، والذي سوف يمتد في الاقتصاد من خلال تأثير المضاعف ويكون الانخفاض في الدخل مصحوبا بتقليص معدلات زيادة الأسعار.

ويشرح هذا التحليل السياسة الشرطية لصندوق النقد الدولي فعندما تتعرض دولة ما لحدوث عجز خارجي، وترغب في استخدام موارد الصندوق، فإن الصندوق غالبا ما يصر على تبني الدولة لسياسات نقدية (أو) مالية انكماشية، ويتم ذلك بغرض التأكد من حدوث توازن في ميزان المدفوعات، ومن ثم تتمكن تلك الدولة من تسديد ما عليها من قروض فعلى سبيل المثال في عام 1996 أصر صندوق النقد الدولي على قيام روسيا بتقليص سياساتها المالية كشرط لحصولها على قرض قيمته 10 مليارات دولار... ويتم إتباع سياسات عكس تلك السياسات في حالة حدوث فائض، حيث يترتب على التوسع في عرض النقود والزيادة في عجز الموازنة، تضخم الاقتصاد ، ويؤدي كل من أثر الدخل وأثر الأسعار إلى إزالة الفائض، وقد اتبعت اليابان في التسعينات سياسات توسعية بغرض تحفيز الاقتصاد القومي وفي نفس الوقت تقليص الفائض الخارجي.

---

[1] موردخي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، **الاقتصاد الدولي مدخل السياسات** ، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، 2007، ص ص 308-309.

2- سياسة سعر الصرف ضد اختلال ميزان المدفوعات:

نظرا لعدم إمكانية علاج عدم التوافق بإتباع سياسات داخلية فقط، فإن استخدام تغيرات سعر الصرف تصبح وسيلة مهمة في هذا الصدد، إن تخفيض قيمة العملة في حالة سعر الصرف الثابت أو انخفاضها في ظل أسعار الصرف المرنة، يكون بمثابة وسيلة يجب إتباعها في حالة حدوث عجز خارجي مصحوبا بالبطالة، أما رفع قيمة العملة أو ارتفاعها يكون مرغوبا فيه عندما يكون هناك فائض خارجي مصحوبا بتضخم محلي، ومن الواضح أن تغيرات سعر الصرف تمثل أداة مهمة للسياسة الاقتصادية[1].

وتستخدم سياسة تخفيض سعر الصرف على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي ، إلا أن نجاح هذه السياسة يتوقف على توفر مجموعة من الشروط[2]:

- ✓ اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في طلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
- ✓ ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرنة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
- ✓ ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الا رتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
- ✓ عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيل الأثر المترتب عن التخفيض؛
- ✓ استجابة السلع المصدرة للمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير؛
- ✓ الاستجابة لشرط مارشال- ليرنز والقاضي بأن تكون: $e_m + \acute{e}_m > 1$ أي مجموع مرونة الطلب ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.

وجدير بالذكر أن الأمر لا يختلف بالنسبة للصادرات والواردات غير المنظورة، فعلى سبيل المثال، ستتجه أنظار السائحين من الأجانب نحو الدولة التي انخفضت قيمة عملتها، في الوقت الذي سيكون من الصعب فيه على مواطني هذه الدولة السفر إلى الخارج بسبب ارتفاع التكاليف وكذلك الحال بالنسبة لخدمات

---

[1] موردخي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، **مرجع سابق** ص 323.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص 134.

النقل وغيرها. وعلى وجه العموم ، فإن الاختلاف بين الأسعار المحلية والأجنبية قد يؤدي في النهاية إلى زيادة الواردات المنظورة وغير المنظورة وانخفاض الواردات المنظورة وغير المنظورة ومن ثم يتجه ميزان المدفوعات الجارية نحو التوازن[1].

إلا أن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى التحسن الفوري في وضعية ميزان المدفوعات، حيث يكون هناك تدهور في وضعية أولا، وبعد ذلك يبدأ بالتحسن على صيغة الحرف اللاتيني **J**، ذلك أنه في المدى القصير يبقى حجم الصادرات والواردات ثابتا بالنظر إلى بنية الجهاز الإنتاجي، عادات الاستهلاك والعقود المبرمة قبل تغير أسعار الصرف، إذ تتأثر قيمة الصادرات والواردات بعملة التسوية كما قد تتسم تغيرات الأسعار بالبطء فتؤثر على حركة الصادرات والواردات، ليتبعها في مرحلة موالية اتجاه الكميات نحو الارتفاع لكي تغطي أثر السعر، كما يتوقف نجاح التخفيض على طبيعة التدهور في الميزان التجاري الذي يجب ألا يكون كبيرة جدا، مع الإشارة إلى أن التخفيض من شأنه رفع أعباء المديونية الخارجية المصدرة بالعملات الأجنبية [2].

الشكل رقم 03: أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري.

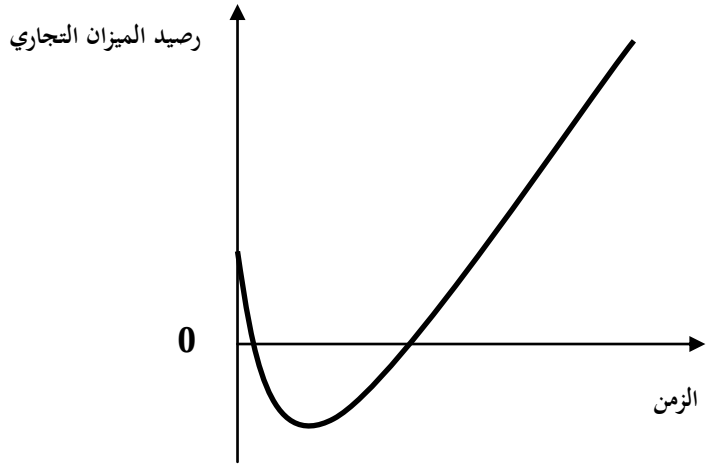

المصدر : زواوي حبيب، **أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة على متغيرات المربع السحري للسياسة النقدية– لدراسة قياسية لحالة الجزائر (1970–2007)**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 8، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2010، ص 204.

[1] أحمد مندور، **مرجع سابق**، ص 190.

[2] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 135.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال هذا الفصل اتضح لنا مدى تنوع المعايير التي تُحدد تصنيف سعر الصرف وإن كان ليس لها تضاد في ما بينها، فقد تعتمد سلطة نقدية ما على نظام التعويم في تحديد سعر صرفها الاسمي المسعر بالطريقة المباشرة وقد تتعدد الأسعار فسعر للواردات وآخر للصادرات وثالث لتنقلات الأشخاص، هذه الاختيارات تهدف من ورائها الدولة إلى فرض سياسة معينة إما حمائية دفاعية أو تشجيعية من أجل بلوغ أهداف مسطرة أهمها المحافظة على الاحتياطات الأجنبية، هذا الأخير هو من الأصول المالية التي تقع ضمن حساب ميزان المدفوعات وتكون متاحة للدولة في إبرام الذمم المالية الخارجية، ويعتبر الدولار الأمريكي من أهم مكوناتها فهو العملة التي لها آمان اقتصادي وقبول دولي لتواجده في جميع المعاملات الدولية، وتتحصل الدولة على الدولار من خلال استخدام أصولها الاحتياطية الدولية أو الحكومية كحقوق السحب الخاصة أو السندات الحكومية أو بيع الذهب النقدي، والاستثمارات الأجنبية هي الأخرى محددة وجاذبة للعملة الصعبة، بالإضافة إلى المصادر التقليدية المتمثلة في الاقتراض أو مداخيل عملية التصدير الذي يعتبر المصدر الرئيسي للدولار، كما أن الواردات هي العامل الأول المستنزف له.

ولهذا تركز الكثير من النظريات على دراسة الواردات والصادرات أو ما يُعرف بمؤشر رصيد الميزان التجاري الذي هو أكبر حسابات ميزان المدفوعات وهو مقياس لدرجة ارتباط الاقتصاد المحلي بالعالمي، كذلك فهو معيار لقدرة الاقتصاد على تلبية الطلب الداخلي ومدى تنافسية المنتوج الوطني خارجيا، ويؤثر في الميزان التجاري مجموعة من المحددات الرئيسية أبرزها تغيرات في سعر الصرف والتضخم ناهيك عن الدخل والناتج الداخلي للبلاد، ومن الطبيعي أن يسجل رصيده عجزا مؤقتا خاصة إذا كان الاقتصاد في طور النمو ويحتاج إلى دعم خارجي، لكن على العموم يبقى مؤشرا على وجود خطر محتمل ولابد من الإسراع للعودة به للوضع الطبيعي، وهذا ما يجب أن تفعله الدولة من خلال تطبيق مجموعة من السياسات والآليات، أبرزها السياسة النقدية التي تؤثر في الاقتصاد من خلال التحكم في عرض النقود، والسياسة المالية والتي تؤثر على الاقتصاد من خلال إدارة الإيرادات الحكومية ونفقاتها، كما أن سياسة سعر الصرف لا تقل أهمية في معالجة إختلالات الميزان التجاري من خلال التحكم في الواردات وتشجيع الصادرات، ولاختبار مع صحة هذه السياسات والقرارات يتم استخدام مناهج الاقتصاد القياسي والتي سوف نتناولها في الفصل التالي.

الفصل الثالث:

قياس أثر صدمات أسعار النفط

على بعض متغيرات التوازن

الخارجي للجزائر (1990 –

تمهيد:

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي بامتياز لاعتماده على الإيرادات الأجنبية المتأتية من تصدير المواد الأولية خاصة النفط الخام، في ظل ضعف وتخلف القطاعات الإنتاجية الأخرى وتخبطها في عدة مشاكل تقنية وإدارية، وقد شهد الاقتصاد الجزائري نظامين مختلفين، فبعد الاستقلال تبني النظام الاشتراكي وسياسة الصناعات المصنعة في ظل التخطيط المركزي، إلا أنه فشل في تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية لعدة اعتبارات داخلية وإقليمية، فتفكك الإتحاد السوفيتي معقل النظام الاشتراكي ومعاداة الدول الرأسمالية لهذا النظام وكل من يتبناه عجل في سقوطه، ناهيك على أن سياسة التصنيع التي اتبعتها الدولة تحتاج إلى أموال ضخمة وهذا ما عجزت عنه خاصة بعد الصدمة النفطية العكسية سنة 1986، ولهذا في بداية التسعينات وتحت ضغوط سياسية واجتماعية رضخت الجزائر لنظام اقتصاد السوق، ووافقت على عدة إصلاحات هيكلية مقابل منحها قروض من البنك الدولي وصندوق النقد العالمي، هذه الإصلاحات ساهمت في تعافي بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وفي بداية الألفية أطلقت الجزائر برنامج الإنعاش الاقتصادي ثم دعم وتوطيد النمو على مراحل من سنة 2001 إلى 2014 الذي خصص له أموال وإمكانيات ضخمة واهتمام سياسي كبير، ويهدف إلى إعطاء دفعة قوية للأنشطة الاقتصادية وخلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية وتضييق فجوة الفقر.

وقد حاول الكثير من الاقتصاديين والمختصين في الإحصاء والقياس الاقتصادي اختبار مدى نجاعت البرامج والسياسات الاقتصادية والوقوف على أماكن الخلل وتفسير تطورات الظواهر الاقتصادية، من خلال وضع عدة نماذج قياسية تدرس العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا الفصل حيث سنتناول في المبحث الأول واقع قطاع النفط في الجزائر الذي قسمناه إلى مطلبين يتعلق الأول بتاريخ النفط الجزائري من الاستكشاف إلى اليوم، أما المطلب الثاني فتناولنا إمكانيات القطاع في الجزائر، وفي المبحث الثاني بدأنا بتحليل تطورات المتغيرات الخارجية المختارة للاقتصاد الجزائري وهي سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية والميزان التجاري، هذا المبحث قسمناه إلى ثلاث مطالب تناولنا في كل مطلب تطور متغير على حدى، وفي المبحث الثالث عرجنا على الدراسة القياسية حيث خصصنا المطلب الأول كمدخل لعلم الاقتصاد القياسي، والمطلب الثاني تم تخصيصه للدراسة الوصفية وتقديم نماذج الدارسة، وفي المطلب الثالث والأخير قمنا بتقدير النماذج و الاختبارات الإحصائية لها.

المبحث الأول:

واقع قطاع النفط في الجزائر.

لعب النفط منذ اكتشاف أول قطرة منه في الجزائر دورا مهما ومتزايد في الاقتصاد الوطني، فهو القطاع الأساسي الذي ترتكز عليه جل المؤشرات الاقتصادية، وسيبقى كذلك إلى غاية نضوبه طبيعيا أو اقتصاديا، ومن أجل ذلك حرصت الجزائر على تأميم المحروقات بعد خروج المستعمر من البلاد، ثم قامت بسن القوانين التنظيمية لاستقطاب المستثمر الأجنبي والنهوض بهذه الصناعة الإستراتجية والمساهمة في زيادة حجم الإنتاج والاحتياطات المؤكدة، التي بقيت تراوح مكانها منذ آخر تقييم سنة 2005.

المطلب الأول: تاريخ النفط الجزائري من الاستكشاف إلى اليوم:

لقد عاصر النفط الجزائري مرحلتين من تاريخ الجزائر، فأولا كان في يد المستدمر الفرنسي الذي استنزف كل الثروات بكل حرية وهمجية، لكن بعد أن نالت الجزائر استقلالها عملت على استرجاع هذه الثروة من الشركات الأجنبية، وهذا ما وقع بالفعل في 24 فيفري 1971 ومن هذا التاريخ أصبحت هذه المادة تمثل السيادة الوطنية، ومصدر دخل مهم للعملة الأجنبية.

1– ولادة النفط الجزائري :

لقد كانت الثروة النفطية في الجزائر وليدة لتلك السياسات الفرنسية التي اتبعتها اتجاه الصناعة النفطية في الجزائر، فقبل الحرب العالمية اكتفت بسياسة تكرير المحروقات فقط وهذا لتوفر خام النفط في الأسواق الفرنسية بصورة سهلة كذلك لهذه الصناعة عائد تجاري أكبر من الاستكشاف والتنقيب، ولكن بعد نهاية الحرب بدأ يتغير الوضع فأصبح استيراد النفط يواجه عدة عراقيل وعوامل خارجة عن إرادة فرنسا، هنا بدأت بالتوجه إلى البحث والتنقيب عن هذه المادة في مستعمراتها خاصة في الجزائر، وقد مر التنقيب على النفط في الجزائر بمراحل وهي النحو التالي[1]:

[1] محمد صابر، **النفط في الجزائر تطوره ومشاكله**، دار المعرفة، دمشق، سوريا، بدون سنة نشر، ص ص 6 –19.

♦ في الفترة الزمنية الممتدة ما بين 1904 حتى 1913 أدت أعمال التنقيب والكشف التي قام بها وأشرف عليها المهندسون التابعون للجيش الفرنسي إلى تحديد حقل صغير في المنطقة المسماة (عين الزفت) وأنتجت البئر التجريبية الأولى 1445 طن من الزيت الثقيل الجيد النوع.

♦ وبعد هذا الاكتشاف الأول قامت مجموعة بيرسن الانكليزية بين 1913–1923 بمسح جيولوجي شامل لحوض الشلف، ومنطقة الأصنام وبريقو في غرب الجزائر، وأعطت الآبار التسعة المحفورة (والتي كان مجموع عمقها 8500 متر) نتائج ومعلومات مفيدة جدا عن تركيب الطبقات الأرضية، وأثبتت وجود أحواض رسوبية يمكن وجود النفط فيها، وبعد هذه النتائج الأولية كانت الشركة الجزائرية للبترول «القليوانت » ... ما بين 1923– 1932 قد قامت بعدة حفريات في حوض القليوانت الرسوبي–جنوب غرب غيليزان–، أدت إلى اكتشاف وتحديد ثلاثة حقول صغيرة استخرج منها بواسطة الضخ أكثر من 30 ألف متر مكعب من النفط الجيد النوعية.

♦ في شهر حزيران عام 1956، حالف الحظ هذه الشركة إذ أنها عثرت على كميات من النفط على عمق 3329 مترا في منطقة «حاسي مسعود» ولم تمض سنة على هذا الاكتشاف الأول حتى عثرت «الشركة الفرنسية للبترول في الجزائر» (شريكتها في الترخيص) في أوائل 1957 وعلى بعد ثمانية كيلومترات من الاكتشاف الأول وعلى مستوى العمق تقريبا.... مساحة الحقل أكثر من1500 كم والاحتياطي بما يزيد عن 450 مليون طن.

♦ في أواخر عام 1958، أصدرت الحكومة الفرنسية قانون النفط الصحراوي الذي ينظم العلاقة بين الحكومة والشركات صاحبة الامتيازات ضمن قاعدة اقتسام الأرباح مناصفة بين الشركات والحكومة لمدة 25 سنة. – مما شجع شركات أمريكية وألمانية على الاستثمار المالي والعيني في الصحراء–.

2– النفط بعد الاستقلال:

بعد الاستقلال الجزائر بقيت فرنسا تملك السلطة الحقيقية على تسيير الثروات الوطنية، من خلال الشركة الوطنية الفرنسية للبحث والتنقيب عن البترول (SN REPAL)، وبموجب اتفاقيات أيفيان بقي

التشريع الفرنسي قانون بترول الصحراء 1958 ساري المفعول. ومن أهم المبادئ الرئيسية التي تضمنتها اتفاقيات أيفيان فيما يتعلق باستغلال الثروات الهيدروكاربونية الجزائرية هي[1] :

- مصادقة الجزائر على كل رخص التنقيب والاستخراج الممنوحة وتضمن الالتزام بنصوص الترخيصات؛
- تحصل الجزائر على نصف الأرباح الناتجة من أنتاج البترول والغاز الطبيعي؛
- تضمن الجزائر لفرنسا حق استيراد البترول الجزائري بعملتها ببقاء الجزائر ضمن منطقة الفرنك؛
- تصادق الجزائر على قانون النفط الصحراوي وتضمن بقاءه كأساس قانوني يحدد العلاقات الإنتاجية بين الدولة والشركات البترولية العاملة؛
- تلتزم الجزائر بأن تضمن الأفضلية في إعطاء رخص التنقيب للشركات الفرنسية أو الشركات المسجلة في فرنسا لمدة عشر سنوات، ابتداء من التوقيع على هذا التعديل (كانت عند التوقيع على الاتفاقية 6 سنوات فقط)؛
- تلتزم الجزائر بعدم القيام بأي عمل من شأنه أن يجعل إنتاج النفط غير مربح؛

بعد ذلك توالت وتسارعت الأحداث في مجال النفط في الجزائر ففي 31 ديسمبر 1963 تم إنشاء سوناطراك بموجب القانون رقم 63-491، الأداة الرئيسية لمعركة تأميم المحروقات، والمحرك الرئيسي للقطاع ومن ثم الاقتصاد الوطني بأكمله، وهي الشركة النفطية الوطنية الوحيدة التي تمتلكها الدولة والمسؤولة الوحيدة عن استغلال الثروة النفطية والغازية في الجزائر، اسمها الكامل المؤسسة الوطنية للأبحاث الهيدروكاربونية وإنتاجها ونقلها وتحويلها وتسويقها، وحاليا يحتل مجمع سوناطراك المرتبة الأولى في إفريقيا والمرتبة الثانية عشر على مستوى العالم من مجموع الشركات الرائدة في قطاع المحروقات.

وفي 29 يوليو 1965 تم التوقيع على اتفاق الجزائر الذي احتفظ بنظام الامتيازات لكنه يوجب على الشركات الفرنسية (توتال و أو أل أف) تقيد نسبة من فوائدها للدولة الجزائرية على شكل استثمارات أو ضرائب مباشرة. وفي سنة 1967 تأميم الشركات الأمريكية والبريطانية التي تنشط في مجال التكرير والتوزيع المواد النفطية شركة British Petroleum، وشركة Esso Mobil Oïl ، وفي السنة الموالية أممت شركة Shell ، كذلك في 19 أكتوبر 1968 سوناطراك توقع اتفاقا مع المجمع الأمريكي " غيتي أويل" يتنازل بموجبه

[1] محمد صابر، **مرجع سابق** ، ص210.

للشركة الوطنية عن 51 % من أرباحه في الجزائر، وقد سمح هذا الاتفاق بتعزيز موقف الجزائر إزاء الطرف الفرنسي الذي أتهم بعدم احترام اتفاق الجزائر[1].

في سنة 1969 أنظمت الجزائر لهذا التنظيم الدولي، وتسعى الجزائر من خلال حضورها كعضو دائم في منظمة أوبك المحافظة على استقرار الأسعار من خلال التأثير على العرض النفطي بالإضافة إلى عرض خبراتها والاستفادة من خبرات الشركاء الدوليين في مجال الصناعة النفطية والأمن الطاقوي.

3- الصناعة النفطية بعد تأميم المحروقات:

لقد ظلت ثروات البلاد في يد المستعمر الفرنسي إلى غاية تأميمها بالكامل في 1971/02/24، إذ من غير المعقول أن تبقى هذه المصادر الحيوية تتحكم بها دولة أجنبية، وأهم ما جاءت به قرارات التأميم ما يلي[2]:

- تأميم الشركات الفرنسية برفع مساهمة الجزائر في رأس مالها إلى 51 %.
- تأميم حقول الغاز الطبيعي بنسبة 100 %.
- إلغاء عقود الامتياز وجعل سوناطراك وحدها صاحبة الحق في التنقيب واستغلال البترول.
- إجبار الشركات الأجنبية التي ترغب في الاشتراك باستغلال بترول الصحراء الجزائرية على إنشاء شركات تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.
- تدفع الشركات المختلطة عائدات تساوي 12.5 % من قيمة المحروقات السائلة و 5 % من قيمة الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول.

لم تتقبل فرنسا إجراءات هذا التأميم إذ سوف يجعلها تخسر منطقة مهمة من مناطق الفرنك الفرنسي التي تزخر بمصادر الطاقة والقريبة من شواطئها، مما دفعها إلى إصدار مجموعة من الإجراءات العملية أهمها[3]:

- ✓ سحب جميع الموظفين والفنيين من الحقول؛
- ✓ القيام بحملة واسعة لمقاطعة البترول الجزائري؛

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، مقال بعنوان "**تطور القوانين المسيرة للمحروقات منذ الاستقلال**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.aps.dz، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2021/03/24.

[2] حسن بهلول بلقاسم، **إشكالية الاستثمار والتوازن الجهوي**، المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL، الجزائر، 1990 ص 51.

[3] يسرى أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 693.

✓ وقف دعم الجزائر بالأموال من البنوك العالمية.

ولا نتجاهل في هذا الوقت الأمر 75-13 الصادر في 27 فبراير 1975 الذي ينص على الرفع من إتاوة المحروقات والضرائب بغية بلوغ 20 % على المحروقات السائلة و 5 % على المحروقات الغازية و 85 % بخصوص نسبة الضريبة البترولية المباشرة على فوائد لسوناطراك[1].

4- النفط بعد صدور أول قانون للمحروقات:

لقد كان قطاع المحروقات أول قطاع مسته الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والذي يعتبر ضرورة وحتمية من أجل مسايرة التحولات العالمية وتبني سياسة تتماشى مع التغيرات الجديدة التي مست سوق النفط وهذا ما كان بالفعل من خلال سن أول قانون ينضم قطاع المحروقات في البلد -قانون رقم 86-14- الذي يتميز بالانفتاح على الاستثمار الأجنبي خاصة في مجال البحث والتنقيب، وأهم والمبادئ الرئيسية التي رسخها هذا القانون نجد[2]:

• تمنح رخص التنقيب والإنتاج بشكل حصري لشركة سوناطراك؛

• تسيطر سوناطراك على أنشطة نقل المحروقات بالأنابيب، وعدم فتح مجال الشراكة في مجال نقل المحروقات، قيم تستطيع الوحدات الأجنبية الاعتماد على سوناطراك عند الحاجة إلى خدمات أو منشئات النقل باعتبارها المالك الوحيد لهذه المنشئات؛

• يسمح قانون 1986 بالشراكة في أنشطة البحث والتنقيب والإنتاج من خلال صيغة عقد تقاسم الإنتاج بحيث تستطيع شركات النفط والغاز الاستفادة من الأرباح على النفط أو النفط الخام والمنتجات النفطية بما لا يتجاوز 49 % في السنة، وتخلو من أية ضرائب؛

• تقوم سوناطراك بطرح المناقصات لاختيار الشركاء من شركات النفط والغاز وفق آلية عقود تقاسم الإنتاج، وغالبا ما تطلب الشركات دخول سوناطراك معها في شركات عقود تقاسم الإنتاج ليس بوصفها مالكة الحقوق بل بوصفها مستثمر خاص؛

• استفادة سوناطراك من نمطين من الحصص، الحصة الأولى تأتي من مداخيل النفط، والنفط الخام، أو من تصدير الغاز الطبيعي، والحصة الثانية تأتي من اعتبار سوناطراك مالك للسند المنجمي.

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، **مرجع سابق**. تاريخ الاطلاع 2021/03/24

[2] François krotoff, **Another Amendment To Hydrocarbons Legislation In Algeria, Back To Square One ?**, International Oil And Gas Finance Review, France 2007, P P 1-5.

• ومع قصور الدولة في الاستثمار في القطاع وتزايد حاجة الدولة إلى العملة الأجنبية، قامت بإجراء تعديلات على القانون السابق في 4 ديسمبر 1991، هذه التعديل أتاح للشركات الأجنبية استغلال الآبار المكتشف سابقا باستعمال تقنيات متطورة لا تملكها شركة سوناطراك، فتح المجال الاستثمار في مجال نقل المحروقات بالأنابيب،

5- قانون المحروقات 05-07:

تمت المصادقة على هذا القانون في 28 أفريل 2005، الذي بهدف إلى تحسين شروط الاستثمار وضمان التمويل بالمستوى المنتظر، حيث تم إلغاء نظام تقاسم الإنتاج ضمنيا وإرساء نظام تعاقدي جديد، إذ منح للشركات الأجنبية الحق في امتلاك 70 % من حقوق المساهمة في أي شركة ولم تترك سواء خيار 30% على الأكثر و 20 % على الأقل لشركة سوناطراك بشرط أن تمارس حق الشفعة[1].

وضمن هذا القانون تم استحداث وكالتين، وهما سلطة ضبط المحروقات والوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات (ألنفط)، حيث تسهران على تسيير وتطوير قطاع الطاقة في البلاد، وبذلك انسحبت الدولة من التسيير المباشر للقطاع، بالإضافة إلى رفع الوصاية عن سوناطراك، مما يسمح لها بالتفرغ لأداء دورها الأساسي كمؤسسة اقتصادية،

وفي 29 يوليو 2006 صدر الأمر رقم 06-10 والذي به استرجعت سوناطراك دورها كفاعل رئيسي يضمن احتكار الدولة للقطاع، كما كرس هذا الأمر بما يعرف بقاعدة 51 و 49 حيث ألزم الشركات الأجنبية بالمساهمة بنسبة لا تفوق 49 %، كذلك يتضمن هذا الأمر مادة جديدة تفرض ضريبية على فائض الأرباح وهذا تحسبا لارتفاع الأسعار على السعر المرجعي.

وبتاريخ 20 فبراير 2013 صدر تعديل جديد للقانون 05-07 الذي أعاد احتكار سوناطراك لنشاط نقل المحروقات، وإدراج إجراءات جبائية تحفيزية لتشجيع النشاط في المكامن الصغيرة وذات الأراضي الصعبة، بالإضافة إلى تخفيضات وتسهيلات أخرى في جميع نشاطات المحروقات.

---

[1] الجريدة الرسمية الجزائرية، **المادة 45 من قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28** ، العدد 50، الصادر بتاريخ 2015/07/19، ص 16.

وكان الهدف الرئيسي من سن هذه القوانين والمراسيم هو جلب وتحسين المناخ الاستثماري وهذا لعدم قدرة الدولة على تحمل المشاريع ذات رأس المال الكبير والتقنيات العالية، لكن للأسف لم تحقق الأهداف المنشودة وكان من نتائج هذه القوانين ما يلي[1]:

- تدني مستمر للاحتياطات منذ 2005 (60 % من الاحتياطات الأولية من المحروقات قد نفذت)؛
- تراجع حاد لعمليات الحفر في مرحلة التنقيب المنجزة في إطار الشراكة وانخفاض مساهمة الشركاء الأجانب في تجديد الاحتياطات الوطنية لا تتعدى الاكتشافات في إطار الشراكة اكتشافين أثنين كل سنة منذ 2010؛
- تتحمل سوناطراك لوحدها مخاطر البحث خاصة في المناطق التي لم يكتشف فيها بعد وجود محروقات.

وتتمثل الأسباب الرئيسية للاهتمام الضعيف جدا للاستثمار الأجنبي في هذا المجال في ما يلي[2]:

- نظام ضريبي قليل التحفيز ومعقد؛
- إطار قانوني وتنظيمي غير مستقر؛
- إطار تعاقدي قليل المرونة وغير متكيف مع المعايير الدولية؛
- إطار إداري ومؤسساتي غير مرن وبطيء.

6– قانون جديد للمحروقات:

وفي خضم الظروف السياسية والنقائص التي أحاطت بقوانين المحروقات السابقة، كان لزاما على الجزائر إجراء إصلاحات معمقة في القانون التعاقدي والجبائي بهدف إحداث مرونة في التعامل لجلب واستقطاب أكبر عدد من الشركات الأجنبية المتمكّنة تكنولوجيا، وكذا تلك التي تكتسب الموارد المالية الكافية، وبالفعل صدر في 11 ديسمبر 2019 قانون جديد يحمل في طياته إعفاءات ضريبة متنوعة، كما قدم هذا

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، مقال بعنوان "**عرض موجز حول مشروع القانون الذي ينظم نشاطات المحروقات**"، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.aps.dz ، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2021/03/31.

[2] **المرجع نفسه** .

القانون تنازلات كبيرة على العمليات المتعلقة نشاط المنبع وهذا من أجل السماح باستكشاف حقول جديدة ومن ثم زيادة الاحتياطات المؤكد التي بقيت ثابتة منذ 2005، ومن أهم ما جاء فيه[1]:

• الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة في حالة استيراد سلع وخدمات مرتبطة بنشاط المنبع أي نشاطات البحث والاستكشاف والتنقيب.

• الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP) والحقوق الجمركية على الواردات السلع والتجهيزات والمواد والمنتجات المستخدمة في أنشطة الاستكشاف أو الاستغلال.

• تمديد آجال تراخيص البحث والاستكشاف لـ 7 سنوات بدل من سنتين مع إمكانية إضافة سنتين أخرى، في حين أن المدة الأقصى لاستغلال الحقول حددت بـ 35 سنة.

المطلب الثاني: إمكانيات قطاع النفط في الجزائر:

يتميز سوق النفط العالمي بمنافسة كبيرة جدا ويتحدد دور كل منافس بما يمتلكه من إمكانيات ومزايا طاقوية تؤهله للمحافظ على زبائنه، وفي نفس الوقت البحث عن أسواق جديدة لبيع إنتاجه، والجزائر كدولة نفطية تزخر بإمكانيات متعددة من حيث كمية النفط المخزنة في جوف الأرض والقدرة الإنتاجية لأبارها بالإضافة إلى موقعها الاستراتجي ناهيك عن نوعية النفط الذي يعد من أجود وأرقى الأنواع.

1- الاحتياطات النفطية في الجزائر:

إن معرفة حجم وكمية الاحتياطات النفطية مهم جدا، لدى المنتجين والمستهلكين على حد سواء وكذلك الشركات الاستثمارية، فحجم الاحتياطات هو مؤشر مهم للشركات للإقدام على الاستثمار، وإبرام صفقات مع الدول المستوردة، وتتميز الاحتياطات النفطية المؤكدة في الجزائر بالاستقرار الشبه كلي منذ إعادة تقييمها سنة 2005 إذ بلغت 12,2 مليار برميل، ويرجع مختصون عدم تطور الاحتياطات إلى عزوف المستثمرين الأجانب على الاستثمار في مجال البحث والاستكشاف النفطي، لأن الاستثمار في هذه الصناعة مكلف جدا ويحتاج إلى قدرات مالية وتكنولوجية عالية فضلا عن كونه عالي المخاطر، زد على ذلك فإن قانون المحروقات 05-07 الذي نص على أبقى شركة سوناطراك محتكرة لمجال الاستكشاف، وبسبب قلة هذه الأخيرة للخبرة والإمكانيات المادية والتكنولوجية لم تتطور الاحتياطات النفطية، وبصدور القانون الجديد 19-

[1] موقع الشروق، مقال بعنوان **"هذه أهم محاور مشروع قانون المحروقات الجديد"** ، للكاتب حسان حويشة، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2021/08/08.

13 الذي يُرجى منه زيادة حجم الاحتياطات سمح بدخول الشركات الأجنبية إلى الاستثمار في مجال الاستكشاف ووضع تسهيلات وتخفيضات في مجال الجباية البترولية، وحاليا تحتل الجزائر المرتبة السادسة عشر عالمية بنسبة 0.7 % من الاحتياطات العالمية، والثالث إفريقيا بعد كل من ليبيا ونيجيريا، وهذا ما يجعل الجزائر مصدر مهم للطاقة بالنسبة لأوروبا الغربية.

2- إنتاج النفط في الجزائر للفترة (1990-2019):

لقد عرف إنتاج النفط في الجزائر استقرار في فترة التسعينات إلى بداية الألفية، إذ بلغ متوسط الإنتاج السنوي قرابة 780 ألف برميل في اليوم، هذا الاستقرار راجع إلى عدم دخول شركات أجنبية جديدة، وتراجع الاستثمار في مجال الطاقة من طرف سوناطراك لقلة العائدات النفطية في ذلك الوقت لانخفاض الأسعار، وتزامن هذا الوضع مع عمليات الصيانة الدورية للوحدات الإنتاجية التي أعلنت عنها شركة سوناطراك.

لكن بحلول سنة 2003 سجل الإنتاج النفطي قفزة كبيرة حيث وصل معدل الإنتاج إلى الضعف مقارنة بالفترة السابقة، ليصل سنة 2006 إلى حوالي 1.370 ألف برميل في اليوم متجاوزا كل التوقعات، هذا التطور راجع إلى دخول آبار جديدة إلى عجلة الإنتاج وإعادة تثمين أبار قديمة، كما أن ارتفاع أسعار النفط كان الدافع القوي لزيادة الإنتاج، ناهيك عن زيادة الطلب العالمي على المواد الطاقوية خاصة خامات النفط.

وفي ظل قلة الاستثمارات الاستكشافية الجديدة بدأت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2009 بخفض الإنتاج وهذا للمحافظة على الاحتياطات النفطية المؤكدة، لنشهد نزول مستمر في حجم الإنتاج من سنة إلى سنة ويصل إلى أدنى مستوياته حيث قدر بـ 1.216 ألف برميل مستخرج في اليوم سنة 2019، كما كان لقرارات أوبك لخفض الإنتاج تداعيات إضافية خاصة قرارات اجتماع وهران في سنة 2008 الذي يعتبر من أهم الاجتماعات التي اتفقت عليها الأعضاء لخفض الإنتاج للمحافظة على الأسعار المستهدفة

الشكل رقم 04: تطور حجم إنتاج والصادرات النفطية في الجزائر من سنة 1990 إلى 2019.

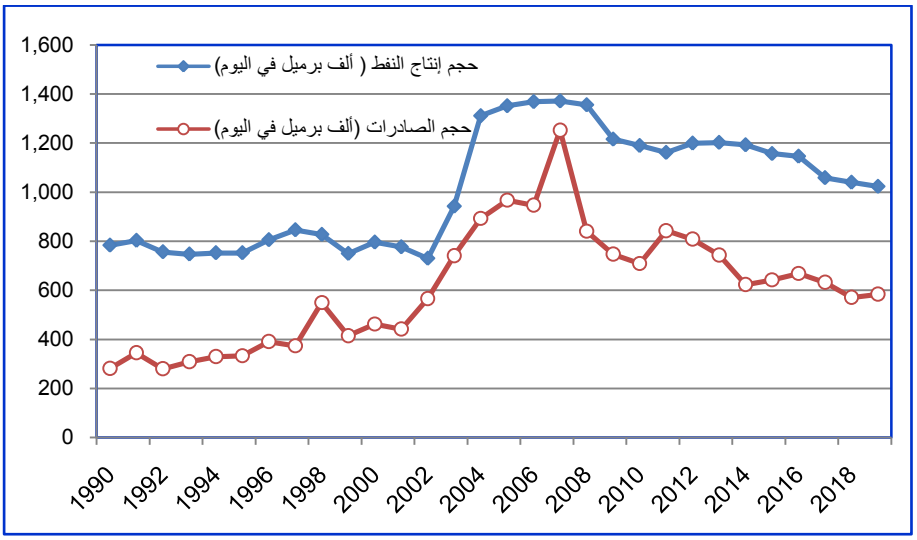

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

3- تطور حجم صادرات النفط الجزائري للفترة (1990-2019):

تتسم عملية تصدير النفط بالحساسية اتجاه الطاقة الإنتاجية للحقول والاحتياطات المؤكدة، وكذلك ترتبط بعوامل أخرى كحاجة الدولة للموارد المالية الأجنبية، هذا إلى جانب ارتباط تصدير النفط بعوامل خارجية وإقليمية كالالتزام بقرارات منظمة أوبك لتحديد سقف الإنتاج للتأثير على الأسعار ومن ثم تحديد صادراتها وفق حصتها، وتصدر الجزائر نسبة كبيرة من إنتاجها النفطي.

ومن خلال الشكل رقم 04 نلاحظ أن الصادرات النفطية مرة بثلاثة مراحل وهي على النحو التالي:

- المرحلة الأولى وتبدأ من 1990-1998: في هذه الفترة شهدت الكمية المصدرة من النفط استقرار نسبي، وفي نهاية هذه الفترة زادت لتصل إلى 549.4 ألف برميل في اليوم، لكن في السنة الموالية تتراجع الكمية مما يوحي إلى أن أسباب هذا الارتفاع يعود لعوامل مؤقتة

- المرحلة الثانية من 1999 إلى 2007: تميزت هذه الحقبة بنمو قوي لحجم الصادرات النفطية لتصل إلى مستويات غير مسبوقة في التجارة النفطية الجزائرية، حيث بلغت ذروتها سنة 2007 قرابة 1253.5 ألف برميل مصدر في اليوم، ويرجع مختصون سبب هذا التطور إلى تحسن الأسعار ملم شجع الدولة على التصدير،

بالإضافة إلى الحاجة إلى أموال لتمويل برامجها التنموية، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في 2001 والذي سطرت لهـ الدولة أموال هائلة.

– المرحلة الثالثة من 2008 إلى 2019: من سنة 2008 شهدت الصادرات النفطية تراجع كبير جدا وصلت إلى نصف الحجم بالمقارنة بالسنوات السابقة، إلى أن وصلت في سنة 2019 قرابة 584.2 ألف برميل في اليوم، وهذا ناتج عن تراجع الإنتاج لقلة الاستثمارات الأجنبية في مجال البحث والاستكشاف بسبب التعقيدات الإدارية والضريبية التي جاء بها قانون المحروقات 05-07، كذلك تراجع مردود بعض الحقول القديمة، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك المحلي وتوجه الدولة إلى تكرير كل الوقود بكل أنواعه محليا وتوقيف الاستيراد ابتداء من سنة 2020، وعلى العموم فعملية التصدير تتطلب استثمارات كبيرة على مستوى الحقول والأنابيب الناقلة للنفط ومراكز التوزيع في الموانئ، وكذلك إيجاد منافذ ومشترين جدد في السوق العالمية التي تتميز بالمنافسة الشديدة والصراعات القوية التي تستعمل فيها كل الوسائل المتاحة سواء القانونية أو غير القانونية.

4– تطور العائدات النفطية في الجزائر للفترة (1990-2019):

حضي قطاع النفط في الجزائر باهتمام كبير منذ تأميمه واسترجاع السيادة على منابع الطاقة في البلاد سنة 1971 وهذا راجع لوزن هذه المادة الإستراتجية في اقتصاد الدولة

وتحليلا لبيانات الشكل رقم 05 والملحق رقم 06 وهذا ابتداء من سنة 2000 لتوفر البيانات خلال هذه المدة فقط، نلاحظ أن الإيرادات النفطية تتبع تقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية بالدرجة الأولى، وبصورة أقل حجم وكمية الصادرات النفطية، وفي ضوء التطورات الكبيرة والمنحنى التصاعدي الذي شهدته أسعار النفط خلال الفترة 2001– 2008 ، فإن العوائد النفطية شهدت هي الأخرى معدلات نمو مرتفعة جدا حيث تراوحت الزيادة بين 12% و64% إذ وصلت إلى ما قيمته 30.53 مليار دولار أمريكي خلال سنة 2008 بفضل أسعار النفط المسجلة في تلك المدة لتلامس 110 دولار للبرميل، وهذا ما ساهم في تعظيم الفوائض المالية ورفع احتياطات الصرف الأجنبي إلى أرقام قياسية وصلت في هذه السنة إلى 148 مليار دولار، لكن في سنة 2009 سجلت العائدات النفطية انخفاضا حادا وصل إلى 45 % أي قيمة 16.855 مليار دولار، وهذا راجع إلى تداعيات الأزمة المالية على أسعار النفط الدولية، بالإضافة إلى تراجع الصادرات النفطية لأسباب تقنية وإستراتجية في ظل سياسة منظمة أوبك للحد من العرض المتزايد على الطلب العالمي، ومن هذا التاريخ ظلت العائدات النفطية في تذبذب وتقلب مسايرة لتقلبات أسعار النفط وأدنى مستوى لها كان سنة

2016 بقيمة إلى 8.87 مليار دولار لتسجل بعد ذلك تحسن طفيف، ودائما الأسباب نفسها تتكرر، إضافة إلى توقف الإنتاج والتسويق عقب العملية الإرهابية على قاعدة الحياة بمنطقة تيقنتورين بعين أميناس سنة 2013، حيث أوقفت الشركات الأجنبية والوطنية الإنتاج تخوفا من عمليات أخرى مشابهة وهذا ما أثر سلبا على الصادرات النفطية، مما أدخل البلاد في سياسة شد الحزام فأوقفت الكثير من برامج التنمية والدعم الاجتماعي وقلصت كوطة التوظيف العمومي، وفي ما يخص الاستيراد أوقفت عمليات استيراد السيارات تماما والكثير من المواد الغذائية والمنزلية.

خلاصة القول أن تحقيق إيرادات نفطية كبيرة يرجع إلى تضافر عاملين أساسيين وهما:

- مستوى الأسعار مرتفع وإن كان هذا خارج عن إرادة الدولة إذ تتحكم فيه قوى خارجية، "ومن المسلمات الأساسية لأي نشاط اقتصادي الوصول إلى تحقيق نتيجة إيجابية من وراء ذلك النشاط ويتم الوصول إلى تلك النتيجة وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، التي تقتضي مقابلة الإيرادات بالتكاليف التي ساهمت في تحقيقها ضمن فترة زمنية محددة. غير أن طبيعة النشاط النفطي يخرج عن هذا المبدأ وبالتالي لا تتوقف أسعار البيع قياسا بالتكاليف وإنما هناك عوامل اقتصادية وسياسية ودولية تتحكم في تلك الإيرادات" [1].

- أما العامل الثاني فيتمثل في ح جم الصادرات، فالدولة بإمكانها الضغط لزيادة الإنتاج عن طريق تسهيل وتشجيع الاستثمار الأجنبي في القطاع، والبحث عن حقول ذات مردود أحسن، بالمقابل عدم استنزاف هذه الموارد النابضة وعدم الإضرار بالبيئة، ومن الجيد التنويه إلى أن العوائد النفطية تعود للشركات البترولية الوطنية أو الاجنبية العاملة في الحقول والمصافي، أما الدولة صاحبة الأرض تستفيد من العوائد النفطية من إقتطاع الضرائب والرسوم والإتاوة من الشركات في شكل جباية بترولية تذهب إلى خزينة الدولة، بالإضافة إلى فوائد شركاتها ومؤسساتها النفطية.

[1] عبد الخالق مطلك الراوي، **محاسبة النفط والغاز**، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011، ص227.

الشكل رقم 05: تطور العائدات النفطية في الجزائر، بالمقارنة مع أسعار النفط للفترة الممتدة من2000 إلى 2019.

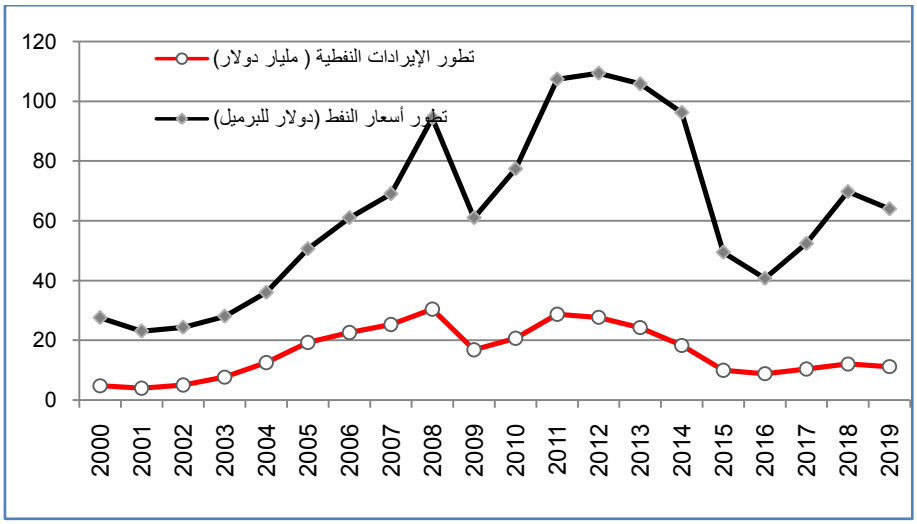

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

المبحث الثاني:

تحليل تطور بعض المتغيرات الخارجية للاقتصاد الجزائري

لقد سعت الجزائر منذ الاستقلال إلى تنفيذ مجموعة من الإصلاحات بغيت تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية الكلية والتي تصب مجملها في معالجة الاختلالات والوصول إلى التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي، فالتوازن الداخلي يتمثل في استقرار الأسعار المحلية وتحقيق مستوى مطلوب من النمو الاقتصادي، أما التوازن الخارجي فالمقصود به توازن ميزان المدفوعات ومكوناته، والمحافظة على الاحتياطات الأجنبية والتحكم في معدل سعر الصرف ، ومن أجل فهم أعمق لمؤشرات التوازن الخارجي في الاقتصاد الجزائري والإجراءات المنيطة بها وتطورها عبر الزمن، قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب تناولنا في كل مطلب واقع كل متغيرات على حدى.

المطلب الأول: تطور سعر صرف الدينار الجزائري:

إن دراسة وفهم تطور سعر الصرف وأنظمته مسألة جوهرية وأساسية في اقتصاديات الدول، بهدف البحث عن الوسائل والإجراءات التي من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق استقرار العملة، وقد عرف سعر الصرف في الجزائر منذ الاستقلال تطورات متباينة وهذا حسب النظام الاقتصادي المتبع في كل مرحلة.

1- مراحل تطور أنظمة الصرف في الجزائر:

عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق العديد من نظم الصرف تماشيا مع الأوضاع الاقتصادية السائدة في البلاد، فقد وَجد الدينار الجزائري منذ نشأته سنة 1964 نفسه يتبع سعر الصرف الثابت لعملة واحدة وبعد ذلك بسلة من العملات الذي فرضها النظام النقدي الدولي وانهيار الفرنك، وعقب الأزمة النفطية سنة 1986 تم التخلي عن هذا النظام والتوجه إلى سعر الصرف المرن من خلال التسيير الديناميكي له، ومنذ سنة 1994 إلى غاية اليوم تبنت الجزائر نظام التعويم الموجه أو المدار.

1-1- نظام الصرف الثابت اتجاه عملة واحدة 1962 إلى 1973: ورثت الجزائر عشية الاستقلال نظاما مصرفيا قائم على أساس اقتصادي ليبرالي، ولم يكن للاقتصاد عملة مستقلة فبقي يستخدم عملتين هما الفرنك الفرنسي الأصلي والفرنك الفرنسي الجزائري، أي أن نظام الصرف مربوط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي،

"وتم إصدار الدينار الجزائري بتاريخ 1964/04/10، وهي عملة غير قابلة للتحويل تساوي قيمتها آنذاك قيمة الفرنك الفرنسي 180 ميل غرام من الذهب، غير أنه بقي عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، ولم يكن أداة إستراتجية للتحكم في التنمية وذلك إلى غاية قانون النقد والقرض في 1990"[1].

1-2- نظام الصرف الثابت اتجاه سلة من العملات 1974 إلى 1990: من أجل الحفاظ على استقرار الدينار الجزائري بعد التراجع الملحوظ للاقتصاد الفرنسي وعملته إثر تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربية حادة اضطرت الحكومة لإجراء تخفيضات في قيمة الفرنك، وفي ظل بروز النظام العالمي الجديد والتخلي عن نظام بريتون وودز وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، وقصد الحفاظ على استقرار الدينار وتكريس استقلاليته عن أي عملة من العملات القوية، لجأت السلطة النقدية في 21 جانفي 1974 إلى ربطه بسلة تتكون من 14 عملة* مرجحة على أساس وزنها في العلاقة التجارية البينية، وبتطبيق هذا النظام كان الإعلان غير مباشر بفك الربط العملة الجزائرية بمنطقة الفرنك الفرنسي، وقد سعى نظام التسعير الجديد إلى تحقيق هدف مزدوج هو[2] :

- توفير دعم مقنع للمؤسسات الجزائرية بواسطة قيمة الدينار تفوق القيمة الحقيقية، وهذا بغرض تخفيف عبء تكلفة التجهيزات والمواد الأولية المستوردة من طرف المؤسسات وخصوصا أنها مؤسسات ناشئة؛
- السماح للمؤسسات الوطنية بالقيام بتنبؤاتها على المدى الطويل دون أن تتعرض لتغيرات تنازلية لسعر الصرف وهذا عن طريق استقرار القيمة الخارجية للدينار.

1-3- مرحلة نظام الصرف المرن 1990-1994: في أعقاب الأزمة النفطية العكسية سنة 1986 التي تزامنت مع تدهور سعر الصرف الدولار الأمريكي، هذين الحدثين أثرا سلبا على النمو العالمي فأسفر ذلك على تدني العائدات النفطية، مما اضطرت الجزائر على غرار أغلب الدول الريعية إلى التوجه نحو المديونية الخارجية لمعالجة الاختلالات الكبيرة في ميزان المدفوعات الذي رافقه تباطؤ في النشاط الاقتصادي جراء تدني

---

[1] بلعزوز علي، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2004، ص 165.

* العملات هي الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، المارك الألماني، الشلينغ النمساوي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الكورون الدانماركي، الجنيه الإسترليني، الكورن النرويجي، الليرة الإيطالية، الفلورين الهولندي، الكورون السويدي، الفرنك السويسري، والبسيطاس الإسبانية.

[2] محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص 156 .

الواردات لمختلف المدخلات التي يحتاجها الجهاز الإنتاجي، وفي خضم الحالة الاقتصادية الهشة وبالإضافة إلى تدهور الأوضاع السياسية والاجتماعية للبلاد، قررت السلطة الجزائرية الدخول في إصلاحات هيكلية وذلك بالتخلي على سياسة الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق، فتم إعادة النظر اتجاه سياسة سعر الصرف المغالي فيه من خلال إجراء تخفيضات وتقريبه من السعر التوازني وجعله يتماشى مع الواقع الاقتصادي حتى تتمكن من امتصاص فائض السيولة في الاقتصاد الوطني، ومحاربة التضخم، وتحقيق التوازن في بنود ميزان المدفوعات، وأصبح هذا التخفيض رسمي بعدما كان غير معلن. ومن الإجراءات المتخذة عقب التحول الهيكلي للاقتصاد الرامية إلى إعادة تسعير الدينار بشكل يسمح بتقليص الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي نجد ما يلي:

- **الانزلاق التدريجي**: يقصد بالانزلاق التدريجي، تعديل سعر الصرف بتخفيض قيمة الدينار بصفة تدريجية ومنتظمة، واستمر من نهاية 1987 إلى سبتمبر 1991، وقد تم تعديل سعر الصرف بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة[1].

- **التخفيض الصريح**: قرر مجلس النقد والقرض في سنة 1991 بتخفيض سعر الصرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي وذلك حسب الاتفاق المبرم مع صندوق النقد الدولي في إطار الاستعداد الائتماني وذلك بنسبة 22% ليصل إلى 22 دينار مقابل دولار واحد، وبموجب اتفاق آخر مع الصندوق في سنة 1994 تم اتخاذ قرار تخفيض الدينار بـ 40.17% ليصبح الدولار الواحد سعره يقترب من 36 دينار.

إن أهم الأسباب الرئيسية التي تحججت بها السلطات النقدية إلى اللجوء إلى التخفيض في ذلك الوقت هو معالجة الاختلال الخارجي والداخلي للاقتصاد بالإضافة إلى [2]:

- قابلية تحويل الدينار على المدى المتوسط.

---

[1] داودي مسعود، سعداوي موسى، **إستراتيجية التشغيل في الوطن العربي (حالة الجزائر)**، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، 2006، ص 178.

[2] لحلو موسى بوخاري، **سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي**، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010، ص 291.

• ربط سياسة الصرف بحجم الواردات وذلك باختيار التوليفات المختلفة لسعر الصرف وإصلاح نظام تسعيرة الدينار اعتمادا على طريقة التثبيت.

• اتخاذ عدة إجراءات بهدف دعم السعر الجاري للدينار والحد من التضخم وتعديل الكتلة النقدية وتطبيق أسعار فائدة ملائمة.

• إعادة تكوين احتياطي الصرف بتنويع الصادرات خارج المحروقات وتحرير الواردات من سلع وخدمات والبحث عن تمويل متعدد الأطراف للدين الخارجي.

1-4- مرحلة نظام التعويم المدار من سنة 1994 إلى غاية اليوم: في سنة 1994 أبرمت الجزائر والبنك الدولي اتفاق تطبيق برنامج التعديل الهيكلي مدته سنتين بهدف تحسين فعالية نظام الصرف والتوجه بالدينار نحو التحويل، وقد شرعت السلطة بالفعل بإجراء تخفيضات متتالية في قيمة الدينار، كما تم إصلاح نظام سعر الصرف من أجل إحداث مرونة وحتى يستجيب بشكل سريع وأفضل للتبادل التجاري، وبهذه الإجراءات تم الإعلان ضمنيا بتبني نظام التعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك التجارية، ومن أهم الإجراءات المتخذة على سعر الصرف في ظل هذا النظام نجد:

① في أول أكتوبر من سنة 1994 تم التخلي عن نظم الربط بسلة من العملات لتأتي مرحلة مجالس العملة وهي عبارة عن جلسات تضم ممثلي البنوك التجارية المقيمة تحت إشراف البنك المركزي، التي كانت أسبوعية في بداية ثم أصبحت يومية في مرحلة لاحقة، أين يقوم البنك المركزي عند فتح الجلسة بعرض مبلغ يحدد على أساس هدف سياسة الصرف ومعبرا عنه بدلالة العملة المحورية وهي الدولار الأمريكي على أساس سعر الصرف الأدنى، حينها تقوم البنوك بعملية عرض المبلغ المراد الحصول عليه وبالسعر الذي يناسبها ويتم تعديل سعر الصرف الدينار تدريجيا من خلال عرض العملات الصعبة من طرف بنك الجزائر والطلب عليها من طرف البنوك التجارية، إلى أن يتحدد سعر الصرف الدينار عند أقل سعر معروض من طرف البنوك المشاركة[1].

[1] جعفري عمار، **إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص 103.

② في ديسمبر من سنة 1995 أصدر بنك الجزائر لائحة رقم 95-08 تتضمن إنشاء سوق ينظم الصرف بين البنوك، وهي سوق تنعقد يوميا تعالج فيها بكل حرية جميع عمليات الصرف بيعا وشراء عاجلة أو آجلة للعملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري، ويتحدد سعر الصرف حسب قانون السوق أي بتفاعل العرض والطلب على العملة الأجنبية، وقد باشرت نشاطها مع نهاية سنة 1996 عملا بنظام المرنل، غير أن بنك الجزائر بقي كعارض وحيد يسيطر ويؤثر على سوق الصرف في تلبية احتياجات المتعاملين الاقتصاديين فيما يخص العملات الأجنبية وهذا حسب المادة الثانية من هذا القانون[1].

③ تم خلق وتوسيع مكاتب الصرف حيث أنشأت مكاتب الصرف بموجب القانون 07/95 المؤرخ في 1995/12/13 والتعليمة 16/8 المؤرخة في 1996/12/18 غير أن تطبيقها لازال في بدايته رغم منح الاعتماد لبعض المكاتب، وهذه المكاتب بوسعها توسيع حركة التعامل بالعملات الصعبة واستيعاب حجم معتبر من الأموال[2]. – ولحد اليوم مازال هذا القانون غير مطبق عمليا ولم تشهد الجزائر أي نوع من هذه الأكشاك مما ساهم في نمو وتوسيع الأسواق السوداء للعملة–.

④ صدور الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في 26 أوت 2003، وقد رخص هذا الأمر للمقيمين بتحويل رؤوس أموالهم إلى الخارج لضمان نشاطات خارجية مكملة لنشاطاتهم المتعلقة بإنتاج السلع والخدمات في الجزائر، كما ألغى هذا الأمر سعر الصرف المتعدد.

⑤ في 3 فيفري 2007 صدر النظام المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة أهم ما جاء فيه[3]:

- لا يمكن القيام بعمليات الصرف بين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة إلا لدى الوسطاء المعتمدين أو بنك الجزائر.

---

[1] Marche des changes, Règlement de la banque d'Algérie N° 95-08 du 23 décembre 1995, Art 2,

[2] محمود حميدات، **مرجع سابق**، ص 166.

[3] الجريدة الرسمية الجزائرية، **الأمر رقم 03-11، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المؤرخ في 3 فيفري 2007**، العدد 31، الصادر بتاريخ 13 ماي 2003.

• يرخص لكل شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم فتح حساب أو عدة حسابات تحت الطلب أو لأجل بالعملات الأجنبية لدى البنوك الوسيطة المعتمدة، ويمكن للوسطاء المعتمدين حيازة حسابات بالعملة لدى بنك الجزائر.

• كما تضمن النظام الوسطاء المعتمدين ومنح الاعتماد من طرف بنك الجزائر، ووسائل الدفع الخارجية وحسابات العملة الصعبة والقواعد المطبقة على عمليات التجارية الخارجية الخاصة بالسلع والخدمات والعمليات الجارية الأخرى لأداء فريضة الحج والسفر إلى الخارج في إطار مهني أو لغرض العلاج كما تضمن النظام المنح الدراسية، وكذا تحويل الأموال من طرف العمال الأجانب في الجزائر والموفرة من الأجر الذي يتقاضونه.

⑥ ولمواجهة ارتفاع الطلب المحلي على السلع الأجنبية التي انخفضت في الأسواق العالمية نتيجة تداعيات الأزمة المالية سنة 2008، بادرت السلطات النقدية بإجراء تخفيض للدينار بحوالي 13% ليصل إلى 72.64 دينار للدولار بعدما كان 64.56 دينار للدولار، ويقصد بتخفيض سعر الصرف، تلك العملية التقنية التي تقوم بها السلطة النقدية بشكل رسمي، بتخفيض قيمة عملتها المحلية اتجاه عملة أخرى، وهذا من أجل معالجة الإختلالات في ميزان المدفوعات والتحكم في الاستيراد تفاديا للجوء إلى سياسات انكماشية عن طريق تقليص مستوى الدخل الوطني للتحكم في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى أسباب أخرى، تتعلق بمحاربة الأسواق الموازية وتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، وتضخيم الفواتير.

⑦ وبهدف الحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار وقيمته في الأسواق السوداء، بالإضافة إلى توفر الكتلة النقدية الناتجة عن ارتفاع الأسعار والأجور والذي قابله عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الأمر الذي أدى ارتفاع معدل التضخم، مما استدعى تدخل السلطة النقدية في سعر الصرف مرة أخرى بإجراء تخفيض في قيمة الدينار، وأصبح هذا الفعل دأبها كل سنة، ولكل تخفيض مبرراته.

وعلى العموم استقرار سعر صرف الدينار يحكمه عاملان أساسيان هما[1]:

---

[1] بليمان سعاد، **إشكالية تحرير سعر الصرف في الجزائر**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 115.

✓ العامل الأول يتعلق بمستوى احتياطي الصرف الذي يسمح بتدعيم سعر الصرف واستقراره؛

✓ أما العامل الثاني فيتجلى في ملائمة السياسة النقدية التي تعمل في إطار النظام العائم الموجه والتي تشكل شرطا ضروريا لاستقرار سعر الصرف.

2– تطور سعر صرف الدينار الجزائري من سنة 1990 إلى 2020:

لقد سُير سعر صرف الدينار الجزائري إداريا منذ إصدار العملة الوطنية، وتميز بالاستقرار والثبات، حيث كان يتأرجح ما بين 4 إلى 5 دينارات للدولار الواحد، وأول خروج عن هذا المجال كان في سنة 1990 بوصوله لقيمة 8.95 دينار للدولار، ومن هذا التاريخ وسعر الصرف في تدهور مطرد، وحسب المعطيات المتوفرة يمكن استنتاج أن سعر صرف الدينار مر بثلاث مراحل متباينة وهي:

2–1– تطور سعر صرف الدينار من سنة 1987 إلى 1998: لقد تعرضت الجزائر سنة 1986 إلى صدمة اقتصادية كان سببها الانخفاض المفاجئ والكبير في أسعار النفط وتدهور سعر صرف الدولار الأمريكي، مما أدى إلى انخفاض السيولة الدولية في الاقتصاد ومما زاد الأمر سوءا الارتفاع الحاد في حجم المديونية الخارجية ونسبة خدمة الدين فأدى إلى استنزاف العملات الأجنبية التي كان من الممكن توجيهها كاحتياط لتدعيم الدينار الجزائري، ونتيجة لهذا الوضع بدأ سعر صرف الدينار يعرف انخفاضات متتالية، وخلال هذه الفترة خضعت الجزائر إلى ضغوطات كبيرة من طرف المنظمات الدولية من أجل إجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية عميقة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة محاولين استعادة القيمة الحقيقية الداخلية والخارجية للدينار، فقبلت السلطات الجزائرية تلك الإصلاحات وقامت بتنظيم الانزلاق التدريجي ثم التخفيض الصريح، حيث خفض الدينار سنة 1991 بنسبة 22% ليصل إلى 22 دينار مقابل دولار واحد.

وتحت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية الداخلية أجبرت الدولة الجزائرية مرة أخرى على إبرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، وتم الشروع في تخفيضات مهمة في قيمة الدينار الجزائري والاتجاه به نحو قابلية التحويل، حيث تجاوز التخفيضات في بعض السنوات إلى 30%، ففي سنة 1990 سجل 9 دنانير للدولار لتقفز قيمته إلى 35.05 دينار في غضون أربع سنوات وذلك سنة 1994 وهكذا يهجل سعر الصرف تراجع سنة بعد سنة ليصل سنة 1999 إلى 66.6 دينار للدولار الواحد.

2-2- تطور سعر صرف الدينار الجزائري من سنة 2000 إلى 2014: في بداية الألفية شهدت أسعار النفط انتعاش كبير حيث انتقلت من 17.44 دولار للبرميل إلى 27.60 دولار في سنة 2000، وهكذا استمر الارتفاع إلى غاية 2008 مما سمح بتكوين احتياطي دولي معتبر بسبب تسجيل ميزان المدفوعات فائض متكرر، هذه الاحتياطات استعملتها السلطة النقدية في توجيه سعر الصرف، ومن الملحق رقم 04 نلاحظ أن سعر صرف الدينار الجزائري خلال هذه الفترة ظل ثابتا نسبيا في حدود 70 إلى 80 دينار للدولار الواحد، ففي سنة 2000 سجل 75.31 ثم تراجع إلى 79.68 سنة 2002، وفي سنة 2003 بدأ بالتحسن بسبب زيادة العائدات النفطية لتحسن الأسعار العالمية للنفط، وأستمر هذا التحسن إلى غاية حلول الأزمة المالية العالمية نهاية سنة 2008 حيث بلغ قرابة 64.56 دينار للدولار وهي أقل قيمة مسجلة خلال الألفية، وفي سنة 2010 وبدعوى حماية الاقتصاد الوطني من الضغوط التضخمية التي ولدها زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة زيادة في حجم الإنفاق العام، بالمقابل ضعف الناتج المحلي مما جعله غير قادر على تغطية الطلب الوطني المتزايد، تم تخفيض الدينار أمام الدولار من قبل بنك الجزائر ليصل إلى 74.40 دينار للدولار وفي السنة الموالية يتحسن بشكل طفيف ويبلغ 72.85 دينار للدولار، بعد ذلك يبدأ سعر الصرف بالنزول إلى مستويات غير مسبوقة ليسجل سنة 2014 قرابة 80.56 دينار للدولار، هذا التخفيض كان من طرف بنك الجزائر كذلك في إطار التعويم الموجه لضمان استقرار صرف العملة وتقليل الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي ومنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط المفاجئة مما حسن في قيمة الدولار عالميا مسببالانخفاضا في قيمة الدينار الجزائري.

ومن الملاحظ أن حركة سعر الصرف بهذا الشكل المتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات وحركة الاحتياطات الأجنبية لنفس الفترة، هو مخالف كليا لمنطق التعويم المدار وأقرب من الرابط الزاحف حول الدولار بتقلب 2 دينار [1]، أما حجة السلطات النقدية في كل تدخل هي المحافظة على قيمة الدينار ورفع القدرة التنافسية للصادرات الجزائرية غير النفطية، هي حجج غير واقعية ولا تمت بأي منطق اقتصادي ، وعليه فتعويم

[1] عزي خليفة، مسعودي زكرياء، **تحليل إشكالية أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تصنيفات سعر الصرف الحديثة** ، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، سبتمبر 2018، ص 80.

الدينار لم يكن على حقيقته بل هو تخفيض صادر على أساس إداري سياسي مباشرة بعد كل أزمة نفطية لمواجهة تراجع مداخيل البلاد.

2-3- تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2015-2020: تزامنا مع بداية انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية في نهاية سنة 2014، إذ سجلت 53 دولار للبرميل بعدما تجاوزت 110 دولار للبرميل قبل ذلك، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النقدية بالعملة الأجنبية ، ولاحتواء هذه الصدمة على الاقتصاد الجزائري خُفض سعر صرف الدينار أمام الدولار، ففي سنة 2015 خفض قرابة 20% بالنسبة للسنة السابقة حيث كان 80.56 ليصبح 100.46 دج تساوي واحد دولار، وليتشكل أول مرة من ثلاثة أرقام صحيحة، هذا الانخفاض كان من طرف السلطة رغبة منها في رفع حصيلة العائدات النفطية المقومة بالدولار عند تحويلها للعملة الوطنية، ومنه ربح الفارق بالدينار وهو ما يساهم من تقليل نسبي للعجز المسجل في الميزان التجاري وتقليل الضغوط على الاحتياطات الأجنبية ، واستمرت السلطة النقدية في تخفيضه مرارا وتكرارا ففي سنة 2018 خفض بخمسة دنانير وجعلته 116.61 دينار للدولار الواحد بعدما كان 110.96، ثم 119.36دج للدولار في سنة 2019. وتذهب المؤشرات الرسمية إلى توقع استمرار تقلبات العملة الوطنية بصورة أكبر لتصل سنة 2022 لسقف 133 دج للدولار، وهذا على خلفية تبعية الاقتصاد الوطني بشكل شبه كلي للصادرات النفطية المرتبطة أسعارها بالسوق الدولية، ومحدودية الصادرات خارج المحروقات.

ومن الملاحظ أنه رغم استقرار أسعار النفط في السنوات الخمس الأخيرة مقارنة بسابقتها، فإن سعر صرف الدينار الجزائري واصل تراجعه أمام العملات الرئيسية، ولم تُسهم الإجراءات الحكومية الأخيرة في مواصلة تعويم الدينار بهدف معالجة الإختلالات الاقتصادية وهذا بسبب تآكل احتياطات الصرف الجزائرية التي ستزيد من عدم استقرار العملة الوطنية، ناهيك عن ارتفاع سعر صرف الدولار في الأسواق العالمية، إضافة إلى اعتماد الجزائر بشكل شبه كلي على العائدات النفطية التي تفوق 97%، وضعف التنوع الاقتصادي، بالإضافة إلى طبع مزيد من الأوراق المالية، وما يترتب عليه من فائض في الكتلة النقدية في الأسواق مقابل إنتاج ضعيف جدا، ومما زاد الوضع تأزما تفشي جائحة كورنا والإغلاق العام مما أثر على المردود الاقتصادي المحلي والعالمي على حد سواء

وترجوا الحكومة الجزائرية والسلطة النقدية من تقليص قيمة الدينار أمام الدولار إلى خفض عجز ميزانية الدولة المتكررة، ففي سنة 2019 مثلا وصل العجز إلى قرابة 2 مليار دولار، على اعتبار أن مداخيل

الصادرات النفطية عند تحويلها من الدولار إلى الدينار وفق سعر الصرف الجديد ستكون أكبر مقارنة بالقديم، الأمر الذي سيساهم في رفع الجباية البترولية فترتفع بصفة طردية مداخيل الميزانية العمومية ويتقلص العجز، بالإضافة إلى مبررات معلنة من طرف السلطة وهي على النحو التالي [1]:

- مواجهة أسعار الصرف المغالي فيها، والتي نتجت عن التدهور في معدلات التبادل التجاري الدولي، ومواجهة المشاكل المتعلقة بميزان المدفوعات.
- الحيلولة دون ارتفاع سعر الصرف الحقيقي (السوق الموازية)، وبهذا تحقق تصحيح المستوى الشامل للأسعار، ومن شأن الزيادة في مستوى الأسعار أن التخفيض فعلا من القيمة الحقيقية للثروات التي تدور خارج القطاع البنكي.
- المساعدة على المحافظة على القدرة التنافسية لمنتجي السلع الوطنية، وتوسيع أسواق الصادرات، وبالتالي إمكانية الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني.
- هو رد فعل الاختلالات الأساسية المرتبطة بتمديد عدد كبير من الأهداف لإدارة سعر الصرف، حيث اعتبرت الجزائر هذا الإجراء عنصرا أساسيا لتحسين فعالية نظام الصرف الأجنبي.

والجدير بالذكر فإن التخفيض في قيمة العملة يكون تأثيره سلبي في الأجل القصير على الميزان التجاري وهذا راجع إلى أن المرونة في هذا الأجل تكون منخفضة وهو ما يتسبب في حدوث ما يسمى بمنحنى (J) والمقصود به هو أن الميزان التجاري يقع في عجز متزايدا بمجرد تخفيض قيمة العملة ليتحسن الميزان بمرور الوقت أي في الأجل المتوسط والطويل.

[1] بلحرش عائشة، **سعر الصرف الحقيقي التوازني – دراسة حالة الدينار الجزائري–** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص 368.

الشكل رقم 06: تطور سعر الصرف بالمقارنة مع تطور سعر النفط من سنة 1990 إلى 2020.

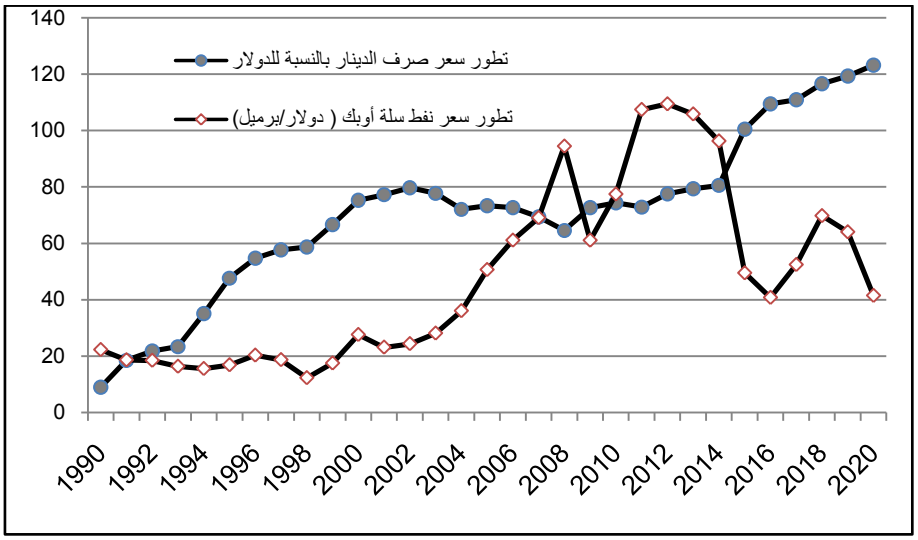

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

المطلب الثاني: واقع الاحتياطات الأجنبية في الجزائر.

أن بداية الاهتمام بتكوين الاحتياطات الأجنبية على الصعيد الدولي كان بعد انهيار قاعدة الذهب ودخول الاقتصاد الدولي مرحلة الدولرة، حيث أصبح الدولار الأمريكي له قبول في إبرام الذمم وأحد الضمانات الرئيسة للتجارة الخارجية وبديلا للذهب في الإصدار النقدي والاحتفاظ به، وفي الجزائر بدأت تتكون وتتراكم هذه الاحتياطات من سنة لأخرى نتيجة حدوث فوائض في ميزان المدفوعات الذي يعتمد بالأساس على عوائد صادرات المحروقات، هذه الاحتياطات تعتبر قوة شرائية ومعيار لقدرة الجزائر على الوفاء بالتزاماتها المالية الدولية، إذ هي من الأصول الخارجية لبنك الجزائر ومصدرا للتوسع النقدي وأداة هامة يستعملها لإدارة سعر الصرف والحفاظ على استقرار ودعم قيمة العملة الوطنية، من خلال تدخله كعارض في سوق الصرف ما بين البنوك. وتتشكل الاحتياطات الأجنبية في الجزائر من خمسة أصول وهي العملات الأجنبية خاصة الدولار واليورو، الذهب، الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، اتفاقات الدفع الدولية وحقوق السحب الخاصة.

ونشير إلى أن الزيادة التي تحققت في احتياطيات الجزائر الدولية في هذه الفترة القصيرة، قد تحققت في الحيازات الرسمية من العملات الأجنبية (تحديدًا الدولار الأمريكي)، أما باقي مكونات الاحتياطات، وهي

الرصيد الذهبي وحقوق السحب الخاصة وصافي المركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي فلم يطرأ عليها زيادة يعتد بها[1]. وسيتم دراسة تطور الاحتياطات الأجنبية من الدولار فقط لأن اليورو لم يغطي كل الفترة فقد تم التعامل به بشكل رسمي سنة 2001.

1- تطور تراكم الاحتياطات الأجنبية في الجزائر:

لقد عرفت الكتلة النقدية للعملة الأجنبية تقلبات، بين التراجع المقلق والنمو المبالغ فيه مقارنة بمعايير كفاية الاحتياطات وقدرة إستعاب الاقتصاد الجزائري لها، ويمكن التمييز بين ثلاثة مراحل شاهدتها الاحتياطات خلال مدة الدراسة على النحو التالي:

- المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 1999: تميزت الاحتياطات الأجنبية إبان هذه الفترة بمستوى متدني لم تتعدى رقمين صحيحين، وهذا يعكس إلى حد بعيد الوضعية المتدهورة التي كان يمر بها الاقتصاد الجزائري نتيجة دخول البلاد في المديونية الخارجية وتبعات خدمات الدين التي تمتص من النقد الأجنبي، ناهيك عن التضخم وزيادة السلع المستوردة، كل هذا كان سببها الأول تداعيات الصدمة النفطية العالمية لسنة 1986 وما ترتب عنها من صدمات داخل الاقتصاد الوطني، لكن في النصف الثاني من العشرية قامت الجزائر بإبرام اتفاق مع نادي باريس ولندن لجدولة ديونها مما سمح لها ببناء احتياطيات تكفي لأكثر من 9 أشهر في سنة 1997، وبحلول سنة 1999 سجلت تآكل كبير لتصل إلى 4.4 مليار دولار مقابل 4.6 أشهر فقط من الاستيراد وهي مدة تقترب من الحد الأدنى 3 أشهر، وهذا راجع إلى مخلفات الأزمة العالمية لسنة 1998 وتدهور أسعار النفط في ذلك الوقت.

- المرحلة الثانية من سنة 2000 إلى سنة 2006: شهدت الاحتياطات الرسمية في بداية هذه الفترة ارتفاع مطرد، حيث انتقلت من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار في السنة الموالية، لتستمر بالارتفاع إلى أن وصلت إلى 77.78 مليار دولار في غضون سبعة سنوات فقط أي سنة 2006، وهذا راجع إلى النمو في قيمة الصادرات مقارنة بالواردات لزيادة أسعار النفط، ناهيك عن إعادة جدولة الديون الخارجية الذي صاحبه استقرار سياسة وأمني بداية من تطبيق قانون الوئام في 1999 ثم المصالحة الوطنية في سنة 2006

---

[1] زايري بلقاسم، **كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر، ص 61.

مما قلل من سرعة تآكل الاحتياطات في تلك الفترة، إن هذا التحسن والتراكم أدى إلى تعزيز الملائمة المالية ودعم المركز المالي للجزائر اتجاه الخارج، وبالنظر كذلك إلى تغطية احتياطيات الصرف الأجنبي للواردات حيث تعدت 36 شهر سنة 2006 مما يعطي آمان وحصن قوي للاقتصاد ضد الصدمات الخارجية، وهنا قد تطرح مشكلة استيعاب الاقتصاد الوطني لهذا الكم من النقد الأجنبي.

– المرحلة الثالثة من سنة 2007 إلى نهاية سنة 2020: في هذه المرحلة واصلت ارتفاعها بوتيرة متسارعة إلى أن بلغت الذروة في سنة 2013 بـ 194 مليار دولار نظير تغطية 36 شهرا من الاستيراد، هذه الزيادة كانت بسبب التحسن المستمر في العوائد النفطية التي تركت مفعول إيجابي على رصيد العملة الأجنبية، وقد كانت الجزائر في هذه السنوات من ضمن العشر دول الأوائل في العالم التي تمتلك أكبر الاحتياطات الأجنبية، غير أنها لم تستفد اقتصاديا من البحبوحة المالية نتيجة عدم وجود إرادة سياسية حقيقية لاستثمارها وتوظيفها في مشاريع لها عوائد على الاقتصاد والبلاد بصفة عامة.

ومن الملاحظ أن في السنوات الـ5 الأخيرة سجل احتياطي الصرف الجزائري تآكلا سريعاً وحاداً وغير مسبوق، وهذا بفعل تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية إلى ما دون 40 دولار للبرميل سنة 2015، ووصلت الاحتياطات في الانهيار حيث بلغت سنة 2018 ما دون 80 مليار دولار، لتفقد في السنة الموالية 15 مليار دولار، ولم يتعدى متوسط التغطية خلال الخمس سنوات الأخيرة 15 شهرا من الاستيراد، أما أسباب تآكل العملة الصعبة فيرجع إلى مشكلة سوء التسيير والفساد الإداري الذي استفحل في هذه الفترة، وتضخيم الفواتير التي كبدت خزينة الدولة خسائر بنحو 8 إلى 10 مليار دولار سنوياً، ناهيك عن تسرب العملة الأجنبية للاقتصاد الموازي حيث تقدرها السلطات الجزائرية[1] بقرابة 90 مليار دولار أي ما يعادل 10 آلاف مليار دينار مخزنة بعيدا عن البنوك، التي ما زالت الحكومات تسعى لاستعادتها لكن دون جدوى، ويتوقع صندوق النقد الدولي استمرار تآكل الاحتياطات لتبلغ سنة 2023 ما قيمته 12.3 مليار دولار أي ما يعادل 3 أشهر استيراد فقط وهو مؤشر يجعل الوضعية المالية والاقتصادية للبلاد في خطر محدق.

[1] موقع الشروق مقال بعنوان " **الرئيس تبون: آن الأوان لاسترجاع 90 مليار دولار نائمة في السوق الموازية** " لإيمان كيموش، تاريخ النشر 2021/09/25، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.echorouklibe.com، تاريخ الإطلاع 2021/10/10.

وعليه فإن تواصل تآكل الاحتياطات بهذه الوتيرة في ظل استمرار ترنح أسعار النفط، بالإضافة لكونها تتشكل أغلبها من عملة وحيدة وهي الدولار الأمريكي مما يجعلها معرضة لتقلبات الدولار أمام العملات القويّة الأخرى فيقلل من قدرتها الشرائية، وأمام هذا الواقع تجد الحكومة نفسها بين مطرقة ترشيد الإنفاق الخارجي وسندان تلبية احتياجات السكان من المنتجات الأجنبية في ظل عدم قدرة الاقتصاد المحلي على تلبية الطلب الداخلي كمًا ونوعًا، ملم يعجّل حسب الكثير من الخبراء بفقدان شبه كامل لاحتياطي النقد الأجنبي، الذي ظلت الحكومة تتفاخر به لسنوات عندما وصل إلى 200 مليار دولار، وقد لا يكون لها خيارات اقتصادية كثيرة، قد تؤدي إحداها كطباعة النقود إلى تعقيدات في إدارة الاقتصاد الكلي وتفاقم المخاطر على الاستقرار المالي، أو من الممكن أن تستسلم الدولة وتعود إلى صندوق النقد الدولي والمراكز المالية الدولية لجمع الأموال والدخول في الاستدانة. ومن المفارقات أن الجزائر تقوم صادراتها بالدولار وأغلب وارداتها تدفع بالأورو وهذا ما يزيد الضغط على الاحتياطات الأجنبية.

الشكل رقم 07: تطور الاحتياطات الأجنبية بالمقارنة مع تطور سعر النفط من سنة 1990 إلى 2020.

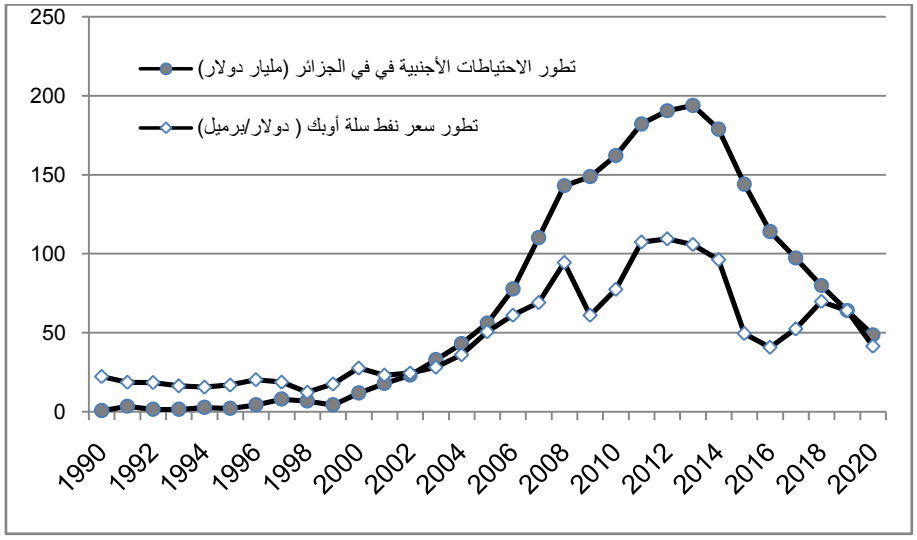

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

2- آليات إدارة الاحتياطات الأجنبية في الجزائر:

يعتقد الكثير من الباحثين أن إدارة الاحتياطات الأجنبية من المبادئ الأساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني، ويقصد بها تحديد مستوى الكفاية منها وتوظيفها في ما يخدم ويقدم قيمة مضافة للاقتصاد، وذلك بوضع جهاز إنذار مبكر يتنبأ بأي اختلالات مستقبلية، وفي الجزائر تعود مسؤولية إدارتها وتسييرها إلى بنك

الجزائر فهو يعمل على وضع آليات وسياسات تحافظ على قيمة الاحتياطات الأجنبية وحمايتها من الاستنزاف والتآكل، وتكمن هذه السياسات في:

2-1 ترشيد الواردات: من البديهي أن كل دولة تحتاج إلى واردات من السلع التي ينتجها العالم الخارجي فلا يمكن أن نجد دولة مكتفية ذاتيا، هذه الواردات يتم تمويلها من الاحتياطات الأجنبية للبلاد، وحسب الخبراء يجب أن تغطي هذه الاحتياطات ثلاثة أشهر من الاستيراد على الأقل حتى لا يقع الاقتصاد في دائرة الخطر مما يستوجب على الحكومات وضع سياسات وآليات للحد من الواردات وترشيدها، وهذا ما قامت به الجزائر في سنة 2015، حيث من الشكل رقم 09 وبيانات الملحق رقم 05 نلاحظ كيف انخفضت قيمة الواردات بعدما وصلت إلى الذروة سنة 2014 بقيمة 58.33 مليار دولار ثم تستقر بعد ذلك عند حوالي 46 مليار دولار، هذا التراجع والاستقرار نتيجة منع استيراد الكثير من السلع غير الضرورية وترشيد الضرورية منها، وتضيق الخناق على الأفعال غير القانونية كتضخيم الفواتير، ورغم ذلك فلا يمكن خفض الواردات أقل من هذا الحد لأنها مثلا في سنة 2018 يوجد أكثر من 58% عبارة على تجهيزات صناعية وفلاحية ومواد أولية ونصف مصنعة ضرورية لحركة الاقتصاد، وكذلك يوجد نسبة تقارب 40% من الواردات عبارة عن مواد غذائية ضرورية كالقمح والسكر والحليب وسلع استهلاكية متنوعة[1]، ويبقى على عاتق الدول العمل على توفير هذه المواد محليا، وإيجاد آليات للمحافظة على استقرار الأسعار وفي مستوى القدرة الشرائية للمواطن حتى لا يتوجه إلى الطلب على السلع الأجنبية المنافسة.

2-2 التوظيف المالي للاحتياطيات الأجنبية: قد يكون من حسن إدارتها توظيف هذه الاحتياطات في أصول مالية مربحة وسهلة الاسترداد كشراء أذونات الخزانة أو أسهم لشركات عالمية أو الدخول في شراكة مع شركات كبرى ومن الأحسن أن يكون لها فروع في الجزائر، كما أن هناك فرصة لشراء كمية من الذهب ومضاعفة الاحتياطات منه، لكن عند تطبيق هذه الإجراءات يجب مراعاة حالة الميزان المدفوعات فقد يتسبب شراء الذهب أو استثمار الأموال في الخارج مزيدا من العجز في هذا الأخير، غير أن كل هذه الخيارات تبقى

[1] تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 45 الصادر بتاريخ مارس 2019، هيكل الصادرات والواردات، ص 28، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

بعيدة عن الاقتصاد الجزائري لما يتميز به من التبعية والتخلف والانغلاق على نفسه وعدم وجود نظام مالي متطور وبورصة قوية.

2-3 المكافحة الصارمة لتهريب وتحويل العملة الأجنبية: إن ظاهرة تهريب العملة الأجنبية مدمرة للاقتصاد الوطني وتعاني منه جل دول العالم، ويجب على الدولة التصدي لهذه الظاهرة عن طريق سن القوانين ووضع جهاز تنفيذي قوي وحازم يسهر على تطبيق هذه القوانين والتصدي للمخالفين، مع تشديد الرقابة على تنقل رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ومحاربة التصريح الكاذب وتضخيم الفواتير، كما يجب على الدولة الحد من الأسواق الموازية للعملة ومحاربتها، وبالمقابل التشجيع على فتح أكشاك الصيارفة تكون منظمة وتخضع لقوانين الدولة، كذلك فتح المجال أمام المغتربين بتحويل أموالهم إلى الداخل عن طريق البنوك المعتمدة العمومية والخاصة بدل تهريبها وإدخالها إلى الأسواق السوداء.

2-4 تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري: من خلال إعادة بعث الروح في القطاعين الصناعي والزراعي، كتقديم إعانات مالية للقطاعات الموجهة للتصدير والمدرة للعملة الأجنبية مع تسهيلات وإعفاءات ضريبية للمصدرين، كما يجب فتح المجال لإنشاء مناطق حرة على الحدود تُسوق فيها المنتجات الوطنية بكل حرية وأقل إجراءات إدارية.

2-5 التشجيع على التعامل بالعملات البينية أو المقايضة: يقع خلف الدولة الجزائرية سوق كبير وخصب غير مستغل في القارة الإفريقية، فيمكن الولوج إليه عن طريق المقايضة والمبادلة، كمبادلة المشتقات النفطية بالمنتجات الزراعية والحيوانية التي تزخر بها القارة بدل استعمال العملة الأجنبية، كذلك يمكن التعامل بالعملات البينية مع الدول العربية كتونس في مجال السياحة والتجارة، كما هو معمول به في كندا والمكسيك حيث يتم التعامل بالدولار الأمريكي إلى جانب العملة الرسمية بالمناطق الحدودية.

3- مؤشرات المستوى الامثل للإحتياطيات الدولية في الجزائر [*] :

تلجأ الجزائر على غرار دول العالم إلى تكوين احتياطيات حتى تواجه العجز المحتمل في ميزان المدفوعات في المستقبل ويقيها بمنى عن الصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة، وهذا في حدود سقف معين

[*] للمزيد عن هذه القواعد أنظر الصفحة 95 في الفصل الثاني من هذه الأطروحة.

حتى لا يدخل الاقتصاد في مشكلة قدرة إستعاب هذه الأرصدة، وتعود مسؤولية إدارة وتسيير الاحتياطيات إلى بنك الجزائر فهو يعمل على المحافظة على قيمتها وحمايتها من الاستنزاف، ولمعرفة المستوى الأمثل والمريح وعدم تجاوزه المعايير الدولية يتم استعمال مجموعة من المعايير من أهمها:

1-3 معيار تغطية الواردات Import coverage : ويعتبر هذا المؤشر أحد أهم المقاييس التقليدية لمعرفة كفاءة الاحتياطات الأجنبية في أي دولة، ويجب أن تغطي حجم الاحتياطات من 3 إلى 5 شهور على الأقل من الاستيراد، حتى تضمن الدولة تدفق واردتها الضرورية ويجنبها السياسات الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة، وبالرجوع إلى حالة الجزائر وحسب الجدول رقم 02 وبأخذ العشر السنوات الأخيرة، نجد ارتفاع كبير في نسبة الاحتياطات الدولية إلى بالنسبة للواردات لتصل 36 شهرا في سنة 2010 ثم تتراجع من سنة إلى أخرى وتصل سنة 2019 ما يعادل 14 شهرا من الواردات، ويعتبر هذا المؤشر يفوق المعدل بكثير وهذا ما يوحي بوجود إفراط في حيازة بنك الجزائر للاحتياطيات الرسمية، وفرصة ضائعة على الاقتصاد الجزائري، فمن الممكن استثمار هذه الأصول وتحقيق زيادة في النمو الاقتصادي والقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية بدل الاحتفاظ بها.

2-3 قاعدة "Guidotti – Greenspan": تشير هذه القاعدة إلى أن إجمالي الاحتياطي الأجنبي الذي يمتلكه البنك المركزي للبلد يجب أن تساوي أو تفوق الدين الخارجي قصير الأجل المستحق خلال سنة، وهذا حتى لا تتعرض السلطات النقدية لمشكل انسحاب رأس المال الأجنبي قصير الأجل نتيجة وصول فترة الاستحقاق أو عدم تمديد المقرضين لهذه الديون، وبالنظر إلى الجدول رقم 02 نلاحظ أن الاحتياطات تتجاوز الدين الخارجي بأضعاف كثيرة، ووصلت نسبة التغطية إلى 159 % في سنة 2011، لكن في سنة 2019 تراجعت لـ 28.31% ، وعلى العموم ووفقا لهذه القاعدة فإن الجزائر في أمان وملائمة مالية خارجية جدُ حسنة وتستطيع تغطية وسداد كل ديونها الخارجية القصيرة.

الجدول رقم 02: نسبة تغطية الواردات والديون قصيرة الأجل من الاحتياطات الأجنبية. (و: مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الاحتياطات	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.133	114.138	97.33	79.9	64.1
قيمة الواردات	40.212	47.300	50.376	54.903	58.33	51.646	46.727	46.059	46.197	44.63
نسبة التغطية بالأشهر	36.78	34.82	34.31	32.78	28.19	25.86	22.58	19.37	15.94	14.47
حجم الديون الخارجية القصيرة	1.778	1.142	1.205	1.328	1.925	1.823	1.986	2.096	2.319	2.264
نسبة التغطية %	91.24	159.56	158.22	146.09	92.95	79.06	57.47	46.44	34.45	28.31

المصدر: – موقع البنك الدولي، مؤشر إجمالي الاحتياطات بدلالة عدد أشهر الاستيراد، ومؤشر إجمالي الاحتياطات مطروحا منه الذهب نقلا عن الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24 .

– تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

3–3 معيار "Wijnholds-Kapteyn": إن هذا المعيار هو ضابط للقاعدة السابقة، حيث تم إدخال العرض النقدي الموسع (M2)، لأن في الغالب يوجد مقيمين يقومون بتحويل العملة المحلية إلى العملات الأجنبية مما يحدث إستنزاف داخلي للإحتياطيات الاجنبية، أي يجب أن تكون الاحتياطات أكثر من الدين الخارجي قصير الأجل مضافا إليه 10% إلى 20% من (M2) لتجنب مخاطر الاستنزاف الداخلي والخارجي على حد سواء ، كذلك هذا المؤشر يعتبر مقياس لاحتمالية وقوع الاقتصاد في أزمة مالية كما وقعت في دول شرق أسيا سنة 1997، ومن الجدول رقم 03 يتضح أن قيمة الاحتياطات الاجنبية للعشر سنوات المذكورة تفوق قيمة هذا المؤشر بكثير، فمثلا في سنة 2019 التي سجلت أضعف إحتياطيات خلال الألفية الثالثة لكن تجاوزت ضعف هذا المؤشر ، وهذا ما يجنب الاقتصاد الجزائري الإستنزاف الداخلي والخارجي للعملة الصعبة.

الجدول رقم 03: حجم الديوان قصيرة الأجل والعرض النقدي الموسع M2 من الاحتياطات الأجنبية.

(الوحدة مليار دولار)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الاحتياطات	162.22	182.22	190.66	194.01	178.93	144.133	114.138	97.33	79.9	64.1
حجم الديون القصيرة	1778.	1.142	1.205	1.328	1.925	1.823	1.986	2.096	2.319	2.264
العرض النقدي M2الموسع (مليار دينار)	8280.7	9929.2	11013.3	11945.7	13686.8	13704.5	13816.3	14974.6	16636.7	16510.7
العرض النقدي M2الموسع (مليار دولار)*	111.29	136.29	142.01	150.49	169.90	136.41	126.22	134.95	142.66	138.33
20 % من M2 (مليار دولار	22.26	27.26	28.40	30.10	33.98	27.28	25.24	26.99	28.53	27.67
الديون القصيرة+ 20%من M2	24.04	28.40	29.61	31.43	35.91	29.10	27.23	29.09	30.85	29.93

المصدر: – موقع البنك الدولي، مؤشر إجمالي الاحتياطات مطروحا منه الذهب نقلا عن الموقع الإلكتروني www.albankaldawli.org تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

– تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

* تم تحويل M2 من الدينار إلى الدولار حسب متوسط سعر الصرف لكل سنة

وخلاصة الأمر، لا توجد قاعدة تحدد سقف الاحتياط الأجنبي للبلد، ومن الممكن لأي دولة توفيرها بغض النظر عن مخاطرها والتكلفة البديلة التي تضحي بها، وفي الجزائر وحسب هذه المعايير والمقاييس فإن الاحتياطات الاجنبية كافية ومريحة مما يؤهل الاقتصاد الوطني لمواجهة الصدمات الخارجية والداخلية، ويبقى على السلطات النقدية وعلى رأسها بنك الجزائر حُسن إدارة هذه الثروة وتوظيفها في ما يخدم البلاد والعباد.

المطلب الثالث: تطور رصيد الميزان التجاري:

يعتبر الميزان التجاري الحساب الرئيسي في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الخارجية المتمثلة في التصدير والاستيراد، علاوة على حجمه النسبي بالمقارنة مع الحسابات الأخرى، فهو مؤشر

يتم من خلاله تقييم وضعية التجارة الخارجية للبلاد، حتى تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل هي حصيلة تحركات السلع والخدمات الحقيقية على الحدود الخارجية، وفي الجزائر تعتبر سياسة التجارة الخارجية خيارا استراتجيا وحتميا لا يمكن التخلي عنها، فهي تساهم في النمو الاقتصادي الوطني والتنمية وزيادة المدخرات الأجنبية التي تستعملها الدولة في تسديد فاتورة الواردات المرتفعة بسبب متطلبات المواطن المتنوعة.

1– تحليل حركة أرصدة الميزان التجاري الجزائري:

يتميز الاقتصاد الجزائري بنسبة اندماج ضعيفة في الاقتصاد الدولي نظرا لعدم وجود تنوع حقيقي في الصادرات حيث أن صادرات النفط تساهم بنسبة كبيرة في مؤشر الناتج المحلي الإجمالي وفي تكوين رصيد الميزان التجاري، والقراءة الأولية لتطور رصيد الميزان التجاري ودفتيه إجمالي الصادرات والواردات خلال الفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020 نلاحظ أنها شهدت ثلاثة مراحل متباينة على النحو التالي:

الشكل رقم 08: تطور رصيد الميزان التجاري بالمقارنة مع تطور سعر النفط من سنة 1990 إلى 2020.

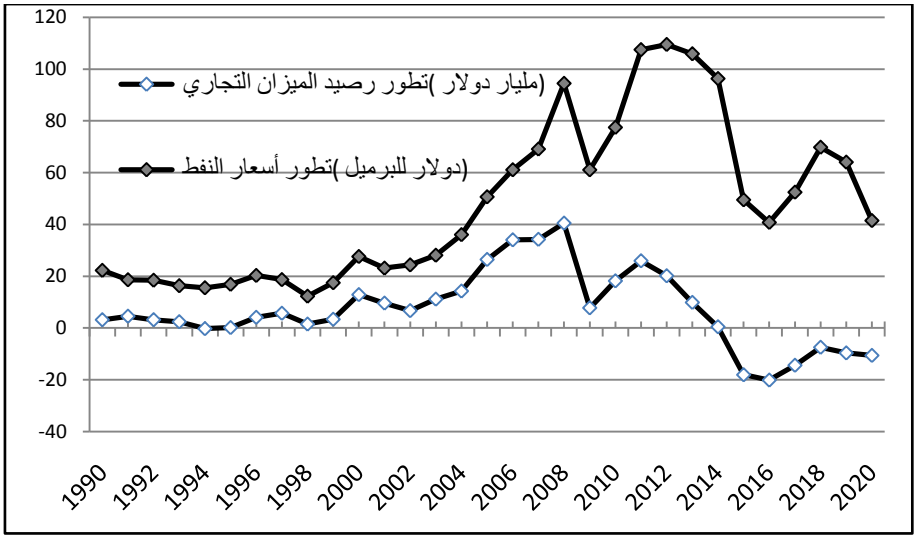

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

– المرحلة الأولى من سنة 1990 إلى سنة 2002: لقد تميزت عملية التجارة الخارجية قبل هذه الفترة بالاحتكار التام لعملية الاستيراد والتصدير من طرف الدولة، من خلال فرض رقابة صارمة على سعر الصرف وتحويل العملة، لكن بدخول الاقتصاد الوطني إلى مرحلة السوق الحر وتنفيذا لشروط صندوق النقد الدولي، كان لزاما على الدولة التوجه نحو الانفتاح على العالم من خلال تحرير التجارة، وهذا ما وقع بالفعل من خلال

سن قانون النقد والقرض في أفريل 1990 وقانون المالية التكميلي في أوت 1990 والذي جاء بنظام الامتياز الذي ألغى ضمنيا احتكار الدولة للتجارة الخارجية.

وإن المتتبع لحركة المعاملات التجارية خلال هذه الفترة (بيانات الملحق رقم 05) يجد أن الميزان التجاري سجل وضع إيجابي تخللها عجزين في سنة 1994 والتي تليها بقيمة 0.26 و 9.07 مليار دولار على التوالي هذا العجز سببه تراجع إجمالي الصادرات حيث هوت بنسبة 15% نتيجة انخفاض سعر النفط، كما عرفت سنة العجز الأول التطبيق الفعلي لبرنامج التعديل الهيكلي الذي ألزم السلطة النقدية على تخفيض قيمة العملة بـ 40.17% ، هذا التخفيض كان له الأثر الإيجابي على الميزان التجاري في السنوات اللاحقة، حيث زادت قيمة الصادرات ووصلت إلى الذروة سنة 2000 مسجلة 22 مليار دولار أما الواردات فقد سجلت في نفس السنة 9.3 مليار دولار مما نتج عنه فائض في الميزان التجاري لم يسجل منذ فترة طويلة قدر بـ 12.89 مليار دولار، وإن كان بشكل عام يبقى الميزان التجاري يسجل رصيد ضعيف جدا لم يتعدى الرقمين، ففي سنة 1998 مثلا سجل أقل فائض خلال الفترة بـ 1.51 مليار دولار.

– المرحلة الثانية من سنة 2003 إلى غاية سنة 2014: لقد شهد الميزان التجاري خلال هذه الفترة حالة فائض بالمجمل، حيث سجل أعلى رصيد له سنة 2008 بقيمة 40.52 مليار دولار وهذا بسبب إعادة هيكلة التجارة الخارجية من خلال إصدار قوانين تنظمها، كذلك الاستفادة من تخفيض قيمة الدينار الجزائري، وبفضل تحسن أسعار النفط وبالتالي تحسن وضع الصادرات النفطية إذ بلغ متوسط سعر سلة أوبك في هذه السنة 94.45 دولار للبرميل مما نتج عنه انتعاش كبير في الحصيلة الإجمالية للصادرات التي بلغت ذروة المنحنى بقيمة 79.14 مليار دولار، ناهيك عن نمو حجم الإنتاج النفط الخام خلال هذه المدة إذ وصل للذروة هو كذلك سنة 2007 أكثر 1.400 مليون برميل في اليوم (أنظر الشكل رقم 04) ، لكن بحلول سنة 2009 سجل الميزان التجاري انخفاض وصل إلى 7.78 أي فقد 80% من قيمته، وهذا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي كان من نتائجها ركود في النمو الاقتصادي العالمي فانهارت أسعار النفط إلى ما دون 50 دولار للبرميل في الأسواق العالمية هذا الانهيار أثر بشكل ملحوظ على قيمة الصادرات المقومة بالدولار، بالإضافة إلى ارتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار مما أحدث زيادة في تكلفة الواردات.

ونتيجة للتحسن النسبي في أسعار المحروقات بحلول سنة 2010 وارتفاع سعر صرف الدولار أمام العملات الأخرى لتعفيه من الأزمة المالية الأخيرة أثر إيجابا على حصيلة الصادرات، مما أحدث انتعاش طفيف

في رصيد الميزان التجاري لكن هذا التحسن لم يدم إلا سنتين فقط، وبحلول سنة 2013 عاود الميزان التجاري التراجع لكن بقي في حالة فائض بـ 9.88 مليار دولار، وفي نهاية الفترة سنة 2014 سجل الميزان التجاري أدنى رصيد له يقترب من حالة التوازن بقيمة 46 مليون دولار، وهذا بسبب النمو غير المناسب بين الصادرات والواردات فعائدات الصادرات تراجعت بسبب تدني أسعار النفط بالمقابل شهدت فاتورة الواردات ارتفاع كبير ووصلت إلى أعلى مستوى لها منذ الاستقلال بقيمة 58.33 دولار (أنظر الشكل 00) وهذا مرده إلى التسهيلات المقدمة للمستوردين خاصة السلع الرأسمالية التي تتطلبها المشاريع التنموية وكذلك التي تدخل في تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تدعمها الدولة في إطار دعم الشباب البطال، ولا ننسى زيادة الدخل والإنفاق الحكومي في تلك الفترة ناهيك عن النمو السكاني وتعدد متطلباته.

– المرحلة الثالثة من سنة 2015 إلى نهاية 2019: شهد الميزان التجاري الجزائري سنة 2015 أول عجز منذ التسعينات إذ سجل 18مليار دولار عجز، في نفس الوقت نجد قيمة إجمالي الصادرات انخفضت إلى حدود النصف بالمقارنة بالسنوات التي قبلها وهذا الانهيار يعزى إلى تداعيات أزمة أسعار النفط بداية من سنة 2014، علاوة على زيادة الاستهلاك المحلي للهيدروكربونات مما أدى إلى تقلص الاحتياطي المتاح للتصدير وتعثر شركة سوناطراك المملوكة للدولة الجزائرية حتى في إنتاج الحصة المقررة وهذا بسبب فساد إدارتها وسوء تخطيط استثماراتها، ناهيك عن عزوف الكثير من الشركات العالمية البترولية عن الاستثمار بسبب القوانين غير المحفزة للاستثمار وغياب مبادرة سياسية حقيقية.

فبالرغم من التسهيلات المقدمة للمصدريين للنهوض بالصادرات خارج المحروقات من خلال الإعفاءات الضريبية وتقديم الدعم المادي للقطاعات الموجهة للتصدير، وقيام الدولة بإلغاء القروض الاستهلاكية للحد من فاتورة الاستيراد وترشيده عن طريق إلغاء الكثير من السلع الكمالية والتي لها نظير محلي، وفرض المزيد من الإجراءات الحمائية للعملة الصعبة، لكن كل هذه القوانين والإجراءات لا يمكنها كبح الواردات لأننا لا ننتج شيئاً، ونستورد أغلب ما نأكله ونلبسه، ولا يمكننا إغراء الأجانب بدخول البلاد والاستثمار فيها في وقت يتزايد فيه الغموض الاقتصادي وانعدام قاعدة اقتصادية حقيقية ؛ وعليه بقي الميزان التجاري يعاني من العجز وهذا ما يبين ارتباطه الوطيد والقوي بالصادرات النفطية وأسعارها التي تتحكم فيها قوى خارجية اقتصادية وسياسية.

الشكل رقم 09: تطور قيمة الصادرات والواردات في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.

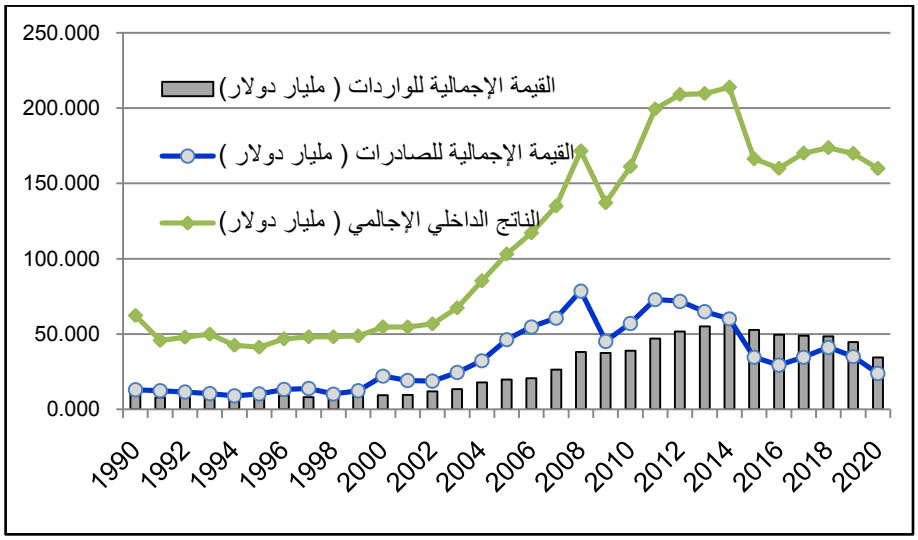

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

2- مؤشر الانفتاح في الاقتصاد الجزائري:

وهو من أهم المؤشرات لقياس مدى مساهمة الاقتصاد الوطني في التجارة الخارجية، كما يبين مستوى الصادرات والواردات من الناتج الداخلي الإجمالي (GDP)، هذا الأخير هو كذلك مؤشر مهم يبين القوة الإنتاجية للاقتصاد فهو المرآة العاكسة للوضعية الاقتصادية للبلاد فبتحقيق ناتج داخلي جيد يدل على أن الاقتصاد في وضعية مريحة وقادر على تغطية الاستهلاك المحلي.

2-1 نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الإجمالي: تُعرف نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الإجمالي بالميل المتوسط للواردات، وهي قد ترتفع أو تنخفض تبعا لعدد من العوامل من ضمنها الأسعار النسبية، والناتج القومي الإجمالي الحقيقي، ودرجة استخدام الطاقة الإنتاجية والتي تعكس قدرة جانب العرض على الاستجابة للتغيرات التي تطرأ على الطلب الإجمالي في الاقتصاد[1].

ومن الجدول رقم 04 نلاحظ أن نسبة الواردات إلى الناتج الداخلي الإجمالي في الاقتصاد الجزائري قد تراوحت بين 15.67% كحد أدنى و 31.05 % كحد أقصى، ويمكن تقسيم حالة هذا المؤشر إلى مرحلتين:

---

[1] عبد الناصر عز الدين بوخشيم، **تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الاسكندارية، مصر، 2003، ص 56.

– الفترة الممتدة من 1990–2001: تشير البيانات في هذه المرحلة أن متوسط الميل قدر بـ 18.24 %، وكانت أقل قيمة له بلغت 15.67 % سجلت في بداية الفترة، ويتضح من هذه الإحصائيات أن الاقتصاد الجزائري كان منغلق على نفسه وهذا بسبب سيطرة الدولة وعدد محدود من الخواص على للتجارة الخارجية، هذا بالإضافة إلى القوانين الصارمة والرقابة الكبيرة على الصرف.

– الفترة الممتدة من 2002–2019: خلال هذه الفترة بلغ متوسط ميل الواردات 24.36 % متجاوزا المقياس الدولي [1] 21 %، وهذا ما يشير إلى حجم اعتماد الاقتصاد على الواردات بوصفها أداة للنمو الاقتصادي، وقد سجل أقصى قيمة له سنة 2015 بنسبة 31.05 %، ويعود ذلك إلى الارتفاع في أسعار النفط في الأسواق العالمية وزيادة الكمية المصدرة من النفط الجزائري فاحدث طفرة في العائدات النفطية وفوائض كبيرة في الاحتياطات الأجنبية، فنجم عن ذلك زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي والدخل الوطني، هذا الوضع أسهم في نمو القدرة الاستيرادية للاقتصاد الوطني.

وعلى العموم يدل مؤشر الميل المتوسط للواردات على اعتماد الدولة على الخارج في تغطية الطلب الداخلي لهشاشة الهيكل الإنتاجي، ما ينبئ باحتمال تعرض الاقتصاد لصدمات خارجية نتيجة ضغوط تضخمية في حال ارتفاع فاتورة الواردات مما ينجم عنها سرعة تآكل الاحتياطات الأجنبية.

2–2 نسبة الصادرات إلى الناتج الداخلي الإجمالي: ويأخذ هذا المؤشر القيم المرتفعة للدول التي تشكل منها المادة الأولية المنتجة لغرض التصدير أو إنتاج عدد قليل جدا من السلع، وبالنظر إلى الجدول رقم 04 يمكن تقسيم قيمة المؤشر حسب فترة الدراسة إلى مرحلتين:

– الفترة الممتدة من 1990– 1999: تميز هذا المؤشر خلال هذه الفترة بالتباين والاختلاف مع موجود نزعة نحو الانخفاض، وقد تراوح بين 20.8% و 28.7% وكان المتوسط 24.15%، مما يدل على أن نسبة الصادرات لم تشكل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الإجمالي وهذا راجع إلى ضعف القدرة التصديرية للبلاد، وتركيزها على تصدير المواد الخام وبالأخص النفط، وإن سجل هو الأخر نسبة محتشمة لضعف الإنتاج وتدني الأسعار في ذلك الوقت.

---

[1] مراد صاولي، **الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية**، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013، ص ص، 65–67.

– الفترة الممتدة من 2000– 2019: والتي تميزت بارتفاع قيمة المؤشر عن المعدل الدولي [1] 25%، وهذا راجع إلى الزيادة الملحوظة في كمية الصادرات النفطية إثر الارتفاع المحسوس في أسعار النفط وزيادة الطلب العالمي عليه، فالصادرات في الاقتصاد الجزائري تعتبر المصدر الوحيد للنقد الأجنبي في ظل قلة الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانعدام الاستثمار المالي في الجزائر، هذه الاحتياطات تستعملها الدول في تمويل البرامج التنموية، وتبقى الصادرات الجزائرية مرهونة بعوامل خارج نطاقها كحجم الطلب العالمي على النفط والتزامها بالحصص المحددة من طرف منظمة أوبك ناهيك عن عدم قدرة الاقتصاد الوطني عن الإنتاج وتغطية الطلب المحلي المتزايدة من سنة إلى أخرى.

وكملاحظ عامة تتسم الصادرات الجزائرية ومنه التجارة الخارجية بعدم الاستقرار لاعتمادها بشكل كبير على المواد الخام التي غالبا تعاني من عدم الاستقرار فضلا عن كونها شديدة الحساسية لتغيرات الأسواق الدولية، وهذا ما أثر سلباً على مردود الميزان التجاري الذي يعاني من حالة عجز دائم خاصة في السنوات الأخيرة.

[1] المرجع نفسه.

الجدول رقم 04: مؤشر الإنفتاح الاقتصادي للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2019

السنوات	الناتج الداخلي	معدل سعر الصرف	الناتج الداخلي	الصادرات	الميل المتوسط*	الواردات مليار	الميل المتوسط*
1990	558.45	8.958	62.34	12.964	20.80	9.770	15.67
1991	845.82	18.473	45.79	12.330	26.93	7.770	16.97
1992	1046.40	21.836	47.92	11.510	24.02	8.300	17.32
1993	1166.00	23.345	49.95	10.410	20.84	8.000	16.02
1994	1492.00	35.059	42.56	8.890	20.89	9.150	21.50
1995	1966.00	47.633	41.27	10.260	24.86	10.100	24.47
1996	2564.00	54.749	46.83	13.210	28.21	9.100	19.43
1997	2780.00	57.707	48.17	13.820	28.69	8.130	16.88
1998	2830.40	58.739	48.19	10.140	21.04	8.630	17.91
1999	3248.30	66.64	48.74	12.300	25.23	8.960	18.38
2000	4123.60	75.31	54.76	22.030	40.23	9.300	16.98
2001	4227.13	77.26	54.71	19.090	34.89	9.480	17.33
2002	4522.80	79.68	56.76	18.720	32.98	12.010	21.16
2003	5242.30	77.73	67.44	24.460	36.27	13.320	19.75
2004	6151.90	72.06	85.37	32.220	37.74	17.950	21.03
2005	7564.70	73.363	103.11	46.495	45.09	20.357	19.74
2006	8514.80	72.646	117.21	54.791	46.75	21.456	18.31
2007	9366.60	69.366	135.03	60.916	45.11	27.631	20.46
2008	11077.1	64.568	171.56	79.146	46.13	39.479	23.01
2009	9968	72.646	137.21	45.477	33.14	39.297	28.64
2010	11991.6	74.404	161.17	57.762	35.84	40.212	24.95
2011	14526.2	72.853	199.39	73.802	37.01	47.300	23.72
2012	16208.7	77.551	209.01	72.620	34.75	50.376	24.10
2013	16643.8	79.38	209.67	65.823	31.39	54.903	26.19
2014	17228.6	80.56	213.86	61.172	28.60	58.33	27.27
2015	16712.7	100.46	166.36	35.138	21.12	51.646	31.05
2016	17514.6	109.47	160.00	29.698	18.56	46.727	29.20
2017	18876.2	110.96	170.12	35.132	20.65	46.059	27.08
2018	20259	116.62	173.72	41.783	24.05	46.197	26.59
2019	20284.2	119.36	169.94	34.99	20.59	44.63	26.26

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24،

*ميل المتوسط=الصادرات أو الواردات/ الناتج الداخلي الإجمالي.

المبحث الثالث:

تحليل قياسي لأثر صدمات أسعار النفط على بعض متغيرات التوازن الاقتصادي الخارجي في الجزائر:

تتميز الظواهر الاقتصادية بالتعقيد والتداخل في ما بينها، وتحاول النظريات الاقتصادية المتباينة فك هذا التداخل من خلال فهم تغيراتها وضبط اتجاهاتها، وبظهور علم القياس الاقتصادي عمل على إزالة هذا التداخل بأساليب كمية من خلال استغلال معلومات الظاهرة الاقتصادية وتحليلها ودراسة الترابط في ما بينها، وهذا عن طريق تقدير النماذج في شكل معادلات رياضية يتم تحليلها بالأساليب الإحصائية وباستخدام البرمجيات المتطورة، وقد تعددت مناهج التقدير أخرها كانت مقاربة التكامل المشترك بنماذجها المختلفة وقد أصبحت أكثر شيوعا واستعمالا في الفترة الأخيرة لما تتمتع به من حلول لمشاكل قياسية وقعت فيها المناهج السابقة.

ومن هذا المبدأ، سنحاول في هذا المبحث إجراء دراسة قياسية لتشخيص نوع وطبيعة العلاقة بين أسعار النفط والمتغيرات الخارجي المختارة، وهذا بعد التعرف على المتغيرات من خلال الدراسة الوصفية باستخدام أنسب الأساليب الإحصائية، ثم دراسة خصائصها من حيث الإستقرارية مع تحديد درجة التكامل بينهما، بعد ذلك نقوم بتقدير النماذج القياسية باستخدام مقاربة التكامل المشترك و منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة المعروفة اختصار بـ ARDL، وإذا لم تتحقق شروطها نستخدم متجه الانحدار الذاتي VAR، وحسب هذه المنهجية يجب التعرف على المشاكل القياسية ومعالجتها قبل قبول النموذج وتقييم المعلمات المقدرة، وكخطوة أخيرة يتم قراءة النتائج من حيث المدلول الاقتصادي والإحصائي.

المطلب الأول: مدخل إلى القياس الاقتصادي*

يعتبر من أسمى أهداف علم الاقتصاد البحث على حقائق تفاعل المتغيرات الاقتصادية من خلال وضع النظريات والتخمينات، أما علم القياس الاقتصادي فهو يقوم بمعالجة البيانات الإحصائية للفصل بين النظريات المتداخلة وهذا بإعطاء تقديرات عددية تقربنا من الواقع لتكون أكثر منطقية وقبولا، وتقديم التوقعات المتعلقة بأثر التغير في السياسات الاقتصادية، ويعتمد هذا العلم على العلاقات الاقتصادية الناتجة عن سببية بين المتغيرات ولا يهتم بالمعادلات التعريفية والتي تعبر في الواقع على متطابقات كمعادلة الدخل **Y=C+I**.

1- تعريف القياس الاقتصادي:

يعرف البعض الاقتصاد القياسي بأنه القياس في الاقتصاد، أو القياس الاقتصادي، وبصورة أكثر تفصيلا يعرف الاقتصاد القياسي بأنه فرع المعرفة الذي يهتم بقياس العلاقات الاقتصادية من خلال بيانات واقعية، بغرض اختبار مدى صحة هذه العلاقات كما تُقدمها النظرية، أو تفسير الظواهر أو رسم بعض السياسات أو التنبؤ بسلوك بعض المتغيرات الاقتصادية[1].

2- أهداف القياس الاقتصادي:

إن لكل علم أهداف يخدمها ويسهر على تحقيقها سواء مجتمعة أو متفرقة وللاقتصاد القياسي أهداف عدة يمكن اختصارها في التالي:

- اختبار للنظرية الاقتصادية، حيث قام الاقتصاديون ببنائها على مجموعة من الفرضيات وتم استخدام فيها السببية والتحليل المنطقي لدعم نظرياتهم وإثباتها من واقع الظواهر الاقتصادية المدروسة، وبدون محاولة اختيار صحة تلك النظريات واتساقها، لهذا يهدف الاقتصاد القياسي إلى اختبار مدى صحة تلك النظرية عن طريق التقييم والتحليل للوصول إلى قيم عددية لاختيار قوة المتغير المستقل في التأثير على سلوكية المتغير التابع[2].

---

* الترجمة الصحيحة للمصطلح (Econometics) القياس الاقتصادي وليس الاقتصاد القياسي الشائع بين الباحثين، أنظر كتاب **القياس الاقتصادي المتقدم**، لـ اموري هادي كاظم وباسم شليبه مسلم، مطبعة الطيف، بغداد العراق، 2002، ص 1.

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرة والتطبيق**، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005، ص4.

[2] وليد إسماعيل السيفو وآخرون، **أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص 25.

• يساهم الاقتصاد القياسي برسم السياسات واتخاذ القرارات عن طريق الوصول على قيم عددية لمعلمات العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات، لتساعد رجال الأعمال والحكومات في اتخاذ القرارات الحالية من حيث توفيره للصيغ وأساليب مختلفة لتقدير قيم تلك المعلمات التي تساعد في عملية المقارنات، واتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب[1].

• من الممكن استخدام الطرق القياسية في تحديد القيم المتوقعة لبعض المتغيرات الاقتصاديتي في فترات مقبلة، وذلك بالاعتماد على البيانات الواقعية المتاحة عن فترات ماضية، ومثل هذا التنبؤ يساعد على رسم الخطط الاقتصادية الملائمة، كما يمكن صانع القرار من اتخاذ خطوات مبكرة لازمة لإنجاح الخطط الاقتصادية في المستقبل[2].

3– مراحل الدراسة القياسية:

لكي نتمكن من الوصول إلى الأهداف القياسية يتطلب إتباع منهجية منظمة ومعينة لا يمكن لأي باحث في الاقتصاد القياسي الحياد عنها، هذه المنهجية هي عبارة عن أربع مراحل رئيسية موضحة بالشكل المختصر على النحو التالي:

①– تخصيص النموذج: ونشمل تجميع البيانات (بيانات مقطعية، سلاسل زمنية، وغيرها)، تحديد المتغيرات، الصياغة الرياضية، المعرفة المسبقة لإشارة وحجم معالم النموذج.

②– تقدير النموذج: وتبدأ بالدراسة الوصفية للبيانات، والوقوف على خصائص السلاسل من ناحية الاستقرار والتكامل، ثم اختيار التقنية والمنهجية المناسبة للتقدير حسب خصائص البيانات.

③– تقييم النموذج: وتعتمد على ثلاثة مقاييس أساسية وهي:

✓ المقاييس الاقتصادية المعروفة مسبقا أو مقاييس النظرية الاقتصادية؛

✓ مقاييس النظرية الإحصائية أو الاختبارات الإحصائية؛

---

[1] حسين علي بخيت، سمر فتح الله، **الاقتصاد القياسي**، دار البازوري، عمان، الأردن، 2007، ص 20.

[2] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **مرجع سابق**، ص 14.

✓ مقاييس نظرية القياس الاقتصادي أو مشاكل القياس الاقتصادي؛

④- تقييم قوة التنبؤ للنموذج المقدر عن طريق التأكد من استقرار المقدرات، واختبارات التنبؤ والمحاكاة.

ولكي يصف النموذج القياسي الظاهرة الاقتصادية بدقة يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الخصائص التي تتماشى مع قواعد النظرية الاقتصادية وهي[1]:

- أن يكون النموذج قادرا على تفسير الظواهر التي تحدث في الواقع.
- أن تكون تقديرات المعاملات دقيقة كي تمثل أفضل تقريب للقيم الحقيقية للمعلمات.
- أن يكون النموذج قادرا على التوقعات المستقبلية.
- أن يقدم النموذج العلاقة بين المتغيرات بأبسط طريقة ممكنة.

المطلب الثاني: دراسة وصفية للمتغيرات وتقديم نماذج الدراسة القياسية

إن دراسة أية ظاهرة اقتصادية كلية ينبغي أولا تحديد المتغيرات ودراستها من الناحية الوصفية، ثم تقديمها في شكل نماذج رياضية وقياسية، صالحة لتقدير معالمها حسب المناهج الحديثة.

1- دراسة وصفية لمتغيرات الدراسة:

إن دراسة مختلف الإحصائيات الوصفية للبيانات التي تم تجميعها عن المتغيرات الداخلة في النموذج، تعتبر بالغة الأهمية قبل الدراسة القياسية حيث تسمح لنا بتكوين فكرة عن كيفية تطور مختلف قيم المؤشرات أثناء فترة الدراسة التي تتكون من 30 سنة، والوقوف على درجة تجانس البيانات مع بعضها وانحرافها عن متوسطها. والجدول التالي يستعرض أهم الأساليب الإحصائية الوصفية لمتغيرات النموذج.

[1] نعمة الله نجيب إبراهيم، **مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012، ص 30.

الجدول رقم 05: الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

المؤشر الإحصائي	سلسلة سعر النفط	سلسلة الميزان	سلسلة سعر الصرف	سلسلة الاحتياطات
Mean	47.316	7.096	70.722	69.587
Median	40.760	4.560	72.853	48.700
Maximum	109.45	40.52	123.21	194.01
Minimum	12.28	-20.13	8.958	0.7
Std. Dev.	31.111	14.861	29.019	68.237
Skewness	0.709	0.353	-0.221	0.567
Kurtosis	2.238	2.846	2.815	1.836
Jarque Bera	3.346	0.677	0.297	3.415
p-value	0.187	0.712	0.861	0.181

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

✯ **تحليل بيانات سلسلة سعر النفط:** من الجدول رقم 05 نلاحظ أن أدنى قيمة شاهدتها أسعار نفط سلة أوبك في الأسواق العالمية سجلت سنة 1998 بـ 12.28 دولار للبرميل، بالمقابل أعلى قيمة سجلت سنة 2008 أين وصلت إلى 109.45 دولار للبرميل وهذا في حدود فترة الدراسة، أما القيمة المتوسطة فبلغت 47.316 دولار للبرميل وهي تمثل الوسيط الحسابي (Mean)، كما نجد قيمة Skewness معامل الالتواء يساوي 0.709 وهذا يدل على أن بيانات لها ذيل بجهة اليمين كذلك نلاحظ أن معامل التفلطح قريب من 3 وبالتالي رسم البيانات يقترب من شكل الجرس.

✯ **تحليل بيانات سلسلة سعر الصرف:** إن سلسلة سعر صرف الدينار الجزائري سلكت اتجاه تصاعدي على طول فترة الدراسة فبدأت من 8.95 وانتهت بـ 123.21 دج للدولار، أما عن القيمة المتوسطة فقدرت بـ 70.722 دج/دولار، وهي كبيرة جدا على ادني قيمة مما يدل على أن سعر الصرف تغير ونمى بشكل كبير جدا وأن السلسلة متشتت عن متوسطها وعدم وجود تجانس في البيانات وهو ما يدل عليه قيمة الانحراف المعياري المرتفعة، كما نجد قيمة Skewness معامل الالتواء يساوي 0.221- أي أن بيانات ملتوية بجهة اليسار، ومعامل التفلطح قريب من 3 أي البيانات السلسلة تتوزع على شكل جرس.

✯ **تحليل بيانات سلسلة الاحتياطات الأجنبية:** أما سلسلة الاحتياطات النقدية الأجنبية فقد شهدت هي الأخرى تغير وتحول كبير، إذ سجلت أقل قيمة في بداية الدراسة بـ 0.7 مليار دولار ثم تستمر بالنمو إلى أن

وصلت للذروة سنة 2013 بـ 194 مليار دولار بعد ذلك تبدأ بالانخفاض إلى نهاية السلسلة، وقد كانت متوسط هذه الاحتياطات 69.587 مليار دولار، هذه السلسلة متناظرة لان قيمة Skewness معامل الالتواء يساوي 0.567 كما أن البيانات مفلطحة.

✯ **تحليل بيانات سلسلة الميزان التجاري:** شهد رصيد الميزان التجاري أقل قيمة له سالب 20.13 مليار دولار وهذا سنة 2016 أما أعلى رصيد سجل سنة 2008 بقيمة موجب 40.52 مليار دولار، بالمقابل كانت قيمة الوسط الحسابي للسلسلة تساوي 7.096 مليار دولار، كذلك نلاحظ أن البيانات ملتوية من جهة اليمين وشكلها قريب من شكل الجرس.

وكملاحظة عامة تبين الإحصائيات الوصفية النقاط التالية:

• أن سلسلة الاحتياطات الأجنبية أكثر تقلبا لاحتوائها على الانحراف المعياري الأكبر أي 68.237، في حين أن سلسلة بيانات رصيد الميزان التجاري أقل تقلبا باعتبارها تملك أقل انحراف معياري 14.86، وهي قيم تعكس عدم وجود تجانس في توزيع مشاهدات السلسلة حول متوسطها مما يحتم علينا التخفيف من حدته عن طريق إدخال اللوغاريتم على قيم السلاسل من أجل جعلها أكثر تجانسا.

• كما يوضح إحصائية Jarque Bera طبيعة توزيع مشاهدات السلسلة، حيث نجد (P-value) أكبر من 5 % ومن خلال المعنوية الإحصائية المرتفعة للاختبار نستنتج أن كل سلاسل الدراسة تتبع التوزيع الطبيعي.

• تبين كذلك قيمة كل من (skewness and Kurtosis) تدل على عدم وجود تفلطح والتواء في السلاسل

2– توصيف النموذج:

يعتبر توصيف النموذج المرحلة الأولى التي يقوم بها الباحث في الاقتصاد القياسي، وتعتمد على النظريات الاقتصادية والاقتصاد الرياضي وهي تشمل على أربع خطوات أساسية وهي على النحو التالي[1]:

① تحديد المتغير التابع والمتغير أو المتغيرات المستقلة؛

[1] سمير خالد صافي، **مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews**، مكتبة آفاق غزة، فلسطين، 2015، ص 10

② معرفة التوقعات النظرية للعلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في النموذج، أي تحديد إشارات معالم النموذج، والتي سيتم على أساسها تقييم التقديرات من خلال النموذج؛

③ تحديد الشكل الرياضي للنموذج من حيث شكل الدالة (خطية أو غير خطية) وكذلك عدد المعادلات؛

④ كتابة النموذج الرياضي المقترح في صورته الإحصائية – القياسية–، وذلك بإضافة المتغير العشوائي (u_i) والذي يمثل الجزء غير المفسر في التغير في المتغير التابع.

2–1 تقديم المتغيرات: إن تقديم المتغيرات الخارجية التي تتأثر بالصدمات النفطية يخضع للنظرية الاقتصادية وإلى الدراسات السابقة، وعلى هذا الأساس ركزنا على المتغيرات الكمية فقط، واستبعدنا المتغيرات التي ليس لها مدلول ووجود في الاقتصاد الجزائري كالاستثمار الأجنبي وحركة رؤوس الأموال، أما رصيد ميزان المدفوعات فهو شبه متطابق مع رصيد الميزان التجاري خاصة في السنوات الأخيرة لضعف حساب حركة رأس الأموال والتحويلات بين الجزائر والعالم الخارجي وعليه تم الاستغناء عليه في دراستنا. وتم الاكتفاء بالمتغيرات التالية:

✯ **متغير سعر النفط:** يعتبر النفط سلعة إستراتجية بامتياز فهو المحرك الأول للاقتصاد العالمي وهو مؤثر قوي في أغلب المؤشرات الاقتصادية، إذ يمكن اعتبارها كمصدر للصدمات الخارجية وقيمته كمقياس لهذه الصدمة، وتعتمد الجزائر بشكل شبه كلي على العائدات الأجنبية من تصدير النفط في تسوية معاملاتها الخارجية والتأثير على بعض المتغيرات من خلال تراكم هذه العائدات في صورة احتياطات أجنبية هذه الأخيرة تستخدمها الدولة في معالجة اختلال سعر الصرف الدينار. وقد تم الاعتماد على المتوسط السنوي لسعر الفوري لسلة أوبك المرجعية المستخرجة من تقارير منظمة أوبك، كما تم التعامل مع القيم بوحدة سعر البرميل بعملة الدولار الأمريكي. ونرمز له بالرمز (OP).

✯ **متغير سعر الصرف:** هو يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات الخارجية، كما أنه مقياس لأسعار السلع في الدخل مقارنة مع أسعارها في السوق العالمية، وتم الاعتماد على متوسط سعر الصرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي، لأنه يغطي كل فترة الدراسة بخلاف اليورو الذي ظهوره كان متأخرا، كما أن النفط مسعر بالدولار ومنه عائدات الصادرات تكون بالدولار. وقد رمزنا لسعر الصرف بالرمز (EX).

✯ **متغير الاحتياطات الأجنبية:** هي تلك الأصول الأجنبية المقومة بالدولار التي يحتفظ بها بنك الجزائر وتحت تصرفه، وتتميز بقبول دولي في تسوية الديون والمعاملات الدولية، كما يستخدمها في معالجة إختلالات ميزان المدفوعات، ونرمز لها هنا بالرمز (IR).

✯ **متغير الميزان التجاري:** يعتبر الميزان التجاري أهم وأكبر جزء في ميزان المدفوعات فهو المؤشر الرقمي للوضعية الخارجية للاقتصاد الوطني وهذا لضعف حركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، ويعبر عنه بالفرق بين إجمالي قيمة الصادرات إلى الواردات، ويرمز له بالرمز (BC).

قد تم الاعتماد على البيانات السنوية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020، بدل من بيانات شهرية أو فصلية وهذا للتركيز على العوامل الرئيسية التي تؤثر على المؤشرات وإهمال التغيرات الموسمية والمؤقتة والعوامل الثانوية، كذلك حتى نتفاد وجود فاصل زمني بين تغير أحد متغيرات الدراسة. هذه البيانات أُخذت من تقارير بنك الجزائر، أما سعر النفط أخذ من تقارير منظمة أوبك.

2-2 صياغة النموذج الرياضي العام: نظرا لأننا نرغب في تقدير أثر أسعار النفط على بعض المتغيرات الخارجي وهي متغيرات تابعة، اكتفينا بوضع سعر النفط كمتغير داخلي فقط فلم ندرج أي متغيرات وسيطة لأن إدراجها من شأنه جعل أي أثر للمتغير المستقل يعمل من خلال المتغيرات الوسيطة بالقيمة الصافية مما يقدم صورة مشبوهة عن الأثر، كما أن وجود المتغيرات التفسيرية الإضافية في النموذج سيؤثر سلبا على متغير أسعار النفط، هذه الاعتبارات تجعلنا نعتمد بوصفة متحفظة وبسيطة.

ويتم تحديد الشكل الرياضي للنموذج بالاعتماد على شكل سحابة الانتشار التي تشكلت من رسم سلسلة المتغير التابع والمستقل، هذا الرسم يعطي توصيف العلاقة بصورة أقرب للواقع وأكثر تحقيقا لأهداف الدراسة، فالنظرية الاقتصادية في بعض الأحيان لا تعطي معلومات كافية بشأن الدالة المقترحة للتقدير.

وحسب الشكل البياني رقم 10 الذي هو عبارة عن رسم قيم المتغيرات الخارجية المختارة على المحور الصادي وقيم أسعار النفط على المحور السيني، نلاحظ أن سحابة الانتشار تقع بالقرب من خط مستقيم

افتراضي، وعليه سوف تكون العلاقة الخطية أقرب لتمثيل النماذج بشكل جيد وشكلها الرياضي يكتب على النحو التالي[*]: $EX_t = \alpha + \beta OP_t$. هذا النموذج يوضح العلاقة الدالية بين سعر النفط وسعر الصرف.

الشكل رقم 10: شكل العلاقة الدالية بين سعر النفط وسعر الصرف للفترة من 1990 إلى 2020.

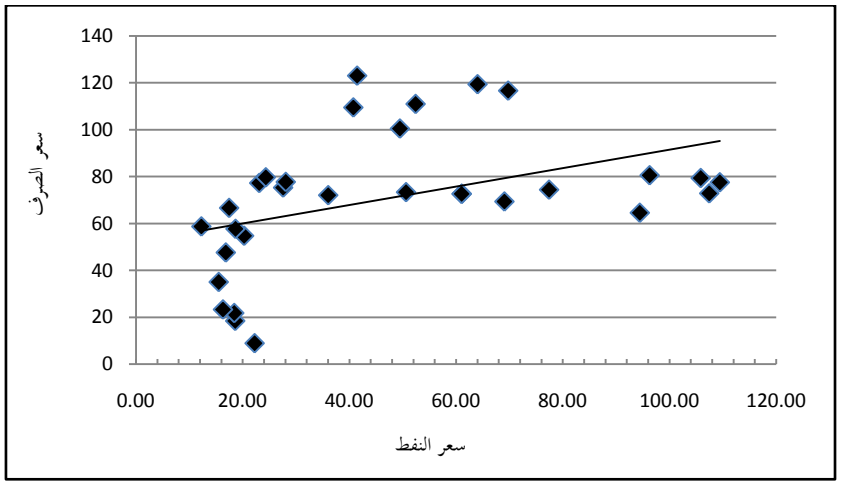

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات المتغيرين.

2-3 كتابة النموذج القياسي: تشير خطية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع إلى أن أثر المتغير التفسيري على المتغير التابع لا يختلف عن أثر متغير آخر، فيفترض أن جميع الأفراد يتصرفون بنفس الطريقة، أو أن تفضيلات الأفراد متماثلة، ونظرا لأن هذا الافتراض لا يمثل الحقيقية فإن استخدام الانحدار الخطي المتعدد ينطوي على وجود نوع من الخطأ في التقدير، ولذا فإننا ندخل في علاقة الانحدار حدا يعرف بالحد العشوائي ε_t [(1)].

وتحت هذا المبدأ فيمكن الآن إعادة كتابة النموذج الرياضي السابق على الشكل القياسي كالآتي:

$$EX_t = \alpha + \beta OP_t + \varepsilon_t$$

[*] باقي النماذج الرياضية الخاصة بالمتغيرات الأخرى مبينة في الجدول رقم 06، وشكل العلاقة بين سعر النفط باقي المتغيرات مبينة في الملحق رقم 07 و 08.

[(1)] فروخي جمال، **نظرية الاقتصاد القياسي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993، ص51.

وبإدخال اللوغاريتم* إلى طرفي المعادلة وهذا من أجل التعامل مع البيانات على أنها معدلات أو مرونات، وتصحيح اللاتجانس الممكن تواجده بين قيم المتغير نفسه أو بينه وبين المتغيرات الأخرى. يصبح النموذج كالآتي:

$$\log EX_t = \log \alpha + \beta \log OP_t + \log \varepsilon_t$$

وبوضع : $\log \alpha = C_0;\ \beta = C_1\ ;\ \log \varepsilon_t = \mu_t$

وعليه يكتب الشكل المختصر على النحو التالي: $LEX_t = C_0 + C_1 LOP_t + \mu_t$

ملاحظة: من هذه النقطة إلى نهاية الدراسة سوف يتم التعامل على بيانات السلسلة التي تم إدخال اللوغاريتم عليها، ومن المعلوم أن سلسلة رصيد الميزان التجاري بها بيانات سالبة فلا نستطيع إدخال اللوغاريتم عليها مباشرة وتم معالجة هذا الإشكال بإضافة قيمة 22 إلى جميع بيانات السلسلة التي هي أكبر بـ 10% من أكبر عجز خلال فترة الدراسة والذي قيمته (20.13−).

2-4 الإشارات المتوقعة للمعاملات (المرونة): بناء على النظرية الاقتصادية نتوقع أن تكون مرونة المعلمات المقدرة لمتغيرات النماذج القياسي الثلاثة كما هي موضحة في الجدول التالي:

* لقد اعتاد الاقتصاديون وضع علامة log بدل وضع ln ، لكن المقصود في المعادلات القياسية والتحليل هو اللوغاريتم الطبيعي أي ln وليس اللوغاريتم العشري log، انظر كتاب تحليل البيانات الاقتصادية لـ جاري كوب ترجمة فهد بن خلف البادي، ص 31.

الجدول رقم 06: توصيف نماذج الدراسة.

العلاقة الدالية بين سعر النفط والمتغيرات الخارجية المختارة.	الشكل القياسي للنموذج	توقعات المعلمات النموذج
النموذج الأول يوضح العلاقة اللوغارتمية بين سعر الصرف وسعر النفط	$\mathrm{L}EX_{\mathrm{t}} = C_0 + C_1\mathrm{LOP}_{\mathrm{t}} + \mu_t$.	نتوقع أن تكون العلاقة بين المتغيرين طردية
النموذج الثاني يوضح العلاقة اللوغارتمية بين الاحتياطات الأجنبية وسعر النفط	$\mathrm{L}IR_{\mathrm{t}} = C_0 + C_1\mathrm{LOP}_{\mathrm{t}} + \mu_t$.	العلاقة بين المتغيرين تكون طردية ونتوقع أن المرونة الاحتياطات الأجنبية لسعر النفط أكبر من الواحد.
النموذج الثالث يوضح العلاقة اللوغارتمية بين رصيد الميزان التجاري وسعر النفط	$\mathrm{L}BC_{\mathrm{t}} = C_0 + C_1\mathrm{LOP}_{\mathrm{t}} + \mu_t$.	العلاقة بين المتغيرين تكون طردية ونتوقع أن المرونة رصيد الميزان التجاري لسعر النفط أكبر من الواحد.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على العلاقة الدالية بين المتغيرات.

المطلب الثالث: تقدير النماذج و الاختبارات الإحصائية لها.

قبل البدء في تقدير النماذج السابقة، واختبار الفرضيات التي تدعم أهداف البحث والإجابة على الإشكالية والتساؤلات التي تم عرضها في المقدمة، يتعين علينا أولا إجراء مجموعة من الاختبارات القبلية والبعدية وهذا حتى يكون النموذج صالح للدراسة واستخلاص النتائج، وتتمثل الاختبارات القبلية في دراسة خصائص السلاسل الزمنية كالإستقرارية والتكامل المشترك ، أما الاختبارات البعدية فتتمثل في معرفة هل النموذج يعاني من المشاكل القياسية أم لا.

ومن المتعارف عليه أن من خصائص السلاسل الزمنية الاقتصادية عدم الاستقرار وارتباطها بالزمن وهذا ما يضعنا أمام مشكلة الانحدار المغلوط أو الزائف، الناتج عن علاقة زمنية وليست علاقة سببية حقيقية.

1– دراسة استقرارية السلاسل الزمنية:

تتميز السلاسل الزمنية الاقتصادية غالبا بعدم الاستقرار (اللاسكون) وذلك لأن معظمها يتغير مع تغير الزمن، أي فقد توجد علاقة معنوية بين قيم السلسلة حتى لو كان الزمن –الاتجاه العام– هو الشيء الوحيد المشترك بينهما، في هذه الحالة يكون معامل التحديد (R^2) مرتفع على الرغم من عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرين، كما أن تأثير الصدمة على النموذج يبقى مستمر وغير متوازن أي ليس بالضرورة يكون أقل في الفترات السابقة، على عكس السلاسل المستقرة بحيث تكون الصدمة مؤقتة وتأثيرها يتلاشى مع الزمن، هذه المؤشرات تُنبؤ وجود ارتباط وانحدار مضلل.

ومن الناحية الإحصائية يقصد بالسلسة الزمنية المستقرة (stationary) " تلك التي لا تتغير خصائصها عبر الزمن، وتكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان المتوسط لـ x ثابت عبر الزمن أي أن لـ $E(X_t) = \mu$. والتباين ثابت عبر الزمن $Var(X_t) = \sigma_u^2$. والتباين المشترك يعتمد على الفترات الإبطاء $Cov(X_t, X_{t+1})$ أي أن القيمتين (X_t, X_{t+1}) متباطئ تكون دالة بدلالة طول الفترة بينما تكون مستقلة عن الزمن، أي إن الزمن لا يلعب دور في تحديد العلاقة بينهما "[1].

وللكشف على هذا المشكل نستخدم اختبارات البحث عن جذر الوحدة في السلسلة الذي يوازي اللاسكون السلسلة، ويمكن أحيانا استنتاج الاستقرارية من الرسم البياني، أو من تقدير دالة الارتباط الذاتي وإن كان هذا الأسلوب والذي قبله لا يعطيان نتائج قطعية بشأن طبيعة السلسلة.

1–1– استنباط الإستقرارية من الرسم البياني [2]: يمكن اكتشاف استقرارية السلاسل الزمنية من خلال رسم المتغير (y_t) على المحور العمود ضد الزمن (t)، فإذا كانت مشاهدات ذلك المتغير تأخذ اتجاه الزيادة مع الزمن أو الانخفاض مع الزمن، فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، أما إذا كان رسم المشاهدات متغير معين

---

(1) Baltagi B,H, Econometrics, **Spring erverlagl Berlin–Heidelberg**, 2em Edition, new York 1999, P 363.

(2) " Anyone who tries to analyses a time series without plotting it first is asking for trouble " chatfield 2004

المثل يقول أي شخص يقوم بتحليل السلاسل الزمنية بدون رسمها فهو يبحث عن المشاكل.

عبر الزمن تتوزع حول متوسطها بحيث يمكن حصرها بين قيمتين حد أعلى وحد أدنى فتكون السلسلة مستقرة[1].

بالرجوع إلى رسم بيانات السلاسل الزمنية محل الدراسة مع الزمن، التي تعطي لنا فكرة مبدئية عن الطبيعة المحتملة للوضعية العشوائية للسلاسل وهي على النحو التالي:

✯ بالنظر إلى الشكل رقم 11 الذي يظهر التطور التاريخي لسلسلة لوغاريتم أسعار النفط، نجد أن السلسلة خضعت لتقلبات كبيرة بين الصعود الطويل تارة والانخفاض الطفيف تارة أخرى، وإحصائيا يفسر هذا الاضطراب والتغير الكبير في بيانات السلسلة بعدم ثبات التباين عبر الزمن، وأن متوسط السلسلة كان في حالة تغير مستمر مع مرور الزمن، هذه الخصائص تتوافق مع مميزات السلاسل غير المستقرة، مما يعطي انطباع أولي على عدم سكون سلسلة لوغاريتم سعر النفط،

✯ أما رسم سلسلة لوغاريتم سعر الصرف مع الزمن (الملحق رقم 09) فنلاحظ أنها شهدت نمو بطئ ومستمر إلى غاية الفترة العاشرة بعد ذلك تشهد شبه استقرار إلى نهاية فترة الدراسة، أي يوجد تحول طفيف جدا في منحى السلسلة، كما أن انحرافات المشاهدات –التباين– عن خط الاتجاه العام تكاد تكون ثابتة، هذه الخصائص تقوي احتمال استقرار السلسلة.

✯ وبخصوص رسم سلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية عبر الزمن (الملحق رقم 10) فقد يظهر وجود تذبذب في الثلث الأول من الدراسة، بعد ذلك تشهد زيادة مستمرة ومطردة بمرور الزمن ثم شهدت انخفاض حاد، وإحصائيا يفسر هذا التحول الكبير في قيم السلسلة بأن المتوسط في حالة تغير مستمر مع مرور الزمن، كما أن التباين يعتمد على الزمن غير المحدود، مما يوحي أن السلسلة غير مستقرة.

✯ واخيرا بين شكل الموظح في الملحق رقم 11 التطور التاريخي للوغاريتم رصيد الميزان التجاري عبر الزمن أن السلسلة الزمنية أخذت أتجاها تصاعديا وإن تخلله في بعض الفترات تراجع طفيف، أي أن السلسلة ليست لها إتجاه عشوائي وهي منجرفة عن متوسطها بشكل دائم وهذا مؤشر قوي على أن السلسلة غير ساكنة.

---

[1] Baltagi B,H, Op, Cit, p 362.

لكن عند رسم سلسلة الفرق الأول نلاحظ أن كل تغير صعودا يقابله نزول فباستطاعتنا حصر الرسم بين قيمتين، وهذا ما يدل على أنها تنمو بعيدا عن تطور الزمن وأن لها متوسط وتباين ثابتين مما يدل على أن السلاسل مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، هذه الخصائص نلاحظها عند رسم الفرق الثاني لسلسلة الاحتياطات الأجنبية، مثل هذا الحس المبدئي يعتبر نقطة بداية لإجراء اختبار أكثر دقة للحكم النهائي على استقرار السلسلة.

الشكل رقم 11: تطور سلسلة لوغاريتم متغير سعر النفط عبر الزمن، الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.

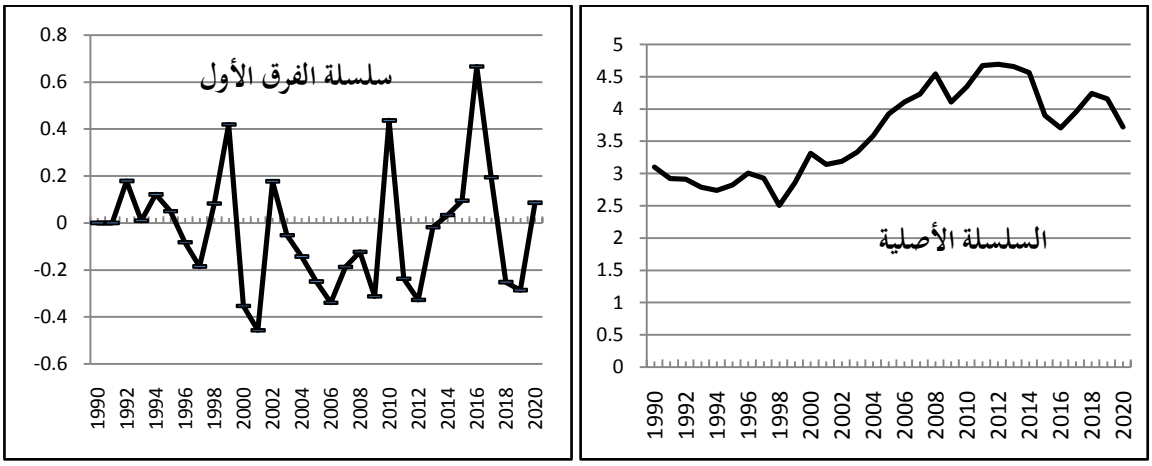

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات لوغاريتم المتغير.

1-2- تحديد الاستقرارية من دالة الارتباط الذاتي (Autocorrelation function): أحد الاختبارات البسيطة للاستقرارية يعتمد على دالة الارتباط الذاتي (ρ_h) التي تساوي التغاير على التباين، فمن خلال رسم قيم هذه الدالة ضد عدد من التأخيرات فإذا كانت تتأرجح حول الصفر أي معاملات الارتباط الذاتي المحسوبة أغلبها غير معنوية لا تختلف جوهريا عن الصفر وتقع داخل مجال الثقة فإننا نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن ($\rho_h = 0$) بمستوى معنوية 5 % أي أن سلاسل الدراسة بدون ذاكره ولا مركبة اتجاه العام وبالتالي فالسلسلة مستقرة.

وقراءتا للجدول رقم 07 والملاحق رقم 13، 14 و 15، نلاحظ أن معاملات الارتباط الذاتي للسلاسل أغلبها معنوية وتختلف على الصفر أي تقع خارج مجال الثقة وعليه نرفض الفرضية الصفرية والتي تنص على أن $\rho_h = 0$ بمستوى معنوية 5 % ، بمعنى أن سلاسل الدراسة لها ذاكره وهي غير عشوائية، كما

أن الانخفاض والتآكل البطيء لقيم دالة الارتباط الذاتي Autocorrelation ناحية الصفر مع تزايد قيم التأخيرات مما يحي على أن السلاسل الأصلية تحتوي على مركبة الاتجاه العام، وبالتالي فالسلسلة غير مستقرة.

الجدول رقم 07 : شكل correlogram لسلسلة لوغاريتم سعر النفط الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.

Date: 10/06/21 Time: 09:06
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

سلسلة الفرق الأول

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.122	0.122	0.4938	0.482
		2	-0.299	-0.318	3.5494	0.170
		3	-0.026	0.068	3.5740	0.311
		4	0.059	-0.049	3.7023	0.448
		5	0.146	0.176	4.5214	0.477
		6	0.209	0.187	6.2644	0.394
		7	0.021	0.059	6.2820	0.507
		8	-0.032	0.089	6.3260	0.611
		9	-0.291	-0.365	10.185	0.336
		10	-0.205	-0.178	12.195	0.272

Date: 10/06/21 Time: 09:05
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

السلسلة الأصلية

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.912	0.912	28.387	0.000
		2	0.795	-0.225	50.665	0.000
		3	0.720	0.233	69.600	0.000
		4	0.644	-0.164	85.338	0.000
		5	0.558	-0.013	97.596	0.000
		6	0.450	-0.232	105.87	0.000
		7	0.309	-0.229	109.95	0.000
		8	0.160	-0.189	111.08	0.000
		9	-0.005	-0.340	111.08	0.000
		10	-0.114	0.296	111.72	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

لكن عند رسم دوال الارتباط الذاتي لسلاسل الفرق الأول نجد معاملاتها قد أصبحت غير معنوية تقع داخل مجال الثقة وعليه نقبل الفرضية الصفرية والتي تنص على أن $\rho_h = 0$ بمستوى معنوية 5 % بمعنى أن سلاسل الدراسة ليس لها ذاكره وهي سلاسل عشوائية، كما أن الجزء البارز على الرسم الدالة يتحلل بسرعة ناحية الصفر مع تزايد قيم التأخيرات مما يحي على أن السلاسل الفرق الأول لا تحتوي على مركبة الاتجاه العام، وبالتالي فالسلسلة مستقرة. هذا المفهوم نجدة عند رسم دالة الارتباط الذاتي للفرق الثاني لسلسلة الاحتياطات الأجنبية.

1-3- اختبار وجود جذر الوحدة: يعتمد اختبار جذر الوحدة على دراسة معامل الانحدار الذاتي التالي؛ $y_t = \emptyset y_{t-1} + \mu_t$ ، فإذا كان المعامل $\emptyset = 1$ فإننا نواجه ما يسمى مشكلة جذر الوحدة، حيث يصبح السلسلة من سير العشوائي وهو نموذج غير مستقر، وإذا كان $\emptyset < 1$ فهي مستقرة، وأما إن حدث

وكانت $\emptyset > 1$ فالسلسلة انفجارية، وهذه الفكرة العامة وراء اختبار جذر الوحدة[1]، ومن أشهر الاختبارات الكشف عنها اختبار Dichey and Fuller (DF) :

1-3-1 اختيار ديكي فولر: عندما تكون السلسلة الزمنية غير ساكنة فهذا يعني أن حد الخطأ العشوائي (μ_t) لا يتوزع توزيعا طبيعيا، وفي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على اختبار (t) لمعرفة معنوية المتغير إحصائيا، لذا ففي عام 1979 اقترح كل من ديكي وفولر اختبار يتطلب إجراء انحدار ذاتي لكل سلسلة حيث يكون المتغير التابع فرقها الأول للمتغير ونفسه يكون متغير مستقل لكن بفترة تباطأ واحدة[2]. وفي سنة 1981 تم إجراء تعديلات على هذا الاختبار ليصبح يحمل اسم (ADF) هذا التعديل كان لمعالجة مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي وذلك بإضافة عدد مناسب من قيم المتباطئة للمتغير المعتمد على الجانب الأيمن من المعادلة وصياغتها بالشكل التالي[3]:

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1).$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=2}^{P} \emptyset_j \Delta Y_{t-j+1} + \alpha + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (2).$$

$$\Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{i=2}^{P} \emptyset_i \Delta Y_{t-i+1} + \alpha + \beta t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3).$$

ويبدأ إجراء الاختبار بتقدير النموذج الثالث ثم الثاني وأخيرا الأول، وفي كل مرة نقوم بدراسة صلاحية النموذج ثم بعد ذلك تختبر الفرضية الصفرية القائلة وجود جذر الوحدة وهذا بالمقارنة بين القيم المحسوبة والمجدولة المعدة خصيصا لاختبار (ADF)، وكذلك مقارنة القيمة الاحتمالية المرفقة له عند مستوى معنوية محدد، وقبل إجراء الاختبار السابق لابد من تحديد درجة التأخير المثلى وهذا بناءا على معايير علمية.

1-3-2 تحديد درجات التأخير في النموذج: تقاس عدد فترات التباطئ الزمني المناسبة بالفترة التي يظهر فيها أثر متغير ما على متغير أخر، أي كم يتأخر ظهور أثر متغير ما على متغير آخر، ومن أجل اختبار العدد الأمثل لفترات التباطئ نستخدم اختبار lag lengh criteria والذي يعتمد على استخدام عدة معايير

---

[1] لدامودار كوجارات، ترجمة هند عبد الغفار عودة، عفاف علي حسن الدش، **الاقتصاد القياسي**، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2015، ص 1031.

[2] Régie Bourbonnais, **Econometrie**, Dunod 5eme édition, Paris, France 2003, p 225.

[3] Dickey,D.A, Fuller W.A, likelihood ratio tests for autorégressive time series with a unit root, Econometrica, Vol 49, 1981, p 1072.

لتحديد هذه الفترة أهمها (AIC and SIC) وعدد المتباطئات الأمثل هو الذي يحقق لنا أصغر قيمة للمعايير السابقة، ومن الملحق رقم 12 وبناءا على نتائج الاختبار المذكور والذي يظهر فترة الإبطاء المثلى للنماذج والتي توافق أصغر قيمة لكل معيار والمحددة بعلامة نجمة، والملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 08: عدد فترات الإبطاء المثلى لنماذج الدراسة.

النموذج	عدد فترات الإبطاء المثلى
النموذج الأول يوضح العلاقة اللوغارتمية بين سعر الصرف وسعر النفط	**lag=1**
النموذج الثاني يوضح العلاقة اللوغارتمية بين الاحتياطات الأجنبية وسعر النفط	**lag=2**
النموذج الثالث يوضح العلاقة اللوغارتمية بين رصيد الميزان التجاري وسعر النفط	**lag=1**

المصدر: من إعدادا الباحث بناءا على نتائج الملحق رقم 12.

3-3-1 دارسة استقرارية السلاسل باستخدام اختبار(ADF) Dichey and Fuller Augment:

بعد تحديد فترة الإبطاء كل نموذج نبدأ بدراسة خاصية كل سلسلة على حدى من الناحية الإستقرارية، وهذا بالاستعانة ببرمجية Eveiws.

☆ **سلسلة لوغاريتم سعر النفط**: لدراسة مدى إستقرارية السلسلة نتبع الخطوات التالية [1] :

✓ نبدأ أولا بتقدير النموذج الثالث بوجود اتجاه عام وثابت ونقوم بدراسة معنويات(الجدول رقم 09)، حيث نجد احتمالية مركبة الاتجاه العام Trend تساوي 0.421 وهي أكبر من 0.05 أي أنها غير معنوية والإقرار بعدم وجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلة المدروسة، وعليه لا يمكن دراسة الإستقرارية على مخرجات هذا النموذج.

✓ في الخطوة الموالية نقدر النموذج الثاني بوجود ثابت فقط، وبدراسة معنوياته نجد احتمالية الحد الثابت تساوي 0.217 وهي أكبر من 0.05 أي أنها غير معنوية والإقرار بعدم وجود الثابت في نموذج جذر الوحدة، وعليه لا يمكن دراسة الإستقرارية كذلك على مخرجات هذا النموذج.

[1] لمعرفة خطوات اختبار الجذر الوحدة أنظر المخطط الموجود بالملحق رقم 26.

✓ نتوجه مباشرة إلى دراسة الاستقرارية للنموذج الأول وهذا بغض النظر عن معنويته، فنلاحظ أن (t-statistic=0.187) المرفق لاختبار DFA هي أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا قبول الفرض الصفري ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة، وما يؤيد ذلك احتمالية لاختبار DFA التي هي أكبر من 0.05 والتي تساوي (Prob=0.733).

القرار: سلسلة لوغاريتم سعر النفط تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة منجرفة عن المتوسط بشكل دائم وأن المتوسط تغير والسلسلة ليس لها اتجاه عشوائي، هذا ما يثبت أن سلسلة لوغاريتم سعر النفط LOP غير مستقرة عند المستوى.

نتوجه مباشرة إلى دراسة إستقرارية سلسلة الفرق الأول $DLOP_t = LOP_t - LOP_{t-1}$.

✓ النموذج الثالث؛ احتمالية مركبة الاتجاه العام Trend تساوي 0.432 وهي أكبر من 0.05 أي أن النموذج غير معنوي ومخرجاته غير صالحة لدراسة الإستقرارية.

✓ النموذج الثاني؛ احتمالية الحد الثابت تساوي 0.501 وهي أكبر من 0.05 ومنه النموذج هو كذلك غير معنوي ومخرجاته غير صالحة لدراسة الإستقرارية.

✓ النموذج الأول نلاحظ أن (t-statistic=-4.393) المرفق لاختبار DFA هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه نرفض الفرض الصفري ومنه السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، وما يؤيد ذلك احتمالية لاختبار DFA التي تساوي (Prob=0.0001) وهي أصغر من 0.05.

القرار: سلسلة الفرق الأول للوغاريتم سعر النفط لا تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة غير منجرفة عن المتوسط وهو ثابت أي السلسلة لها اتجاه عشوائي، إذا سلسلة لوغاريتم سعر النفط *LOP* تستقر بعد أخذ الفرق الأول، أو أن السلسلة الأصلية متكاملة من الرتبة الأولى، ونكتب $LOP \backsim I(1)$.

الجدول رقم 09: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة لوغاريتم سعر النفط *LOP*.

السلسلة	النموذج 3	النموذج 2	اختبار DFA		القرار
LOP	Prob=0.421 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.217 المرفقة لمعامل الثابت	Prob= 0.733	t-statistic= 0.187 1% Level= -2.644 5% Level= -1.952 10% Level= -1.610	**السلسلة غير مستقرة عند المستوى**
DLOP	Prob=0.432 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.501 المرفقة لمعامل الثابت	Prob= 0.0001	t-statistic= - 4.393 1% Level= -2.647 5% Level=-1.952 10% Level=-1.610	**السلسلة مستقرة عند الفرق الأول بدون وجود ثابت ولا اتجاه عام**

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج دراسة الاستقرارية، أنظر الملحق رقم 17 و 16.

✯ **سلسلة لوغاريتم سعر الصرف:** لدراسة مدى إستقرارية السلسلة نبدأ أولا بتقدير النموذج الثالث حيث نجد احتمالية مركبة الاتجاه العام Trend تساوي 0.0287 وهي أقل من 0.05 أي أنه النموذج معنوي نتوجه مباشرة إلى دراسة الاستقرارية عنده، فنلاحظ أن (t-statistic=–5.782) المرفق لاختبار DFA هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا رفض الفرض الصفري ومنه السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، كذلك احتمالية لاختبار DFA التي تساوي (Prob=0.0003) هي أصغر من 0.05، وهذا ما يؤيد رفض الفرض الصفري، هنا نتوقف ولا داعي إلى دراسة الإستقرارية على النموذج الثاني والأول إلا من باب تأكيد المعلومة أنظر الملحق 18.

القرار: سلسلة لوغاريتم سعر الصرف لا تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة غير منجرفة عن المتوسط بشكل دائم وأن متوسط السلسلة ثابت، وبالنتيجة فإن السلسلة لوغاريتم سعر الصرف LEX مستقرة عند المستوى أو أن السلسلة الأصلية متكاملة من الرتبة صفر، ونكتب $LEX \backsim I(0)$.

الجدول رقم 10: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة لوغاريتم سعر الصرفLEX .

السلسلة	النموذج 3	النموذج 2	اختبار DFA		القرار
LEX	Prob=0.0287 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	/	Prob= 0.0003	t-statistic= -5.782 1% Level= -4.296 5% Level = -3.568 10% Level= -3.218	السلسلة مستقرة عند المستوى وبوجود ثابت واتجاه عام

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج دراسة الاستقرارية، أنظر الملحق رقم 18 .

✯ **سلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية:** من الجدول رقم 11 نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.970>0.05) فلا يمكن الاعتماد على مخرجاته لدراسة الاستقرارية، أما النموذج الثاني معنوي (Prob=0.006<0.05) وعند دراسة الاستقرارية عليه فنلاحظ أن (t-statistic=−2.350) أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا قبول الفرض الصفري ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة ، وما يؤيد ذلك (Prob=0.163>0.05). نستمر في دراسة الاستقرارية على النموذج الأول فنجد أن (t-statistic=−0.407) هي كذلك أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا قبول الفرض الصفري ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، وما يؤيد هذه النتيجة (Prob=0.794>0.05).

القرار : سلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة منجرفة عن المتوسط فهو غير ثابت، هذا ما يثبت أن سلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية *LRI* غير مستقرة عند المستوى.

نتوجه مباشرة إلى دراسة إستقرارية سلسلة الفرق الأول $DLRI_t = LRI_t - LRI_{t-1}$.

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.056>0.05) .وكذلك النموذج الثاني غير معنوي (Prob=0.706>0.05) فلا يمكن الاعتماد عليهما لدراسة الاستقرارية، وبدراسة الاستقرارية على النموذج الأول نجد أن (t-statistic=−1.378) هي أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا قبول الفرض الصفري ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، كذلك نلاحظ (Prob=0.152>0.05).

القرار: سلسلة الفرق الأول للوغاريتم الاحتياطات الأجنبية هي كذلك تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أن السلسلة تتطور مع تطور الزمن ومنجرفة عن المتوسط، إذا سلسلة LRI غير مستقرة عند الفرق الأول.

كمرحلة أخيرة ندرس الإستقرارية على سلسلة الفرق الثاني $D(DLRI_t) = DLRI_t - DLRI_{t-1}$.

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.409>0.05) وكذلك النموذج الثاني غير معنوي (Prob=0.651>0.05) فلا يمكن الاعتماد على مخرجاتهما لدراسة الاستقرارية، وبدراسة الاستقرارية على النموذج الأول نجد أن (t-statistic=−9.759) هي أكبر بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا رفض الفرض الصفري ومنه السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، وما يثبت ذلك هو (Prob=0.000<0.05).

القرار: سلسلة الفرق الثاني لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية *D(DLEX)* لا تحتوي على جذر الوحدة بمعنى أنها ذات سيرورة عشوائية مستقرة، ونقول السلسلة الأصلية للوغاريتم لاحتياطيات الأجنبية متكاملة من الرتبة الثانية ، ونكتب $LRI \backsim I(2)$.

الجدول رقم 11: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية.

السلسلة	النموذج 3	النموذج 2	اختبار DFA		القرار
LRI	Prob=0.970 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.006 المرفقة لمعامل الثابت	للنموذج الثاني Prob=0.163	t-statistic= -2.350 1% Level= -3.670 5% Level= -2.963 10% Level= -2.621	السلسلة غير مستقرة عند المستوى
			النموذج الأول Prob=0.794	t-statistic= 0.407 1% Level =-2.644 5% Level= -1.952 10% Level= -1.610	
DLRI	Prob=0.056 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.706 المرفقة لمعامل الثابت	للنموذج الأول Prob=0.152	t-statistic= -1.378 1% Level=-2.653 5% Level=-1.953 10% Level=-1.609	السلسلة غير مستقرة عند الفرق الأول
D(DLRI)	Prob=0.409 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.651 المرفقة لمعامل الثابت	للنموذج الأول Prob=0.000	t-statistic= -9.759 1% Level=-2.653 5% Level=-1.953 10% Level=-1.609	السلسلة مستقرة عند الفرق الثاني بدون وجود ثابت ولا اتجاه عام

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج دراسة الاستقرارية، أنظر الملحق رقم 19 ، 20 و 21.

✯ **سلسلة لوغاريتم رصيد الميزان التجاري:** من الجدول رقم 12 نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.218>0.05) فلا يمكن الاعتماد على مخرجاته لدراسة الاستقرارية، أما النموذج الثاني معنوي (Prob=0.033<0.05) وعند دراسة الاستقرارية عليه نلاحظ أن (t-statistic=-2.363) أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا قبول الفرض الصفري ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة وهي غير مستقرة، وما يؤيد ذلك (Prob=0.160>0.05).

نستمر في دراسة الاستقرارية على النموذج الأول فنجد أن (t-statistic=-0.656) هي كذلك أقل بالقيمة المطلقة من القيم المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا قبول الفرض الصفري ومنه السلسلة تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة، وما يؤيد (Prob=0.424>0.05).

القرار : سلسلة لوغاريتم رصيد الميزان التجاري تحتوي على جذر الوحدة أي غير مستقرة عند المستوى.

نتوجه مباشرة إلى دراسة إستقرارية سلسلة الفرق الأول $DLBC_t = LBC_t - LBC_{t-1}$.

من الجدول رقم 11 نلاحظ أن النموذج الثالث غير معنوي (Prob=0.603>0.05) وكذلك النموذج الثاني غير معنوي (Prob=0.752>0.05) فلا يمكن الاعتماد عليهما لدراسة الاستقرارية، وبدراسة الاستقرارية على النموذج الأول نجد أن (t-statistic=-5.106) هي أكبر من القيمة المجدولة عند جميع مستوى معنوية، وعليه يمكننا رفض الفرض الصفري ومنه السلسلة لا تحتوي على جذر الوحدة، كذلك نجد (Prob=0.000<0.05).

القرار: سلسلة الفرق الأول للوغاريتم رصيد الميزان التجاري DLBC لا تحتوي على جذر الوحدة أي مستقر، ونقول السلسلة الأصلية للوغاريتم رصيد الميزان التجاري متكاملة من الرتبة الأولى، ونكتب $LBC \backsim I(1)$.

الجدول رقم 12: نتائج اختبارات جذر الوحدة لسلسلة رصيد الميزان التجاري.

السلسلة	النموذج 3	النموذج 2	اختبار DFA		القرار
LBC	Prob=0.218 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.033 المرفقة لمعامل الثابت	للنموذج الثاني Prob=0.160	t-statistic= -2.363 1% Level= -3.679 5% Level= -2.967 10% Level= -2.622	السلسلة غير مستقرة عند المستوى
			النموذج الأول Prob=0.424	t-statistic= - 0.656 1% Level= -2.644 5% Level=-1.962 10% Level= -1.610	
DLBC	Prob=0.603 المرفقة لمعامل الاتجاه العام	Prob=0.752 المرفقة لمعامل الثابت	للنموذج الأول Prob=0.00	t-statistic= -5.106 1% Level=-2.650 5% Level=-1.953 10% Level=-1.609	السلسلة غير مستقرة عند الفرق الأول بدون وجود ثابت ولا اتجاه عام

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج دراسة الاستقرارية، أنظر الملحق رقم 22 و 23 .

الجدول رقم 13: ملخص خصائص سلاسل الدراسة من الناحية الإستقرارية.

السلسلة	خصائص السلسلة من الناحية الاستقرار
لوغاريتم سعر النفط LOP	مستقرة عند الفرق الأول أو متكاملة من الدرجة الأولى $\boldsymbol{LOP \backsim I(1)}$.
لوغاريتم سعر الصرف LEX	مستقرة عند المستوى أو متكاملة من الدرجة صفر $\boldsymbol{LEX \backsim I(0)}$.
لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية LRI	مستقرة عند الفرق الثاني أو متكاملة من الدرجة الثانية $\boldsymbol{LRI \backsim I(2)}$.
لوغاريتم الميزان التجاري LBC	مستقرة عند الفرق الأول أو متكاملة من الدرجة الأولى $\boldsymbol{LBC \backsim I(1)}$.

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على نتائج دراسة الإستقرارية.

ومن الجدير بالذكر أن غالبا ما تشير النظرية الاقتصادية إلى وجود علاقة توازنية بين المتغيرات على المدى الطويل وإن شابها اختلال وانحراف عن قيمتها التوازنية في الأجل القصير فإنها توجد قوى اقتصادية تعيدها إلى التوازن وتصحح هذا الاختلال، هذا المفهوم يعرف في القياس الاقتصادي بنظرية التكامل المشترك، لذا فدراسة وجود علاقة التكامل المشترك يعد إحدى المراحل المهمة عند دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، وهذا بعد معرفة درجة الاستقرارية وخصائص كل سلسلة.

2- أسلوب التكامل المشترك:

يُقر هذا الأسلوب أنه إذا كانت السلاسل المكونة للنموذج غير مستقره عند المستوى فليس من الضروري أن يترتب على استخدامها في تقدير علاقة الحصول على انحدار زائف، وهذا في حالة تمتعهما بخاصية التكامل المشترك، فمن المنظور الاقتصادي نلاحظ أن المتغيرات تتحرك بالتوازي مع متغير الزمن، بالرغم أن كل متغير على حدى يأخذ المسار العشوائي، ولذلك فإن تحليل التكامل المشترك يهدف إلى تحديد ما إذا كان بين السلاسل نزعة نحو التوازن العام في المدى الطويل بالرغم من وجود خلل في التوازن في الأجل القصير.

ويمكن تعريف التكامل المشترك بأنه تصاحب بين سلسلتين زمنيتين $(Y_t; X_t)$ أو أكثر، بحيث تؤدي التقلبات في إحداهما إلغاء التقلبات في الأخرى بطريقة تجعل النسبة بين قيمتيهما ثابته عبر الزمن، ولعل هذا

الأمر يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة إذا ما أخذت كل منها على حدة، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة [1].

وهناك ثلاثة مقاربات للتكامل المشترك مقاربة انجل وقرانجر، مقاربة جوهانسن جوسليوس وأخير منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة المعروفة اختصار بـ ARDL التي سوف يتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة، وإذا لم تتحقق شروطها نستخدم متجه الانحدار الذاتي VAR،

2-1 مفهوم منهجية التكامل المشترك باستخدام (ARDL): يعتمد منهج الحدود للتكامل المشترك المستندة على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) الذي وضعه وطوره كل من (Shin and Pesaran) سنة 1997 و 2001 على دمج نماذج الانحدار الذاتي (Autoregressive Model) ونماذج فترات الإبطاء الموزعة (Distributed lag model)، أي في هذه المنهجية تكون السلسلة الزمنية دالة في إبطاء قيمها وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وإبطائها بفترة واحدة أو اكثر[2]. وهذا لضمان عملية تعديل سلوك المتغير التابع، ما يعطي النموذج الاستجابة الديناميكية متضمنا كلا من المتغيرات المستقلة والتابعة المتأخرة زمنيا، ويمكن كتابة نموذج الإبطاء للمتغير المستقل وفق النموذج البسيط التالي[3] .

$$y_t = \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \alpha_2 x_{t-2} + \dots \alpha_q x_{t-q} + u_t .$$

ويعطي نموذج الانحدار الذاتي للمتغير التابع بالاعتماد على قيمة السابقة ضمن نموذج الانحدار الذاتي

$$y_t = \beta_1 y_t + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \dots \beta_p y_{t-p} + \varepsilon_t \ .\text{AR(p):}$$

وبدمجهما يعطي الشكل الأساسي لمعادلة الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية موزعة المتباطئة ARDL(p,q) ذات عدد K من المتغيرات المستقلة في النموذج كما يلي:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_t + \beta_1 y_{t-1} + \dots \beta_p y_{t-p} + \alpha_0 x_t + \alpha_1 x_{t-1} + \dots \alpha_q x_{t-q} + \epsilon_t .$$

---

[1] Ghania Ouameur, **Essai Modélisation de la relation entre les taux d'inflation et le taux de change**, Thèse de Magistère en science économique, Université d'Alger, Algérie, 2005/2006, p 56

[2] Peasran, M, Shin, Y, and Smith, R, Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol, 16, 2001, pp 289-326.

[3] علي عبد الزهرة حسين، عبد اللطيف حسن شومان، **تحليل لعلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 34، المجلد 9، بغداد، العراق، 2013، ص 183.

2-2 خصائص منهجية ARDL: وتتميز هذه المقاربة عن الاختبارات الأخرى للتكامل المشترك بمزايا عديدة منها[1]:

① نموذج ARDL يمكن استخدامه بصرف النظر عن درجة التكامل بين المتغيرات سواء كانت مستقرة من الرتبة صفر I(0) أو مستقرة في الرتبة واحد I(1) أي بصرف النظر عن درجة الاستقرارية.

② يأخذ الانموذج ARDL عددا كافيا من فترات الابطاء الزمني للحصول على افضل مجموعة من البيانات في نموذج الاطار العام.

③ يعطي الانموذج ARDL أفضل النتائج للمعالم في الأجل الطويل وكذلك في الأجل القصير واختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير.

④ من الممكن الحصول من النموذج ARDL على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط حيث أن نموذج الخطأ يساعد في قياس العلاقة قصيرة الأجل بين متغيرات الدراسة.

⑤ يعد نموذج ARDL ملائما مع النماذج التي تحتوي على مشاهدات قليلة.

⑥ يمكننا نموذج ARDL من فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل حيث تستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في الامدين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

⑦ وفق هذه المنهجية نستطيع تقدير المعلمات للمتغيرات المستقلة في الامدين القصير والطويل، وتعد معلماته المقدرة أكثر اتساقا من تلك التي تقدر بالطرق الاخرى مثل جرانجر- وانجل (1987) وطريقة جوهانسن – جوسليوس (1990).

---

[1] آلاء نوري حسين، **دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1988-2014)**، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 142.

3- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الأول $LEX_t = C_0 + C_1 LOP_t + \mu_t$:

بعدما تم التوصل إلى أن سلسلتي النموذج الأول لوغاريتم سعر النفط متكاملة من الدرجة الأولى وسعر الصرف مستقرة في المستوى، يمكننا الآن تطبيق منهجية ARDL على هذا النموذج حيث يتم تقدير معادلة الأجل الطويل بالصيغة التالية– بناءا على المعادلة التي اقترحها Peasran–[1]:

$$LEX_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \beta_i LEX_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \theta_i LOP_{t-i} + \varepsilon_t$$

الجدول رقم 14: نتائج تقدير نموذج الأول باستخدام منهجية ARDL.

Dependent Variable: LEX
Method: ARDL
Date: 10/06/21 Time: 13:40
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(3, 4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LEX(-1)	0.906543	0.151219	5.994920	0.0000
LEX(-2)	-0.359534	0.215472	-1.668585	0.1125
LEX(-3)	0.224545	0.136295	1.647492	0.1168
LOP	-0.148590	0.047841	-3.105880	0.0061
LOP(-1)	0.074832	0.071826	1.041849	0.3113
LOP(-2)	-0.048305	0.075286	-0.641622	0.5292
LOP(-3)	-0.004377	0.071658	-0.061088	0.9520
LOP(-4)	0.129502	0.048417	2.674699	0.0155
C	1.049962	0.164622	6.378009	0.0000

R-squared	0.970404	Mean dependent var	4.325271
Adjusted R-squared	0.957251	S.D. dependent var	0.284898
S.E. of regression	0.058905	Akaike info criterion	-2.564572
Sum squared resid	0.062457	Schwarz criterion	-2.132627
Log likelihood	43.62172	Hannan-Quinn criter.	-2.436132
F-statistic	73.77464	Durbin-Watson stat	1.966389
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

[1] Peasran M, Pesaran B, **Time Series Econometrics** , Microfit 5.0 (Window Version) , Oxford university Press, oxford, 2009. P 256.

وتشير p,q في المعادلة السابقة إلى فترات الإبطاء المثلى التي يتم تحديدها أوتوماتكيا من طرف برمجية Eveiws وهي ARDL(3,4) الموضحة في الجدول رقم 14، "وعمليا لا تهمنا نتائج التقدير الموجود في هذا الجدول"[1] وإنما نستعين بها لدراسة الخطوتين التاليتين *، أولا دراسة وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، ومدى تجانس تباين بواقي النموذج المقدر، فإن وجد أحد هذه المشاكل يتم معالجتها بزيادة درجات الإبطاء، والخطوة الثانية اختبار وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات باستعمال اختبار الحدود، وهذا على النموذج الذي لا يعاني من المشكلتين السابقتين.

3–1 اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي: ومن أجل اختبار عدم وجود ارتباط بين البواقي نستخدم اختبار Breush-Godfrey Serial Correlation LM ، وتبين النتائج الموضحة في الجدول رقم 15 أن احتمالية إحصائية فيشر Prob=0.398 هي أكبر من 5 % وعليه نقبل الفرضية الصفرية ومنه النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، بمعنى البواقي مستقلة فيما بينها.

الجدول رقم 15: نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الأول.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.975272	Prob. F(2,16)	0.3984
Obs*R-squared	2.933877	Prob. Chi-Square(2)	0.2306

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

3–2 اختبار تجانس تباين الأخطاء: وهذا باستعمال اختبار Breush-Pagan-Godfrey والنتائج مبينة في الجدول رقم 16 حيث لدينا Prob=0.114 وهي أكبر من 5 % وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس أو ثبات تباين للبواقي.

---

[1] قصابي شعبان، بلعباس رابح، **أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلال الفترة 2000– 2018**، مجلة الإستراتجية والتنمية، المجلد 10 العدد 1مكرر، الجزء الثاني، جامعة مستغانم، الجزائر، جانفي 2020، ص339.

* أنظر المخطط الموجود في الملحق رقم 27.

الجدول رقم 16: نتائج اختبار تجانس تباين بواقي النموذج الأول.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	1.948410	Prob. F(8,18)	0.1144
Obs*R-squared	12.53024	Prob. Chi-Square(8)	0.1291
Scaled explained SS	6.257832	Prob. Chi-Square(8)	0.6184

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

بعد التأكد ممن خلو النموذج من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم تجانس تباين البواقي، ننتقل إلى الخطوة الثانية وهي اختبار وجود تكامل مشترك عن طريق اختبار الحدود.

3-3 اختبار الحدود (Bounds test): يتم اختبار مدى تحقق علاقة التكامل المشترك أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، من خلال أسلوب اختبار الحدود (Bounds testing approach) الذي طُور من قبل (Pesaran and Al) سنة 2001، وتعتمد هذه المقاربة على حساب إحصائية فيشر F ومقارنتها بالقيم الجدولية التي وضعاها عند الحدود الدنيا والعليا، والغرض الأساسي من هذا الاختبار هو التحقق من فرضية العدم على النحو التالي:

- ✓ قبول الفرضية الصفرية (عدم وجود علاقة تكامل مشترك) في حالة قيمة F تكون أقل من الحد الأدنى.
- ✓ رفض الفرضية الصفرية (وجود علاقة تكامل مشترك) في حالة قيمة F تكون أكبر من الحد الأعلى.
- ✓ لا يمكن اتخاذ قرار في حالة وقوع قيمة F بين الحد الأدنى والأعلى.

وقد أفرزت نتائج اختبار الحدود والموضحة في الجدول رقم 17 إلى أن؛ (F- statistic= 18.633) وهي أكبر من القيم الحرجة للحدود العليا عند جميع مستوى المعنوية، مما يؤدي إلى رفض الفرضية الصفرية والإقرار بوجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين بمعنى توجد علاقة طويلة الأجل تتجه من متغير سعر النفط إلى متغير سعر الصرف.

الجدول رقم 17: نتائج اختبار الحدود (Bounds Test).

النتيجة	18.633	F-statistic	مستوى المعنوية
	K=1		
	قيمة الحد الأعلى	قيمة الحد ادنى	
وجود تكامل مشترك أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند جميع مستوى المعنوية	4.78	4.04	% 10
	5.73	4.94	% 5
	6.68	5.77	% 2.5
	7.84	6.84	% 1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

3-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعد التأكد من وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، بمعنى أن سلوكهما الاقتصادي يتجه نحو الاستقرار والتوازن في الأجل الطويل وإن حدث انحراف في الأجل القصير لأسباب مؤقتة، ومن أجل تقدير العلاقة وإعادة توفيق السلوك الاقتصادي للمتغيرات في الأجلين فإن النموذج الأكثر ملائمة بينهما هو نموذج تصحيح الخطأ " والتي تعتبر واحدة من أدوات التحليل القياسي بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم في الدراسة بفجوة زمنية متباطئة لنموذج الفروقات، وهو ما يعرف بمعادلة الأجل القصير"[1]، ويشترط توافر صفتي السلبية والمعنوية لمعامل حد تصحيح الخطأ الذي يقيس سرعة التكيف أو تصحيح التقلبات والانحرافات التي تظهر في الأجل القصير للعودة إلى القيمة التوازنية في الأجل الطويل عند حدوث صدمة اقتصادية. وتُبنى صيغة نموذج تصحيح الخطأ من الشكل التالي – بناءا على المعادلة التي اقترحها Peasran–[2]:

$$\Delta LEX_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \beta \Delta LEX_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \theta \Delta LOP_{t-1} + \phi CointEq_{t-1} + \varepsilon_t$$

[1] موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 210.

[2] Peasran M, Pesaran B, op, cit, p 255.

** يمثل الجدول رقم 18 الجزء الأعلى منه نموذج الأجل القصير المقدر ومن خلاله نستخلص النتائج التالية:

◆ بلغت القيمة cointEq(-1) المقدرة لمعامل تصحيح الخطأ في (0.228-) ويعني هذا أن ما نسبة 22.8% من انحراف قيمة سعر الصرف في السنة السابقة عن قيمة التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية، وبعبارة أخرى فإن سعر الصرف يستغرق ما يقارب (100/22.84=4.38) أي أكثر من أربع فترات لتصحيح اتجاه قيمته التوازنية بعد صدمة عشوائية نتيجة تقلب أسعار النفط، كما أن المعامل جاء بإشارة سالبة وله معنوية مرتفعة وهذا يشير ضمنيا إلى وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين، بمعنى يوجد تفاعل ديناميكي بين سعر الصرف وسعر النفط، وأن النموذج يستطيع تفسير العلاقة بين المتغيرين في الأجلين بالشكل السليم.

◆ قيمة مرونة سعر النفط تساوي (0.148-) مما يدل على وجود أثر سالب ومعنوي في الأجل القصير، بمعنى تراجع سعر النفط بنسبة 10% يؤدي إلى تراجع سعر صرف الدينار بنسبة 0.14 % في السنة المقبلة؛ أي زيادة في عدد الوحدات من الدينار للحصول على دولار واحد، وهذا يتفق مع الواقع الاقتصادي، فتراجع أسعار النفط سوف يقلل من حجم العائدات النفطية التي تساهم بنسبة كبيرة في تكوين الاحتياطات الأجنبية، هذه الأخيرة يستعملها البنك المركزي في سياسة التعقيم للتحكم في أسعار الصرف، هذا الوضع يحتم على السلطة النقدية التخلي عن دعم العملة الوطنية فيفقد الدينار قوته. كما يجدر الإشارة إلى أن ضعف الأثر راجع إلى استعمال سعر الصرف الاسمي في النمذجة وليس الحقيقي أو الفعلي.

** أما الجزء الثاني من الجدول رقم 18 الذي يمثل علاقة الأجل الطويل المقدرة نستنتج منه الملاحظات التالية:

◆ وجود أثر طردي لمرونة سعر النفط على سعر الصرف خلال الأجل الطويل، لكن غير معنوي وعليه لا يمكن الاعتماد عليه في التفسير الاقتصادي.

◆ قيمة الثابت موجب والتي تساوي 4.596 وهي تمثل قيمة سعر صرف الدينار في غياب أثر سعر النفط وهي مقبولة إحصائيا و اقتصاديا، مما يعني سوف يرتفع سعر الصرف بنسبة 4.596 % إذا انعدم أثر سعر النفط ولم يتغير في الأجل الطويل.

** كما نلاحظ في الجدول رقم 18 نتائج تقدير النموذج الأول باستخدام منهجية ARDL ما يلي:

◆ أن قيمة معامل التحديد R^2= 0.97 والذي يشير إلى أن متغير سعر النفط يفسر 97 % من التغيرات التي تحدث في سعر صرف الدينار القيم المؤخرة والسابقة المدرجة في النموذج، أما باقي التغيرات فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج أو لأخطاء قياسية في النموذج.

◆ تدل إحصائية فيشر التي تساوي F= 73.77 على وجود علاقة معنوية كلية للنموذج المقدر، والمؤشر له معنوية كبيرة وعليه فهو مقبول إحصائيا.

◆ كما أن قيمة إحصائية داربن واتسون قريبة من 2 مما يدل على خلو النموذج من الارتباط من الدرجة الأولى.

الجدول رقم 18: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والمرونات القصيرة والطويلة الأجل للنموذج الأول.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LEX
Selected Model: ARDL(3, 4)
Date: 10/06/21 Time: 11:51
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LEX(-1))	0.134989	0.137382	0.982584	0.3388
D(LEX(-2))	-0.224545	0.136295	-1.647492	0.1168
D(LOP)	-0.148590	0.047841	-3.105880	0.0061
D(LOP(-1))	0.048305	0.075286	0.641622	0.5292
D(LOP(-2))	0.004377	0.071658	0.061088	0.9520
D(LOP(-3))	-0.129502	0.048417	-2.674699	0.0155
CointEq(-1)	-0.228446	0.041586	-5.493311	0.0000

Cointeq = LEX - (0.0134*LOP + 4.5961)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	0.013402	0.105279	0.127302	0.9001
C	4.596105	0.448690	10.243389	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

3-5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: وتكملة لاختبارات المشاكل القياسية وللتحقق من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي للتوزيع الطبيعي، وهذا بدراسة نتائج اختبار إحصائية Jarque-Bera التي تساوي Prob=0.505 حسب الشكل رقم 12، وهي أكبر من 5 % وعليه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع القانون الطبيعي.

وبما أن البواقي النموذج المقدرة تتبع التوزيع الطبيعي ولا تعني من الارتباط الذاتي وتباينها ثابت ومتجانس حسب ما تم دراسته سابقا، فإنه يمكننا أن نعتمد على نتائج تفسير الأثر الذي تخلفه تقلبات أسعار النفط على سعر صرف الدينار الجزائري.

الشكل رقم 12: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الأول.

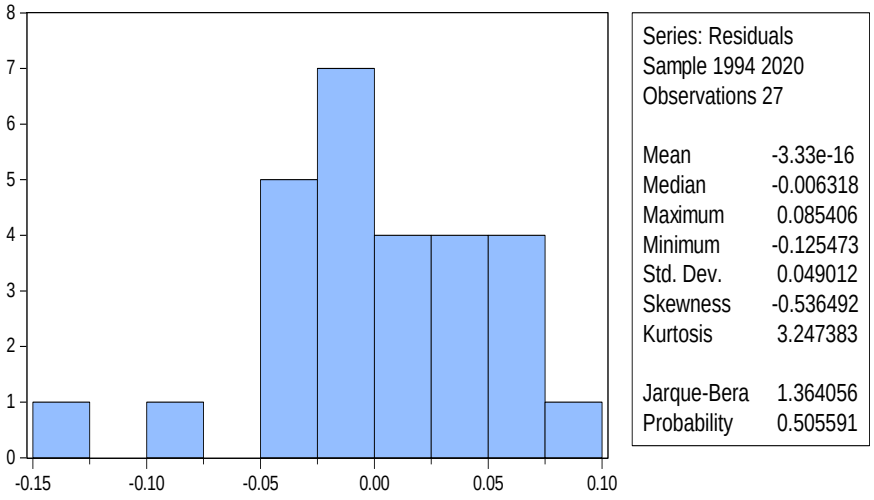

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

3-6 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر: وفقا لـ Peasran فإن الخطوات التي تلي تقدير نموذج تصحيح الخطأ، تتمثل في اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات الأجل الطويل مع معلمات الأجل القصير، أي عدم وجود تغير هيكلي في البيانات عبر فترة الدراسة، ولمعرفة ذلك تستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cusum وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cusum Squares.

وشرط تحقيق الاستقرار الهيكلي هو انحصار الشكل البياني للاختبارين داخل المجال عند مستوى 5%، ومن خلال الشكل رقم 13 نلاحظ أن الاختبارين يقعان داخل المجال عند مستوى 5%، وبالتالي؛ فالنموذج خالي من أي تغيرات هيكلية، ويبين هذا الاختبار كذلك استقرار المعلمات طويلة الأمد مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل رقم 13: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الأول.

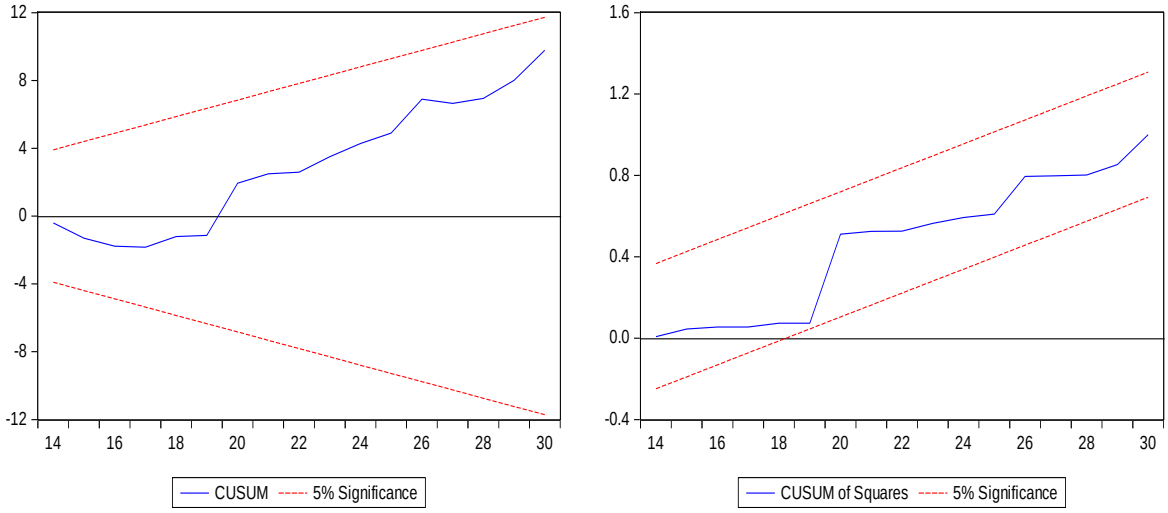

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

4- تقدير النموذج الثاني باستخدام أسلوب شعاع الانحدار الذاتي $\mathbf{LRI_t = C_0 + C_1 LOP_t + \mu_t}$

بعد دراسة إستقرارية سلسلة لوغاريتم الاحتياطات الأجنبية تبين أنها متكاملة من الدرجة الثانية بالمقابل سلسلة سعر النفط متكاملة من الدرجة الأولى، وعليه لا يمكننا تطبيق مقاربة التكامل المتزامن في التقدير هذا النموذج، فمنهجية ARDL تشترط أن لا يكون أي من السلاسل متكاملة عند الدرجة الثانية، كذلك لا نستطيع تطبيق منهجية أنجل وكرنجر وكذلك جوهانسن لاشتراطهما تماثل درجة التكامل بين المتغيرات، وهذا ما يدفعنا بالقول أنه لا توجد علاقة طويلة الأجل بين الاحتياطات الأجنبية وسعر النفط وفي هذه الحالة يكون المنهج الصحيح هو التقدير باستعمال منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR.

وكان كريستوفر سيمس (1980) أول من تكلم على نماذج VAR في مقاله الشهير "Macroeconomy and Reality"وهو نظام من المعادلات يتم التعامل فيه للمتغيرات بشكل مماثل، بحيث يمثل كل متغير فيه على شكل دالة في المتغير نفسه وفي المتغيرات الأخرى في النظام بفترات إبطاء، لا

يوجد متغيرات خارجية في هذا النوع من النماذج، التي توصف بأنها صيغة مختزلة لنموذج هيكلي يوضح العلاقات والتفاعلات بين المتغيرات عبر الزمن[1]، وهو يكتب بالصيغة الرياضية التالية:

$$\begin{cases} LRI_t = \alpha_1^0 + \sum_{i=1}^{P} a_1^1 LRI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_1^2 LOP_{t-i} + \varepsilon_{1t} \dots\dots\dots\dots (1) \\ LOP_t = \alpha_2^0 + \sum_{i=1}^{P} a_2^1 LRI_{t-i} + \sum_{i=1}^{p} a_2^2 LOP_{t-i} + \varepsilon_{2t} \dots\dots\dots\dots (2) \end{cases}$$

4-1 تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR: في نموذج شعاع الانحدار الذاتي، يمكن تقدير كل معادلة على حدى باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، أو باستخدام طريقة الإمكان الأعظم، والأصل في تقدير معلمات متجه الانحدار الذاتي أن يتم على أساس سلاسل مستقرة، لكن العديد من الدراسات بينت أيضا إمكانية تقدير المعلمات باستخدام سلاسل زمنية في المستوى ذلك بأن استخدم الفروق سيؤدي إلى ضياع معلومات مهمة في الأجل الطويل[2].

يقصد بتقدير النموذج هو إيجاد معاملاته، وسنستعمل هنا طريقة المربعات الصغرى العادية لتقدير النموذج وهي من أحسن طرق التقدير لأنها تعطي نتائج غير متحيزة للمعالم، وقد استخدمت أول مرة مقبل legendle سنة 1805 ثم Gauss سنة 1809 في قياس علم الفلك[3].

ملاحظ: قد تم دراسة درجة الإبطاء المثلى للنموذج قبل دراسة الإستقرارية والتي توافق درجتين lag=p=2

---

[1] محمد الحوشان، **ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية متجه الانحدار الذاتي**، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد20، العدد الأول، جامعة سعود للعلوم الإدارية، السعودية، 2008، ص06.

[2] Wijeweera Albert, Mounter Stuart, **A VAR analysis on the déterminants of FDI inflows, the case of Srilanka**, Applied Econometrics and International Development, Vol 8-1, SRILANKA, 2008, P193.

[3] صالح تومي، **مدخل للنظرية القياس الاقتصادي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 16.

الجدول رقم 19: نظام المعادلات للنموذج الثاني والمقدرة بطريقة المربعات الصغرى.

System: UNTITLED
Estimation Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 14:23
Sample: 1992 2020
Included observations: 29
Total system (balanced) observations 58

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	0.781439	0.163639	4.775395	0.0000
C(2)	0.237216	0.135957	1.744793	0.0874
C(3)	0.618164	0.277350	2.228826	0.0305
C(4)	-0.848995	0.258805	-3.280438	0.0019
C(5)	0.877117	0.611688	1.433930	0.1581
C(6)	0.093065	0.120920	0.769644	0.4453
C(7)	0.122546	0.100465	1.219798	0.2285
C(8)	0.798543	0.204946	3.896356	0.0003
C(9)	-0.416497	0.191243	-2.177844	0.0344
C(10)	1.557287	0.452004	3.445298	0.0012

Determinant residual covariance 0.004057

Equation: LRI = C(1)*LRI(-1) + C(2)*LRI(-2) + C(3)*LOP(-1) + C(4)*LOP(-2) + C(5)
Observations: 29

R-squared	0.965941	Mean dependent var	3.484321
Adjusted R-squared	0.960264	S.D. dependent var	1.634835
S.E. of regression	0.325884	Sum squared resid	2.548816
Durbin-Watson stat	1.644320		

Equation: LOP = C(6)*LRI(-1) + C(7)*LRI(-2) + C(8)*LOP(-1) + C(9)*LOP(-2) + C(10)
Observations: 29

R-squared	0.894795	Mean dependent var	3.680575
Adjusted R-squared	0.877261	S.D. dependent var	0.687361
S.E. of regression	0.240811	Sum squared resid	1.391756
Durbin-Watson stat	1.863379		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

2-4 تشخيص المعلمات: نلاحظ من الجدول رقم 20 أن القيمة الاحتمالية المرفقة لبعض معاملات النموذج أكبر من 5 % وهي C(2) , C(5) , C(6) , C(7)، أي أنها غير معنوية، في هذه الحالة نقوم باختبارها هل هي معدومة أم لا وهذا عن طريق اختبار Wald Coefficient، فإذا كانت كذلك نحذفها وتعيد التقدير من جديد، والنتائج موضحة في الجدول رقم 20 والتي تبين أن القيمة الاحتمالية لـ Chi-square أصغر من 5 % وعليه نرفض الفرضية الصفرية ومنه المعاملات غير معدومة ولا داعي لحذفهما من النموذج.

الجدول رقم 20: نتائج تشخيص المعلمات لنظام المعادلات.

Wald Test:
System: {%system}

Test Statistic	Value	df	Probability
Chi-square	13.42135	4	0.0094

Null Hypothesis: C(2)=C(5)=C(6)=C(7)=0
Null Hypothesis Summary:

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

وبما أن الدراسة تبحث في أثر أسعار النفط على الاحتياطات الأجنبية فسوف نكتفي بتحليل النتائج الخاصة بالمعادلة الأولى فقط والمعطاة في الجدول رقم 19 السابق وهي:

$$LRI = 0.78LRI(-1) + 0.23LRI(-2) + 0.61LOP(-1) - 0.84LOP(-2) + 0.87$$

$$LRI(-1) = 0.75LRI(-1) + 0.24LRI(-2) + 0.62LOP(-1) - 0.81LOP(-2) + 0.78$$

هذه النتائج تتمثل في النقاط التالية:

- مرونة $LRI(-1)$ أي C(1)=0.78 جاءت بإشارة موجبة ومعنوية؛ أي هناك علاقة طردية بين حجم الاحتياطات الأجنبية في الفترة الحالية والفترة السابقة، بمعنى زيادة مرونة الاحتياطات الأجنبية بمقدار وحدة واحدة في السنة السابقة يؤدي إلى زيادة الاحتياطات في السنة الحالية بنسبة 0.78 %، وهذا ما يفسر استمرار تراكم الاحتياطات لسنوات عديدة ومن ثم فالمزيد من الانخفاض في الموجودات النقدية في هذه السنة يزيد من حدته في المستقبل.

- أما مرونة سعر النفط $LOP(-1)$ والتي تساوي C(3)=0.61 قد جاءت موجبة ومعنوية؛ أي هناك علاقة طردية بين حجم الاحتياطات في السنة الحالية وأسعار النفط في السنة السابقة وهذا ما يتماشى مع المنطق الاقتصادي والطرح النظري، بزيادة أسعار النفط بـ 1 % فسوف تزيد الاحتياطات بنسبة 0.61% وهذه النسبة تعكس مدى حساسية هذه الأخيرة وارتباطها القوي بتقلبات أسعار النفط، وهذا ما يجعل الوضعية المالية للجزائر مرهونة بحالة سوق النفط في تكوين العملة الأجنبية التي يستعملها في تغذية الواردات وضبط سوق الصرف وتغطية عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة مما يعطي طابع التبعية التامة لمادة النفط.

• وبخصوص مرونة سعر النفط $LOP(-2)$ والتي تساوي C(3)= -0.84 فقد جاءت سالبة وهذا يخالف المنطق والواقع الاقتصادي ولا يمكن الاعتماد عليها في تفسير سلوك الاحتياطات الأجنبية.

• أما باقي مرونات المعادلة فليس لديها معنوية إحصائيا فلا يمكن الاعتماد عليها في تفسير الأثر.

• قيمة معامل التحديد الخاصة بالمعادلة الأولى R^2= 0.96 والذي يشير إلى 96 % من تغيرات الاحتياطات الأجنبية تفسرها التغيرات التي تحدث في سعر النفط وتراكم الاحتياطات الأجنبية في السنوات السابقة، أما الباقي فيرجع تفسيرها إلى عوامل أخرى.

• وتشير إحصائية فيشر F=170.16 (أنظر الملحق رقم 24) إلى أن المعادلة الأولى تتمتع بالمعنوية الكلية عند مستوى المعنوية 5% وبالتالي مقبولة إحصائيا.

4-3 اختبار سلامة النموذج: ولتحديد مدى صلاحية النموذج المقدر لابد من إجراء مجموعة من الاختبارات لمعرفة مدى صلاحيته من منظور منطق النظرية الاقتصادية ومن الناحيتين الإحصائية والقياسية.

4-3-1 اختبار الارتباط الذاتي للبواقي: إن من جملة الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها النموذج الخطي انعدام الارتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية، وبوجوده يجعل قيمة التباين المقدر للباقي أقل من قيمته الحقيقية مما يؤدي إلى ارتفاع في قيمة الإحصاءات التي تعتمد على تباين البواقي كستيودنت عن قيمتها الحقيقية، وبالتالي يجعل القرار الخاص بجودة التوفيق للنموذج مشكوك في صحتها.

ويتم الكشف عن مشكلة الارتباط الخطي في نماذج VAR باستعمال اختيار LM Test الموضح في الجدول رقم 21 حيث نلاحظ أن القيمة الاحتمالية لكل التأخيرات أكبر من 5 % وعليه نقبل الفرضية الصفرية ومنه النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول رقم 21: نتائج اختبار الكشف عن الارتباط الذاتي في نموذج VAR .

VAR Residual Serial Correlation LM ...
Null Hypothesis: no serial correlation...
Date: 10/06/21 Time: 14:57
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Lags	LM-Stat	Prob
1	10.55576	0.0320
2	5.977486	0.2008
3	2.811289	0.5899
4	0.424917	0.9804

Probs from chi-square with 4 df.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

4-3-2 اختبار تجانس البواقي: من الافتراضات التي تقوم عليها النماذج الخطية تجانس التباين أي يجب أن يكون نفس التباين للبواقي عند تغير المتغير المستقل، وفي حالة عدم التجانس سوف نواجه نفس المشكل في حالة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، ومن الجدول رقم 22 نلاحظ أن احتمالية الاختبار أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس وثبات تباين البواقي

الجدول رقم 22: نتائج اختبار تجانس البواقي.

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: Includes Cross Terms
Date: 10/06/21 Time: 14:58
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
51.64442	42	0.1463

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

4-3-3 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: يتضح من خلال الجدول رقم 23 أن الاحتمالية الإحصائية Jarque-Bera لبواقي المعادلة الأولى والتي تساوي 0.462 هي أكبر من 5 % وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية أي أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يوافق شروط طريقة المربعات الصغرى المستعملة في التقدير.

الجدول رقم 23: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

VAR Residual Normality Tests
Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)
Null Hypothesis: residuals are multivariate normal
Date: 10/06/21 Time: 15:00
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.
1	-0.259754	0.326115	1	0.5680
2	-0.688698	2.292477	1	0.1300
Joint		2.618592	2	0.2700

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	1.996140	1.217680	1	0.2698
2	2.738714	0.082493	1	0.7739
Joint		1.300174	2	0.5220

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.543795	2	0.4621
2	2.374970	2	0.3050
Joint	3.918766	4	0.4171

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

4-4 تحليل التباين والاستجابة النبضية: إن من أبرز اختبارات منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR هو تحليل التباين وتحليل الصدمات بالإضافة إلى دراسة العلاقة السببية. باعتبار أن المعلمات المقدرة في النموذج متعددة المتغيرات غالبا ما تكون صعبة التحليل والترجمة، فإن المطبقون لهذه التقنيات غالبا ما يستخدمون أداتين رئيسيتين للتحليل هما تحليل التباين ودوال الاستجابة النبضية[1].

4-4-1 اختبار دوال الاستجابة النبضية (الدفعية): دوال الاستجابة النبضية هي الطريقة الأخرى للتعرف على السلوك الحركي للنموذج، فهي تقيس أثر الصدمة التي يتعرض لها متغير داخلي ما داخل النموذج على قيم الحالية والمستقبلية للمتغيرات الداخلية الأخرى لهذا النموذج[2].

وبعد إجراء اختبار ردة الفعل الفورية للمتغير التابع الاحتياطات الأجنبية نتيجة حدوث صدمة في سعر النفط حسب المسار الزمني، تحصلنا على النتائج الموضحة في الشكل رقم 14 منحنى دالة الاستجابة النبضية لأثر صدمة غير متوقعة على الاحتياطات الدولية من متغير سعر النفط بمقدار انحراف معياري واحد،

---

[1] Damondar, N. Gujarati, Économétrie, De Boeck, Bruxelles, NEW YORK, 2004, p 843.

[2] مجدي الشوربجي، **أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية**، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2002، ص 10.

حيث أن الصدمة الايجابية في أسعار النفط بمقدار 1% سيكون لها أثر معنوي موجب واستجابة فورية على الاحتياطات الأجنبية مقدراها 6.7 % في السنة الثانية ثم يستمر بالارتفاع حتى السنة الخامسة لتصل إلى 11.5%، ثم تبدأ بالانخفاض إلى الأجل الطويل لكن تبقى في وضع موجب، ويمكن تفسير إستجابة الاحتياطات الأجنبية لصدمة أسعار النفط بتذبذب العائدات النفطية باعتبار الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد لتوفير الموارد النقدية الأجنبية، وهذا يوضح استمرارية تراكم الاحتياطات الدولية في الأجل القصير، غير أن هذه الاحتياطات تتراجع في الأجل الطويل نتيجة ضعف قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات مما يعجل في تآكلها.

الشكل رقم 14: الاستجابة للاحتياطيات الأجنبية لحدوث صدمة نفطية بمقدار انحراف معياري واحد.

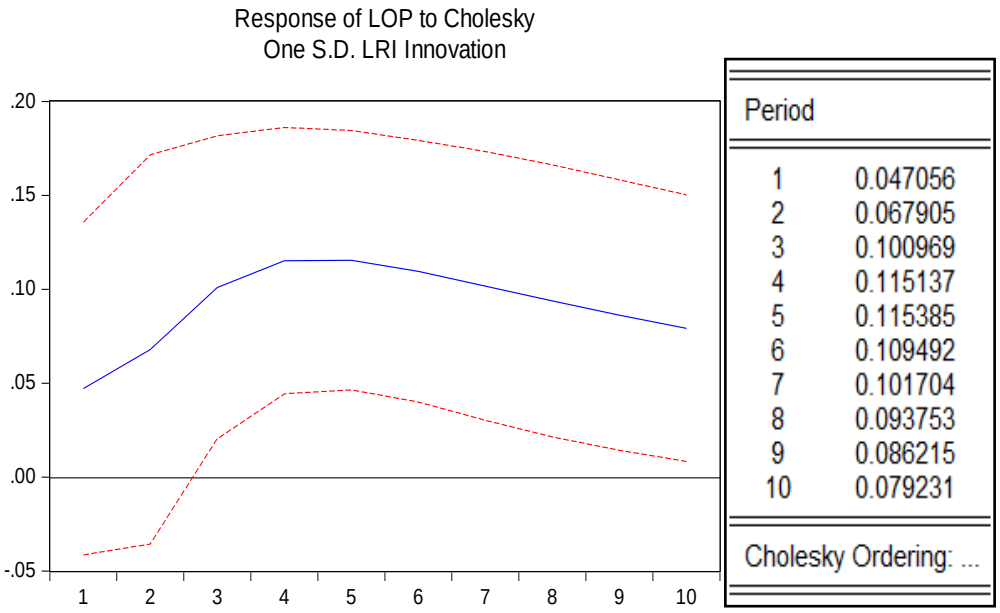

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

بعد دراسة الاستجابة الديناميكية التي تبديها الاحتياطات الأجنبية لصدمة أسعار النفط ننتقل إلى تبيان الأهمية التي يحتلها سعر النفط في تفسير الاحتياطات من خلال دراسة تحليل التباين.

4-4-2 دراسة تحليل التباين: تحليل أو تجزئة تبيان خطأ التنبؤ، تقيس الأهمية النسبية للمتغير في تفسير تباين أخطاء التنبؤ للمتغيرات في النموذج محل الدراسة، وبعبارة أخرى، فهي تعكس المساهمة النسبية للتغير في متغير ما في تفسير التغير في التغيرات الأخرى كل على حدى[1].

ويقوم هذا التحليل على ترتيب متغيرات النموذج من أجل استقصاء حساسية النتائج، فكلما كانت متقاربة دل ذلك على مصداقية النموذج، ويظهر الجدول رقم 24 نتائج تحليل خطأ التنبؤ للاحتياطات الأجنبية لعشر سنوات مقبلة، فنسبة 100 % من مكونات التباين يعود إلى المتغير نفسه في السنة الأولى ثم تتناقص في السنوات اللاحقة ليصل إلى 91 % في السنة العاشرة، أما سعر النفط لا يفسر شيء من مكونات تباين الاحتياطات الأجنبية في السنة الأولى، إلا أنه يفسر 10.24% في السنة الثانية ثم تتراجع هذه النسبة لتصل إلى 7.24% في السنة الخامسة، لتعاود الارتفاع من جديد لتنتهي في السنة العاشرة بنسبة 10.10%، ونلاحظ أن نسبة كبيرة من تبا ين الاحتياطات الأجنبية يفسرها المتغير نفسه، أما سعر النفط فهو يفسر هذا التباين بنسبة لا تتجاوز 10 % إلا في فترة واحدة، وهذه النسبة مقبولة وتدل على أهمية أسعار النفط في تكوين الاحتياطات الأجنبية لدى السلطة النقدية الجزائرية.

الجدول رقم 24: نتائج تحليل مكونات تباين الاحتياطات الأجنبية.

Period	S.E.	LRI	LOP
1	0.325884	100.0000	0.000000
2	0.456099	89.75450	10.24550
3	0.547334	92.58187	7.418129
4	0.630697	93.47085	6.529152
5	0.704255	92.75364	7.246361
6	0.765139	91.83715	8.162854
7	0.814334	91.10533	8.894671
8	0.854017	90.57063	9.429371
9	0.886218	90.18115	9.818852
10	0.912536	89.89179	10.10821
Cholesky Ordering: LRI LOP			

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

[1] نبيل مهدي الجنابي، **نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة St Louis على الاقتصاد العراقي**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن، جامعة الكوفة، العراق، 2012، ص 65.

5- اختبار التكامل المشترك وتقدير النموذج الثالث $LBC_t = C_0 + C_1 LOP_t + \mu_t$:

لقد توصلت دراسة الإستقرارية إلى أن سلسلة الميزان التجاري وسلسلة سعر النفط مستقرتان عند أخذ الفرق الأول وعليه يمكننا توليد مزيج خطي يتصف بالاستقرار ويبعدنا على مشكلة الانحدار الزائف، وهذا عن طريق التقدير بمنهجية التكامل المتزامن ذات المتباطئات الموزعة ARDL وذلك بعد إثبات أن المتغيرات تتحرك بشكل آني ومن ثم وجود علاقة بينهما في الأجل الطويل تمثله الصيغة التالية:

$$LBC_t = \alpha + \sum_{i=1}^{p} \beta_i LBC_{t-i} + \sum_{i=1}^{q} \theta_i LOP_{t-i} + \varepsilon_t$$

يشير الجدول رقم 25 على إعطاء فترة الإبطاء أوتوماتيكيا من طرف برمجية Eveiws وهي ARDL(4,3)، وقبل التقدير النهائي نقوم بتشخيصه وذلك بدراسة مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي ومدى تجانس تباين البواقي وإن وجدت أحدى هاتين المشكلتين يتم تعديل فترات الإبطاء والتقدير من جديد*.

الجدول رقم 25: نتائج تقدير النموذج الثالث بمنهجية ARDL.

Dependent Variable: LBC
Method: ARDL
Date: 10/07/21 Time: 11:37
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): LOP
Fixed regressors: C
Number of models evalulated: 20
Selected Model: ARDL(4, 3)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LBC(-1)	0.815997	0.202189	4.035818	0.0008
LBC(-2)	-0.642905	0.263812	-2.436985	0.0254
LBC(-3)	0.705996	0.230990	3.056390	0.0068
LBC(-4)	-0.342850	0.133236	-2.573264	0.0191
LOP	1.457897	0.214654	6.791853	0.0000
LOP(-1)	-1.056921	0.374401	-2.822961	0.0113
LOP(-2)	0.431528	0.437502	0.986345	0.3370
LOP(-3)	-0.906455	0.354725	-2.555376	0.0199
C	1.627190	0.429819	3.785761	0.0014

R-squared	0.927085	Mean dependent var	3.170220
Adjusted R-squared	0.894678	S.D. dependent var	0.808270
S.E. of regression	0.262311	Akaike info criterion	0.422632
Sum squared resid	1.238530	Schwarz criterion	0.854578
Log likelihood	3.294469	Hannan-Quinn criter.	0.551072
F-statistic	28.60765	Durbin-Watson stat	2.048851
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

* أنظر المخطط الموجود في الملحق رقم 27.

5-1- اختبار الارتباط الذاتي بين البواقي: تبين النتائج الموضحة في الجدول رقم 26 لاختبار Breush-Godfrey Serial Correlation LM أن الاحتمالية الإحصائية فيشر Prob= 0.843 هي أكبر من 5% وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بأن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي للبواقي، بمعنى البواقي مستقلة فيما بينها.

الجدول رقم 26: نتائج اختبار الارتباط الذاتي لبواقي النموذج الثالث.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.040380	Prob. F(1,17)	0.8431
Obs*R-squared	0.063980	Prob. Chi-Square(1)	0.8003

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

5-2 اختبار تجانس تباين الأخطاء: وللكشف على تجانس التباين نستعمل اختبار Breush-Pagan-Godfrey والنتائج مبينة في الجدول رقم 27 حيث لدينا Prob=0.061 وهي أكبر من 5 % وعليه نقبل الفرضية الصفرية القائلة بتجانس أو ثبات تباين للبواقي.

الجدول رقم 27: نتائج اختبار تجانس تباين البواقي للنموذج الثالث.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.366163	Prob. F(8,18)	0.0616
Obs*R-squared	13.83972	Prob. Chi-Square(8)	0.0860
Scaled explained SS	6.693608	Prob. Chi-Square(8)	0.5700

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

وبعدما تم التأكد بأن النموذج مقبول وصالح لتفسير وتحليل العلاقة بين سعر النفط والميزان التجاري، ننتقل إلى الخطوة التالية وهي اختبار وجود تكامل مشترك بين المتغيرين وهذا باستخدام اختبار الحدود.

5-3 اختبار الحدود (Bounds test): وحسب الجدول رقم 28 يتبين أن (F- statistic= 10.826) وهي أكبر من القيم الحرجة للحدود العليا عند جميع مستوى المعنوية، وفقا لذلك يتم رفض الفرضية الصفرية والإقرار بوجد علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين بمعنى توجد علاقة طويلة الأجل.

الجدول رقم 28: نتائج اختبار الحدود (bounds test) للنموذج الثالث.

النتيجة	10.826	F-statistic	مستوى المعنوية
	K=1		
	قيمة الحد الأعلى	قيمة الحد ادنى	
وجود تكامل مشترك أو وجود علاقة توازنية طويلة الأجل عند مستوى جميع مستوى المعنوية	4.78	4.04	% 10
	5.73	4.94	% 5
	6.68	5.77	% 2.5
	7.84	6.84	% 1

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

5-4 تقدير نموذج تصحيح الخطأ: بعدما تم إثبات وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرين وإن حدث انحراف في الأجل القصير عن هذا التوازن، فإن النموذج الملائم لتقدير هذه العلاقة هو نموذج تصحيح الخطأ والذي يُصغ على النحو التالي:

$$\Delta LBC_{\mathrm{t}} = \alpha + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{p}} \beta \Delta \mathrm{L}BC_{\mathrm{t}-1} + \sum_{\mathrm{i}=1}^{\mathrm{q}} \theta \Delta \mathrm{LOP}_{\mathrm{t}-1} + \phi \mathrm{CointEq}_{\mathrm{t}-1} + \varepsilon_t$$

** ويبين الجدول رقم 29 الجزء الأعلى منه نموذج الأجل القصير المقدر نستخلص النقاط التالية:

- بلغت القيمة cointEq(-1) المقدرة لمعامل حد تصحيح الخطأ في (0.4637-) ويعني هذا أن ما نسبة 46.37% من انحراف في السنة السابقة عن قيمة التوازنية في الأجل الطويل يتم تصحيحه في السنة الحالية وهذا بعد كل صدمة في أسعار النفط ، وبعبارة أخرى فإن الميزان التجاري يستغرق ما يقارب (100/46.37=2.15) أي فترتين لتصحيح اتجاه قيمته التوازنية الميزان التجاري بعد صدمة عشوائية نتيجة تقلب أسعار النفط وهذا المدة مقبولة وتوافق المنطق الاقتصادي فبمجرد وجود خلل في التوازن تسارع الدولة في تعديله عن طريق فرض سياسات حسب نوع هذا الاختلال، وإحصائيا جاءت معلمة تصحيح الخطأ بإشارة سالبة ولها معنوية وهذا ما يؤكد على وجود علاقة تكاملية بين المتغيرين، بمعنى يوجد تفاعل ديناميكي بين الميزان التجاري وسعر النفط، وأن النموذج يستطيع تفسير العلاقة بينهما في الأجلين بشكل سليم.

- هناك علاقة طردية ومعنوية بين رصيد الميزان التجاري وسعر النفط، بمعنى ارتفاع سعر النفط بنسبة 10% يتوقع أن يتحسن رصيد الميزان التجاري بنسبة 14.57 % ومن خلال هذا التحليل يظهر مدى تأثير أسعار

النفط على الميزان التجاري وهذا راجع إلى أن الاقتصاد الجزائري يعتمد بنسبة كبيرة على تصدير المحروقات حتى الواردات يتم تمويلها من العائدات النفطية، فالاعتماد الشديد على الموارد الطبيعية يزيد الاقتصاد تعقيدا ويغذي أكثر فرضية نقمة النفط والمرض الهولندي في الجزائر.

** أما الجزء الثاني من الجدول رقم 29 الذي يمثل علاقة الأجل الطويل المقدرة نستنتج منه الملاحظات التالية:

- عدم وجود أثر معنوي لسعر النفط على رصيد الميزان التجاري في الأجل الطويل، ويفسر ذلك اقتصاديا إلى أن تحسن أسعار النفط سوف يشجع الحكومة على زيادة الإنفاق العام لتمويل البرامج الاستثمارية وبالتالي زيادة الطلب على الواردات لتلبية الطلب الداخلي على السلع الرأسمالية والمواد النصف مصنعة، ومن جهة أخرى زيادة الإنفاق الحكومي بزيادة العوائد النفطية سوف يزيد الدخل الوطني مما يزيد الاستهلاك الكلي وفي ظل عجز الاقتصاد على تلبية أغلب متطلبات المواطن، سوف يحتم عليه التوجه إلى الطلب على السلع المستوردة، هذا الوضع الاقتصادي حتما سوف يؤثر سلبا بمرور الزمن على الميزان التجاري، لأن قرارات الاستيراد في الجزائر غير خاضعة لاعتبارات السعر وإنما لاعتبارات الضرورة والاحتياجات الحقيقية.

- قيمة الثابت موجب وذات دلالة إحصائية والتي تساوي 3.508 وهي تمثل مرونة رصيد الميزان التجاري في غياب أثر مرونة سعر النفط وهي مقبولة اقتصاديا.

- يقدر معامل التحديد $R^2=0.92$ مما يعني أن هناك ارتباط قوي بين تغيرات أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري فالنموذج يفسر 92 % من تغيرات الميزان التجاري الجزائري ، و8 % من التغيرات تفسيرها عوامل أخرى لم يتم إدراجها في النموذج والتي تقع ضمن المتغير العشوائي.

الجدول 29: نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ والمرونات القصيرة والطويلة الأجل للنموذج الثالث.

ARDL Cointegrating And Long Run Form
Dependent Variable: LBC
Selected Model: ARDL(4, 3)
Date: 10/07/21 Time: 11:41
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBC(-1))	0.279759	0.180355	1.551163	0.1383
D(LBC(-2))	-0.363145	0.164981	-2.201129	0.0410
D(LBC(-3))	0.342850	0.133236	2.573264	0.0191
D(LOP)	1.457897	0.214654	6.791853	0.0000
D(LOP(-1))	-0.431528	0.437502	-0.986345	0.3370
D(LOP(-2))	0.906455	0.354725	2.555376	0.0199
CointEq(-1)	-0.463762	0.102442	-4.527077	0.0003

Cointeq = LBC - (-0.1595*LOP + 3.5087)

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP	-0.159457	0.184631	-0.863655	0.3991
C	3.508674	0.670467	5.233177	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

5-5 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي: للتحقيق النهائي من صحة النموذج المقدر يجب التأكد من خضوع البواقي لاختبار التوزيع الطبيعي، وهذا بدراسة نتائج اختبار إحصائية Jarque-Bera التي تساوي Prob=0.861 حسب الشكل رقم 15 وهي أكبر من 5 % وعليه يتم قبول فرضية العدم القائلة بأن البواقي تتبع القانون الطبيعي.

الشكل رقم 15: نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج الثالث.

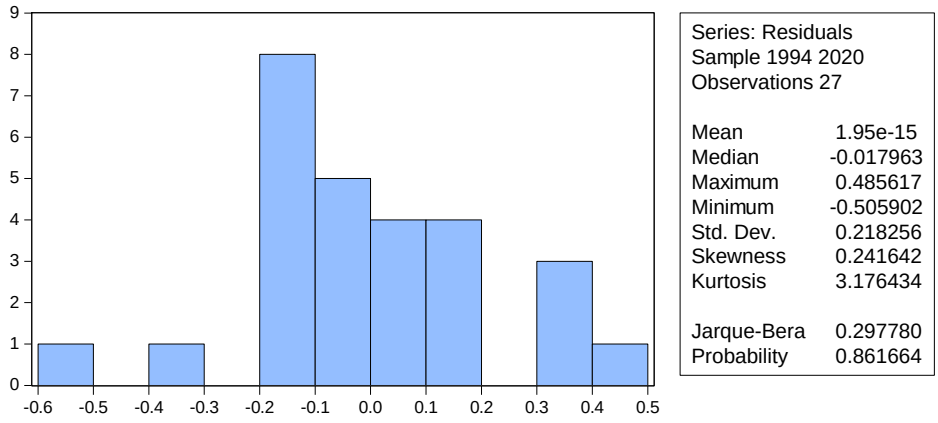

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

6-5 اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج المقدر: ولمعرفة ذلك تستخدم اختبار المجموع التراكمي للبواقي المتابعة Cusum وكذا المجموع التراكمي لمربعات البواقي المتابعة Cusum Squares، ومن خلال الشكل رقم 16 نلاحظ أن الاختبار الأول داخل المجال عند مستوى 5 %، أما الاختبار الثاني فجزء طفيف منه تجاوز الحدود ثم عاد إلى الداخل هذا الارتياب الطفيف لا يمنعنا من الحكم على أن النموذج خالي من أي تغيرات هيكلية، وأن المعلمات طويلة الأمد مستقرة مع المعلمات قصيرة الأمد.

الشكل رقم 16: نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي لمعلمات النموذج الثالث.

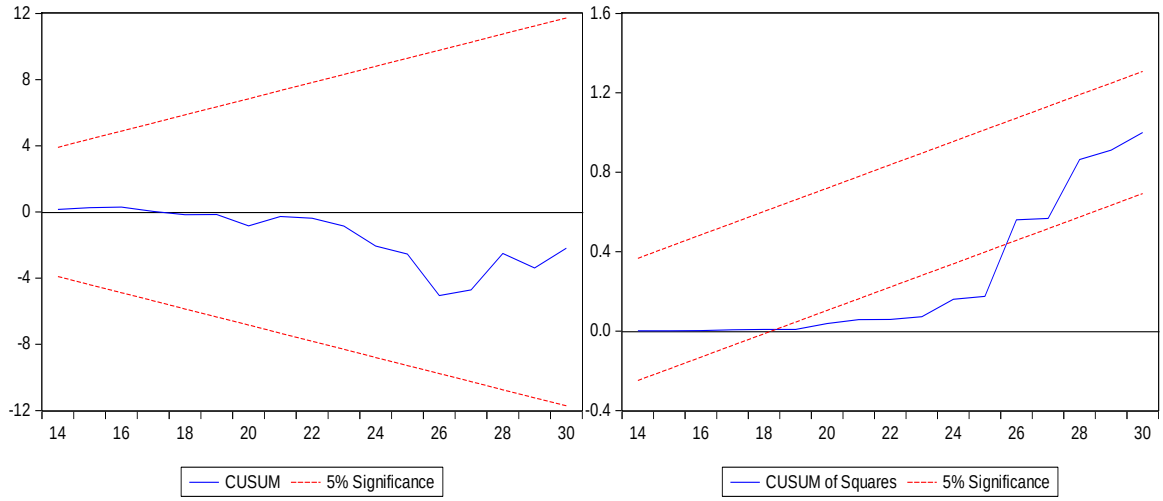

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

خلاصة الفصل الثالث:

اتجهت الجزائر نحو اقتصاد السوق في بداية التسعينات فقامت بإصلاحات وتغيير شبه كلي في هيكلها الاقتصادي من الناحية التنظيمية والعملية، فتبنت نظام سعر الصرف العائم المدار، وحررت التجارة الخارجية من الاحتكار التام للدولة، وفتحت المجال أمام الاستثمار الأجنبي والمحلي، وتم سن القوانين الخاصة بالصرف والعملة وتنظيم نشاط وعمل السوق، وأعطت الضوء الأخضر لخوصصة المؤسسات العمومية وترك المجال للمؤسسات الخاصة، بالمقابل قامت الدولة الجزائرية بإبرام الاتفاقيات مع المؤسسات المالية الدولية من أجل الحصول على قروض وحقنها في الاقتصاد محاولة منها للقضاء على الانكماش في ذلك الوقت، وفي أوائل الألفية وضعت الدول برنامج طموح سمى ببرنامج الإنعاش الاقتصادي من أجل النهوض بالتنمية والوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار، والقضاء على الآفات الاجتماعية، لكن كل هذه البرامج وتلك واجهت صعوبات جمة أولها كان عدم الاستقرار في سوق النفط الذي تعتمد الدولة الجزائرية على عوائده في تنفيذ البرامج، بالإضافة إلى سوء التسيير وعدم الجدوى للكثير من المشاريع العمومية والخاصة، وغياب الاستثمار ات الأجنبية الحقيقية.

ومن النتائج التي لاحظناها في تحليلنا لتطور المتغيرات الاقتصادية الخارجية المختارة، أن أسعار الصرف في الجزائر تتحرك تبعا لحركة أسعار النفط في الأسواق العالمية، فعندما تشهد هذه الأخيرة تراجع تسارع السلطة النقدية إلى إجراء تخفيض في قيمة سعر الصرف من أجل تغطية عجز الموازنة العامة وتشجيع الأنشطة الموجهة للتصدير والتقليل من الواردات، وهذا ما تصرح به السلطة، لكن في واقع الأمر أن تعديل الصرف يكون بهدف زيادة في قيمة العائدات النفطية عند تحويلها إلى الدينار بناءا على سعر الصرف المرتفع، وبذلك تغطي العجز المستمر في الميزان التجاري الذي هو مرتبط ارتباطا كبيرا بالصادرات النفطية في ظل ضعف حصيلة الصادرات خارج المحروقات، كما أن الجزائر تستورد جل الطلب المحلي، وهذا ما أبقى الميزان التجاري في حالة عجز دائم خاصة في العشر سنوات الأخيرة، فأثر ذلك على تراكم الاحتياطات الأجنبية مما عجل في استنزافها، ومؤخرا سارعت الدولة إلى إرجاعها لوضعها الطبيعي عن طريق الحد من تمويل الواردات من الاحتياطات والعمل إلى سحب العملة الأجنبية من السوق السوداء، وإن تحقق ذلك في قادم الأيام سوف يجنبها شر الاستدانة الخارجية.

وقد قمنا بدراسة قياسية للوقوف على اثر صدمات أسعار النفط على توازن المتغيرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر للفترة الممتدة من 1990 إلى 2020، هذه المتغيرات المختارة هي سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية والميزان التجاري، وتم صياغة ثلاثة نماذج تحتوي على متغير تفسيري وحيد وهو سعر النفط، ففي البداية قمنا بدراسة استقرارية للمتغيرات فتحصلنا على متغير واحد وهو سعر الصرف مستقر عند المستوى، ومتغير سعر النفط والميزان التجاري استقرا بعد أخذ الفرق الأول، أما متغيرة الاحتياطات فاستقرت عند الفرق الثاني، وحسب نتائج الاستقرارية قمنا بتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) في تقدير النموذج الأول والثالث، وقد أظهرت النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر النفط من جهة وسعر الصرف والميزان التجاري من جهة أخرى وإن وقع انحراف في الأجل القصير يتم تصحيحه، كما بينت مخرجات التقدير إلى وجود علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف بمعنى آخر هناك علاقة طردية بينه وبين عدد وحدات الدينار المدفوعة مقابل دولار واحد، وبالنظر إلى متغير رصيد الميزان التجاري فيؤثر فيه سعر النفط بشكل طردي، وبخصوص النموذج الثاني الذي يظهر العلاقة بين المتغير المفسر والاحتياطات الأجنبية فقد تم تطبيق منهجية VAR بدل ARDL لعدم توفر شرط عدم وجود أي متغير في النموذج مستقر عند الفرق الثاني، مما يعني عدم حدوث تكامل مشترك بين المتغيرين، أو بمفهوم آخر لم نستطيع إثبات وجود توازن في الأجل الطويل بين المؤشرين، أما في الأجل القصير فيوجد علاقة طردية بينهما، وقراءة لمدلول الاقتصادي لمخرجات النماذج الثلاثة فقد أشارت النتائج إلى أن سعر النفط يؤثر على الميزان التجاري أكثر من تأثيره على باقي المتغيرات، وبصورة أقل على سعر الصرف، كما بينت نتائج الاختبارات البعدية سلامة النماذج من المشاكل القياسية وهذا ما يقوي احتمالية قبول النتائج السابقة.

خاتمة عامة

1- خاتمة:

يعد موضوع تقلبات أسعار النفط من الموضوعات المهمة التي نالت الاهتمام الكبير في الدراسات الاقتصادية، وهذا راجع إلى حساسية هذه المادة وتعدد صدمات أسعارها وأثرها الكبيرة على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والتوازنات الاقتصادية الكلية للدول التي تعتمد على تصدير النفط بصورة كبيرة على غرار الجزائر، ومن هذا المنطلق حاولنا في هذه الأطروحة معرفة مدى تأثير هذه الصدمات على توازن بعض المتغيرات الاقتصادية الخارجية في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020، وهذا من خلال تقديم طرح منظم يعالج الموضوع بكل مصداقية وشفافية وبأسلوب علمي بحت، فابتدأنا أولا بالتطرق إلى الإطار النظري للاقتصاد النفطي وكذا المتغيرات الخارجية المختارة، ثم عالجنا الجانب التحليلي لواقع وتطور المتغيرات الخارجية المختارة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المذكورة، وختمنا بحثنا هذا بدراسة قياسية تم استخدام فيها الأدوات الكمية الحديثة التي تدخل ضمن أسلوب الاقتصاد القياسي لتساعدنا في معرفة اتجاه هذا الأثر وكذا قياس نسبة مساهمة أسعار النفط في تحديد المتغيرات المختارة، ومن بين تلك المناهج التي أظهرت نجاعتها بمعالجة المشاكل القياسية وإعطاء نتائج تقترب من الواقع الاقتصادي، نجد منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة والمعروفة اختصارا بـ ARDL ، وكذلك منهجية شعاع الانحدار الذاتي VAR الذي تم الاعتماد عليه في حالة عدم تحقق الشروط المطلوبة لتطبيق المنهجية الأولى.

وتم التوافق على دراسة ثلاثة متغيرات ذات تأثير خارجي ولها مدلول اقتصادي في الجزائر، وهم على النحو التالي؛ سعر الصرف والاحتياطات الأجنبية والميزان التجاري، فسعر صرف الدينار الذي يعتبر من المؤشرات الأكثر تقلبا في الاقتصاد وكذلك تأثيره القوي على مستوى النشاط الاقتصادي والمؤشرات الأخرى، ومن بينها الاحتياطات الأجنبية هي الأخرى لا تقل أهمية على الأول، فهي صمام أمان للاقتصاد من الصدمات والضغوط الخارجية الطارئة، ومعيار لقدرة البلاد على الوفاء بالتزاماتها اتجاه العالم الخارجي، أما الميزان التجاري فهو بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات، وتكمن أهميته بأنه يضم أكبر العمليات مع العالم الخارجي فحتى تنقلات الأموال والأشخاص هي ناتجة عن حركة السلع والخدمات وهو معيار لتنافسية البضاعة المحلية في الأسواق العالمية.

وبرز الاهتمام بتوازن المتغيرات الخارجية للاقتصاد الجزائري عقب الصدمة العكسية لأسعار النفط سنة 1986 والتقلبات النفطية المتعاقبة إلى غاية اليوم، وما خلفته من مشاكل عويصة على الاقتصاد والحياة

الاجتماعية للجزائريين، وهذا نتيجة الاعتماد التام للصادرات على مادة النفط، والجمود والتخلف في القطاعات الإنتاجية الأخرى، وتعتبر الجزائر من أكثر الدول استيرادًا فهي تستورد جل المتطلبات الداخلية، مما أحدث هزات عنيفة في رصيد الميزان التجاري وتراجع في معدلات أسعار صرف الدينار اتجاه العملات القيادية وتآكل مستمر في الاحتياطات الأجنبية، فأدخل البلاد في دوامة الإصدار النقدي أو التمويل التضخمي مما أوصل كل من معدلات التضخم والبطالة إلى مستويات خطيرة، وأمام هذه الوضع وفي إطار الإصلاحات الاقتصادية الحتمية، استسلمت الدولة في بداية التسعينات إلى المراكز المالية الدولية محاولة منها تحسين الأداء الاقتصادي وتحقيق التوازنات الداخلية والخارجية فأدخلها في مديونية طويلة الأجل والأثر، كما حاولت الحكومات المتعاقبة في بداية الألفية الثالثة وضع برامج تنموية من أجل الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار وإخراجه من غرفة الإنعاش.

من خلال ما قدمناه سابقا يمكن الآن اختبار الفرضيات التي تم البناء على صحتها في إنجاز هذا العمل.

2- اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: والتي كانت على الشكل التالي "مرت أسعار النفط بصدمات عنيفة وتقلبات حادة خلفت آثار متفاوتة على الدول المصدرة والمستهلكة على حد سواء ، وهذا نتيجة تضارب قوى السوق وعوامل أخرى بعيدة عن قوانين الاقتصاد". يعتبر النفط من السلع التي لم تهدأ ولا يوم واحد وهذا لتعدد المحددات وقوة تأثيرها في الأسعار، هذه العوامل المتباينة تؤثر على الطلب من جهة وعلى العرض من جهة أخرى، وإن زاد طرف على الآخر تحدث صدمة، ولهذا يعمل الجميع على إبقاء الأسعار في وضع يخدم كل الأطراف. أي أن الفرضية صحية.

الفرضية الثانية: والتي تنص على ما يلي "تلعب العوائد النفطية دورا بارزا في بناء هيكل الاقتصاد الجزائري مما أضفت عليه سمة الاقتصاد الريعي وبالتالي أي تذبذب في أسعار النفط سينجر عنه إختلالات في المؤشرات الاقتصادية الكلية". فمن خلال الدراسة التحليلية لاحظنا أن الاحتياطات الأجنبية تسجل نمو كبير في حالة ارتفاع أسعار النفط خاصة في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى 2014 إذ سجلت أعلى قيمة لها في سنة 2013 بـ 194 مليار دولار، هذا بالتزامن مع تسجيل أسعار نفط سلة أوبك أرقام قياسية قاربت من 110 دولار للبرميل، والشيء نفسه لاحظناه عند الميزان التجاري وسعر الصرف فبمجرد تراجع أسعار النفط ابتداء

من سنة 2014 سجل الميزان رصيد سالب في السنوات الموالية، وزادت عدد وحدات المدفوعة من الدينار مقابل الدولار. أي أن الفرضية صحية إلى حد بعيد.

الفرضية الثالثة: والتي جاءت على النحو التالي "هناك علاقة تكامل مشتركة بين المتغيرات المختارة وأسعار النفط أي أنها تتوازن في الأجل الطويل وإن حدث اختلال في الأمد القصير". إن نتائج الدراسة القياسية أثبتت وجود تكامل مشترك بين سعر النفط وسعر صرف الدينار من جهة، وسعر النفط والميزان التجاري من جهة ثانية، ولم تستطع إثبات وجود علاقة تكامل مشترك بين سعر النفط والاحتياطات الأجنبية، وعليه نقول أن الفرضية صحيحة جزئيا.

الفرضية الرابعة: التي تنص كالتالي" ترتبط المتغيرات الخارجية المختارة في الجزائر بأسعار النفط وتتأثر به تأثيرا متفاوتا في القيمة والاتجاه، فأسعار النفط لديها علاقة عكسية مع سعر الصرف وطردية مع الاحتياطات الأجنبية والميزان التجاري"، بعد تقدير النماذج الثلاثة تبين أن الفرضية صحيحة وزيادة على ذلك بينت النتائج أن سعر النفط يؤثر على الميزان التجاري أكثر من باقي المتغيرات.

3- النتائج:

واعتمادا على الفرضيات التي استندنا عليها سابقا فقد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج نورد أهمها في الآتي:

1- تحتل منظمة أوبك المركز الأول من حيث الاحتياطي والإنتاج النفطي، أما دول منظمة OECD والولايات المتحدة وبلدان شرق أسيا تعتبر من بين المستهلكين الكبار في العالم، لكن ما نلاحظه ضعف مواقف وقرارات منظمة أوبك خاصة في السنوات الأخيرة، وهذا لتضارب الآراء والمصالح بين الأعضاء والضغوطات الخارجية التي تطبق على المنظمة.

2- إن أسعار النفط المنخفضة جدا أو المرتفعة جدا ليست في صالح الدول المنتجة إذا طالت مدة الصدمة، كما أنه ليس في صالح الدول الصناعية المستهلكة التي حتما سوف يتأثر اقتصادها جراء زيادة فاتورة مدفوعاتها في حالة الارتفاع كما أن شركاتها النفطية العاملة في الحقول سوف تتضرر بتراجع أسعار النفط، ولهذا يعمل الطرفان المحافظة على إبقاء الأسعار في مجال مستهدف.

3- رغم مرور الاقتصاد الجزائري بالعديد من المحطات التنموية متباينة الرؤى والتوجهات إلا أن الطابع المميز له هو اعتماده الكلي على الإيرادات الخارجية المتأتية من تصدير المواد النفطية ولذلك أصبح الاقتصاد الوطني رهينة لصدمات وتقلبات نفطية يصعب التنبؤ بها نظرا لوجود عدة عوامل متداخلة ومتباينة تؤثر على أسعار النفط، مما يضع صناع القرار في ضغوط كبيرة لتنفيذ البرامج الاقتصادية والاجتماعية.

4- يعتبر قطاع النفط في الجزائر المحرك الرئيسي للنمو وباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، لكنه يعاني من مشاكل عدة، وما يثبت ذلك هو الإصلاحات المتكررة لقانون المحروقات لكن دون حدوث تغيير في الإمكانيات النفطية، فحجم الاحتياطات المؤكدة بقيت تراوح مكانها منذ سنة 2005 فلم تتعدى 12.5 مليار برميل، وهذا لقلة الاستكشافات الجديدة لعزوف الاستثمار الأجنبي في هذا المجال مما أضعف من القدرة الإنتاجية والتصديرية للقطاع.

5- نلاحظ وجود تناقص كبير في الاحتياطات الأجنبية الذي قابله تخفيضات متتالية لسعر الصرف التي تتناسب مع الاقتصاد الذي يتبنى نظام الربط الزاحف وهذا ما يؤكد أن السلطة النقدية تتبع نظام آخر غير النظام المعوم المدار مما يؤكد على وجود اختلافات بين التصريحات الرسمية والواقع العملي ، ومن الملاحظ أن السلطات النقدية تهتم بسعر الصرف كآلية في سياستها النقدية أكثر من سعر الفائدة الذي يبقى ثابت وغير محرك للاستثمار سواء المحلي أو الأجنبي.

6- تبين من خلال تحليل تطور الاحتياطات الأجنبية في الجزائر أن أهم مصدر لتراكمها هي العوائد النفطية، وتعتبر الواردات أكبر مستنزف لها، كما ساهمت الاحتياطات من التخلص بنسبة كبيرة من المديونية الخارجية في بداية الألفية التي تزامنت مع بلوغ أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة، لكن بحلول سنة 2014 بدأت بالتآكل حتى وصلت إلى أدنى مستوى لها بقيمة 48.7 مليار دولار في سنة 2020، أي قرابة ثلاثة أشهر فقط من الاستيراد، وهذا ما وضع الدولة في صراع مع الزمن للبحث عن حلول كفيلة بإعادة استقرار الوضعية المالية للبلاد، أو التفكير بالاستدانة، وقد اتضح بشكل جلي أن المسألة لا تتعلق بتحقيق عوائد أجنبية كبيرة وحسب، وإنما في كيفية إدارتها والمحافظة عليها من التآكل عن طريق استثمارها واستخدامها في تنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية للاقتصاد.

7- إن النتائج الإيجابية المسجلة في رصيد الميزان التجاري خلال التسعينات وبداية الألفية الثالثة، لم تكن نتيجة سياسة اقتصادية ناجحة أو إلى أي سياسة أخرى بقدر ما هي ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في تلك

الحقبة، فبمجرد تراجعها حتى سجل رصيد الميزان قيم سالبة وصلت سنة 2017 إلى 20.13 مليار دولار، وهذا مرده إلى ضعف كفاءة ومرونة الجهاز الإنتاجي وعدم قدرته على تلبية حاجات المواطن المحلي ناهيك عن تصدير الفائض الإنتاجي، وكذلك متطلبات الأنشطة الاقتصادية إلى سلع استثمارية ومواد نصف مصنعة التي هي غير متوفرة داخليا، مما أدى بالجزائر إلى الاعتماد على الأسواق الخارجية لتحقيق برامجها التنموية الطموحة وتلبية الطلب المحلي من المواد الضرورية.

8- أظهرت النتائج القياسية لاختبارات الاستقرارية إلى عدم استقرار متغيرات الدراسة في المستوى ماعدا متغير سعر الصرف، أما متغير سعر النفط ورصيد الميزان التجاري فاستقرا عند الفرق الأول بخلاف متغير الاحتياطات الأجنبية فقد أستقر عند الفرق الثاني، مما دفعنا إلى اعتماد منهجية ARDL للتكامل المشترك في تقدير العلاقة بين أسعار النفط وباقي المتغيرات، باستثناء دراسة العلاقة بين أسعار النفط والاحتياطات الأجنبية فقد تم تقدير النموذج باستخدام منهجية VAR.

9- كما اتضح من خلال تقدير النموذج القياسي وفق منهجية ARDL الذي يدرس أثر سعر النفط على سعر صرف الدينار الجزائري، إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين بمعنى أنهما يتجهان إلى التوازن في الأجل الطويل وإن حدث اختلال في الأجل القصير يتم تعديله، كما توجد علاقة عكسية بين سعر النفط وسعر الصرف وطردية مع الوحدات من الدينار المدفوعة مقابل دولار واحد، هذه النتيجة القياسية توافق المشهد الاقتصادي في الجزائر، حيث كل تراجع في الأسعار تقابله السلطة النقدية بتعديل سعر الصرف وهذا من أجل الرفع من قيمة العوائد النفطية عند تحويلها إلى الدينار.

10- وأوضحت الدراسة القياسية أيضا، إلى وجود توازن في الأجل الطويل بين أسعار النفط والميزان التجاري وإن حدث إخلالا عن التوازن في الأجل القصير يتم تصحيحه، كما أن بين المتغيرين تأثير طردي قوي ومعنوي، وهذا ما يتماشى مع المنطق الاقتصادي والطرح النظري ويتوافق مع واقع الاقتصاد الجزائري، حيث تشكل الصادرات النفطية الرقم الأول وعامل ضروري للتمويل والتأثير على الواردات المتزايدة من سنة إلى أخرى، وفي ظل وجود هذا المصدر السهل للوفرة المالية أدى إلى إضعاف أخلاقيات الكسب التقليدي المبني على الجهد والاستثمار في القطاعات الإنتاجية وتحمل مخاطرها.

11- وقد أفرزت الدراسة القياسية إلى عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين أسعار النفط والاحتياطات الأجنبية أو بمعنى أخر عدم وجود توازن في الأجل الطويل وإنما يوجد توازن في الأجل القصير فقط، ولهذا تم

تقدير النموذج بمقاربة VAR الذي أظهر على وجود تأثير طردي ومعنوي بينهما، هذا الاستنتاج يؤيده الواقع الاقتصادي فقرابة 97 % من الصادرات الجزائرية هي عبارة عن مواد نفطية، أما الواردات التي هي في زيادة مستمرة ويتم تمويلها من الاحتياطات الأجنبية مما يحدث تآكلها بمرور الزمن، وهذا ما يجعل الوضعية المالية للجزائر مرهونة بحالة سوق النفط في تكوين العملة الأجنبية التي يستعملها في تغذية الواردات وضبط سوق الصرف وتغطية عجز ميزان المدفوعات والموازنة العامة.

4- الاقترحات:

وانطلاقا من النتائج المذكورة ومن خلال ما كشفت عنه دراستنا على مكامن الخلل في هيكل الاقتصاد الجزائري، ارتأينا تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات المتعلقة بالموضوع وهي على النحو التالي:

1- من الملاحظ أن الجزائر لا تستطيع فك تبعيتها المطلقة للنفط في الزمن المتوسط، لذلك وجب عليها رفع قدرتها الاستكشافية ومنه الاحتياطات المؤكدة من النفط لإطالة العمر الافتراضي لهذه المادة، وتحسين مردود إنتاجها للرفع من حصتها في الأسواق العالمية، حتى لا تخسر زبائنها التقليديين وتجذب زبائن جدد، لكن تبقى التحديات الفنية والقانونية حائلا أمام تطوير الإنتاج ولعل أبرزها التكاليف الباهظة والتقنية العالية المستخدمة في عملية الاستكشاف مع ما يحيط بها من مخاطر، وهذا ما لا تقدر عليه شركة سوناطراك، وإحجام المستثمر الأجنبي عن الدخول إلى الجزائر بسبب التعقيدات الإدارية والقانونية، ولهذا على الدولة مراجعة قانون المحروقات وجعله يتماشى مع ما هو موجود في قطاع النفط دوليا، حتى ولو اضطرت إلى التخلي عن قاعدة 51/49 .

2- الامتناع عن توظيف العوائد النفطية في الخارج أو إيداعها في المصارف الأجنبية حيث أن مثل هذا التوظيف والإيداع يحرم البلاد من الاستفادة الفعلية منها، كما أن توظيف تلك الأموال في الأسواق العالمية تحمل من ورائها مخاطر كبيرة، كما يجب الالتزام بتطبيق العدالة في توزيع الريع النفطي بين أفراد المجتمع، وترك جزء من هذا الدخل للأجيال القادمة وذلك بإنشاء صناديق استثمارية يتم الاستفادة منها في حالة نضوب هذه المادة.

3- على البنك المركزي مواصلة الحفاظ على استقرار سعر الصرف عند مستواه الحقيقي بالتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية، وتجنب الاعتماد على سياسية التخفيض المتكرر لسعر الصرف كأحد الحلول

الظرفية ذات الطابع السياسي، مرورا بإصلاح المنظومة المصرفية إلى تنشيط سوق رأس المال ومراجعة قانون النقد والقرض.

4- لقد اتضح من الواقع الاقتصادي للبلاد، أن المسألة لا تتعلق بتحقيق عوائد أجنبية وحسب، ولكن في كيفية إدارتها والمحافظة عليها، وعليه ندعو إلى المزيد من الرشادة في استخدامها، ونحذر من استثمارها في أنشطة ليس لها جدوى اقتصادية أو اجتماعية، كما ينبغي التخلي تدريجيا عن تمويل الواردات من الاحتياطات وذلك بخلق بدائل أخرى، على غرار استقطاب وتوفير مناخ ملائم للاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر.

5- ولمواجهة العجز الدائم في الميزان التجاري يجب العمل على كبح من حجم فاتورة الواردات خاصة تلك السلع والخدمات التي لها بديل محلي أو من الكماليات، وذلك بتطبيق أحد السياسات التجارية الحمائية كالتشديد في القيود الجمركية أو تطبيق نظام حصص على الواردات.

6- للخروج من تبعية الوحل الأسود يجب على الدولة العمل على وضع سياسات اقتصادية كفيلة بخلق بيئة مناسبة تساعد في تنويع مصادر الدخل ، عن طريق تشجيع وتحفيز الصادرات خارج قطاع النفطي بإزالة والتخفيف من بعض القيود الجمركية والضريبية وتقديم الدعم المالي والإداري للمصدرين – في الولايات المتحدة يُحرم دستورها فرض الضرائب على الصادرات- وكذلك ب إحداث إستراتجية وطنية تهتم بشؤون التصدير ، وتأسيس قاعدة صناعية صلبة ومستدامة على أساس تكنولوجية متطورة تواكب متطلبات العصر، كذلك إنشاء المزارع العملاقة ذات المردود الكبير والقدرة التشغيلية والتصديرية العالية بدل اهتمام الدولة بالزارعة العائلية المتوارثة التي هي تحصيل حاصل.

7- كذلك نوصي كل من يستخدم السلاسل الزمنية لدراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية، إلى ضرورة دراسة خصائص بيانات السلاسل من ناحية الاستقرار والتكامل تم اختيار النموذج الملائم للتقدير، وهذا لتفادي الوقوع في التقدير الزائف الذي يعطي نتائج مضللة وغير واقعية.

5- آفاق الدراسة:

وفي الأخير نشير إلى أن هذه الدراسة تعتبر إضافة جديدة ومكملة للدراسات السابقة وبحث مفتوح أمام البحوث اللاحقة باعتبار موضوع صدمات أسعار النفط وأثرها على التوازن الاقتصاد الكلي متشعب ويحمل في طياته أبعاد وتغيرات كبيرة، وفي هذا الشأن نقترح آفاق علمية جديدة تكملة لهذا الموضوع منها:

- تداعيات تقلبات أسعر النفط على حجم الاحتياطيات الأجنبية.
- أثر تقلبات العملات القيادية على المتغيرات الاقتصادية الخارجية للجزائر.
- الآليات الكفيلة باسترجاع العملة الأجنبية من السوق السوداء.
- أثر الجباية البترولية على النفاق الحكومي في الجزائر .
- أثر تقلبات العائدات النفطية على المتغيرات الاجتماعية في الجزائر.

قائمة المراجع

أولا: المراجع بالغة العربية

أ- الكتب

1 - أحمد مندور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، مصر، 1990.

2 - إسماعيل إبراهيم الطراد، إدارة العملات الأجنبية، مكتبة الروزنا، عمان، الأردن، 2003.

3 - إمام محمد سعد، البترودولار والاستثمار الأجنبي- دراسة تحليلية، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، 2014.

4 - إيمان عطية ناصف، مبادئ الاقتصاد الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008.

5 - برهان الدرجاني، تراجع الوفرة النفطية وتأثيراتها المحتملة والمتوقعة على البلاد العربية، في عرب بلا نفط، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، لبنان، 1987.

6 - بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2003.

7 - بلعزوز علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2004.

8 - بول ساموبلسون، ويليام د نوردهاوس، ترجمة هشام عبد الله، الاقتصاد، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.

9 - بيوار خنسي، البترول أهميته مخاطره تحدياته، دار ئاراس للطباعة والنشر، اربيل كردستان، العراق، 2006.

10 - جميل محمد خالد، أساسيات الاقتصاد الدولي، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.

11 - حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، 2000.

12 - حسن بهلول بلقاسم، إشكالية الاستثمار والتوازن الجهوي، المؤسسة الوطنية للكتاب ENAL، الجزائر، 1990.

13 - حسين على بخيت، سمر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار البازوري، عمان، الأردن، 2007.

14 - حكمت شريف النشاشيبي، استثمار الأرصدة وتطوير الأسواق المالية العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الكويت 1978.

15 - خالد محمد السواعي، التجارة الدولية النظرية وتطبيقاتها، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

16 - دريد كمال آل شبيب، المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

17 - رضا هلال، لعبة البترودولار، سينا للنشر، القاهرة، 1992.

18 - رمزي زكي، الاحتياطات الدولية والأزمة الاقتصادية في الدول النامية مع إشارة خاصة عن الاقتصاد المصري، دار المستقبل العربي، القاهرة، مصر، 1994.

19 - سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي والعالم ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت، لبنان، 2007.

20 - سمير خالد صافي، مقدمة في تحليل نماذج الانحدار باستخدام Eviews، مكتبة آفاق غزة، فلسطين، 2015.

21 - سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، ترجمة وتحقيق محمود حسن حسني، ونيس فرج عبد العال، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، مصر، 2007.

22 - صالح تومي، مدخل للنظرية القياس الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

23 - صديقي محمد عفيفي، تسويق البترول، الطبعة 9، المكتب العربي الحديث، عين شمس، مصر، 2003.

24 - صندوق النقد الدولي ، دليل ميزان المدفوعات، طبعة 6، واشنطن، 2013، الفقرة 6-64.

25 - صندوق النقط الدولي، الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات، الطبعة العربية، واشنطن، 2013.

26 - ضياء مجيد الموسوي، ثروة أسعار النفط، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2004.

27 - طارق الحاج، علم الاقتصاد ونظرياته، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1998.

28 - عبد الحسين، عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإداراته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.

29 - عبد الخالق مطلك الراوي، محاسبة النفط والغاز، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2011.

30 - عبد الرحمان يسري احمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2007

31 - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرة والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2005.

32 - عبد المالك إسماعيل حجر، محاسبة النفط، الأمين للنشر والتوزيع، صنعاء، اليمن، 2008.

33 - عبد المجيد قدي، البعد الدولي للنظام النقدي الدولي برعاية صندوق النقد الدولي، دار القبيس، الجزائر، 2011.

34 - عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005 .

35 - عبد المنعم السيد علي وهيل عجمي الجنابي، العلاقات النقدية الدولية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمين جامعة المستنصرية، العراق، 1992.

36 - عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2004.

37 - عرفان تقي الدين الحسيني، التمويل الدولي، الطبعة الثانية، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 2004.

38 - عمر صخري، مبادئ الاقتصاد الجزئي الوحدوي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001

39 - عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، مطابع جامعة الموصل، العراق، 1992.

40 - فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.

41 - قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية – النفط السوري أنموذج، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سوريا، 2010،

42 - كامل بكرى، الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل، الدار الجامعية الإسكندارية، مصر، 2002 .

43 - كوننكس ريموند، ترجمة حليم وهبة، التعامل في الصرف الأجنبي، عربية للطباعة والنشر، السعودية، 1991.

44 - لحلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف الأجنبي، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

45 - لدامودار كوجارات، ترجمة هند عبد الغفار عودة، عفاف علي حسن الدش، الاقتصاد القياسي، الجزء الثاني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2015.

46 - مانع سعيد العقيبة، أوبك والصناعة البترولية، مطابع التجارة والصناعة، بيروت، لبنان، 1974.

47 - مايح شبيب الشمري، حسين كريم حمزة، التمويل الدولي أسس نظرية وأساليب تحليلية، دار الضياء للطباعة والنشر، النجف، العراق، 2015.

48 - صندوق النقد الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة احتياطيات النقد الأجنبي، واشنطن، 2001.

49 - محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي، الإسكندارية، مصر، 2015.

50 - محمد أحمد الأفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء، اليمن، 2013.

51 - محمد أحمد الدوري، مبادئ اقتصاد النفط، دار شموع الثقافية، ليبيا، 2003.

52 - محمد احمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

53 - محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2009.

54 - محمد أزهر السماك، اقتصاديات النفط، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010.

55 - محمد حسن حسني، اقتصاديات النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية، 2010.

56 - محمد صابر، النفط في الجزائر تطوره ومشاكله، دار المعرفة، دمشق، سوريا، بدون سنة نشر.

57 - محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي ، الناشر منشأة المعارف، مصر، 2004.

58 - محمد مدحت مصطفى، سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.

59 - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر طبعة 2000.

60 - محمود يونس، احمد محمد مندور، السيد محمد أحمد السريتي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الناشر قسم الاقتصاد كلية التجارة جامعة الإسكندارية، مصر، 2000.

61 - موردخي كريانين، تعريب محمد إبراهيم منصور وعلي مسعود عطية، الاقتصاد الدولي مدخل السياسات، دار المريخ للنشر ، الرياض، السعودية، 2007.

62 - موسى سعيد مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001 .

63 - موسى سعيد مطر، شقيري نوري موسى، ياسر المومني، التمويل الدولي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

64 - نبيل جعفر عبد الرضا، اقتصاد النفط، دار الكتاب الجامعي، القاهرة، مصر، 2011.

65 - نعمة الله نجيب إبراهيم، مقدمة في مبادئ الاقتصاد القياسي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2012.

66 - وحيد مهدي عامر، مبادئ الاقتصاد الجزئي، الدار الجامعة، مصر، 2003.

67 - وليد إسماعيل السيفو وآخرون، أساسيات الاقتصاد القياسي التحليلي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

68 - يسرى أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2008.

ب- الأطروحات والمذكرات:

1 - آلاء نوري حسين، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1988-2014)، كلية الاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2017.

2 - بلحرش عائشة، سعر الصرف الحقيقي التوازني – دراسة حالة الدينار الجزائري-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

3 - بلقاسم سرايري، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تطور قطاع المحروقات في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع اقتصاد دولي، جامعة باتنة، الجزائر، 2019/2018.

4 - بورانان الحاج، السوق البترولية في ظل الحوار بين المنتجين والمستهلكين، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2004.

5 - بولعواد نوال، الريع البترولي وتأثره على النشاط الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1973-2013، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد مالي، جامعة باتنة، الجزائر، 2018/2017، ص95.

6 - جعفري عمار، إشكالية اختيار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية دراسة حالة نظام سعر الصرف في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

7 - جمعة رضوان، تطورات أسعار النفط وتأثيراتها على الواردات دراسة حالة الجزائر 1970-2004، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007.

8 - حيدوشي عاشور، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الجزائر، 2015/2014.

9 - خليل دعاس، مستقبل السوق النفطية وآفاق الطاقات المتجددة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التخطيط، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013.

10 - سمير آيت يحي، التحديات النقدية الدولية ونظام الصرف الملائم للجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، الجزائر، 2014.

11 - شباب سهام، تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، دراسة قياسية للموازنة العامة في الجزائر للفترة (1980-2016)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019/2018.

12 - عبابسة نور الدين بوراس، أثر احتياطي الصرف الأجنبي على الاقتصاديات النامية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة العربي ابن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2017/2016.

13 - عبد الناصر عز الدين بوخشيم، تطور هيكل التجارة الخارجية في الاقتصاد الليبي وعلاقته بالنمو الاقتصادي، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد، كلية التجارة بجامعة الاسكندرية، مصر، 2003.

14 -عماد سالم محمد أبو ميري، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية وآثارها على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2000- 2014، رسالة ماجستير في الدراسات الاقتصادية، جامعة الدول العربية، القاهرة، مصر، 2016.

15 -منى حسن، أثر تقلبات النفط على أداء الأسهم في السوق السعودية، رسالة ماجستير، تخصص أسواق مالية، جامعة دمشق، سوريا، 2014/2013.

16 -موري سمية، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2009، ص 210.

ج- المقالات والمداخلات:

1 - إبراهيم خليل برعي، الشركات متعددة الجنسية وعابرة القومية العاملة في المجال المصرفي في الوطن العربي، مجلة المنار، العدد 14/13 باريس، فرنسا، 1986.

2 - أحمد عبد الرحيم، مدخل الطاقة الإستعابية، مجلة النفط والتنمية، العدد 26، العراق، مارس 1983.

3 - إسراء سعيد صالح، إسراء عبد فرحان، قياس وتحليل تأثير الصدمات على السياسة في العراق، مجلة كلية الكوت الجامعية، المجلد 2، العدد 1، جامعة واسط، العراق، 2018.

4 - أمينة مخلفي، محاضرات حول الاقتصاد البترولي بعنوان "اقتصاد النفط"، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2014/2013.

5 - بلقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، سلسلة جسر التنمية المعهد العربي للتخطيط، العدد 23، الكويت، نوفمبر 2003.

6 - بليمان سعاد، إشكالية تحرير سعر الصرف في الجزائر، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 14، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010.

7 - بوالكور نور الدين، قياس أثر المستوى العام للأسعار والأرصدة النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري للفترة (1990-2013)، مجلة حوليات، العدد 13، جامعة قالمة، الجزائر، ديسمبر 2015.

8 - جابر محمد عبد الجواد، قياس فعلية سياسة تكوين احتياطيات النقد الأجنبي في الأسواق الصاعدة مع التطبيق على مصر، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، المجلد 31، العدد 2، مصر، 2017 .

9 - جمال مساعدية، شريف غياظ، العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم دراسة بيانية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد 10، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، جوان 2019.

10 -جميلة الجوزي، أسس الاقتصاد الدولي، دار أسامة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص ص 83-84.

11 -حسين عبد الله، النفط العربي، مداخلة بعنوان " انخفاض أسعار النفط وأثاره على اقتصاديات دول الخليج العربي"، ملتقى بعنوان "من الماضي حتى الحاضر والمستقبل"، من تنظيم المركز العربي للدراسات الأستراتجية في رأس الخيمة، الإمارات العربية المتحدة، في 1999/05/26.

12 - حياة مراكشي، ملياني حكيم، إشكالية قابلية تحويل الدينار الجزائري ودورها في الحد من اللجوء إلى السوق الموازية، مجلة الإستراتجية والتنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2019.

13 - داودي مسعود، سعداوي موسى، إستراتيجية التشغيل في الوطن العربي (حالة الجزائر)، مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة سعد دحلب، 2006

14 - رجب علي، تطور مراحل تسعير النفط الخام في الأسواق الدولية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 38، العدد 141، الكويت، 2012.

15 - رمزي زكي، التاريخ النقدي للتخلف، سلسلة عالم المعروفة، العدد 118، الكويت، 1987.

16 - زايري بلقاسم، كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، جامعة وهران، الجزائر.

17 - زيتوني الطاهر، التطورات في أسواق النفط العالمية وانعكاسها على الاقتصاد العالمي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، الكويت، صيف 2012.

18 - صالح تومي، علاقة الواردات ببعض المتغيرات الاقتصادية العالمية-دراسة قياسية لحالة الجزائر، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة الوادي، الجزائر، 2013.

19 - الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، المجلد 38، العدد 142، الكويت، صيف 2012.

20 - علة مراد، دراسة تقلبات أسعار النفط وأثرها في التنمية الاقتصادية قراءة نظرية تحليلية في حالة الجزائر للفترة (200-2014)، مجلة رؤى إستراتيجية، العدد13، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017.

21 - عزي خليفة، مسعودي زكرياء، تحليل إشكالية أنظمة سعر الصرف الدينار الجزائري في ظل تصنيفات سعر الصرف الحديثة، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 3، المركز الديمقراطي العربي، برلين ألمانيا، سبتمبر 2018، ص 80.

22 - علي عبد الزهرة حسين، عبد اللطيف حسن شومان، تحليل لعلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختيارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 34، المجلد 9، بغداد، العراق، 2013

23 - عماد الدين محمد المزيني، العوامل التي أثرت على تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 15 العدد 1، مصر 2013،

24 - الغالبي وعلي، كريم سالم حسين، سحر كريم كاطع، الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادية في المجالين (الصناعي والزراعي)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 2، جامعة القادسية، العراق، 2014.

25 - الغالبي وعلي، كريم سالم حسين، سحر كريم كاطع، الاتجاهات المستقبلية للتنمية المكانية في محافظة القادية في المجالين (الصناعي والزراعي)، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 16، العدد 2، جامعة القادسية، العراق، 2014.

26 - الغالي عبد المحسن وجليل، خضير ليلى بديوي، تقلبات سعر الصرف الحقيقي في ظل تحرير التجارة، العدد 1، المجلد 5، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، 2011.

27 - فؤاد مرسي، أزمة التنمية والتكامل في العالم العربي، مجلة المنار، العدد 67، باريس، فرنسا، 1990.

28 - قصابي شعبان، بلعباس رابح، أثر تقلبات أسعار النفط على الإنفاق الحكومي في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة ARDL، خلال الفترة 2000- 2018، مجلة الإستراتجية والتنمية، المجلد 10 العدد 1مكرر، الجزء الثاني، جامعة مستغانم، الجزائر، جانفي 2020.

29 - الكبيسي محمد صالح وسعيد عفراء هادي، مداخلة بعنوان "اثر صدمات أسعار النفط الخام على الانفاق الجاري والاستثمار 1980-2011"، المؤتمر العلمي الوطني المشترك بين كلية الإدارة والاقتصاد، والمعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، يومي 3 و 4 نيسان، 2013.

30 - كريستوفر ألسوب وبسام فتوح، تطورات أسواق النفط والغاز الطبيعي العالمية وانعكاساتها على البلدان العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، المجلد 37، العدد 136، الكويت، شتاء 2011.

31 - مجدي الشوربجي، أثر الصدمات الاقتصادية الخارجية على الصادرات المصرية، المجلة العلمية للإدارة والاقتصاد، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، مصر، 2002.

32 - محمد الحوشان، ديناميكية الناتج غير النفطي في المملكة العربية متجه الانحدار الذاتي، مجلة الملك سعود للعلوم الإدارية، المجلد20، العدد الأول، جامعة سعود للعلوم الإدارية، السعودية، 2008.

33 - محمد راتول، الدينار الجزائري بين نظرية أسلوب المرونات وإعادة التقويم، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 4 العدد 1، 2006.

34 - مراد صاولي، الانفتاح التجاري وأثره في السياسات المالية والنقدية دراسة قياسية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2013.

35 - نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة St Louis على الاقتصاد العراقي، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الثامن، جامعة الكوفة، العراق، 2012.

د- المواقع الإلكترونية:

1 - الإحصائيات مستخرجة من تقارير المنظمة العالمية للتجارة لسنة 2019، على الموقع الإلكتروني، www.wto.org/statistics تاريخ التحميل 2020/12/08.

2 - بالنسب للإحصائيات النفطية لهذا الفصل تم الاعتماد على تقارير شركة البترول البريطانية (BP)، Statistical Review of World Energy ، العدد 69 لسنة 2020، نقلا عن الموقع الإلكتروني. www.bp.com، تاريخ الإطلاع 2020/11/13.

3 - تقارير بنك الجزائر، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

4 - محمد إبراهيم أبو عليان، مقال بعنوان "معايير كفاية الاحتياطات الدولية في الاقتصاديات الناشئة حالة تركيا"، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.desktop.arabi21.com ، تاريخ الإطلاع على المقال 17 مارس 2021.

5 - مقال بعنوان "أفضل وأسوأ شركات النفط الكبرى لعام 2019"، نقلا عن الموقع الإلكتروني، ww.aljezeera.net، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2020/07/19.

6 - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول AOPEC نقلا عن الموقع الإلكتوروني، www.oapecorg.org ، تم الإطلاع بتاريخ 2021/02/16.

7 - موقع الشروق، مقال بعنوان "الرئيس تبون: آن الأوان لاسترجاع 90 مليار دولار نائمة في السوق الموازية " لإيمان كيموش، تاريخ النشر 2021/09/25، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.echorouklibe.com، تاريخ الإطلاع 2021/10/10.

8 - موقع الشروق، مقال بعنوان "هذه أهم محاور مشروع قانون المحروقات الجديد"، للكاتب حسان حويشة، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.echoroukonline.com ، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2021/08/08.

9 - وكالة الأنباء الجزائرية، مقال بعنوان "تطور القوانين المسيرة للمحروقات منذ الاستقلال"، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.aps.dz، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2021/03/24.

10 -وكالة الأنباء الجزائرية، مقال بعنوان "عرض موجز حول مشروع القانون الذي ينظم نشاطات المحروقات"، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.aps.dz ، تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2021/03/31.

هـ– التقرير:

1 - تقرير الاقتصادي العربي الموحد، التطورات الاقتصادية الدولية، الفصل الأول، العدد 01، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، الكويت، 2012.

2 - تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، العدد 43، الكويت، 2016.

3 - تقرير بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية، العدد 45 الصادر بتاريخ مارس 2019، هيكل الصادرات والواردات، ص 28، نقلا عن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

4 - تقرير صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، 2015.

5 - الجريدة الرسمية الجزائرية، الأمر رقم 03-11، المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة المؤرخ في 3 فيفري 2007، العدد 31، الصادر بتاريخ 13 ماي 2003.

6 - الجريدة الرسمية الجزائرية، المادة 45 من قانون المحروقات رقم 05-07 المؤرخ في 2005/04/28 العدد 50، الصادر بتاريخ 2015/07/19.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

A- Ouvrages

1- A.Ayoub, le modèle OPEC, Economie de l'énergie, Institut Français du Petrole, N° 06, Paris, 1994.
2- Baltagi B,H, Econometrics, Spring erlin-Heidelberg, 2em Edition, new York 1999.
3- Damondar, N. Gujarati, Économétrie, De Boeck, Bruxelles, NEW YORK, 2004.
4- Maurince Durousset, Le Marché Du Pétrole, Ellipses Édition, France, 1999.
5- Oel Maurle, prix de pétrole, PAO-paris, France,2001 .
6- Régie Bourbonnais, Économétrie, Dunod 5eme édition, Paris, France 2003.

B- Thèses

1- Ghania Ouameur, Essai Modélisation de la relation entre les taux d'inflation et le taux de change, Thèse de Magistère en science économique, Université d'Alger, Algérie, 2005/2006.

2-

C- Revues, Rapport:

1- Dani Rodrik, The Social Cost Of Foreign Exchange Reserves, International Economic journal Vol, 20, N° 3. 2006.

2- Daniel Rees, Terms of Trade Shocks and Incomplete information, Research Discussion Paper, 9-2013, Economic Research Department, Rserve Bank of Australia, July 2013.

3- Dickey,D.A, Fuller W.A, likelihood ratio tests for autoregressive time series with a unit root, Econometrical, Vol 49, 1981.

4- Edwin M, Truman And Anna Wong, The Case For An International Reserve Diversification Standard, The Institute For International Economics, Working Paper Series, , European central bank, Washington, Wp 06-É, 2006.

5- Fattouh Bassam, Anatomy of the crude oil pricing system, The oxford institute for energy studies, January, 2011.

6- François krotoff, Another Amendment To Hydrocarbons Legislation In Algeria, Back To Square One ?, International Oil And Gas Finance Review, France 2007.

7- Institut Français Du Pétrole, Recherche et production du pétrole et du gaz: réserves, Couts et contrats, paris, France 2002.

8- Joshua Aizenman and Others, International Reserves Before And After The Global Crisis, Is There no End To? Hoarding, NBER, Working paper series, N° 20386, Anne 2014.

9- Joshua Aizenman International Reserves Management And The Current Account, National Bureau Of Economic Research, N° W 12734, 2006.

10- Kathryn M, E, Dominguez, Foreign Reserve Management During The Global Financial Crisis, NBER, 1050 Massachusetts Avenue Cambridge; MA 02138, Working Paper Series, , European central bank, Washington 2012 .

11- Kiuel Mugil & Parallel S , Exchange Rates In Developing Countries, the world bank research observer, 10(1), 1995.

12- Marche des changes, Règlement de la banque d'Algérie N° 95-08 du 23 décembre 1995, Art 2,

13- Peasran M, Pesaran B, Time Series Econometrics , Microfit 5.0 (Window Version) , Oxford university Press, oxford, 2009.

14- Peasran, M, Shin, Y, and Smith, R, Bounds Testing Approaches to the Analysis of level Relationships, Journal of Applied Econometrics, vol, 16, 2001.

15- Por Carolina Osorio, The Motivation And Methodology For Breaking Foreign Reserves Into Tranches The Central Bank Of Colombia, Flar- Directions De Studios Economics, Papers And Proceedings- The Motivation And Methodology, 2007.

16- Rebeca Jimenez Rodriguez, Oil Price Shocks And Real GDP Growth Empirical Evidence For Some Oecd Countries, Working Paper Series , European central bank, Washington,19 may 2004, No 362 .

17- Wijeweera Albert, Mounter Stuart, A VAR analysis on the determinants of FDI inflows, the case of Srilanka, Applied Econometrics and International Development, Vol 8-1, SRILANKA, 2008.

الملاحق

الملحق رقم 01: سلة نفط الإشارة لمنظمة أوبك وخام إشارة تكساس الوسيط وبرنت

(الوحدة : دولار للبرميل)

نوع النفط (البلد)	الكثافة	محتوى الكبريتي	2018	2019	2020
خليط صحراء الجزائر (الجزائر)	44.05	0.14	56.41	69.10	49.99
جيراسول (أنغولا)	/	/	57.52	65.41	51.50
أورينت (الإكوادور)	/	/	51.26	69.74	50.43
رابي الخفيف (الغابون)	/	/	56.21	64.08	49.28
إيران الثقيل (إيران)	.331	.851	54.84	62.61	49.2
البصرة الخفيف (العراق)	34	1.95	56.12	65.83	49.95
الصادرات الكويتية (الكويت)	31.3	2.84	57.10	65.37	49.36
السيدر (ليبيا)	42.1	0.37	55.66	63.63	48.09
بوني الخفيف (نيجيريا)	37	/	57.82	68.18	49.59
العربي خفيف (السعودية)	34.2	1.6	58.24	67.45	49.24
مربان (الإمارات)	32	% 2	59.33	66.09	49.48
ميري (فنزويلا)	/	/	49.89	56.2	32.7
سعر الإشارة لسلة OPEC	/	/	56.94	66.48	49.17
خام غرب تكساس (عالمي)	39.6 درجة	% 0.24	50.82	57.03	39.25
برنت (عالمي)	38.3 درجة	% 0.37	54.17	64.21	41.84

المصدر: تقارير منظمة أوبك لسنوات متعددة متوفرة على الموقع الإلكتروني www.opec.com، تقارير شركة البترول البريطانية (BP)، Statistical Review of World Energy، متوفرة على الموقع الإلكتروني www.bp.com، تاريخ الإطلاع 2020/10/11.

الملحق رقم 02: العائدات النفطية لأعضاء منظمة أوبك خلال الفترة من 1972 -1975 الوحدة: مليون دولار

الدولة / السنة	السعودية	الكويت	إيران	العراق	الإمارات	قطر	ليبيا	الجزائر	نيجيريا	فنزويلا	أندونيسيا
1972	3107	1657	2880	575	551	255	159	700	1174	1948	429
1973	4340	1900	400	1843	900	409	230	300	2200	2670	950
1974	22574	7000	17500	5700	2236	1600	600	3700	8900	8700	3300
1975	22676	7500	18500	7500	6000	1700	510	3375	6570	7525	3850

Source: Abdeslkader Sid Ahmed: l'OPEC passé présent et perspectives OPU, 1980,p139.

الملحق رقم 03: تكلفة إنتاج برميل واحد من النفط في بعض الدول (بالدولار).

البلد	النفقة الرأسمالية	النفقة التشغيلية	المجمـــوع
بريطانيا	21.8	30.7	52.5
كندا	18.7	22,4	41,1
الولايات المتحدة	21,5	14,8	36,3
النرويج	24	12,1	36,1
نيجيريا	16,2	15,3	31,5
المكسيك	18,3	10,7	29
كازاخستان	16,3	11,5	27,9
ليبيا	16,6	7,2	23,8
فنيزويلا	9,6	13,9	23,5
الجزائر	13,2	7,2	20,4
روسيا	8,9	8,4	17,3
إيران	6,9	5,7	12,6
الإمارات	6,6	5,7	12,3
العراق	5,6	5,1	10,7
السعودية	4,5	5,4	9,9
الكويت	3,7	4,8	8.5

المصدر: روسيا اليوم، مقال بعنوان "**تكلفة إنتاج النفط الواحد في 20 دولة**" نقلا عن الموقع الإلكتروني arabic.rt.com تم الإطلاع على المقال بتاريخ 2020/11/13.

الملحق رقم 04: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي للجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.

السنوات	معدل سعر الصرف الدينار /الدولار(قيم متوسطة خلال السنة)	الاحتياطات الأجنبية (مليار دولار)	الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دج)	الناتج الداخلي الإجمالي (مليار دولار)
1990	8.95	0.7	558.45	8.958
1991	18.47	3.46	845.82	18.473
1992	21.83	1.5	1046.40	21.836
1993	23.34	1.5	1166.00	23.345
1994	35.05	2.7	1492.00	35.059
1995	47.63	2.1	1966.00	47.633
1996	54.74	4.4	2564.00	54.749
1997	57.7	8.05	2780.00	57.707
1998	58.73	6.84	2830.40	58.739
1999	66.64	4.4	3248.30	66.64
2000	75.31	11.9	4123.60	75.31
2001	77.26	17.96	4227.13	77.26
2002	79.68	23.11	4522.80	79.68
2003	77.73	32.92	5242.30	77.73
2004	72.06	43.11	6151.90	72.06
2005	73.36	56.18	7564.70	73.363
2006	72.64	77.78	8514.80	72.646
2007	69.36	110.18	9366.60	69.366
2008	64.56	143.18	11077.1	64.568
2009	72.64	148.91	9968	72.646
2010	74.4	162.22	11991.6	74.404
2011	72.85	182.22	14526.2	72.853
2012	77.55	190.66	16208.7	77.551
2013	79.38	194.01	16643.8	79.38
2014	80.56	178.93	17228.6	80.56
2015	100.46	144.133	16712.7	100.46
2016	109.46	114.138	17514.6	109.47
2017	110.96	97.33	18876.2	110.96
2018	116.61	79.9	20259	116.62
2019	119.36	64.1	20284.2	119.36
2020	123.21	48.7	-	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلاعن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

الملحق رقم 05: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020.

السنوات	الصادرات مليار دولار أمريكي	الواردات مليار دولار أمريكي	الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات	الميزان التجاري مليار دولار
1990	12.964	9.770	-0.01	4.17
1991	12.330	7.770		5.46
1992	11.510	8.300	0.23	3.2
1993	10.410	8.000	-0.01	2.42
1994	8.890	9.150	-4.38	-0.26
1995	10.260	10.100	-6.32	-9.075
1996	13.210	9.100	-2.09	4.12
1997	13.820	8.130	1.16	5.69
1998	10.140	8.630	-1.74	1.51
1999	12.300	8.960	-2.38	3.36
2000	22.030	9.300	7.57	12.89
2001	19.090	9.480	6.19	9.61
2002	18.720	12.010	3.65	6.7
2003	24.460	13.320	7.47	11.14
2004	32.220	17.950	9.25	14.27
2005	46.495	20.357	16.94	26.47
2006	54.791	21.456	17.73	34.06
2007	60.916	27.631	29.55	34.24
2008	79.146	39.479	36.99	40.52
2009	45.477	39.297	3.86	7.78
2010	57.762	40.212	15.33	18.2
2011	73.802	47.300	20.06	25.96
2012	72.620	50.376	12.06	20.17
2013	65.823	54.903	0.13	9.88
2014	61.172	58.33	-5.88	0.46
2015	35.138	51.646	-27.54	-18.08
2016	29.698	46.727	-26.03	-20.13
2017	35.132	46.059	-21.76	-14.41
2018	41.783	46.197	-15.82	-7.46
2019	34.99	44.63	-16.93	-9.64
2020	23.8	34.4	-	-10.6

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلاعن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

الملحق رقم 06: تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى 2020

السنوات	أسعار النفط سلة (دولارللبرميل)	العائدات النفطية مليار دولار امريكي	إنتاج النفط في الجزائر (ألف برميل في برمي)	حجم الصادرات النفطية (ألف برميل في يومي)
1990	22.26	-	783	280.6
1991	18.62	-	803	344.7
1992	18.44	-	757	279.4
1993	16.33	-	747	308.0
1994	15.53	-	753	329.2
1995	16.86	-	753	332.8
1996	20.29	-	806	390.8
1997	18.68	-	846	373.1
1998	12.28	-	827	549.4
1999	17.48	-	750	414.6
2000	27.60	4.8151	796	462.2
2001	23.12	3.9944	777	441.5
2002	24.36	5.0561	730	566.2
2003	28.10	7.7197	942	741.0
2004	36.05	12.5597	1,311	893.2
2005	50.64	19.3407	1,352	967.6
2006	61.08	22.6974	1,369	947.2
2007	69.08	25.3737	1,372	1,253.5
2008	94.45	30.5137	1,356	840.9
2009	61.06	16.8556	1,216	747.5
2010	77.45	20.7249	1,190	708.8
2011	107.46	28.7448	1,162	842.9
2012	109.45	27.7504	1,200	808.6
2013	105.87	24.3265	1,203	744.0
2014	96.29	18.3432	1,193	622.9
2015	49.49	10.0377	1,157	642.2
2016	40.76	8.8764	1,146	668.3
2017	52.43	10.4599	1,059	632.6
2018	69.78	12.1176	1,040	571.0
2019	64.04	11.2315	1,023	584.2
2020	41.47	-	-	-

المصدر: تقارير بنك الجزائر، نقلاعن الموقع الإلكتروني www.bank-of-algeria.dz تم الإطلاع بتاريخ 2021/03/24.

الملحق رقم 07: شكل العلاقة الدالية بين سعر النفط والاحتياطيات الأجنبية للفترة (2020/1990).

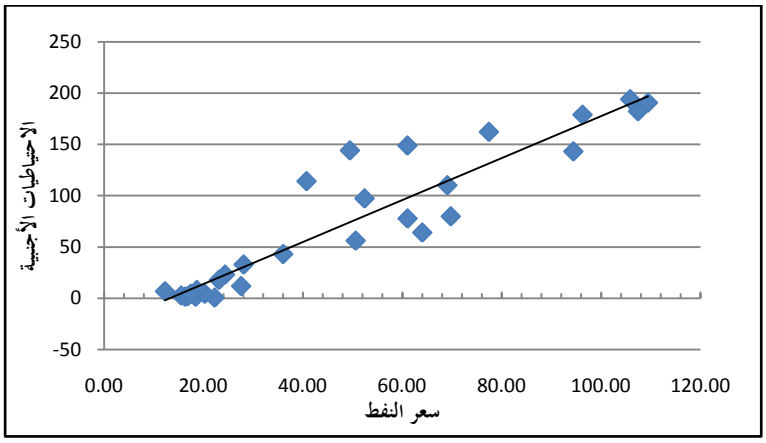

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات المتغيرين.

الملحق رقم 08: شكل العلاقة الدالية بين سعر النفط ورصيد الميزان التجاري (2020/1990).

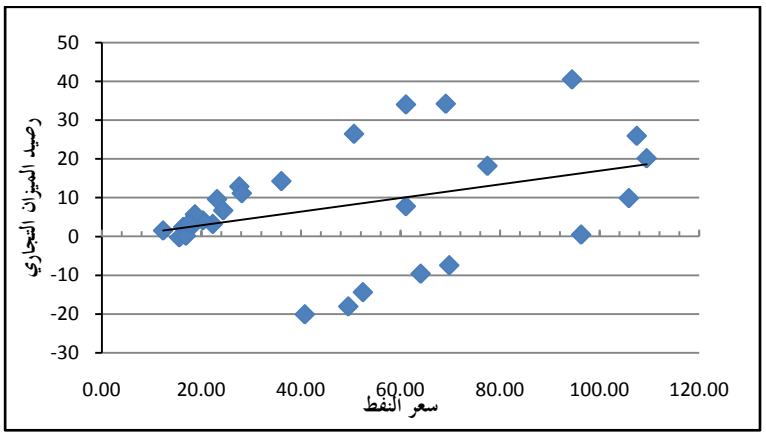

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات المتغيرين.

الملحق رقم 09: تطور سلسلة لوغاريتم متغير سعر الصرف عبر الزمن، الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.

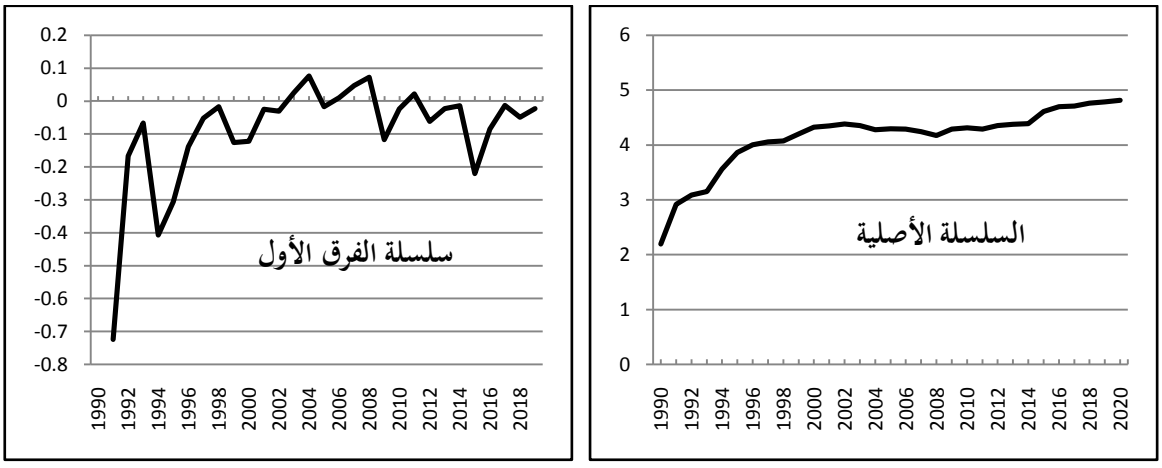

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات لوغاريتم المتغير.

الملحق رقم 10: تطور سلسلة لوغاريتم متغير الاحتياطيات الأجنبية عبر الزمن، الأصلية، الفرق الأول والثاني.

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات لوغاريتم المتغير.

الملحق رقم 11: تطور سلسلة لوغاريتم متغير الميزان التجاري عبر الزمن، الأصلية وبعد أخذ الفرق الأول.

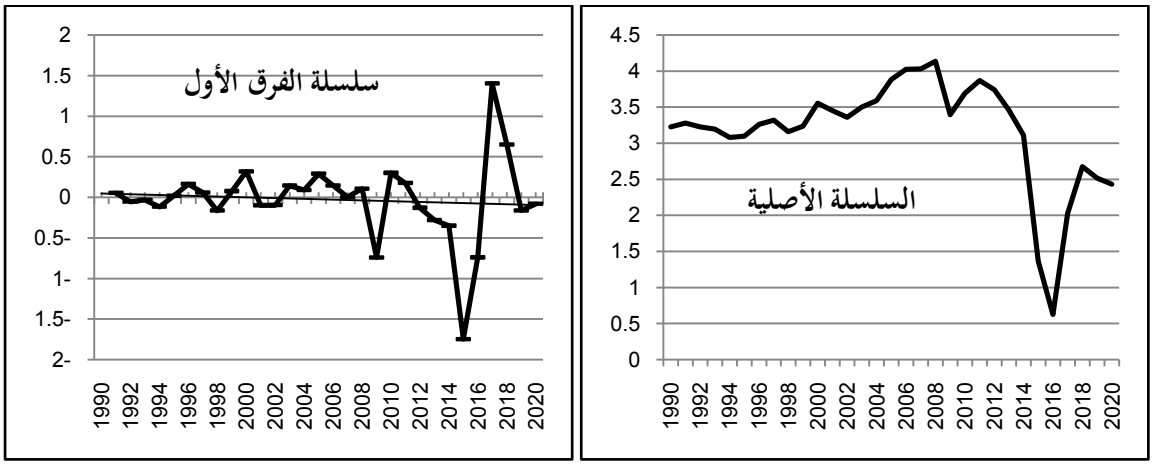

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws بناءا على بيانات لوغاريتم المتغير.

الملحق رقم 12 : نتائج اختبار تحديد درجات التأخير في النماذج الثلاثة:

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LEX LOP
Exogenous variables: C
Date: 07/08/21 Time: 20:35
Sample: 1990 2019
Included observations: 28

النموذج الأول

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-37.88445	NA	0.059202	2.848890	2.944047	2.877980
1	30.35081	121.8487*	0.000603*	-1.739343*	-1.453871*	-1.652072*
2	31.15978	1.329037	0.000762	-1.511413	-1.035626	-1.365960

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LRI LOP
Exogenous variables: C
Date: 07/10/21 Time: 18:12
Sample: 1990 2019
Included observations: 27

النموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-51.95269	NA	0.186525	3.996496	4.092483	4.025038
1	-3.081728	86.88171	0.006730	0.672721	0.960684*	0.758347
2	3.352868	10.48601*	0.005658*	0.492380*	0.972320	0.635091*
3	4.273667	1.364147	0.007219	0.720469	1.392385	0.920265

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LBC LOP
Exogenous variables: C
Date: 08/07/21 Time: 14:39
Sample: 1 30
Included observations: 28

النموذج الثالث

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-61.28876	NA	0.315036	4.520625	4.615783	4.549716
1	-5.501471	99.62015*	0.007808*	0.821534*	1.107006*	0.908805*
2	-2.388960	5.113411	0.008370	0.884926	1.360713	1.030379

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 13 : شكل correlogram للسلسلة الأصلية لوغاريتم متغير سعر الصرف.

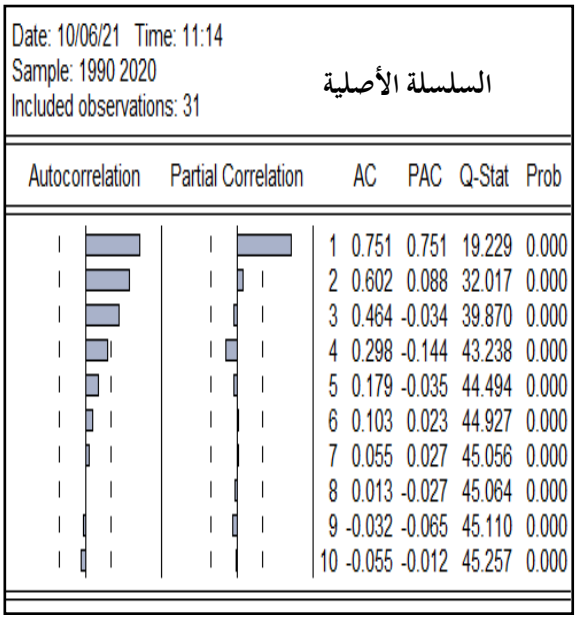

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 14 : شكل correlogram لسلسلة لوغاريتم متغير الاحتياطيات الأجنبية.

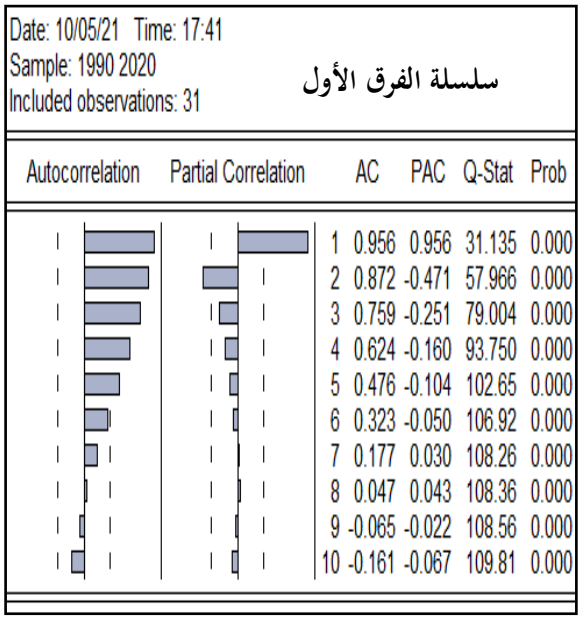

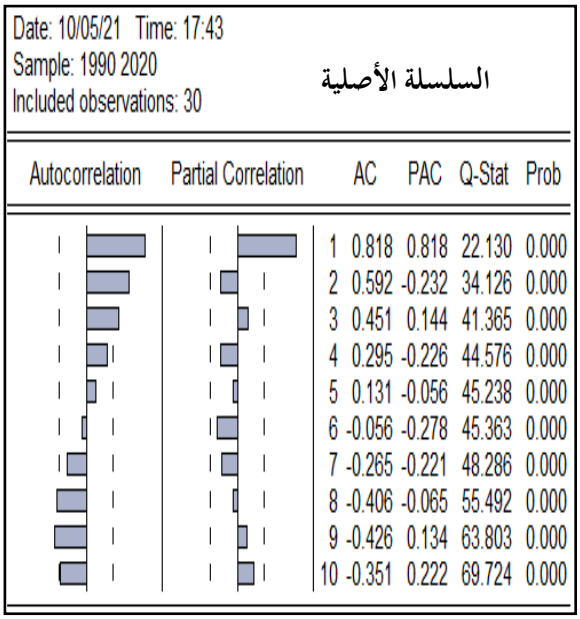

Date: 10/05/21 Time: 17:44
Sample: 1990 2020
Included observations: 29

سلسلة الفرق الثاني

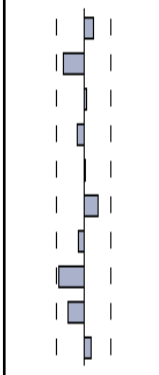

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.131	0.131	0.5521	0.457
2	-0.284	-0.307	3.2386	0.198
3	0.048	0.154	3.3188	0.345
4	-0.082	-0.238	3.5604	0.469
5	0.026	0.190	3.5849	0.611
6	0.204	0.050	5.2174	0.516
7	-0.069	-0.050	5.4124	0.610
8	-0.338	-0.305	10.294	0.245
9	-0.213	-0.179	12.336	0.195
10	0.091	0.042	12.725	0.239

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 15: شكل correlogram لسلسلة لوغاريتم متغير الميزان التجاري.

Date: 10/07/21 Time: 11:32
Sample: 1990 2020
Included observations: 30

سلسلة الفرق الأول

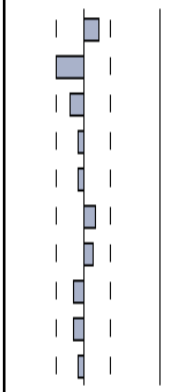

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.220	0.220	1.5980	0.206
2	-0.373	-0.443	6.3734	0.041
3	-0.177	0.050	7.4875	0.058
4	-0.077	-0.261	7.7076	0.103
5	-0.073	-0.055	7.9136	0.161
6	0.169	0.128	9.0573	0.170
7	0.133	-0.075	9.7979	0.200
8	-0.133	-0.065	10.574	0.227
9	-0.138	-0.056	11.444	0.247
10	-0.067	-0.134	11.662	0.308

Date: 10/07/21 Time: 11:31
Sample: 1990 2020
Included observations: 31

السلسلة الأصلية

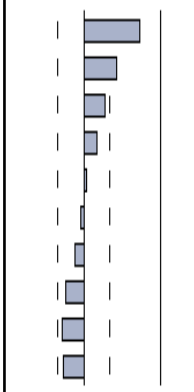

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.770	0.770	20.238	0.000
2	0.450	-0.354	27.366	0.000
3	0.294	0.275	30.517	0.000
4	0.183	-0.230	31.782	0.000
5	0.040	-0.042	31.844	0.000
6	-0.043	0.047	31.919	0.000
7	-0.122	-0.253	32.549	0.000
8	-0.242	-0.067	35.154	0.000
9	-0.292	0.041	39.131	0.000
10	-0.278	-0.140	42.899	0.000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 16 : نتائج اختبار Dichey and Fuller لسلسلة لوغاريتم سعر النفط.

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.204781	0.6591
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOP)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 09:07
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP(-1)	-0.086988	0.072202	-1.204781	0.2384
C	0.336907	0.267045	1.261610	0.2175

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.346820	0.8559
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOP)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 09:07
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP(-1)	-0.175114	0.130021	-1.346820	0.1892
C	0.526910	0.355287	1.483054	0.1496
@TREND("1990")	0.008407	0.010287	0.817192	0.4210

Null Hypothesis: LOP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.187205	0.7336
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOP)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 09:08
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOP(-1)	0.002528	0.013505	0.187205	0.8528

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 17 : نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة الفرق الأول لوغاريتم سعر النفط.

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.482356	0.0014
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 09:08
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOP(-1))	-1.183614	0.264061	-4.482356	0.0001
D(LOP(-1),2)	0.354358	0.196601	1.802423	0.0835
C	0.035872	0.052544	0.682693	0.5011

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.463612	0.0073
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 09:08
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOP(-1))	-1.187486	0.266037	-4.463612	0.0002
D(LOP(-1),2)	0.348957	0.198155	1.761031	0.0910
C	0.120606	0.118546	1.017373	0.3191
@TREND("1990")	-0.005124	0.006414	-0.798818	0.4322

Null Hypothesis: D(LOP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.393355	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOP,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 09:09
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOP(-1))	-0.853903	0.194362	-4.393355	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 18 : نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة لوغاريتم سعر الصرف.

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.782970	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.310547	0.053700	-5.782970	0.0000
C	1.235831	0.178989	6.904516	0.0000
@TREND("1990")	0.008256	0.003572	2.311334	0.0287

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.782970	0.0003
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.310547	0.053700	-5.782970	0.0000
C	1.235831	0.178989	6.904516	0.0000
@TREND("1990")	0.008256	0.003572	2.311334	0.0287

Null Hypothesis: LEX has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.329763	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LEX)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 10:35
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LEX(-1)	-0.208668	0.032966	-6.329763	0.0000
C	0.945037	0.136828	6.906751	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 19 : نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة لوغاريتم الاحتياطيات الأجنبية.

Null Hypothesis: LRI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.350293	0.1638
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:53
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRI(-1)	-0.105631	0.044944	-2.350293	0.0260
C	0.486628	0.166853	2.916505	0.0069

Null Hypothesis: LRI has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.621668	0.9701
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:53
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRI(-1)	-0.067463	0.108519	-0.621668	0.5394
C	0.494576	0.170680	2.897684	0.0074
@TREND("1990")	-0.008560	0.022081	-0.387675	0.7013

Null Hypothesis: LRI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		0.407934	0.7948
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:54
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LRI(-1)	0.009759	0.023922	0.407934	0.6863

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 20: نتائج اختبار Dichey and Fuller على الفرق الأول لوغاريتم الاحتياطيات الأجنبية.

Null Hypothesis: D(LRI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.327616	0.6018
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:55
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRI(-1))	-0.397030	0.299055	-1.327616	0.1973
D(LRI(-1),2)	-0.364392	0.236006	-1.543990	0.1362
D(LRI(-2),2)	-0.370320	0.136160	-2.719736	0.0122
C	0.028723	0.075258	0.381660	0.7062

Null Hypothesis: D(LRI) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.815995	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:54
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRI(-1))	-1.242401	0.158956	-7.815995	0.0000
C	0.407311	0.165157	2.466202	0.0206
@TREND("1990")	-0.017398	0.008729	-1.993028	0.0569

Null Hypothesis: D(LRI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.378585	0.1522
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI,2)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:55
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRI(-1))	-0.331506	0.240469	-1.378585	0.1807
D(LRI(-1),2)	-0.404791	0.207149	-1.954101	0.0624
D(LRI(-2),2)	-0.392398	0.121047	-3.241688	0.0035

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 21: نتائج اختبار Dichey and Fuller على الفرق الثاني لوغاريتم الاحتياطيات الأجنبية.

Null Hypothesis: D(LRI,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.614859	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.699871	
	5% level	-2.976263	
	10% level	-2.627420	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI,3)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:56
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRI(-1),2)	-2.096873	0.218087	-9.614859	0.0000
D(LRI(-1),3)	0.486773	0.105784	4.601590	0.0001
C	-0.028635	0.062593	-0.457489	0.6514

Null Hypothesis: D(LRI,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.592711	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI,3)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:56
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRI(-1),2)	-2.112994	0.220271	-9.592711	0.0000
D(LRI(-1),3)	0.484126	0.106484	4.546482	0.0001
C	0.088847	0.153330	0.579449	0.5679
@TREND("1990")	-0.006875	0.008181	-0.840368	0.4094

Null Hypothesis: D(LRI,2) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=2)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-9.759803	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LRI,3)
Method: Least Squares
Date: 10/06/21 Time: 07:57
Sample (adjusted): 1994 2020
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LRI(-1),2)	-2.092847	0.214435	-9.759803	0.0000
D(LRI(-1),3)	0.482521	0.103695	4.653282	0.0001

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 22: نتائج اختبار Dichey and Fuller على سلسلة لوغاريتم رصيد الميزان التجاري.

Null Hypothesis: LBC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.363748	0.1603
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBC)
Method: Least Squares
Date: 10/07/21 Time: 11:33
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBC(-1)	-0.290906	0.123070	-2.363748	0.0258
D(LBC(-1))	0.375137	0.185555	2.021706	0.0536
C	0.911584	0.405102	2.250261	0.0331

Null Hypothesis: LBC has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.679812	0.2514
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBC)
Method: Least Squares
Date: 10/07/21 Time: 11:32
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBC(-1)	-0.347556	0.129694	-2.679812	0.0128
D(LBC(-1))	0.386298	0.183682	2.103077	0.0457
C	1.314460	0.512097	2.566817	0.0166
@TREND("1990")	-0.013825	0.010949	-1.262668	0.2184

Null Hypothesis: LBC has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.656716	0.4242
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBC)
Method: Least Squares
Date: 10/07/21 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1991 2020
Included observations: 30 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LBC(-1)	-0.018104	0.027567	-0.656716	0.5165

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 23: نتائج اختبار Dichey and Fuller على الفرق الأول لوغاريتم رصيد الميزان التجاري

Null Hypothesis: D(LBC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.027310	0.0004
Test critical values:	1% level	-3.689194	
	5% level	-2.971853	
	10% level	-2.625121	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/07/21 Time: 11:35
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBC(-1))	-1.126490	0.224074	-5.027310	0.0000
D(LBC(-1),2)	0.443997	0.179394	2.474978	0.0205
C	-0.028370	0.088966	-0.318882	0.7525

Null Hypothesis: D(LBC) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.981540	0.0022
Test critical values:	1% level	-4.323979	
	5% level	-3.580623	
	10% level	-3.225334	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/07/21 Time: 11:34
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBC(-1))	-1.137767	0.228397	-4.981540	0.0000
D(LBC(-1),2)	0.449184	0.182314	2.463789	0.0213
C	0.068609	0.205305	0.334184	0.7411
@TREND("1990")	-0.005894	0.011206	-0.525950	0.6037

Null Hypothesis: D(LBC) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=1)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.106220	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.650145	
	5% level	-1.953381	
	10% level	-1.609798	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LBC,2)
Method: Least Squares
Date: 10/07/21 Time: 11:35
Sample (adjusted): 1993 2020
Included observations: 28 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LBC(-1))	-1.122266	0.219784	-5.106220	0.0000
D(LBC(-1),2)	0.442423	0.176201	2.510897	0.0186

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 24: نتائج النموذج الأول بإستخدام منهجية VAR.

Vector Autoregression Estimates
Date: 10/08/21 Time: 12:09
Sample (adjusted): 1992 2020
Included observations: 29 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LRI	LOP
LRI(-1)	0.781439 (0.16364) [4.77540]	0.093065 (0.12092) [0.76964]
LRI(-2)	0.237216 (0.13596) [1.74479]	0.122546 (0.10046) [1.21980]
LOP(-1)	0.618164 (0.27735) [2.22883]	0.798543 (0.20495) [3.89636]
LOP(-2)	-0.848995 (0.25881) [-3.28044]	-0.416497 (0.19124) [-2.17784]
C	0.877117 (0.61169) [1.43393]	1.557287 (0.45200) [3.44530]
R-squared	0.965941	0.894795
Adj. R-squared	0.960264	0.877261
Sum sq. resids	2.548816	1.391756
S.E. equation	0.325884	0.240811
F-statistic	170.1645	51.03172
Log likelihood	-5.890050	2.883361

الملحق رقم 25: نتائج اختبار الحدود (Bounds test) للنموذج الأول.

ARDL Bounds Test
Date: 10/06/21 Time: 11:48
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	18.63371	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 26: نتائج اختبار الحدود (Bounds test) للنموذج الثالث.

ARDL Bounds Test
Date: 10/07/21 Time: 11:40
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.82629	1

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	4.04	4.78
5%	4.94	5.73
2.5%	5.77	6.68
1%	6.84	7.84

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برمجية Eveiws.

الملحق رقم 27: خطوات اختبار جذر الوحدة لـ Dichey and Fuller Augment:

المصدر: آلاء موري حسين، دراسة العلاقة طويلة الأجل بين بعض متغيرات الاقتصاد الكلي وأثرها على النمو الاقتصادي في العراق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2017، ص 105.

الملحق رقم 28: خطوات منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

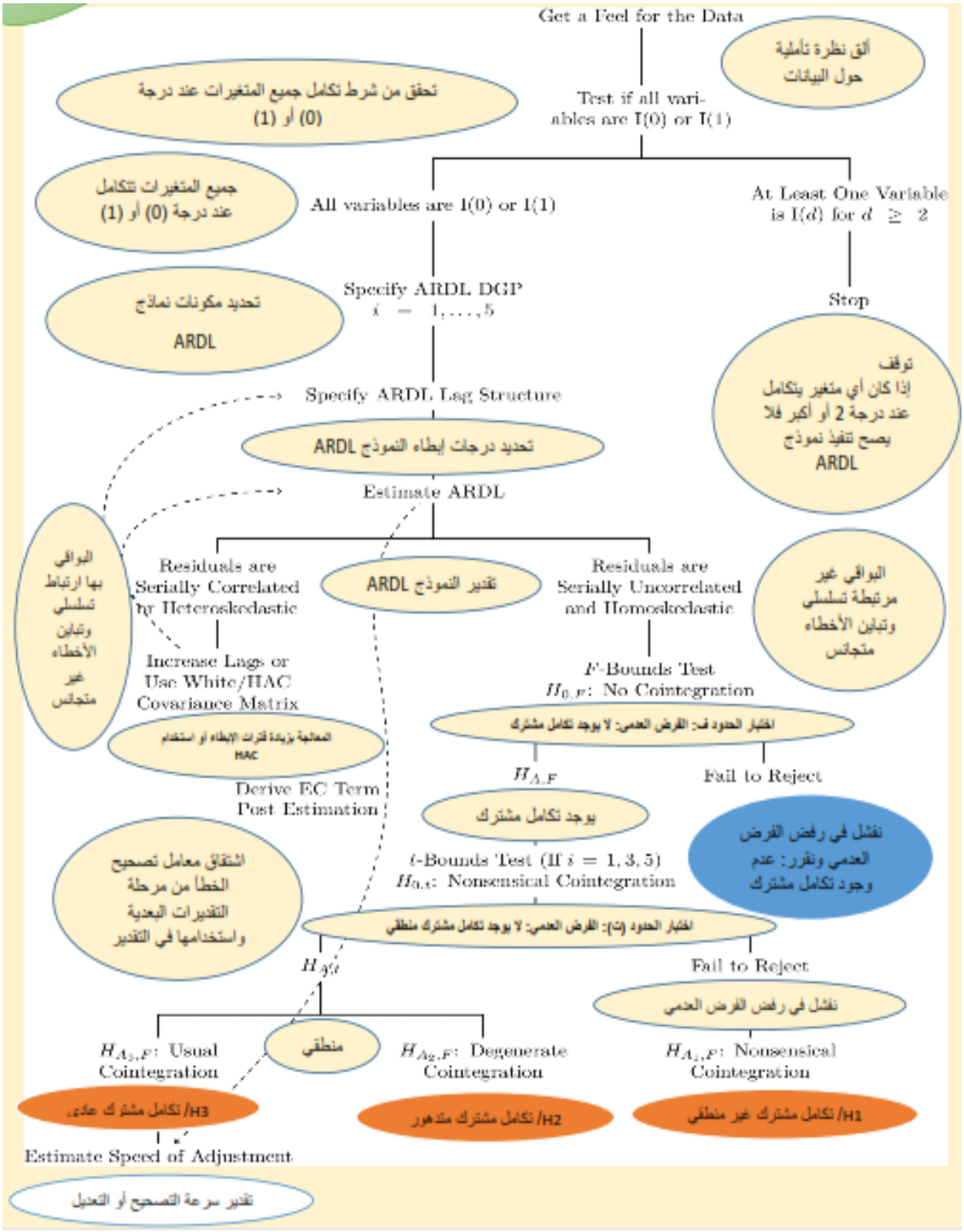

المصدر: أسماء الميرغني، الدرس رقم 28 مخصص لترجمة مخطط مراحل منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.youtube.com/watch?v=IkIIAtcJb9k بتاريخ المشاهدة 2020/12/14، أصل المخطط موجود على موقع eveiws على العنوان الإلكتروني : https://driv.google.com/file/d1p8aB .